

القانون الدولي الخاص

أ . د / سهيل حسين الفتلاوي

م ٢٠٠٢

الناشر

المكتب المصري لتوزيع المطبوعات

طباعة - نشر - توزيع

الكتاب : القانون الدولى الخاص

تأليف : دكتور/ سهيل حسين الفتلاوى

رقم الإيداع : ١٧٦٨ / ٢٠٠٢

الترقيم الدولى: ISBN

977--5841-67-4

تاريخ النشر: ٢٠٠٢

الناشر: المكتب المصرى لتوزيع المطبوعات (طباعة - نشر - تصدير كتب)
حقوق الطبع والترجمة والاقتباس محفوظة للمكتب المصرى لتوزيع المطبوعات

الإدارة: ٥ ش مصطفى طموم - النيل - القاهرة

تليفاكس: ٣٦٥٥٤٨٧





﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَضُرُّوكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ (٤٢)

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(سورة المائدة - الآية : ٤٢)





المقدمة



ظهرت قواعد القانون الدولي الخاص، منذ أن ظهرت أكثر من دولة على الساحة الدولية، وقيام علاقات بين مواطني هذه الدول تتطلب تنظيم هذه العلاقات وفق قواعد قانونية خاصة يراعى فيها مصالح رعايا الدول الأخرى.

ويعد القانون الدولي الخاص في الوقت الحاضر من القوانين المهمة لمعالجة التوزيع الجغرافي للأفراد وتنظيم كثافة السكان طبقاً لموارد الدولة الاقتصادية، وتنظيم حركة الأجانب داخل الدولة، ومدى الحقوق والامتيازات التي يتمتعون بها والأعباء المكفون بها.

وقد أصبحت قواعد القانون الدولي الخاص مظهراً من مظاهر سلطة الدولة وسياستها ومدى قدرتها على تطبيق قوانينها في القضايا التي تتضمن عنصراً أجنبياً، ومدى إمكانياتها في تطبيق اختصاصها القضائي الدولي.

ومما ساعد على تطوير قواعد القانون الدولي الخاص ازدياد عدد الدول وظهور الشركات متعددة الجنسية، وتشابك العلاقات بين الشعوب، وتنمية قواعد حقوق الإنسان، والشعور بضرورة حماية شخص الإنسان، وأمواله وحقوقه أينما كان، ومنع تعسف الدول ضد مواطنيها والرعايا الأجانب المتواجدين على أراضيها.

ومما ساعد على تطور هذه العلاقات بين شعوب العالم، إزالة الحواجز التي كانت بين الدول، وتطور المواصلات الدولية، مما سهل حركة الأشخاص والأموال بين الدول، الأمر الذي يتطلب زيادة الاهتمام بقواعد القانون الدولي الخاص

وتطويرها من أجل مواكبة المستجدات الحديثة التي يشهدها المجتمع الدولي في الوقت الحاضر.

وبناء على ذلك، فإن القانون الدولي الخاص يضم موضوعات متعددة، وهي: الجنسية، ومركز الأجانب، وتنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي.

ولما كانت موضوعات القانون الدولي متعددة، وأن شرحها يتطلب مجلدات طوال، فقد وجدنا من الضرورة الاختصار على المهم منها، والابتعاد عن المناقشات الفقهية قدر الإمكان، والاعتماد على الرأي الراجح، لكي نضع الحلول المطلوبة للمشاكل التي تصدى لها المشرع اليمني، بأسلوب يفهمه القارئ بدون عناء.

وعليه يتضمن هذا الكتاب الموضوعات الآتية:

الفصل الأول : المبادئ العامة للقانون الدولي الخاص.

الفصل الثاني : الجنسية.

الفصل الثالث : الموطن.

الفصل الرابع : المركز القانوني للأجانب.

الفصل الخامس : تنازع القوانين.

الفصل السادس : الاختصاص القضائي الدولي.

الفصل السابع : تنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية.

والله الموفق



على الرغم من أن القانون الدولي الخاص ينظم علاقات قانونية متعددة، إلا أن هناك عاملاً مشتركاً يجمع بين هذه الموضوعات، وهو وجود العنصر الأجنبي فيها.

وترجع قواعد القانون الدولي الخاص إلى جذور تاريخية. فقد جاءت الشريعة الإسلامية بقواعد إنسانية قائمة على الفضيلة لمعالجة موضوعات القانون الدولي الخاص.

ويستمد القانون الدولي الخاص قواعد من المصادر العامة للقانون لكونه يصدر عن السلطة التشريعية الوطنية في الوقت الذي ينظم علاقات قانونية تتضمن عنصراً أجنبياً، ولهذا فقد اتصفت قواعده بطبيعة خاصة تميزه عن قواعد التشريعات الوطنية، وعن قواعد القانون الدولي العام.

وفي ضوء ذلك سنتناول جذور القانون الدولي الخاص في أوروبا، ونظرة المجتمع القبلي لقواعده، وموقف الشريعة الإسلامية منه ومصادره، وذلك في المباحث الآتية:

المبحث الأول - نشأة القانون الدولي الخاص في أوروبا.

المبحث الثاني - قواعد القانون الدولي الخاص عند القبائل العربية.

المبحث الثالث - الإسلام وموضوعات القانون الدولي الخاص.

المبحث الرابع - مصادر القانون الدولي العام.

المبحث الخامس - طبيعة القانون الدولي الخاص.



المبحث الأول

نشأة القانون الدولي الخاص في أوروبا



كان الرومان يطلقون على الأجنبي لفظ (العدو). وذلك لأن الرابطة بين أبناء المدينة هي وحدة العبادة، التي لا يستفيد من حمايتها إلا أعضاؤها. أما الأجنبي فإنه لا يتمتع بالحماية، لأنه لا يتمتع بالشخصية القانونية المقررة للرومان. غير أن هذا الوضع قد أثار حفيظة الدول ضد روما، الأمر الذي دفع الرومان إلى معالجة ذلك بطريقتين.

الأول - نظام الحماية أو الصياغة: وبمقتضى هذا النظام يكون الأجنبي تحت رعاية، ويسمى في أثينا بالمضيف. حيث يستطيع الأجنبي أن يدخل في علاقات قانونية بتفويض من المضيف^(١).

وما زال هذا النظام معمولاً به في العديد من الدول، فلا يحق للأجنبي العمل في أية دولة إلا تحت رعاية أحد المواطنين وكفالته.

الثاني - المعاهدات المعقودة بين مدينتين والتي تحوّل أفراد كل منهما على منح أفراد الطرف الآخر الشخصية القانونية على سبيل المقابلة بالمثل.

وعندما أخضعت روما الشعوب المجاورة لسيطرتها، كان لابد من نشوء علاقات تجارية واجتماعية بين الرومان والأجانب. فظهر قانون ينظم العلاقة التي تتضمن عنصراً أجنبياً وأطلق على هذا القانون بـ «قانون الشعوب» Jus gentium وفي عهد جستنيان اتسع نطاق قانون الشعوب ليشمل جميع العلاقات القانونية داخل

(١) د. عز الدين عبد الله، القانون الدولي الخاص، الجزء الأول، ط ١٠، دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٧ ص ٦.



الامبراطورية الرومانية، وأصبح قانونا اقليميا يطبق على العديد من الدول الخاضعة لها^(٢).

وفى القرون الوسطى وبعد أن غزا البربر الامبراطورية الرومانية جلبوا معهم قوانينهم لتنظم العلاقات القانونية بينهم دون غيرهم الذين عدوهم رقيقاً لا يتمتعون بقوانين الفاتحين، وتركوهم لقوانينهم الأصلية. وأصبح لكل من الرومان والمحتل قانونه الخاص الذى ينطبق عليه دون غيره، وهو ما أطلق عليه بمبدأ شخصية القانون^(٣).

وبالنظر لطول المدة التى سيطر فيها البربر، فقد اندمجوا تدريجياً بالرومان فشاع الزواج المختلط بينهم، وتوحدت النظم القانونية. غير أن سيطرة النظام الإقطاعى فى أوروبا جعل لكل مقاطعة قانونها الخاص، ثم ساد القانون الإقليمى، ليحكم جميع المقاطعات، فلم يعد هناك حاجة لقانون دولى خاص.

غير أن الوضع قد تغير فى إيطاليا، فالوحدات الإقليمية التى كانت تضم المدن الإيطالية فى شكل جمهوريات متلاصقة مع بعضها، جعلت الطابع التجارى هو السائد بينها، مما أدى إلى حدوث علاقات قانونية متبادلة بين هذه المدن. وأصبح لكل مدينة قانونها الخاص يطلق عليه بـ «أحوال»، إضافة إلى القانون الرومانى العام الذى يطبق فى الامبراطورية الرومانية. الأمر الذى أوجد تنازعاً بين قانون المدينة والقانون الرومانى العام، الأمر الذى دفع الفقهاء إلى وضع مسألة تنازع القوانين على بساط البحث، لإيجاد الحلول المناسبة.

أما فى فرنسا فقد ساعدت عدة عوامل على تخفيف حدة النظام الإقطاعى، فنهوض الملكية ومحاولة استرداد نفوذها وظهور الكنيسة، وزيادة العلاقات بين المقاطعات وانتقال الأفراد من مقاطعة لأخرى، أدى إلى إزالة التفرقة بين الوطنى

(٢) الدكتور عز الدين عبد الله، مصدر سابق، ص ٧.

(٣) د. غالب على الداودى. القانون الدولى الخاص، ط ٢، دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٧٨ ص ٧.



والأجنبي. وفي القرن الثامن عشر نشط الفقهاء الفرنسيون في معالجة تنازع القوانين. وعندما قامت الثورة الفرنسية برز مبدأ سيادة الشعب، وصارت الدولة هي الوحدة السياسية والقانونية وظهرت فكرة الجنسية، واصطبغ تنازع القوانين بالصبغة الدولية. وعندما جاء نابليون وضع أحكاماً تبين نطاق تطبيق القوانين والتي سارت عليها تقنينات الدول الأخرى في معالجة تنازع القوانين والجنسية ومركز الأجانب^(٤).

(٤) د. عز الدين عبد الله، مصدر سابق، ص ١٢.



المبحث الثاني



قواعد القانون الدولي الخاص عند القبائل العربية

من الواضح أن المجتمع العربي القديم بصورة عامة واليمن بصورة خاصة يتكون من قبائل. وتعد القبيلة وحدة سياسية واجتماعية، تمثل كيانا قانونيا مستقلا بحد ذاته.

والمجتمع القبلي في الوطن العربي لا يقوم على الأساس الإقليمي، وإن كانت كل قبيلة تتمسك بالاستقلال بمنطقة جغرافية معينة وتكون فيها وحدة اجتماعية إدارية ومكانية، إلا أن العلاقة القرابية هي الأساس في الانتساب إلى القبيلة. حيث يعتمد النسب الأبوي المشترك والذي يجعل من الإرث والخلافة في الذكور، والشعور بربط الأجيال اللاحقة بالأجيال السابقة. إن هذا الارتباط، هو الذي يحدد طبيعة البناء الاجتماعي بالانتماء المشترك إلى سلف واحد تسمى القبيلة نفسها باسم ذلك السلف. كما يطلق هذا الاسم على المكان الذي تسيطر عليه القبيلة^(٥).

وطبقا لذلك، فإن الرابطة بين الفرد وقبيلته ليست رابطة سياسية، كما هو الحال في الدولة، بل أنها رابطة قرابية من جهة الأب، أي أنها رابطة دم. فكل من ينحدر دمه من القبيلة فهو منها، وكل من لا ينحدر دمه منها غريب عنها.

وإذا كانت الجنسية تحدد حقوق وواجبات الفرد تجاه دولته في العصر الراهن، فإن هذا المصطلح غير معروف عند القبائل اليمنية، إذ يقوم مقامه رابطة القرابة بين الفرد وقبيلته، وعلى أساس هذه القرابة تتحدد حقوقه وواجباته تجاه قبيلته. وتقوم هذه القرابة بمقام مصطلح الجنسية المعروف حاليا.

(٥) الدكتور فضل علي أحمد أبو غانم، البيئة القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغيير. دار الحكمة الليمانية صنعاء ١٩٨٥ ص ٤٩.



وإذا كانت حقوق الفرد وواجباته تجاه قبيلته تحددها رابطة القرابة، فإن ذلك لا يعنى أن القبيلة لا تبسط حمايتها على الآخرين، إن نظام «المؤاخاة» يسمح للقبيلة بحماية الأفراد الذين يعانون من ظلم قبائلهم ويلجأون إليها، ويصبحون جزءاً منها، ويشتركون معها فى تحمل المسئوليات والتبعات المختلفة فى القبيلة^(٦). غير أن الرابطة القرابية من جهة الأب (رابطة الدم) تبقى هى الأساس فى العلاقة بين الفرد وقبيلته.

أما بالنسبة للاختصاص القضائى الدولى، فإنه من الواضح أن المشاكل التى تحصل بين أفراد القبيلة تحسم من قبل المحكمين التابعين للقبيلة. أما إذا كان النزاع بين أحد أفراد القبيلة وأحد أفراد قبيلة أخرى، فإن مثل هذا النزاع يحال على حكام من قبيلة ثالثة تتولى تسوية النزاع. وبذلك يمكن أن نوصف التحكيم الذى تقوم به قبيلة ثالثة بالاختصاص القضائى الدولى، لتضمنه عنصراً أجنبياً، طبقاً للمفهوم الحديث.

وقد طبق هذا النظام فى القبائل العربية إلى أن ظهر الإسلام ووضع قواعد خاصة لمعالجة موضوعات القانون الدولى الخاص. غير أن آثار النظام القبلى ما تزال مطبقة فى العديد من مناطق الوطن العربى التى ما زالت تحتفظ بالكيان القبلى وخاصة فى اليمن. وما تزال رابطة الدم من جهة الأب، بين أبناء القبيلة هى الأساس فى تحديد الحقوق وتحمل الالتزامات.

وإذا كانت الدول الحديثة تمنح جنسيتها الأصلية على أساس رابطة الدم وهو من ابتكار الثورة الفرنسية، فإن القبائل اليمنية تتمسك برابطة الدم منذ آلاف السنين حتى الوقت الحاضر. وتعد رابطة الدم فى الدول الحديثة من أقوى الأسباب، لمنح الجنسية الأصلية بحكم القانون.

(٦) الدكتور فضل على أحمد أبو غانم، مصدر سابق، ص ٧٣.



المبحث الثالث

الإسلام وموضوعات القانون الدولي الخاص



وضعت الشريعة الإسلامية أحكاماً خاصة لمعالجة العلاقات التي تتضمن عنصراً غير إسلامي، خاصة عندما استتعت الدولة الإسلامية وجاورت العديد من الدول غير الإسلامية، وأصبح تحت سيطرتها العديد من اليهود والمسيحيين، الأمر الذي أدى إلى نشوء علاقات بين المسلمين وغيرهم، وبين غير المسلمين أنفسهم، والتي تطلبت حلها وفق أحكام معينة.

وإذا كان المسلم يخضع لأحكام الشرع الإسلامي بغض النظر عن لغته وجنسيته ولونه والمكان الذي يقيم فيه فإن التساؤل الذي يثار عن موقع غير المسلم من هذه الأحكام؟

وبناء على ذلك سنتناول هنا بحث الجنسية الإسلامية وأحكام الأجانب في الإسلام، وتنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي وذلك في الفقرات الآتية:

أولاً - الجنسية الإسلامية:

قسم الإسلام المعمورة إلى دار السلام، والتي تضم البلاد التي يسودها الإسلام، ودار الحرب، التي تضم البلاد التي لم تدخل في الإسلام.

ولم تعرف الشريعة مصطلح «الجنسية» وأن كانت تعرف مفهومها. وإذا كانت الجنسية في الوقت الحاضر توصف بكونها علاقة سياسية قانونية بين الفرد والدولة، تتحدد بموجبها حقوق الفرد وواجباته تجاه دولته. فإن مدار هذه العلاقة أو ما ترتبه الجنسية هو الحقوق والواجبات تجاه دولته.



ومن الواضح، أن الشرع الإسلام حدد بما يشبه هذه الحقوق والواجبات ونظمها بشكل إنساني، وإن لم يطلق عليها مصطلح الجنسية، ذلك أن مصطلح الجنسية، مصطلح حديث لم تعرفه التشريعات السماوية والتشريعات الوضعية القديمة. لقد نظم الإسلام علاقة المسلم وغير المسلم بالدولة الإسلامية، التي تقوم لا على أساس كونها علاقة سياسية قانونية، وإنما على أساس الدين، وهي علاقة شرعية حدد أحكامها الشرع الإسلامي.

وإذا كانت الشريعة الإسلامية لم تورد مصطلح الجنسية، إلا أنها نظمت مفهوماً وفقاً للمفهوم القانوني الحديث، لذا سنطلق هذا المصطلح على العلاقة بين الفرد والإسلام، لتقريب أحكام الشريعة الإسلامية من المفهوم الحديث للجنسية في التشريعات الوضعية المعاصرة. وسنتناول الجنسية الإسلامية الأصلية والجنسية المكتسبة.

١ - الجنسية الإسلامية الأصلية؛

الجنسية الأصلية طبقاً للمفهوم الحديث: رابطة سياسية قانونية بين الفرد والدولة. وهي أقوى أنواع الجنسيات تفرض على الفرد بحكم القانون. وقد عرف الإسلام هذا المفهوم ونظمه بالأحكام الآتية:

أ) أن جنسية المسلمين واحدة وإن تعددت الأنظمة السياسية، فدار الإسلام واحدة، ويخضع المسلمون لشريعة واحدة، وعلاقتهم من جهة ما يتمتعون به من حقوق وواجبات تجاه دولتهم واحدة. فلا فرق بين مسلم وآخر بسبب الأصل واللغة واللون والجنس.

ب) يكتسب الشخص الجنسية الإسلامية الأصلية عن طريق الدين وليس عن طريق الرابطة السياسية بالدولة، كما هو في القوانين الوضعية. ورابطة الدين بين المسلم والإسلام، هي أقوى رابطة، التي يترتب عليها منح



الشخص صفة المسلم. ويتمتع بصفة الإسلام بحكم الشرع، بدون حاجة إلى إجراءات معينة.

(ج) يكتسب الشخص الجنسية الإسلامية الأصلية في حالتين:

الحالة الأولى - الدخول في الإسلام. حيث يكتسب الشخص هذه الجنسية من يوم دخوله الإسلام.

الحالة الثانية - الولادة من أب مسلم: إذ يعد أود المسلم مسلمين وإن كانت أمهم غير مسلمة. وتعد الجنسية بالولادة من أب متمتع بها من أقوى الجنسيات في القوانين الحديثة.

وتعد كلا من الحالتين السابقتين جنسية ذات طبيعة واحدة، فلا فرق بين الجنسيتين.

د (جنسية المسلم جنسية من درجة واحدة، فالإسلام لا يفرق بين مسلم وآخر، كما تعمل بعض الدول عندما تقسم الجنسيات إلى درجات أولى وثانية وثالثة. أو إلى جنسية أصلية وأخرى مكتسبة. فحقوق المسلمين وواجباتهم متساوية، ولا فرق بين مسلم بالولادة، وآخر بإسلامه.

هـ) الجنسية الإسلامية ثابتة لا تسقط عن المسلم:

* لا تسقط الجنسية الإسلامية عن المسلم وان اعتنق ديناً غير الإسلام. فعلى الرغم من أن علاقة المسلم بالإسلام هي علاقة دينية، إلا أن اعتناق المسلم ديناً آخر غير الإسلام لا يسقط عنه هذه العلاقة. فالإسلام لا يعترف بهذا الاعتناق، ويعاقب المرتد طبقاً لأحكام الشرع الإسلامي.

* ولما كانت العلاقة بين المسلم والإسلام علاقة دينية وليست علاقة إقليمية، فإن الجنسية الإسلامية لا تسقط عن المسلم، وأن قام في دولة أخرى لا يدين حكامها أو أهلها بالإسلام.

٢ - الجنسية الإسلامية المكتسبة (التجنس)؛

تمنح الجنسية المكتسبة في القوانين الحديثة إلى أشخاص أجنب لا يتمتعون بصفة المواطنة. وهؤلاء الأشخاص طارئون لا ينتسبون إلى الشعب. حيث يحصلون على الجنسية المكتسبة، إذا توافرت فيهم الشروط التي حددها القانون. ويكتسب هؤلاء الجنسية، بناء على طلب منهم يقدم إلى الجهة المختصة، لا بحكم القانون. والدولة حرة في منحهم الجنسية أو رفض طلبهم.

ويتمتع من يكتسب هذه الجنسية بحقوق وامتيازات أقل مما هو مقرر لمن يتمتع بالجنسية الأصلية. وإذا كانت الجنسية الأصلية لا تسقط عن من يتمتع بها، فإن الجنسية المكتسبة تسقط عن اكتسبها إذا ما قام بأعمال معينة.

وقد عرف الإسلام مفهوم الجنسية المكتسبة، وإن لم يطلق هذا المصطلح عليه. فالجنسية الإسلامية لا تمنح للمسلم فحسب، بل أنها تمنح لأهل الذمة أيضاً. فالذمي من أهل الإسلام^(٧)، وعقد الذمة عقد مؤبد يتضمن إقرار غير المسلم على دينه، وتمتعه بحماية الجماعة الإسلامية ورعايتها، وبهذا يصلح من أهل «دار الإسلام» وإن لم تسبغ عليه صفة المسلم فهذا العقد ينشئ حقوقاً لكل من الطرفين المسلمين وأهل ذمتهم، بأداء ما عليهم من واجبات^(٨).

ويتمتع الذمي بما يأتي:

أ) لا يجوز ظلمه ولا أذيته ولا إهانته لقول الرسول صلى الله عليه وسلم «من أذى ذمياً فقد أذاني، ومن أذاني فقد أذى الله».

ب) يتمتع الذمي أيضاً بحماية الدماء والأبدان. فدمائهم معصومة، وقتلهم حرام. لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «من قتل معاهدا لم يرح

(٧) د. عبد الكريم زبنان، الذميين والمستأمنين في دار الإسلام ص ٦٣، ٧٢.

(٨) د. يوسف القرضاوى. غير المسلمين في المجتمع الإسلامى، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٣ ص ٧.

رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاماً». وقد أجمع فقهاء الإسلام على أن قتل الذمي كبيرة من كبائر المحرمات^(٩).

ج) يتمتع الذمي بحماية الأموال. وقد روى أبو يوسف في الخراج ما جاء به في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، على أموالهم وملتهم، ويبيعهم، وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير.....^(١٠).

د) يتمتع الذمي بحماية الأعراس. فلا يجوز لأحد أن يسبه أو أن يتهمه بالباطل أو يشنع عليه بالكذب أو يفتابه أو يذكره بما يكره في نفسه أو نسبه أو خلقه.

هـ) يؤمن الذمي عند العز والشيخوخة والفقر. حيث توجب له كفاالة المعيشة الملاحة له ولمن يعوله، لأنه في رعية الدولة الإسلامية، وهي مسؤولة عن كل رعاياها.

و) يحق للذمي حرية التدين، فله حرية الاعتقاد والتعبد لكل دينه ومذهبه الذي لا يجبر على تركه إلى غيره.

ز) يتمتع الذمي بحرية العمل والكسب بالتعاقد مع غيره أو بالعمل لحساب نفسه، ومزاولة ما يختاره من المهن الحرة.

ح) يتولى الذمي وظائف الدولة كالمسلمين إلا ما غلب عليه الصبغة الدينية، كالإمامة، ورئاسة الدولة والقيادة في الجيش والقضاء بين المسلمين والصدقات ونحو ذلك^(١١).

(٩) تراجع د. يوسف القرضاوى، مصدر سابق، ص ٩ - ١٤.

(١٠) تراجع: الخراج لأبى يوسف ص ٧٢.

(١١) د. يوسف القرضاوى، مصدر سابق، ص ١١ - ٢٢.

وإذا كانت للذمي حقوق، فإن عليه واجبات منها:

(أ) دفع الجزية والخراج. والجزية ضريبة على الرؤوس تمثل فى مقدار زهيد من المال. والخراج ضريبة مالية تفرض على رقبة الأرض إذا بقيت فى يد الذمي.

(ب) دفع الضريبة التجارية. حيث كان يؤخذ من النجار من أهل الذمة نصف العشر فى المال الذمى يتجرون به مرة فى السنة إذا انتقلوا به من بلد إلى آخر.

(ج) يلتزم أهل الذمة بأحكام الإسلام التى تطبق على المسلمين وعليهم أن يتقيدوا بقوانينها التى لا تمس عقائدهم وحرمتهم الدينية.

(د) مراعاة شعور المسلمين، وهيبة الدولة الإسلامية فلا يجوز للذميين أن يتظاهروا بشرب الخمر وأكل لحم الخنزير^(١٢).

وإذا كان المسلم لا تسقط عنه الجنسية الإسلامية بسفره إلى بلد غير مسلم، أو الإقامة بالخارج، إلا أن الذمي تسقط عنه الجنسية الإسلامية إذا ترك دار الإسلام عن رغبة واختيار وأقام فى دار الحرب. لأن مناط الجنسية أو الحماية التى كان يتمتع بها، هو وجوده فى دار الإسلام وأن المسلمين يستطيعون حمايته لوجوده بينهم. فإذا ما ترك دار الإسلام ولجأ لدار الحرب، فإنه يكون خارج حماية الدولة الإسلامية.

وبناء على ذلك، فإن القواعد التى شرعها الإسلام فى حماية الذمي داخل الدولة الإسلامية تفوق ما تمنحه التشريعات الحديثة للأجنبى الذى يكتسب جنسية الدولة بطريق التجنس. ذلك أن ما يمنحه الإسلام للذمي من حقوق وامتيازات تعبر عن إنسانية الإسلام وقيمه الأصلية ومراعاته لمبدأ العدل وإحقاق الحق.

(١٢) د. يوسف القرضاوى، مرجع سابق، ص ٣١ - ٤٣.



ثانياً - مركز الأجانب في الشريعة الإسلامية:

نظمت القوانين الحديثة كيفية دخول الأجانب وإقامتهم وعملهم وتنقلهم داخل الدولة. والواجبات المفروضة عليهم والحقوق التي يتمتعون بها، بعد أن كان الأجنبي عرضه للاضطهاد والتنكيل وحتى وقت قريب.

ولم تطلق الشريعة الإسلامية مصطلح الأجنبي على الشخص الذي يأتي إليها من دولة أجنبية لا يحكمها الإسلام. وإنما أزالته عنه صفة الأجنبي، وأضفت عليه صفة المستأمن، لأنه في أمان الدولة الإسلامية. وكلمة الأمان فيها من التلطف ومنح الطمأنينة، أكثر من كلمة الأجنبي التي تعنى الغربة والعزلة والانطواء.

ويدخل المستأمن الدولة الإسلامية بعقد أمان يعقد بينه وبين إمام المسلمين، أو بينه وبين مسلم مكلف مختار. ويلتزم المستأمن بالشروط الواردة بعقد الأمان، وإلا طبقت عليه أحكام الحربى. ومن هذه الشروط مراعاة واجباته دون تجاوز والامتناع عن اتیان أى فعل لا ياتلف وأحكام الشرع الإسلامى^(١٣).

ويقوم عقد الأمان فى الشريعة الإسلامية والذي يسمح به للأجنبي بدخول الدولة الإسلامية، مقام سمة الدخول التي تمنحها الدول فى الوقت الحاضر للأجنبي والتي يسمح بموجبها دخول الأجنبي أراضى الدولة الأخرى.

ويتمتع المستأمن بحق التنقل فى أرض المسلمين بحرية تامة، والعودة إلى دولته فى أى وقت يشاء، وإن كانت دولته فى حالة حرب مع المسلمين^(١٤).

(١٣) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، للعلامة زين الدين بن نجيم، مطبعة البايى، دار الكتب العربية، القاهرة ١٣٣٤ ص ١٠٢ والمدونة الكبرى، للإمام مالك ابن أنس الأصمعى مطبعة السعادة مصر ١٣٢٣ ص ١. وكشاف القناع عن متن الإقناع. للبهوتى، الجزء الثالث، مكتبة النصر الحديثة، الرياض ص ١٠٨.

(١٤) الدكتور عبد الكريم زيدان. الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام، مجلة القانون الدولي والعلوم السياسية، الحلقة الدراسية الثالثة، بغداد ١٩٦٩ الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٢ ص ١٩٥.



وتتحدد مدة إقامة المستأمن في الدولة الإسلامية بالمدة التي ينص عليها عقد الأمان وهي في الغالب سنة واحدة، بحيث إن زادت يوماً واحداً سببر المستأمن من زمياً، وأصبح مكلف بالتكاليف المكلف بها الذمي في الدولة الإسلامية^(١٥).
ويعفى المستأمن من التكاليف التي تفرض على المسلم^(١٦)، وضمان تمتعه بحرية العقيدة، وأداء أعماله بحرية تامة وعدم التعرض لأمواله، كما لا يجوز نذله أو استرقاقه^(١٧).

ويلاحظ من ذلك أن موقف الشريعة الإسلامية من الأجنبي يقوم على أسس إنسانية لم يألفها المجتمع الدولي حتى الوقت الحاضر. ذلك أن دخول الأجنبي طبقاً للتشريعات الحديثة، يخضع لإجراءات وقيود عديدة ومراقبة مستمرة.

ثالثاً - الاختصاص القضائي الدولي في الإسلام:

يقصد بالاختصاص القضائي الدولي، ما يثبت لدولة معينة في علاقة قانونية تتضمن عنصراً أجنبياً.

وقد وضعت الشريعة الإسلامية أحكاماً دقيقة لمقاضاة المسلم وغير المسلم نوجزها بما يأتي:

١ - لا يخضع المسلم لغير القاضى المسلم، ولا يقاضى القاضى المسلم المسلم إلا بالتراعى أمامه.

(١٥) وذهب بعض الفقهاء، أن مدة الأمان لا تزيد على عشرة سنوات. أنظر غاية المنتهى فى الجمع بين الاقناع والمنتهى، الجزء الأول ص ٢٠٣.

(١٦) مطالب أولى النهى فى شرح المنتهى، للعلامة مصطفى السيوطى الرجبىانى الجزء الثانى دمشق ١٩٦١ ص ٥٠٨.

(١٧) المحلى للإمام ابن محمد بن حزم، المجلد الرابع، المكتب التجارى، بيروت ص ٣٠٧، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل، للإمام ابن عبد الله الخطاب، المجلد الثالث، مكتبة النجاح، ليبيا ١٣٢٩ هـ ص ٣٦٠.

٢ - يختص القاضى المسلم بالنظر فى الدعاوى التى يكون أحد طرفيها من المسلمين والطرف الآخر غير مسلم رضى بالتراجع أمام القاضى المسلم أم لم يرضى به .

٣ - يختص القاضى المسلم بالنظر بدعاوى غير المسلمين فيما بينهم متى ترفع الخصوم أمامه، ولا ينظر فى الدعاوى إذا رفض الخصوم التراجع أمامه .

٤ ... إذا ترفع أحد الخصوم من غير المسلمين ورفض الطرف الآخر غير المسلم، فإن الأمر مختلف فيه، فيرى الحنفية اختصاص القاضى المسلم فيما عدا الدعاوى المتعلقة بالأنكحة ونفى المهر والقضايا المتعلقة بالزمر والخنزير^(١٨).

وكان رؤساء المحاكم الروحيون يقومون محاكم الكنيسة .

وكان يجوز للذمى أن يلجأ إلى المحاكم الإسلامية . وفى عام ١٢٠هـ ٧٣٨ ولى قضاء مصر خير بن نعيم، فكان يقضى فى المسجد بين المسلمين، ثم جلس على باب المسجد بعد العصر على المعارج فيقضى بين النصارى . ثم خصص القضاة للنصارى يوماً يحضرون فيه إلى منازل القضاة ليحكموا بينهم، حتى جاء القاضى محمد بن مسروق الذى ولى قضاء مصر عام ١٧٧هـ فكان أول من أدخل النصارى فى المسجد ليحكم بينهم .

وفى الأندلس كان النصارى يفصلون فى خصوماتهم بأنفسهم، وإنهم لم يكونوا يلجأون للقاضى المسلم إلا فى مسائل القتل^(١٩).

(١٨) تراجع د. عز الدين عبد الله. القانون الدولي الخاص، الجزء الثانى، ط ٢، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٥ ص ٧٦.

(١٩) آدم منز. الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ترجمة د. ابن ريد، الجزء الأول، ص ٨٥. كذلك تراجع د. يوسف القضاوى. تطبيق الشريعة الإسلامية وحقوق الأقليات، مجلة الدوحة، العدد ١١٩ نوفمبر تشرين الثانى ١٩٨٥ ص ١٦.



وحق القاضى المسلم بالنظر في دعاوى غير المسلمين إذا جاعوا بأنفسهم يستند إلى الآية الكريمة: ﴿فَإِنْ جَاءوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ﴾ (٢٠).

٥ - أجاز بعض فقهاء الشريعة الإسلامية تقليد غير المسلم القضاء بين أهل دينه. فكانت هناك محاكم مسيحية ويهودية في الأندلس والموصل ومناطق أخرى في الدولة الإسلامية^(٢١).

٦ - لا يخضع الأجانب للقضاء الإسلامى عما جرى بينهم فى دار الحرب فقد جاء فى المبسوط: إذا خرج قوم من أهل الحرب مستأمنين لم يعرض لهم فيما جرى بينهم فى دار الحرب من مديانات، لأنهم بدخولهم بأمان ما صاروا من أهل دارنا. وقد كانت هذه المعاملة بينهم حين لم يكونوا تحت يد الأمان، فلا يسمع الإمام الخصومة فى شئ من ذلك، إلا إن يلتزموا حكم الإسلام، وذلك يكون بعقد الذمة فإن كان ذلك جرى بينهم فى دار الإسلام أخذوا به، لأنهم كانوا تحت يد الإمام حين جرت هذه المعاملة بينهم. وما أمناهم ليظلم بعضهم بعضاً. بل التزمنا أن نمنع الظلم عنهم، فلهذا تسمع الخصومة التى جرت بينهم فى دارنا كما جرت بينهم وبين المسلمين^(٢٢).

ويطابق الحكم المذكور ما هو معتمد فى الوقت الحاضر، حيث أن الأصل، أن القاضى المسلم لا يختص فى المنازعات التى تحدث فى دار الحرب، إلا إذا اتفق الطرفان على تطبيق الشرع الإسلامى.

أما إذا كان النزاع بين المستأمنين داخل الدولة الإسلامية، فإنهم يخضعون للاختصاص القضائى الإسلامى. متى توافعوا أمام القاضى المسلم.

رابعاً - تنازع القوانين فى الإسلام:

عندما تنشأ علاقة تتضمن عنصراً أجنبياً، ويتم تحديد المحكمة المختصة،

(٢٠) سورة المائدة الآية ٤٢.

(٢١) آدم منز. الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى نقله إلى العربية محمد عبد الهادى أبو ريده. دار الكتاب العربى ١٩٦٧ ص ٩٥.

(٢٢) المبسوط لشمس الدين السرخسى، الجزء العاشر، ص ٩٣.

فلا بد أن تستهدى هذه المحكمة بقواعد الاسناد لمعرفة قانون أية دولة واجب التطبيق لتسوية الحالة المعروضة أمام القاضى. فقد يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون القاضى، أو القانون الأجنبى. وهذا ما يطلق عليه فى القوانين الحديثة بتنازع القوانين.

وقد عرفت الشريعة الإسلامية هذا الموضوع بالشكل الذى يعزز مبدأ الإسلام، وكما يأتى:

١ - لا يحكم المسلم بغير أحكام الشريعة الإسلامية بغض النظر عن ديانة الخصوم وتبعيتهم السياسية وأيا كان موضوع الدعوى، إذا عرض النزاع عليه.

٢ - إذا لم ينظر القاضى المسلم الدعوى، فإن غير المسلم يخضع لأحكام دينه. وعن موقف الشريعة الإسلامية عن الرسول الأجنبى، فقد روى عن أبى يوسف قوله: «لو أن هذا الداخل إلينا بأمان رسول زنى أو سرق أو فإن بعض فقهاءنا قال: لا أقيم عليه الحد، فإن كان استهلك المتاع فى السرقة ضمنته لأنه لم يدخل إلينا ليكون ذمياً تجرى عليه أحكاماً»^(٢٣).

وذهب الإمام أبو حنيفة إلى أن جرائم الحدود والقصاص لا يخضع إليها الرسل الأجانب. أما الإمام الشافعى فقد ذهب إلى التفرقة فى شأن جرائم الحدود بين ما كان الحق خالصاً لله وبين ما كان خالصاً للأدبيين، فقال بخضوعهم للأخيرة دون الأولى التى لا يخضع فى شأنها إلا إذا اشترط عند دخولهم دار الإسلام^(٢٤).

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أكثر من ذلك، وأجازوا إعانة الرسل الأجانب ومساعدتهم والإنفاق عليهم من بيت المال، لأن الإحسان مطلوب مع كل إنسان^(٢٥).

(٢٣) تراجع كتابنا الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسى فى القانون العراقى، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٨٠ ص ٦٥.

(٢٤) الأم للإمام محمد ابن إدريس الشافعى. الجزء الرابع، شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٩٦١ ص ٣٥٨. المبسوط لشمس الدين السرخسى، الجزء العاشر، مطبعة السعادة ١٣٢٤ هـ ص ٩١. ورد المختار - حاشية ابن عابدين الجزء الثالث، مطبعة بولاق، القاهرة ١٢٩٩ هـ ص ٣٤٤.

(٢٥) د. عبد الكريم زيدان، مصدر سابق، ص ٦٤.



المبحث الرابع مصادر القانون الدولي الخاص



من الواضح، أن الدولة غالباً ما تختص بوضع قواعد القانون الدولي الخاص، ولهذا فإن غالبية قواعده هي قواعد وطنية، وهي بذلك تختلف من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف الأنظمة القانونية. ولما كانت قواعد القانون الدولي الخاص تتعلق بتنظيم الحالات القانونية التي تتضمن عنصراً أجنبياً، فإنه من المؤكد أن هذا القانون ينظم علاقات قانونية لأشخاص ينتمون لدول أجنبية. وأن كل دولة مهما كانت، فإنها تعمل على حماية مصالح مواطنيها، ولهذا فإن الدولة عندما تضع أو تشرع قواعد القانون الدولي الخاص، فإنها تراعى حدود سيادتها وعدم تجاوزها على سيادة الدول الأخرى، ومراعاة الاتفاقات الدولية المتعلقة بهذا الشأن.

وطبقاً لذلك، فإن القانون الدولي الخاص يستند أحكامه من مصادر داخلية، ومصادر دولية:

أولاً - المصادر الخارجية:

إن المصادر الداخلية للقانون الدولي الخاص هي ذات المصادر التي ينشأ عنها أي قانون داخلي، وهي:

١ - التشريع:

التشريع: مجموعة القواعد القانونية التي تصدرها الدولة طبقاً للإجراءات التي نص عليها دستور الدولة.



والمبدأ العام في إصدار التشريعات، هو أن إصدار التشريعات من اختصاص الدولة طبقاً لمبدأ سيادة الدولة. وليس لدولة أخرى أن تحد من هذه السيادة، إلا إذا كانت الدولة ناقصة السيادة.

ولما كان القانون الدولي الخاص ينظم حالات قانونية تتضمن عنصراً أجنبياً، فإن استقلال الدولة لوحدها بتنظيم هذه القواعد قد يتجاوز سيادتها إلى سيادة دول أخرى يتأثر أفرادها من هذا التجاوز، ويشكل اعتداءً على مصالحها.

ومن هذا فإن الدولة عندما تشرع قاعدة قانونية تتعلق بالقانون الدولي الخاص، فإن عليها مراعاة سيادة الدول الأخرى^(٢٦)، وإلا فإن رعايا تلك الدولة سوف يواجهون مبدأ المقابلة بالمثل الذي تفرضه الدول الأخرى على رعايا تلك الدولة.

وقد نظم القانون اليمني أحكام القانون الدولي الخاص، فقد نظم القانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٥م الجنسية في الجمهورية العربية اليمنية. أما في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية فقد نظم الجنسية القانون رقم (٤) لسنة ١٩٦٨م وأعقبه القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٠م وأعقبه قانون رقم (١) لسنة ١٩٨١م. والقرار الوزاري رقم (٤١) لسنة ١٩٧٠م بشأن لوائح تجديد وتنظيم الأمور المتعلقة بالجنسية والقرار رقم (٧٦) لسنة ١٩٧١م بشأن بطاقة المغترب وبعد توحيد شطري اليمنى صدر قانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٠م بشأن الجنسية اليمنية.

(٢٦) يرى جانب من الفقه، أن من واجب المشرع في كل دولة أن يهتم بكل ما قد يقوم عليه إقليمه من خلاقات وطنية كانت أم أجنبية، وليس هناك أفضل منه لوضع القواعد والنصوص التي تنظم القانون الدولي الخاص، فهو أقدر الناس على معرفة هذه المنازعات لوقوعها في بلدة بما له من سلطة عامة.

راجع : د/ ماجد الحلواني . الوجيز في الحقوق الدولية الخاصة. ط٢ مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٠ ص ٧٥.



أما بخصوص المركز القانوني للأجانب، فقد نظم قرار رئيس 'جمهورية رقم (١٩) لسنة ١٩٦٥م مسألة توظيف الأجانب في اليمن ونظم القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٧م بشأن دخول وإقامة الأجانب في الجمهورية العربية اليمنية والقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩م بشأن قانون الهجرة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والقانون رقم (١٢) لسنة ١٩٧١م بشأن بيع الأجانب لممتلكاتهم الموجودة في الدولة.

ويعد توحيد شطري اليمن صدر القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩١م بشأن دخول وإقامة الأجانب في اليمن.

وقد نظم قانون المرافعات المدني للمعاملات الشرعية اليمنى في المواد (٢٣ - ٢٥) الأحكام الخاصة بتنازع القوانين، وفي المواد (٤٢ - ٤٥) الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية، وفي المواد (٧ - ١٢) بشأن المواطن ومحل الإقامة.

٢- الشريعة الإسلامية؛

تعد الشريعة الإسلامية مصدر الرئيسي للتشريع في اليمن^(٢٧). أوجبت المادة الأولى من القانون المدني اليمني الرجوع إلى الشريعة الإسلامية إذا لم يجد نصاً في هذا القانون^(٢٨).

وقد كانت قواعد الشريعة الإسلامية هي الأساس في تطبيق قواعد القانون الدولي الخاص. وقد طبقت أحكامها منذ دخول أهل اليمن للإسلام، إلى أن صدرت التشريعات الحديثة التي أخذت معظم أحكامها من الشريعة الإسلامية.

٣- العرف؛

بعد العرف المصدر الثالث في القانون المدني اليمني وقد اشترط القانون

(٢٧) المادة الثالثة من الدستور اليمني.

(٢٨) المادة الأولى من القانون المدني اليمني رقم (١٩) لسنة ١٩٩٢.

المذكور أن يكون العرف جائزاً شرعاً أى يجب أن يكون موافقاً للقانون وللشريعة الإسلامية، وأن يكون العرف عاماً ولا يتعارض مع النظام العام والآداب العامة^(٢٩).

ويرى كتاب القانون الدولي الخاص أن العرف مصدر رسمي لقواعد القانون الخاص، تختلف درجته بحسب موضوعاته، فالعرف ضيق في الجنسية، وقليل في مركز الأجانب، وكبير في تنازع القوانين. ويتأثر العرف بمدى التزام الدولة بعنصر السيادة.

غير أن تدخل المشرع في العديد من الدول في تنظيم موضوعات القانون الدولي الخاص قد قلل من أهمية العرف. حيث تناول المشرع الكثير من القواعد العرفية وصاغها في نصوص تشريعية، فصار التشريع المصدر المباشر. وبذلك فإن العرف الداخلي أصبح مصدراً من مصادر القانون الدولي الخاص شأنه في ذلك شأن فروع القانون الداخلي. أما العرف الدولي وكونه مصدراً للقانون الدولي الخاص، فأمر يحتاج إلى تمحيص، وذلك بسبب كون القانون الدولي الخاص تنحكم به الدولة ذاتها، غير أن ذلك لا يعنى أن العرف الدولي لا يضع قواعد للقانون الدولي الخاص، كمبدأ حرية الدولة في تنظيم جنسيتها، والتزام الدولة بحد أدنى في معاملة الأجانب^(٣٠).

وقبل أن تصدر التشريعات الحديثة المنظمة لقواعد القانون الدولي الخاص، فقد كان للعرف الصدارة الأولى في اليمن. غير أن صدور القوانين الحديثة قد قلل من أهمية العرف.

٤ - الفقه والقضاء

من الواضح، أن الفقه والقضاء لعب دوراً كبيراً في تطوير قواعد القانون

(٢٩) المادة الأولى من القانون المدني اليمني.

(٣٠) الدكتور عز الدين عبد الله، مصدر سابق، ص ٥٣.



الدولي الخاص، خاصة ما قدمه الفقه والقضاء الداخلى من مساهمات كبيرة فى هذا المجال، سواء فى تفسير النصوص القائمة أو فى الاجتهاد فى الحلول عند غياب النص، أو استنباط القواعد العملية من الظروف المحيطة بالهدف من التشريع أو الغاية منه.

كما ساهم الفقه والقضاء الدوليان فى تطوير قواعد القانون الدولي الخاص غير أن القضاء الوطنى يتحدد بما يقرره المشرع من مصادر قانونية وطنية لحسم المنازعات المعروضة أمامه.

وفى جميع الأحوال، فإن الفقه والقضاء يعدان مصدرين احتياطيين، وأن الرجوع إليهما يدل على وجود قاعدة قانونية معتبرة قد تفيد فى الفصل فى النزاع.

ثانياً - المصادر الدولية - الاتفاقيات الدولية:

بالنظر إلى القانون الدولي الخاص يتولى تنظيم العلاقات القانونية التى تتضمن عنصراً أجنبياً، وأن تطبيق القواعد القانونية لدولة معينة قد يضر بمصالح أفراد دولة أخرى، الأمر الذى دفع الدول إلى عقد اتفاقيات دولية ثنائية أو جماعية لتفادى ازدواجية الحلول التى تضعها القوانين الوطنية.

وقد عقدت عدة مؤتمرات دولية بهدف توحيد قواعد القانون الدولي الخاص، كان من نتائجها عقد عدة اتفاقيات دولية^(٣١). وعقد فى نطاق الأمم المتحدة عدة

(٣١) عقدت فى لاهاي عدة مؤتمرات من عام ١٨٩٣ لغاية ١٩٢٨، وانتهت إلى إقرار ثمانية اتفاقيات تتعلق بالمرافعات والزواج والطلاق والرصاية على البالغين والميراث والرعايا. وفى مؤتمر لاهاي سنة ١٩٦٠ أعدت ثلاث اتفاقيات دولية تتعلق بالتصديق على الأعمال العامة الأجنبية، وشكل التصرفات الإيصائية، واختصاص السلطات والقانون الواجب التطبيق فى حماية القصر. ثم مؤتمر لاهاي عام ١٩٦٤ والذى عدت فيه ثلاث اتفاقيات خاصة بالتبني وإعلان الأعمال القضائية وغير القضائية فى المواد المدنية والتجارية خرج الدولة، والاختصاص القضائى. ثم عقدت عدت اتفاقيات بعد ذلك. يراجع د. عز الدين عبد الله مصدر سابق، ص ٦٠.



اتفاقيات دولية تتعلق بالقانون الدولي الخاص^(٣٢). وخاصة معاهدة لوزان عام ١٩٢٢ بين تركيا والدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى.

وفي إطار جامعة الدول العربية عقدت العديد من الاتفاقيات الدولية التي تناولت موضوعات القانون الدولي الخاص، منها: اتفاقية تنفيذ الأحكام بين الدول العربية والاتفاقيات الخاصة بالإعلانات والإنابات القضائية عام ١٩٥٢، والاتفاقية الخاصة بجنسية أبناء الدول العربية المقيمين في بلاد غير البلاد التي ينتمون إليها بأصلهم عام ١٩٥٢، والاتفاقية الخاصة ببعض أحكام الجنسية بين دول جامعة الدول العربية عام ١٩٥٤.

وقد أوجب قانون الجنسية اليمنية تطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أبرمتها اليمن في مسائل الجنسية^(٣٣).

(٣٢) ومن هذه الاتفاقيات: الاتفاق العالمي بحق المؤلف لسنة ١٩٥٣ والاتفاق الخاص بالاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية لعام ١٩٥٨، والاتفاق الأوربي الخاص بالتحكيم التجاري الدولي لعام ١٩٦١.
(٣٣) نصت المادة (٢٥) من قانون الجنسية اليمنية رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ على ما يأتي: «يعمل بأحكام جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أبرمت بين اليمن والدول الأجنبية في مسائل الجنسية بعد مصادفة مجلس سوب».



المبحث الخامس

طبيعة القانون الدولي الخاص وتعريفه



أولاً - طبيعة القانون الدولي الخاص:

من الواضح أن لقواعد القانون الدولي الخاص صفة الإلزام وأنها تقتصر جزاء قانوني، وتفصل في قواعده المحاكم المختصة، وتنفذ أحكامها طبقاً لأحكام القوانين النافذة. غير أن الخلاف انصب على تحديد طبيعة وموقع هذا القانون من فروع القانون، فهل لهذا القانون صفة دولية، أم داخلية، وهل هو من فروع القانون العام أم من فروع القانون الخاص؟

هناك من الفقهاء من يرى أن القانون الدولي الخاص يعد قانوناً داخلياً، لأن قواعد تنازع القوانين تتضمن تسوية مصالح شخصية لا علاقة لها بالدول، وأن الدولة تختص بوضع قواعد القانون الدولي الخاص طبقاً لمصالحها الوطنية، في حين أن القانون الدولي العام ينظم العلاقات بين الدول.

ويذهب بعض آخر من الفقهاء إلى أن القانون الدولي الخاص ليست له صفة داخلية، وإنما له صفة دولية للأسباب الآتية:

- ١ - يعمل القانون الدولي الخاص على التوفيق بين مصالح الدول المختلفة، رغم أنه يتناول تنظيم المصالح الخاصة.
- ٢ - ينظم القانون الدولي الخاص قضايا ليست داخلية صرفة، وإنما قضايا تتضمن عنصراً أجنبياً، تتطلب تسويتها اللجوء إلى أكثر من قانون دولة.



٣ - إذا كان القانون الدولي الخاص يستمد أحكامه من مصادر داخلية، فإن ذلك لا ينفى صفته الدولية، ذلك أن تحديد طبيعة القانون لا تقوم على أساس المصادر التي يستقى أحكامه منها، وإنما على طبيعة العلاقة التي ينظمها. وأن طبيعة العلاقة التي ينظمها القانون الدولي الخاص لها صفة دولية^(٣٤).

٤ - أن التطور الذي يشهده المجتمع الدولي، وانحصار مبدأ سلطان الإرادة للدولة، دفع المجتمع الدولي إلى أن يتجه إلى عقد الاتفاقيات الجماعية والثنائية لتنظيم قواعد القانون الدولي الخاص بحيث لم تكن الدولة مطلقة الحرية في تنظيم قواعده.

ويمكن القول، أن قواعد القانون الدولي لها صفة دولية، لأنه ينظم علاقات قانونية مشوية بعنصر أجنبي، غير أن أشخاص هذه العلاقة ليسوا من الأشخاص القانونية الدولية العامة، كالدول والمنظمات الدولية، وإنما من الأشخاص القانونية الخاصة، كالأفراد والشركات والمؤسسات ذات الصفة الخاصة، ولهذا فإن أحكامه تعد دولية ولكنها دولية خاصة، وبذلك فالقانون الدولي الخاص يعد قانون مختلطاً، فهو قانون دولي في بعض الوجوه، وقانون داخلي من وجوه أخرى.

وإذا كانت قواعد هذا القانون لها صفة دولية خاصة وأنه يستمد أحكامه من مصادر داخلية، فإلى أى فرع من فروع القانون ينضوى هذا القانون، فهل هو فرع من فروع القانون العام أم من فروع القانون الخاص؟

(٣٤) الدكتور غالب على الداودي، مصدر سابق، ص ٢٧.



اختلف الفقه في الإجابة على ذلك، فذهب فريق من الفقهاء إلى أن القانون الدولي الخاص من فروع القانون الخاص لأنه ينظم العلاقات الخاصة بين الأفراد. فالجنسية وتحديد القاعدة القانونية الواجبة التطبيق والمحكمة المختصة في الفصل بالنزاع إنما تتعلق بقضايا الأفراد.

أما الرأي الثاني، فإنه يرى أن القانون الدولي الخاص فرع من فروع القانون العام. فالجنسية رابطة أساسية قانونية بين الفرد والدولة، وأن للدولة وحدها أن تنظم أحكام الجنسية باعتبارها صاحبة السيادة، كذلك المركز القانوني للأجنبي، فالدولة هي التي تحدد هذا المركز. وأن بيان القاعدة القانونية الواجبة التطبيق تحدها قواعد الاسناد التي تضعها الدولة، كذلك الأمر بالنسبة إلى تنظيم قواعد الاختصاص القضائي للدولة فإن الدولة هي تحدد المحكمة المختصة للنظر في المنازعات ذات العنصر الأجنبي.

وفي الحقيقة أن سبب الخلاف في تحديد طبيعة القانون الدولي الخاص لا تتحدد بهذا القانون فحسب، بل أن الفقه لم يتوصل إلى وضع معايير محددة للتمييز بين القانون العام^(٢٥) والقانون الخاص في القوانين الداخلية الضيقة، فكيف يكون الأمر بالنسبة لقواعد القانون الدولي الخاص، الذي ينظم علاقات قانونية مختلفة الموضوعات، ولها صفة دولية وداخلية، فإنه من الصعوبة التحديد بدقة عما إذا كان هذا القانون قانوناً عاماً أم خاصاً. وفي جميع الأحوال فإن القانون الدولي الخاص يقترب من القانون العام وأن قواعده لها صفة عامة، وإن كانت بعض قواعده تنظم علاقات الأفراد الخاصة. غير أن السمة الغالبة على قواعده هو أنه من قواعد القانون العام.

(٢٥) يراجع كتابنا: نظرية القانون، دار الفكر المعاصر، بيروت ١٩٩٣ ص ١٠٥.



ثانياً - تعريف القانون الدولي الخاص:

بالنظر إلى أن القانون الدولي الخاص ينظم موضوعات قانونية متعددة، وهي الجنسية والموطن والمركز القانوني للأجانب وتنازع الاختصاص القضائي وتنازع القوانين، فقد اختلف الفقهاء في وضع تعريف جامع مانع للقانون الدولي الخاص.

فذهب فريق منهم إلى تعريف القانون الدولي الخاص على أنه: «القواعد القانونية التي تعين المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق عند عرض علاقة قانونية مشوبة بعنصر أجنبي، وتحدد الموطن والجنسية والمركز القانوني للأجانب في الدولة»^(٣٦).

ويميز التعريف المذكور قواعد القانون الدولي الخاص إلى مجموعتين، الأولى وهي الاختصاص القضائي الدولي وتنازع القوانين على أساس أن هذه المجموعة مشوبة بعنصر أجنبي، أي أنها تتضمن عنصراً وطنياً وأجنبياً.

أما المجموعة الثانية، فهي الجنسية والمركز القانوني للأجانب على أساس أن الجنسية قضية وطنية صرفه غير مشوبة بعنصر أجنبي، وأن المركز القانوني للأجانب مشكلة أجنبية صرفه لا تتعلق بالوطني. غير أننا نجد أن الجنسية وإن كانت أحكامها تحدد بقرار وطني إلا أنها مشوبة بعنصر أجنبي. ذلك أن الهدف من منح الجنسية الأصلية للوطني إنما يقوم أساساً على تمييز الوطني عن الأجنبي. وأن منح الجنسية المكتسبة (الطارئة) تتعلق بتغيير جنسية الأجنبي إلى جنسية الوطني. إضافة إلى أن فقد الجنسية الوطنية أو إسقاطها عن الوطني تؤدي إلى إكتساب الوطني الجنسية الأجنبية.

(٣٦) د. غالب على الداودي، مصدر سابق ص ١٠. وتعريف مقارب للدكتور عز الدين عبد الله، مصدر سابق، ص ١٠٨.



أما بالنسبة للمركز القانوني للأجنبي ، فإن الدولة لا تنظم هذا المركز للأجانب إلا إذا تعلق أمرهم بعلاقة تختص بالدولة .
 وبناءً على ذلك ، فإننا نرى أن جميع قواعد القانون الدولي الخاص تنظم علاقات وطنية مشوية بعنصر أجنبي . وعليه فإننا مع التعريف الذي يحد القانون الدولي الخاص، بأنه : " القانون الذي ينظم العلاقات الخاصة التي تتضمن عنصراً أجنبياً" ^٧ .

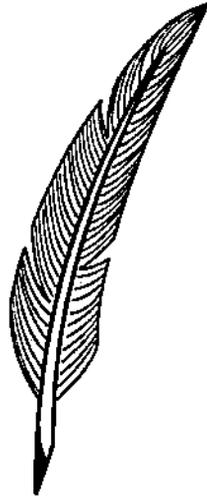
(٣٧) هناك عدة تعريفات للقانون الدولي الخاص . منها تعريف باتقول بأنه : "مجموعة القواعد التي تحكم علاقات الأفراد في المجتمع الدولي" .

Batiffol. Traité Elementaire de Droit International Privé Paris P.6.

وعرف أيضاً بأنه : "مجموعة القواعد الوضعية التي تنظم مراكز الأفراد القانونية سواء ما تعلق منها بأحوالهم الشخصية أو بتصرفاتهم المالية ، عندما يكون في هذه المراكز بالنسبة لدولة معينة عنصر أجنبي أو ظرف أجنبي" .

د/ ماجد الحلواني ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

وعرفة Nibpyet في كتابه Droit International Prive, Paris 1946, No. 45. بأنه " ذلك القانون الداخلي الذي يتعلق بالقانون الدولي والذي ينظم الأفراد جغرافياً على أساس الجنسية والموطن والاختصاص القضائي" .



قلمی کلام
دنیائی
Nationalism



مصطلح الجنسية حديث النشأة. حيث ظهر فى نهاية القرن الثامن عشر، وأخذ مفهومه القانونى والسياسى فى منتصف القرن التاسع عشر وهو من نتائج الثورة الفرنسية. عندما ظهرت نول جديدة، وتطورت المواصلات بينها، وازدادت الهجرة بين الشعوب، وظهرت الدولة القومية التى كانت تهدف إلى المحافظة على سلالتها وعدم اختلاط شعبها ببقية الشعوب، وهو أمر تطلب منها عدم إسباغ حمايتها إلا على الأشخاص الذين يتصفون بصفات الانتماء إلى الدولة.

وعلى الرغم من ظهور الدعوات الحديثة التى تهدف إلى محاربة التمييز العنصرى ومعالجة حالات انعدام الجنسية أو ازدواجها ومنح الأجانب حقوق متساوية مع الوطنيين، ومنح اللجوء السياسى والإنسانى، إلى غير ذلك مما تطالب به المنظمات الإنسانية الدولية، إلا أن الواقع العملى يتجه باتجاه حصر الحقوق والامتيازات والحماية للأشخاص الذين ينتمون إلى جنسية دولتهم، وعدم احترام الأجانب، واضطهادهم بوسائل شتى، وإبعادهم.

وعندما تأثرت الدولة العثمانية فى أواخر عهدهما بالمفاهيم الغربية نقلت القوانين الغربية الخاصة بمفهوم الجنسية، ففى عام ١٨٦٩، أصدرت الدولة العثمانية قانون الجنسية العثمانية طبقاً للمفاهيم الغربية التى كانت سائدة. وعندما خسرت الحرب العالمية الأولى، عقدت معاهدة لوزان مع الدول المنتصرة عام ١٩٢٢، لتنظيم الجنسية فى الدول التى انسلخت عن الدولة العثمانية، وبذلك استمدت الدول العربية قوانينها من هذه المعاهدة والقوانين الغربية.

أولاً - مفهوم الجنسية:

الجنسية كلمة معرّبة من المصطلح الفرنسى *nationalité* المشتق من الكلمة اللاتينية *nation*، وهى تعنى، المنحدرون من جنس واحد، والاشتقاق اللغوى من كلمة *nation*، تظهر الصفة منها *national*، بمعنى الانتماء إلى أمة. والإسم



nationalité الانتماء إلى أمة أو دولة^(١). وعُرب هذا المصطلح إلى العربية بـ«الجنسية».

وقد انتقد (مصطلح الجنسية) من قبل العديد من كُتّاب القانون الدولي الخاص على أساس أن كلمة الجنسية مشتقة من كلمة الجنس، وأن عامل الجنس ليس هو العامل الوحيد في نشأة الأمم، وأن الجنسية ترادف بمدلولها الاجتماعي اصطلاح القومية^(٢).

ونرى أن إطلاق مصطلح الجنسية على العلاقة بين الفرد والدولة أكثر دقة للأسباب الآتية:

١ - أن كلمة الجنسية ليست مشتقة من كلمة الجنس بمعنى الفرق بين الرجل والمرأة (race) أو العلاقة بين الرجل والمرأة (sex) كما ذهب إلى ذلك بعض الكُتّاب. وإنما الجنسية - كما يرى علماء اللغة - مشتقة من مادة: جنس. والجنس لغة: الضرب من كل شيء. والجمع أجناس وجنوس. والجنس أعم من النوع. ومنه المجانسة والتجنيس. ويقال هذا يجانس هذا، أى يشاكله. فالناس جنس والإبل جنس، والبقر جنس، والشتاء جنس^(٣).
ومن ذلك يتضح أن مصطلح الجنسية القانوني أقرب إلى كلمة الجنسية من حيث اللغة.

٢ - أن مصطلحي القومية (الأمة) والوطنية في الغرب يقتربان من بعضهما. وفي الكثير من الأحيان يرادف أحدهما الآخر. فالفرد الذي ينتمي إلى أمة،

(1) Niboyet-Cours de droit international Parivé Français paris ١٩٤٩, P. ٣٠٧.

(٢) وقد اقترح البعض تسمية الجنسية بالرعوية. يراجع د. عنيات عبد الحميد ثابت. أحكام تنظيم علاقة الرعوية في القانون المقارن والقانون اليمني، صنعاء، ١٩٩٢ ص٧.

(٣) لسان العرب. للعلامة ابن منظور. المجلد الأول. طبعة دار لسان العرب، بيروت. تراجع كلمة جنس ص ٥١٤.

ينتمي فى الوقت نفسه إلى دولة واحدة ويتمتع بجنسيتها، لأن الأمة والوطنية يندرجان فى إطار الدولة الواحدة. بينما يختلف مصطلح القومية أو الأمة عن مصطلح الوطنية فى الوطن العربى، وذلك بسبب تعدد الدول العربية التى تنتمى إلى أمة واحدة. فالعربى ينتمى إلى القومية أو الأمة العربية، ولكنه لا يتمتع بجنسية القومية أو الأمة العربية، وإنما يتمتع بجنسية الدولة التى ينتمى إليها، حالة حال أى مواطن آخر لا ينتمى إلى الأمة العربية.

٢ - إن مصطلح الجنسية استقر فى جميع الدول العربية، وأصبح شائعاً كمصطلح قانونى ثابت تنبته القوانين الوطنية، وأقرته الاتفاقيات الدولية، وليس من السهولة تغييره.

يضاف إلى ذلك، أنه لا يشترط أن يطابق المعنى الاصطلاحي للمعنى اللغوي، فهناك العديد من المصطلحات القانونية لا تطابق معناها اللغوي، بما فى ذلك مصطلح القانون^(٤). ولهذا نرى أنه، وكما يقال - لا مشاحة فى المصطلحات أو أن الأسماء لا تعلق ولهذا نفضل استخدام مصطلح الجنسية على غيره.

ثانياً : تعريف الجنسية :

الجنسية رابطة بين الفرد والدولة. تضمن للفرد العديد من الحقوق وتفرض عليه الالتزامات. ولكن ما نوع هذه الرابطة؟

اختلفت اتجاهات فقهاء القانون الدولى الخاص فى تحديد نوع هذه الرابطة. فمنهم من وصف هذه الرابطة بأنها رابطة سياسية، لأنها تربط الفرد بوحدة

(٤) القانون لغة من الفعل فن، ومعناه تتبع الأخبار والضرب بالعصا. والقانون كل شئ وطريقته. بينما معنى القانون اصطلاحاً، مجموعة القواعد العامة التى تنظم السلوك الاجتماعى والتى تفرض الجزاء على من يخالفها. يراجع البستان للشيوخ عبد الله البستاني. الجزء الثانى، طبعة بيروت ١٩٢٠م للفعل فن. كذلك يراجع كتابنا. نظرية القانون. بيروت دار الفكر المعاصر ١٩٩٣م ص ١٢.



سياسية هي الدولة بحكم سيطرتها ويسط سيادتها على شعبها ولأنها أداة لتوزيع الأفراد جغرافياً بين الدول وتجعل الفرد أحد أعضاء الشعب. ومنهم من وصفها بأنها رابطة قانونية. لأن القانون هو الذى أقام هذه الرابطة وحدد معالمها ونطاقها والآثار المترتبة عليها.

غير أننا مع الرأى الغالب الذى يعرف الجنسية بأنها: «رابطة سياسية قانونية بين الفرد والدولة»^(٥).

فهى رابطة سياسية، لأن منحها وإسقاطها وسحبها يقوم على اعتبارات سياسية تتداخل فيها العوامل القومية والدينية والاقتصادية. فالدولة التى تحتاج إلى رأس مال بشرى، أو قوى عاملة، تفتح المجال لغير أبنائها، وإن وجدت أنها تعاني من البطالة أو زيادة السكان فإنها تشدد فى منح جنسيتها، وتسقطها لأبسط الأسباب.

وتعمل بعض الدول على استخدام الجنسية كوسيلة للتخلص من المعارضين، فتسقط الجنسية عن كل شخص لا ترغب فيه أن يكون أحد مواطنيها^(٦)، أو تمنحها لمجموعة مؤيدة لها كعامل مساعد لقوتها^(٧).

ومما يؤيد كون الجنسية رابطة سياسية، هو أنها تفرق بين ثلاثة أصناف الأول - ممن يتمتعون بالجنسية الأصلية، وهؤلاء يمارسون حقوقهم السياسية

(٥) د. غالب على الداودى. والدكتور حسن محمد الهداوى، القانون الدولي الخاص، مطابع جامعة الموصل ١٩٩٢ ص ٣١. Henri Batiffol. Droit International Privé R. Pichon. Paris. ١٩٩٢ P. 61. jean Derruppé. Droit International Privé 4 Anne. Troisième edition. Mementos Dalloz, Paris 1973, P. 9.

(٦) فى ديسمبر (كانون أول) من عام ١٩٩٤ اسقطت الحكومة الكينية الجنسية الكينية عن رئيس أحد أحزاب المعارضة، وادعت أنه ينحدر من أصول يمنية.

(٧) فى عام ١٩٩١ منحت الجنسية اليمنية لمجموعة من الصوماليين اللاجئين للتأثير على الانتخابات البرلمانية لصالح حزب معين.



بصورة مطلقة. أى أنهم يمارسون جميع الحقوق السياسية بدون تحديد. والثانى - وهم المتجنسون الذين اكتسبوا الجنسية، وهؤلاء لا يمارسون الحقوق السياسية إلا بعد مضى مدة خمس عشرة سنة من اكتسابهم الجنسية، والثالث - وهم الأشخاص الذين لا يتمتعون بجنسية الدولة المقيمين بها، وهؤلاء لا يجوز لهم ممارسة الحقوق السياسية إطلاقاً.

والجنسية رابطة قانونية تنظم علاقة الفرد بالدولة. ذلك أن القانون هو الذى يحدد هذه الرابطة، فاكتساب الجنسية وأنواعها، والآثار المترتبة على كل نوع منها، وإسقاطها وسحبها، ومعالجة مسألة ازواج الجنسية أو انعدامها، كل هذه الأمور تنظم طبقاً لقوانين واضحة وصريحة.

ثالثاً - أركان الجنسية:

لما كانت الجنسية رابطة سياسية قانونية بين الفرد والدولة، فإن ذلك يعنى أنها تقوم على ركنين أساسيين، هما الدولة والفرد:

الركن الأول - الدولة:

إن الجهة المختصة بمنح الجنسية هى الدولة. فالدولة وحدها هى التى تحدد الأشخاص الذين تسبغ حمايتها عليهم، ويتمتعون بالحقوق والامتيازات التى تقررها، والأعباء التى عليهم القيام بها.

ويقصد بالدولة هنا، الشخصية المعنوية الممثلة بسلطاتها الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، والتى تحدد الجهة المختصة التى تتولى إسباغ الجنسية على مواطنيها، وغالباً ما تكون وزارة الداخلية هى الجهة ذات الاختصاص. وبناء على ذلك ليس لأية جهة أخرى سواء أكانت رسمية أم غير رسمية حق منح الجنسية. كذلك ليس لأية جهة دولية حق منح الجنسية أو تجريدها من مواطنة الدولة.

ويحق للدولة أن تنظم قواعد الجنسية بمفردها بغض النظر عن كبر هذه الدولة أو صغرها، وبغض النظر عن شكل هذه الدولة، فقد تكون دولة بسيطة أو مركبة ما دامت تتمتع بشخصية قانونية^(٨).

الركن الثاني - الفرد:

إن الشخصية القانونية تثبت للفرد الطبيعي (الإنسان)، كما أنها تثبت للأشياء والأشخاص الاعتبارية، فهل يتمتع جميع هؤلاء بالجنسية؟

١ - الفرد الطبيعي:

الفرد الطبيعي، هو الإنسان، وتثبت الشخصية القانونية للإنسان منذ ولادته إلى حين وفاته. وترتب الجنسية علاقة هذا الإنسان بدولته، فتقرر له الحقوق وترتب عليه التزامات معينة. فالقاعدة العامة، أن الشخص يتمتع بالجنسية منذ ولادته لحين وفاته. وهو بذلك يخضع لقوانين الدولة التي منحته هذه الجنسية وتسبغ حمايتها عليه. ولربما تمتد حماية الدولة له وهو جنين في بطن أمه، فتمنع الاعتداء عليه، وتمنحه حق الميراث والوصية إليه. وتستمر علاقة الفرد بالدولة، ويحمل جنسيتها وإن غادر حياة الدنيا إلى الآخرة. فإذا توفى الشخص وكانت زوجته حاملاً، فإن وليدها يتمتع بجنسية الدولة استناداً إلى جنسية أبيه المتوفى. ويتمتع الفرد بجنسية الدولة بغض النظر عن كونه أنثى أو ذكراً، وبصرف النظر عن حدوث ولادته داخل إقليم الدولة أو خارجها، وسواء ولد سليماً معافى، أو مشوهاً، أو عاقلاً، أو مجنوناً، مؤيداً لنظام الحكم، أو معارضاً له، متعلماً أو أمياً، ما دام أبوه متمتعاً بجنسية الدولة، أو ينطبق عليه وصف الجنسية.

٢ - جنسية الأبناء:

تمنح الدول الجنسية لبعض الأشياء مثل جنسية السفن والطائرات. غير أن

(٨) د. عكاشة محمد عبد العال. مصدر سابق، ص ٢٣.

ويراجع Henri Batiffol, op. cit, p. 16



هذه الجنسية لا تشكل رابطة قانونية سياسية بينها وبين الدولة، ولأنها لا تتصل بالشعور الوطنى الذى يفرض وجود الحواس فيمن يتصف به.. ولهذا فإن الأشياء لا جنسية لها. وأن ما يمنح لها من جنسية يقوم على المعنى المجازى، القائم على أساس عانديتها لدولة معينة^(٩).

٢ - جنسية الشخص الاعتبارى:

يُعد الشخص الاعتبارى شخصاً قانونياً يصلح لأن يتلقى الحقوق ويتحمل الالتزامات، وله ذمة مالية مستقلة، وحق التقاضى، وموطن مستقل، ونائب يعبر عن إرادته^(١٠)، فهل يتمتع الشخص الاعتبارى بالجنسية التى يتمتع بها الإنسان؟

يذهب الفقه إلى أن فكرة الجنسية تتنافى وما يتصف الشخص المعنوى. وأن إطلاق لفظ الجنسية على الشخص الاعتبارى لا يخرج عن كونه نوعاً من الحيلة والمجاز لجأت إليه الضرورة العملية بقصد معرفة القدر من الحقوق والالتزامات التى تخضع لها الأشخاص المعنوية^(١١). وأن الجنسية الممنوحة للأفراد تقوم على رابطة سياسية وقانونية تتجسد فيها العوامل الروحية التى لا يمكن تحققها إلا بالأفراد. ولهذا يذهب الفقه إلى أن الشخص الاعتبارى لا يتمتع بالجنسية بالمعنى الذى يتمتع به الإنسان^(١٢).

وقد أجاز القانون اليمنى أن يتمتع الشخص الاعتبارى بجميع الحقوق إلا ما كان منها متصلاً بصفة الإنسان الطبيعية^(١٣). ولما كانت الجنسية من الأمور التى

(٩) Henri Batiffol op. cit, p. 65.

و د. أحمد عبد الحميد عشوش و د. عمر أبو بكر باخشن، أحكام الجنسية ومركز الأجانب فى دول مجلس التعاون الخليجى. الاسكندرية ١٩٩٠ ص ٨٦.

(١٠) المادة (٩٠) مدنى يمنى.

(١١) د. عكاشة محمد عبد العال، مصدر سابق، ص ٣٠.

(١٢) Nibodyet, op. cit, Vol. 1. No 77.

(١٣) المادة (٩٠) مدنى يمنى.

تتصل بالإنسان وحده، فهذا لا يتمتع الشخص الاعتيادي بالجنسية المنوحة للأفراد، وأن ما يمنح لبعض الهيئات والشركات من صفة الجنسية فهي لا تعدو كونها علاقة مالية أو إدارية مع الدولة مانحة الجنسية.

رابعاً - الطبيعة القانونية للجنسية:

اختلف آراء كتاب القانون الدولي الخاص حول الطبيعة القانونية للجنسية، فمنهم من رأى أنها علاقة تعاقدية، ومنهم من رأى أنها، علاقة تنظيمية.

١ - الجنسية علاقة تعاقدية:

كان المبدأ السائد قديماً هو مبدأ ولاء الفرد الدائم للدولة. فكل من يولد فى إقليم الدولة، يخضع لسلطان الملك خضوعاً مطلقاً. وعندما قامت الثورة الفرنسية وجدت أساسها فى فكرة التراضى التابع عن العقد الاجتماعى. ولهذا فقد ذهب جانب من كتاب القانون الدولي الخاص إلى أن رابطة الجنسية بين الدولة والفرد تقوم على أساس التعاقد بين الفرد والدولة، ترتب للفرد مجموعة من الحقوق وتفرض عليه الواجبات. وتعتبر الدولة عن إرادتها عندما تضع الشروط اللازمة لاكتساب الجنسية الأصلية، وأن تعلن عن إرادتها فى قبول من يطلب التجنس.

أما التعبير عن إرادة الفرد، فقد تكون هذه الإرادة صريحة عندما يطلب الفرد التجنس، وقد تكون ضمنية عندما تسبغ عليه الجنسية فىوافق عليها، وله حق رفضها. وقد تكون الإرادة مفترضة عندما تكون إرادة الفرد معدومة، كما هى حالة فرض الجنسية بالولادة بالنسبة للأطفال^(١٤).

٢ - الجنسية رابطة تنظيمية:

انتقد بعض من كتاب القانون الدولي الخاص، الصفة التعاقدية لرابطة الجنسية. على أساس أن الجنسية تتعلق بكيان الدولة، وتصبح أحكامها من

(١٤) ابراج: ٢٠. Weiss. Manuel de droit International Paris. P.



قواعد القانون العام التي تنعدم في دائرتها سلطان الإرادة. وذهب هذا الجانب إلى أن رابطة الجنسية، ما هي إلا علاقة تنظيمية، تقرها الدولة وتضع قواعدها طبقاً لمصلحتها العامة، ويصبح دور الفرد محدداً عندما تتوفر فيه الشروط اللازمة لانطباق وصف جنسية الدولة عليه. أما بالنسبة للمتجنس، فإن وصفه لا يتعدى صفة الخضوع عندما تتوفر فيه شروط التجنس التي وضعتها الدولة، فإن أراد جنسيتها وانطبقت عليه الشروط، كان له حق التقدم، وإن لم تتوفر فيه الشروط فليس له حق تعديلها أو تغييرها^(١٥).

ومن الأمور المسلم بها في الوقت الحاضر، أن الدولة تنفرد بحق تنظيم جنسيتها، طبقاً لمبدأ حرية الدولة في وضع الأحكام التي تنظم جنسيتها. غير أن حرية الدولة هذه قد تصطدم بمصالح الدول الأخرى، خاصة إذا ما فرضت جنسيتها على أجناب، فلا بد من الرجوع إلى قانون الدولة التي ينتسب إليها الأجنبي لمنع ازواج الجنسية. كذلك تلتزم الدولة بالاتفاقيات الدولية التي تحدد حريتها في تنظيم بعض قواعد الجنسية. وخاصة تلك الاتفاقيات الدولية التي تعالج حالات انعدام الجنسية أو تعددها^(١٦).

ومن الملاحظ أن المجتمع الدولي الحديث يقر للفرد حقه في اختيار الجنسية، وعدم إسقاطها عنه لأسباب سياسية، وحقه في تغيير جنسيته.

خامساً - خطة البحث:

سنتناول بحث الجنسية اليمينية الأصلية والمكتسبة والزواج المختلط وحالات سحب الجنسية، طبقاً لأحكام القانون اليمني، وذلك في المباحث الآتية:

(١٥) د. عكاشة محمد عبد العال، مصدر سابق، ص ٢٤.

(١٦) د. أحمد عبد الوكيل يد عشوش و د. عمر أبو بكر باخشب، مصدر سابق، ص ٩٧.



المبحث الأول الجنسية اليمنية الأصلية



عندما وقعت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ بين الدولة العثمانية والدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، كان من المفروض أن تستهدى الدول العربية بأحكام المعاهدة المذكورة لإصدار، وتأمينها الداخلية. وبالفعل فإن غالبية الدول التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية وانسلخت عنها في الحرب العالمية الأولى قد أصدرت قوانين الجنسية في ضوء الأحكام التي جاءت بها معاهدة لوزان. غير أن اليمن لم تصدر قانون الجنسية إلا في عام ١٩٧٥، ولم يتضمن الإشارة إلى أحكام المعاهدة. على الرغم من وجود أعداد من الأتراك في اليمن. ثم صدر قانون آخر بعد توحيد شطري اليمن برقم (٦) لسنة ١٩٩٢، نظم حالات الجنسية الأصلية. وهي التوطن الطويل في اليمن، وحق الدم، وحق الدم الضعيف المعزز بالإقليم، وحق الإقليم وجنسية اليمنى المغترب. وهو ما سنتناوله في المطالب الآتية:

- المطلب الأول - تبدل السيادة.
- المطلب الثاني - التوطن الطويل في اليمن.
- المطلب الثالث - حق الدم.
- المطلب الرابع - حق الدم الضعيف المقترن بحق الدم.
- المطلب الخامس - حق الإقليم.
- المطلب السادس - جنسية اليمنى المغترب.



المطلب الأول
التركي المقيم في اليمن
(تبدل السيادة)

كانت اليمن كأى دولة عربية أخرى تخضع للاحتلال العثماني. وفي مطلع الحكم العثماني، كانت جنسية اليمنى تخضع لأحكام الشرع الإسلامى.

وقد تأثرت الدولة العثمانية بالأفكار الأوروبية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وخاصة النظرة المعاصرة لمفهوم الجنسية. فأطلقت عدة مصطلحات للدلالة على ارتباط الشخص بالدولة العثمانية. حيث أطلق تعبير المواطنين Citoyens أو الرعايا Sujets على المسلمين، لأنهم وطيون كانوا يتمتعون بالحقوق السياسية والقانونية. وأطلق اصطلاح رعية Sujets Rayas على الذميين، لأنهم وطيون يتمتعون بالحقوق القانونية، وتنتقص بعض حقوقهم السياسية. وأطلقوا تعبير الأجانب étrangers على المستأمنين.

وقد أصدرت الدولة العثمانية فى ١٩/١/١٨٦٩ قانون الجنسية العثمانية، والذي نقل من التشريعات الأوروبية حيث زالت بموجبه التفرقة بين المسلمين والذميين، وأصبحوا جميعاً رعايا مواطنين. فأصبحت الجنسية العثمانية وصفاً يلحق الشخص بصرف النصر عن دينه^(١٧). إذا أصبح الرعايا الأجانب يتمتعون بحمايتين، الأولى حماية الدولة العثمانية لهم، والثانية حماية دولهم الأجنبية داخل الدولة العثمانية طبقاً للاتفاقيات القنصلية بين الدول العثمانية والدول الأوروبية.

وبذلك فإن جميع أبناء الدولة العثمانية من مسلمين وذميين يتمتعون بالجنسية العثمانية.

(١٧) د. أحمد عبد الحميد عروش و د. عمر أبو بكر باخشيب، مصدر سابق، ص ١١٢.



وقد خضعت اليمن للاحتلال العثماني الثالث عام ١٨٤٩^(١٨)، وبخضوعها هذا اكتسب اليمنيون الجنسية العثمانية، وأطلق عليهم «رعية يمنية».

وعندما خسرت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى، عقدت معاهدة «لوزان» بين الحلفاء وتركيا في ٢٤/مايو/١٩٢٣ على أن تكون نافذة في ٣٠/٨/١٩٢٤. وقد نظمت هذه المعاهدة أحكام الجنسية بالنسبة للدول التي سلخت من الدولة العثمانية بالنسبة للأتراك ورعايا الدولة المنسلخة، واكتساب الزوجة جنسية زوجها. وكان المفروض أن يصدر قانون أو أن يتضمن قانون الجنسية نصوصاً تعالج هذه الحالة، إلا أنه لم يحدث ذلك، وستتناول الحالات التي تناولتها المعاهدة.

الحالة الأولى - جنسية الرعايا الأتراك في اليمن:

بعد انتهاء الحكم العثماني في الوطن العربي، واستقلال اليمن عملت الدول العثمانية على حماية حقوق الأتراك المنتشرين في الدول العربية ومنها اليمن، بموجب اتفاقية لوزان، حيث منحت الاتفاقية الخيار للأتراك، بين أن يتمتعوا بجنسية الدولة الموجودين فيها بحكم القانون، وبين التمسك بجنسية الدولة التركية الجديدة. حيث نصت المادة (٣٠) من المعاهدة على ما يأتي: «إن الرعايا الأتراك المقيمين في أرض منسلخة عن تركيا بموجب أحكام هذه المعاهدة يصبحون حكماً من رعايا الدولة التي تنتقل إليها تلك الأراضي، وفق الشروط التي يضعها قانونها المحلي».

وطبقاً للنص المذكور، فإن الأتراك المقيمين في اليمن عند تبدل السيادة من الدول العثمانية إلى المملكة المتوكلية اليمنية يتمتعون بالجنسية اليمنية بحكم

(١٨) كان الاحتلال الأول عام ١٥٣٨م وانتهى عام ١٦٣٥، والاحتلال الثاني من عام ١٦٦٩ إلى ١٦٧١، والاحتلال الثالث من ١٨٤٩ إلى ١٩١٨. يراجع: كتابنا تاريخ النظم القانونية. دار الفكر المعاصر، بيروت ١٩٩٤ ص ٣٩٤.

القانون، بدون حاجة إلى تقديم طلب بذلك. غير أن الاتفاقية أجازت للتركي أن يرفض هذه الجنسية ويتمسك بجنسية الدولة التركية. فقد نصت المادة (٣١) من الاتفاقية على ما يأتي: «إن الأشخاص الذين تجاوزوا الثامنة عشرة من عمرهم وفقدوا الجنسية التركية، أو اكتسبوا بسبب ذلك جنسية جديدة، بموجب المادة (٢٠) لهم الحق في اختيار الجنسية التركية في ظرف سنتين من صدور هذه المعاهدة نافذة».

وبناء على ذلك، فإن التركي المقيم في اليمن عند تبدل السيادة من الدولة العثمانية إلى المملكة المتوكلية يكتسب الجنسية اليمنية بحكم المعاهدة إذا توافرت فيه الشروط الآتية:

١ - أن يكون الشخص تركي الأصل، أي أن يكون من سكة دولة تركية المعروفة حالياً. أما إذا كان عربياً أو من أية دولة أخرى غير تركيا، وإن كانت خاضعة للحكم العثماني، أو كان من موظفي الدول العثمانية، ومن غير أصول تركية، فإن النص لا يشمل، لأن النص اشترط أن يكون تركيا وليس عثمانياً كما ذهب إلى ذلك خطأ بعض الكتاب^(١٩).

٢ - أن يكون التركي مقيماً إقامة عادية في اليمن عند تبدل السيادة من الدولة العثمانية إلى المملكة المتوكلية اليمنية. ويقصد بالإقامة العادية، أن يكون مستقراً ومتوطناً في اليمن. أما إذا كان وجوده بصورة عارضة فلا يتحقق فيه شرط الإقامة.

ويتحقق شرط الإقامة في التركي إذا كان مستقراً ومتوطناً في اليمن، إن كان سفره خارج اليمن يوم تبدل السيادة، ما دامت نية الاستقرار والتوطن قائمة.

(١٩) يراجع عكس هذا الرأي د. أحمد عبد الحميد عشوش ود. عمر أبو بكر باخشب، مصدر سابق، ص ١١٦.



٣ - ألا يعبر عن إرادته باختيار الجنسية التركية، ويرفض الجنسية اليمنية. فإذا لم يطلب الجنسية التركية خلال سنتين من تاريخ نشأ المعاهدة من ١٩٢٤/٨/٣ لغاية ١٩٢٦/٨/٢٩ فإنه يتمتع بالجنسية اليمنية بحكم المعاهدة.

٤ - أن يخضع للشروط التي يضعها القانون اليمني لاكتساب الجنسية اليمنية، غير أن اليمن لم تصدر قانوناً يضع الشروط لاكتساب التركي الجنسية اليمنية. وإذا ما توافرت الشروط المذكورة، فإن التركي المقيم باليمن يوم تبدل السيادة في اليمن من الدولة العثمانية إلى المملكة المتوكلية اليمنية، يتمتع بالجنسية اليمنية بسبب تبدل السيادة، طبقاً لأحكام المعاهدة.

الحالة الثانية - اليمنيون المقيمون خارج اليمن:

إذا كان اليمني مقيماً في إحدى أقاليم الدولة العثمانية المنسلخة عنها أثناء تبدل السيادة من الدولة العثمانية إلى المملكة المتوكلية اليمنية، فإنه يكتسب الجنسية اليمنية بسبب تبدل السيادة. فقد نصت المادة (٣٢) من معاهدة لوزان على: «أن الأشخاص الذين تجاوزوا الثامنة عشر من عمرهم، وكانوا مقيمين في أرض منسلخة عن تركيا بموجب هذه المعاهدة، ولكنهم يختلفون عنصراً عن أكثرية سكان تلك الأرض، لهم الحق في ظروف سنتين من صيرورة هذه المعاهدة نافذة أن يختاروا إحدى الدول التي تكون أكثرية سكانها من عنصريتهم إذا وافقت تلك الدولة على ذلك».

ويشترط لاكتساب اليمني الجنسية اليمنية بسبب تبدل السيادة ما يأتي:

١ - أن يقيم اليمني في إقليم دولة كانت تابعة للدولة العثمانية وانسلخت عنها.

٢ - أن يكون أكثرية سكان هذا الإقليم من أصول غير عربية.

٣ - أن يطلب الجنسية اليمنية خلال سنتين من تاريخ ١٩٢٤/٨/٣٠



٤ - موافقة الحكومة اليمنية على ذلك.

وإذا ما وافقت الحكومة اليمنية على ذلك، فإن اليمنى الأصل يكتسب الجنسية اليمنية الأصلية بسبب تبدل السيادة.

الحالة الثالثة - تبعية جنسية العائلة:

فى الحالتين المذكورتين إذا اكتسب التركى أو اليمنى المقيم فى خارج اليمن الجنسية اليمنية الأصلية بسبب تبدل السيادة، فإن زوجاتهم وأولادهم دون سن الثامنة عشر يكتسبون الجنسية اليمنية الأصلية تبعاً لرب أسرتهن. فقد نصت المادة (٣٦) من معاهدة لوزان على ما يأتى: «فىما يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة تتبع النساء المتزوجات حال أزواجهن، كما يتبع الأولاد الذين يقل سنهم عن ثمانى عشرة سنة حال والديهم».

وبناء على ذلك فإن الزوج أو الأب إذا لم يكتسب الجنسية اليمنية، فإن زوجته وأولاده دون سن الثامنة عشر لا يكتسبون الجنسية اليمنية، وإن تقدموا بطلبها بمعزل عن رب أسرتهن، ذلك أن الاتفاقية أوجبت تمتعهم بجنسية رب أسرتهن،

ولا كانت اليمن لم تصدر قانوناً تحدد فيه علاقة التركى المقيم فى اليمن بالدولة اليمنية، فإن أحكام المعاهدة لم تطبق فى اليمن، وذلك لأن الدولة اليمنية التى استقلت عن الدولة العثمانية لم تعترف بقوانين الجنسية الوضعية، وإنما أعادت تطبيق الشريعة الإسلامية، والتى عدت التركى المسلم المقيم فى اليمن متمتعاً بالجنسية اليمنية.

وعندما صدر قانون الجنسية اليمنية عام ١٩٧٥، عالج هذه المسألة بصورة غير مباشرة، عندما أقر القانون المذكور بأن اليمنى كل من كان متوطناً فى اليمن منذ خمسين سنة على الأقل، وهذا يعنى أن النص يشمل التركى المقيم منذ عام ١٩٢٥ أو أكثر من ذلك، حتى عام ١٩٧٥ فإنه يكتسب الجنسية اليمنية، وهو ما سنتناوله فى المطلب الآتى.



المطلب الثاني

التوطن الطويل في اليمن (تبدل السيادة)

قد يرتبط شخص قانونياً وسياسياً بدولة، غير أنه يعمل في دولة أخرى يتخذها موطناً له، ويستقر فيها ويتخذها مركزاً لأعماله ومصالحه وصلاته العائلية، ومأوى له بصفة ثابتة^(٢٠).

وقد عدّ قانون الجنسية اليمنية التوطن الطويل في اليمن سبباً من أسباب كسب الجنسية الأصلية حيث نصت المادة الثانية على ما يأتي: «اليمنيون هم المتوطنون في اليمن الذين مضت على إقامتهم العادية فيه خمسون سنة ميلادية على الأقل عند نفاذ هذا القانون وتعتبر إقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع والزوجة حتى كانت لديهم نية التوطن»^(٢١).

وبناء على ذلك يشترط لاكتساب الجنسية اليمنية الأصلية عن طريق التوطن توافر الشروط الآتية:

- ١ - أن يكون التوطن في اليمن، أما إذا كان التوطن خارج اليمن فإن الشرط لا يتوافر وإن كان من أصول يمنية.
- ٢ - أن تكون إقامته في اليمن إقامة عادية. أي تتوافر فيه نية الاستقرار ويتخذ من اليمن موطناً له.

(٢٠) د. غالب علي الداودي و د. حسن محمد الهداوي، مصدر سابق، ص ١٧٢.

(٢١) لم يرد مثل هذا النص في القانون العراقي، وإنما وردت حالة جنسية التأسيس من كان في العراق يوم ٦ آب ١٩٢٤، ومتمتعاً بالجنسية العثمانية تزول عنه الجنسية العثمانية وبعد حائزاً للجنسية العراقية «المادة الثالثة من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٢) لسنة ١٩٢٤ الملغى».



٣ - أن تمضى مدة خمسين سنة على إقامته فى اليمن على الأقل^(٢٢).

٤ - ألا يتصف المتوطن بأية جنسية أجنبية أخرى^(٢٣).

وإذا ما انطبقت الشروط المذكورة على الشخص فإنه يعد يميناً، بغض النظر عن أصوله. فقد يكون يميناً بالأصل أو غير يمنى. لأن النص المذكور بحث فى موضوع التوطن دون البحث فى أصله.

وإذا لم يكمل الشخص مدة الخمسين سنة وتوفى أو غادر اليمن قبل إكمالها، فإنه لا يعد يميناً طبقاً للنص المذكور، وإذا ما كان لديه أولاد أو زوجة وأكملوا هذه المدة، فأى منهم يعد يميناً؟

ولتوضيح ذلك نورد المثال الآتى: توطن شخص فى اليمن مدة ثلاثين سنة، ثم توفى أو غادر اليمن، وأكمل أولاده وزوجته المدة المتبقية، فهل يستحق الأب أو أولاده وزوجته أو الجميع الجنسية اليمنية؟

فى الواقع أن النص جاء مبهماً وغير واضح ذلك أن عبارة «وتعتبر إقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع والزوجة» تعنى أن مدة الفروع والزوجة ناقصة أكملها الأصل، ولهذا فإن الأصل لا يتمتع بالجنسية اليمنية، لأن الفروع والزوجة لم يكملوا له المدة المطلوبة لهم، وأصبحوا يمينين، بينما لا يعد هو يميناً لأن مدته غير كاملة. ولو جاء النص «وتعد إقامة الفروع والزوجة مكملة لإقامة الأصول» لاستفاد الأب أو الزوج منها ولا يستفيد منها الفروع والزوجة. لأن مدة الفروع والزوجة غير كاملة.

(٢٢) كان القانون السابق رقم (٢) لسنة ١٩٧٥ قد أوجب فى المادة (٢) أن تكون مدة الخمسين سنة بالتقويم الهجرى.

(٢٣) نصت المادة (٣) من اللائحة التنفيذية الصادرة بشأن الجنسية اليمنية بالقرار الجمهورى المرقم (٣) لسنة ١٩٩٤م على ما يأتى: «يشترط لتنفيذ المادة (٢) من القانون ما يلى: ١ - الإقامة العادية غير المنقطعة للمدة المنصوص عليها. ٢ - ألا يتصف المتوطن بأية جنسية أجنبية أخرى».



وإذا ما توافرت بالشخص الإقامة في اليمن مدة لا تقل عن خمسين سنة فإنه يكتسب الجنسية الأصلية اليمنية بحكم القانون.

وطبقاً لنص المادة الثانية من قانون الجنسية اليمني فإن الأولاد والزوجة لا يعدون يمينين طبقاً لهذه القاعدة، وإنما يعدون طبقاً لنص المادة الثالثة الخاصة بالولادة من أب يمني وللزوجة المتزوجة من يمني للمادة (١١) من قانون الجنسية إذا كانت الزوجة غير يمنية.

ويلاحظ أن المشرع اليمني أدرج هذه الجنسية ضمن الفرع الأول الخاص بجنسية الميلاد أو الجنسية الأصلية في الوقت الذي لم يرد في هذه الحالة أية حالة من حالات الميلاد.

ويمكن إدراج هذه الجنسية، ضمن حالات اكتساب الجنسية بسبب تبديل السيادة. ذلك أن قانون الجنسية الأول قد صدر عام ١٩٧٥، وأنه عدّ كل من كان متوطناً في اليمن منذ خمسين سنة على الأقل يمينياً، فإن ذلك يعني أن كل من كان موجوداً في عام ١٩٢٥ أو قبل هذا العام يعد يمينياً. وهذا التاريخ قريب من تاريخ نفاذ معاهدة لوزان في ١٩٢٤/٨/٣٠، التي أقرت انتهاء الحكم العثماني على الدول التي كانت خاضعة لها.

وعندما صدر قانون الجنسية اليمنية بعد توحيد شطري اليمن فإن المادة الثانية منه أقرت الحالة المذكورة.

المطلب الثالث حق الدم

يقصد بحق الدم، أن الابن يكتسب الجنسية التي كان يتمتع بها أبوه لحظة الولادة، بغض النظر عن مكان الولادة، فقد يكون داخل الدولة، أو خارجها.

ويطلق على هذا النوع من الجنسية «جنسية النسب»، حيث يكتسبها الابن بسبب الانتساب إلى أبيه. وهذا لا يعنى أن الدولة عندما تمنح هذه الجنسية، إنما تهدف من وراء ذلك الحفاظ على نقاوة شعبها، وتجعلهم من فصيلة دم واحدة، بل أن المقصود بذلك هو المحافظة على وحدة العائلة، وإخضاعهم لأحكام جنسية واحدة.

وتؤخذ جنسية الدم بالانتساب إلى الأب لا إلى الأم، وقد نصت المادة الثالثة من قانون الجنسية اليمنية رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ على ما يأتي: «يتمتع بالجنسية اليمنية:

١ - من ولد لأب متمتع بهذه الجنسية^(٢٤)».

وطبقاً لذلك، يتمتع بهذه الجنسية من تنطبق عليه الشروط الآتية:

١ - أن يتمتع الأب بالجنسية اليمنية وقت ميلاده، فإذا حصلت الولادة، وكان الأب متمتعاً بالجنسية الأجنبية، ولكنه حصل على الجنسية اليمنية، فإن المولود لا يحصل على الجنسية اليمنية الأصلية بحق الدم، لأن الأب لم يكن يمينياً لحظة الولادة، وإن حصل على الجنسية اليمنية بعد فترة قصيرة جداً. ولا يشترط في الأم أن تكون يمنية، فقد تكون يمنية أو أجنبية، ذلك أن النسب

(٢٤) يراجع أيضاً: المادة (٤) من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣ والفقرة (٣) من المادة (٣) من قانون الجنسية الأردني رقم (٦) لسنة ١٩٥٤.



فى المجتمع اليمنى يقوم على أساس النسب للأب بصرف النظر عن الأم، بخلاف ما تأخذ به بعض الدول، التى تأخذ بعين الاعتبار النسب من الأم أيضاً. ولا عبرة بجنسية الأب أثناء الحمل. فقد يكون يمناً أو أجنبياً، وإنما العبرة فى جنسية الأب لحظة الولادة.

كذلك، لا يهم مكان الولادة، فقد تحصل الولادة داخل اليمن، أو فى خارجه.

٢ - ثبوت نسب الابن إلى أبيه شرعاً. ويرجع بثبوت النسب إلى سجلات الأحوال المدنية والسجل المدنى، حيث تعد هذه السجلات حجة على الناس كافة ما لم يثبت بطلانها أو تزويرها بحكم. ويجب على الجهة المختصة الحكومية الاعتماد على البيانات المقيدة فى السجلات المدنية^(٢٥).

فقد أوجب القانون التبليغ عن الولادة إلى الأحوال المدنية خلال ستين يوماً من تاريخ حدوث الولادة^(٢٦). ويشتمل التبليغ البيانات الآتية:

١ - يوم ولادة المولود وتاريخها وساعتها ومحلها.

٢ - جنس المولود واسمه ولقبه.

٣ - اسم الوالدين ولقبهما وشهرتهما وجنسيتهما وديانتهما. ومحل إقامتهما ومهمنتهما.

٤ - محل قيدهما، وأية بيانات أخرى^(٢٧).

ويقوم مدير الأحوال المدنية بتحرير شهادة الميلاد طبقاً للنموذج المعد لذلك وتسليمها إلى المبلِّغ عن الولادة^(٢٨). ويمنح المولود بطاقة شخصية، وتعد هذه

(٢٥) المادة (١٦) من قانون الأحوال المدنية والسجل المدنى اليمنى رقم (٢٣) لسنة ١٩٩١.

(٢٦) المادة (٢٠) من قانون الأحوال المدنية والسجل المدنى اليمنى.

(٢٧) المادة (٢٢) من قانون الأحوال المدنية والسجل المدنى اليمنى.

(٢٨) المادة (٢٣) من قانون الأحوال المدنية والسجل المدنى اليمنى.

البطاقة دليلاً على صحة البيانات الواردة فيها ولا يجوز للجهات الحكومية وغير الحكومية الامتناع عن اعتمادها في إثبات شخصية صاحبها^(٢٩).

وبناء على ذلك فإن البطاقة الشخصية وسجل الأحوال المدنية هما الأساس في إثبات نسبة المولود إلى أبيه، وإذا ادعى المولود بأن هذه البيانات تخالف الواقع، فإن لا يجوز تصحيح البطاقة الشخصية والسجل المدني إلا بحكم نهائي يصدر من المحكمة التي تقع في دائرة اختصاصها الإدارة المسجلة فيها الولادة^(٣٠).

أما إذا لم يبلغ عن الولادة خلال السنة الثالثة للولادة فلا يسجل المولود في سجل الولادات، إلا بناء على قرار من اللجنة الخاصة بذلك^(٣١).

ويثبت الولد لأبيه بالفراش وهو الزواج الصحيح^(٣٢). ولا يثبت النسب بالتبني.

وإذا ما ثبت أن الأب يمتنع بالجنسية ونسبة المولود إليه ثابتة طبقاً للوثائق الرسمية، فإن المولود يتمتع بالجنسية اليمنية، وأن صفة هذه الجنسية، هي جنسية أصلية قائمة على حق الدم، نتيجة الولادة من أي يمتنع.

(٢٩) المادة (٥٥) من قانون الأحوال المدنية والسجل المدني اليمني.

(٣٠) وطبقاً للمادة (٤٦) من قانون المذكور تشكل اللجنة من:

١ - وكيل النيابة العامة رئيساً.

٢ - ممثل الصحة عضواً.

٣ - ممثل الأحوال المدنية والسجل المدني عضواً.

(٣١) المادة (١٢١) من قانون الأحوال الشخصية اليمني رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢.

(٣٢) المادة (١٣٥) من قانون الأحوال الشخصية اليمني رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢.



المطلب الرابع

حق الدم الضعيف المقترن بحق الإقليم

إذا لم يثبت أن المولود من أب يمني، وإنما ثبت أنه من أم يمنية وأن الولادة قد حصلت باليمن، فإن المولود يتمتع بالجنسية اليمنية الأصلية إذا ثبت أن الولادة قد وقعت على الرضى اليمنية، فقد نصت المادة (٣/ب) من قانون الجنسية اليمنية على: «من ولد في اليمن من أم تحمل الجنسية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له»^(٣٥).

ويشترط لاكتساب الجنسية اليمنية في هذه الحالة توافر الشروط الآتية:

١- أن يولد المولود من أم يمنية الجنسية:

يجب أن يولد المولود من أم تتمتع بالجنسية اليمنية وقت ولادة ابنها^(٣٦)، بصرف النظر عما إذا كان المولود ولداً أو بنتاً، بشرط أن ينفصل المولود عن أمه وهو حي.

والعبارة في جنسية الأم أن تكون يمنية وقت الولادة. أما إذا كانت الأم يمنية أثناء الحمل ثم فقدت جنسيتها قبل الولادة، ولو بيوم واحد لسبب من الأسباب، أو كانت أجنبية أثناء فترة الحمل واكتسبت الجنسية اليمنية بعد الولادة ولو بيوم واحد، فإن المولود لا يتمتع بالجنسية اليمنية لأن ولادته حصلت في لحظة لم تكن أمه يمنية الجنسية^(٣٧).

(٣٥) وقد أخذت العديد من التشريعات بهذا الحكم منها المادة (٤) من قانون الجنسية العراقي رقم (٤٣١) لسنة ١٩٦٣ والمادة (٤/٣) من قانون الجنسية الأردني رقم (٦) لسنة ١٩٥٤. والمادة (٣/٢) من قانون الجنسية المصري رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٥. ولم تأخذ به بعض التشريعات العربية منها نظام الجنسية العربية السعودية بقرار مجلس الوزراء الرقم (٤) في ١٣٧٤/١/٢٥هـ وقانون الجنسية الليبي رقم (١٧) لسنة ١٩٥٤.

(٣٦) المادة (٥) من اللاحة التنفيذية بشأن الجنسية اليمنية.

(٣٧) د. غالب على الداودي. القانون الدولي الخاص. جامعة بغداد ١٩٧٨ ص ٢٧٩.



ويجب إثبات ولادة الطفل من أم يمنية وفق قانون الأحوال المدنية اليمنية. أو بأدلة قانونية معتبرة.

٢ - أن يكون الأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له:

إذا حصلت الولادة من أم يمنية، وكان الأب يمينياً، فإن المولود لا يتمتع بالجنسية اليمنية الأصلية طبقاً لهذه الحالة، وإنما يتمتع بها طبقاً لحالة «من ولد لأب متمتع بالجنسية اليمنية». وإذا كان الأب متمتعاً بالجنسية الأجنبية وقت الولادة من أم يمنية الجنسية، فإن المولود لا يتمتع بالجنسية اليمنية، لأن أبيه وقت الولادة يتمتع بالجنسية الأجنبية.

وبناءً على ذلك، فإنه يشترط أن يكون الأب مجهول الجنسية، أو لا جنسية له، لحظة الولادة من أم يمنية تتمتع بالجنسية اليمنية. وتثبت بنوة الولد لأمه بمجرد ثبوت الولادة، ولو بغير إقرارها وبدون قيد أو شرط^(٣٨).

وإذا كان الأب يمينياً أو أجنبياً قبل الولادة، ثم فقد الجنسية بسبب إسقاطها عنه أو سحبها منه، قبل الولادة، ثم حصلت الولادة ولم يتمتع بجنسية دولة أخرى فإن المولود يتمتع بالجنسية اليمنية، لأن الولادة حصلت في وقت لم يتمتع أبيه بأية جنسية. ولا يمكن القول بأن إسقاط أو سحب الجنسية اليمنية عن اليمنى يستتبع إسقاطها أو سحبها من أولاده وإن كان اليمنى بالتجنس.

٣ - أن تحصل ولادة المولود في اليمن:

إن الهدف من اشتراط حصول ولادة المولود في اليمن، هو حصول الولادة من أم يمنية الجنسية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له. وأن انحدر الدم عن الأم أضعف من انحدر الدم عن طريق الأب. ذلك أن النسب يثبت للأب، لهذا فمن

(٣٨) المادة (١٢٢) من قانون الأحوال المدنية اليمنى رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢.

أجل تعزيز الدم الضعيف، أن يقترن هذا الانحدار بأن تحصل الولادة في الإقليم لتقوية هذا الضعف، ذلك أن المشرع قد قدر أن تأثير الأم على مولود ضعيف. فمن المعلوم أن تأثير الأب في نشأة وتربية الابن هو الأساس الذي يركز عليه منح الجنسية، وأن الأم أقل فعالية. وعليه فإذا كانت الولادة خارج الإقليم من شأنه إضعاف تأثير الأم على المولود من حيث بدء روح الولاء للوطن. ولهذا فإن الولادة داخل الإقليم تعزز الضعف الموجود في المولود^(٣٩).

ويقصد بالإقليم اليمنى، جميع الأراضي والمياه الإقليمية اليمنية وأجواء اليمن، وجميع السفن والطائرات الحكومية اليمنية. وإذا توافرت الشروط المذكورة. فإن المولود يتمتع بالجنسية اليمنية الأصلية بحكم القانون.

وقد ميز المشرع اليمني بين حالتين من حالات الولادة في اليمن من أم يمنية:

الحالة الأولى - الولادة في اليمن من أم يمنية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له. وهي الحالة الواردة في الفقرة (ب) من المادة الثالثة من قانون الجنسية اليمني.

ففي هذه الحالة، تكون نسبة المولود إلى أبيه ثابتة، غير أن المشكلة تكمن في عدم معرفة جنسية الأب، أي أن الأب مجهول الجنسية. كان يدعى أنه يمني ولم يتمكن من إثبات ذلك. أو لا جنسية له، كأن يكون يمينياً أو أجنبياً وأسقطت أو سحبت الجنسية عنه قبل حصول الولادة.

الحالة الثانية - الولادة في اليمن من أم يمنية ولم يثبت نسبه إلى أبيه قانوناً، وهي الحالة الواردة في الفقرة (ج) من المادة الثالثة من قانون الجنسية اليمني.

(٣٩) د. فزاد عبد المنعم رياض ود. ماهر إبراهيم السدادى، أحكام تشريع الجنسية في الجمهورية العربية اليمنية، جامعة عين شمس ١٩٨٤، ص ١٧.



ففي هذه الحالة، تكون نسبة المولود إلى أبيه غير ثابتة قانوناً. كان يكون المولود بدون عقد زواج بين أبويه، أو أن يدعى الأب بأنه مصاب بالعقم وأن هذا المولود ليس منه، أن المولود نتيجة سفاح لم يعرف أبيه (لقيط).

ففي كلتا الحالتين إذا ولد المولود في اليمن من أم يمنية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له، أو لم يثبت نسبته إلى أبيه قانوناً فإنه يتمتع بالجنسية اليمنية من يوم ولادته.

وفي جميع الأحوال لا يعدّ المولود مولوداً من أم يمنية، ولا يستطيع المطالبة بمنحه الجنسية اليمنية طبقاً لحالة الولادة الحاصلة فعلاً، وذلك في الأحوال الآتية:

١ - إذا كان الوالدان من المحارم فلا يذكر اسمهما.

٢ - إذا كانت الوالدة متزوجة وكان المولود من غير زوجها فلا يذكر اسمها^(٤٠).

ويبدو أن المشرع اليمني قد راعى حالة الطفل والأم فلم يسمح بذكر اسم الأم. وتعالج جنسية المولود طبقاً للحالة التالية، وهي اكتساب الجنسية استناداً لحق الإقليم (جنسية اللقيط).

(٤٠) المادة (٢٩) من قانون الأحوال الشخصية والسجل المدني اليمني.



المطلب الخامس حق الإقليم

تتجه بعض الدول الحديثة إلى فرض جنسيتها الأصلية على الأشخاص الذين يولدون على إقليمها بغض النظر عن جنسية الأبوين، وذلك بهدف خلق رابطة بين المولود والموطن الذي ولد فيه، وهذه الرابطة تبقى بالولاء لموطن الولادة، وإن رجع المولود إلى نولة أبويه وحصل على جنسيتها، ذلك أن مثل هذا المولود يحتفظ بشعوره الإنساني نحو موطن ولادته.

كما تستخدم هذه الطريقة، الدول التي تشجع الهجرة إليها، ذلك أن خير من تمنحه الجنسية الشخص الذي ولد فيها^(٤١).

وبالنظر لما يترتب على هذا الاتجاه من مشاكل اجتماعية، إذ قد يكون مجرد وجود أم المولود في هذا الإقليم عن طريق الصدفة أو الزيارة العابرة، وأن مثل هذه الحالة قد تتنافى مع الأساس الاجتماعي لحق الإقليم، لهذا فقد أضيف عنصر آخر إلى الإقليم وهو أن يعزز حق الإقليم بعناصر أخرى مثل توطن أسرة المولود واستقرارها في إقليم الدولة التي حصلت الولادة فيها^(٤٢).

ولم يأخذ المشرع اليمني بالولادة في اليمن من أبوين أجنبيين. وإنما أخذ بحالة أخرى، وهي حالة الولادة في اليمن من أبوين مجهولين. فنصت الفقرة (د) من المادة الثالثة على ما يأتي: «من ولد في اليمن من والدين مجهولين، ويعتبر المولود الذي يعثر عليه في اليمن مولوداً فيها ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك»^(٤٣).

(41) Savatin. Cours de Droit International Prive, Deuxieme edition, Paris 1953, No, 54.

(٤٢) د. هشام على صادق. الجنسية والموطن ومركز الأجانب. الإسكندرية ١٩٧٧، ص ١٠٧.

(٤٣)



وتقوم هذه الحالة على أساس إنساني ذلك أن المولود الذي يعثر عليه في اليمن في الغالب أنه من أبوين يمينيين. إضافة إلى أن منحه الجنسية اليمنية معالجة اجتماعية لحالته، وتسهيل اندماجه في المجتمع.

ويشترط لمنح المولود في اليمن من أبوين مجهولين الجنسية اليمنية ما يأتي:

أولاً - أن يعثر على المولود في اليمن:

إن أساس التمتع بهذه الجنسية أن يولد المولود في اليمن، وذلك بفرض حصول الولادة في اليمن فالعثور على المولود في اليمن قرينة على ولادته فيه غير أن هذه القرينة غير قاطعة فيجوز إثبات أنه قد ولد في دولة أخرى وجيء به إلى اليمن، ففي هذه الحالة لا يعد المولود يمينياً لتخلف شرط الولادة في الاقليم اليمني^(٤٤).

ثانياً - أن يكون المولود مجهول الوالدين:

فإذا كان أحدهما معروفاً، فلا تنطبق عليه هذه الحالة. وإذا عثر على المولود ثم ظهر أحد والديه فلا تنطبق أيضاً عليه هذه الحالة^(٤٥).

وإذا توافر الشرطان المذكوران، فإن المولود يتمتع بالجنسية اليمنية، بغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى مجهولية الوالدين، فقد يكون المولود لقيطاً، وتتخلص أمه برمييه في أحد الطرقات، أو أن يكون غير لقيط وأدى حادث إلى قتل أو فقد والديه دون التعرف على هويتها، أو أن يتخلص منه والديه بسبب عدم قدرتهما على معيشتهم.

● إجراءات تسجيل المولود من أبوين مجهولين:

عندما يعثر على مولود مجهول الأبوين، فإن قانون الأحوال المدنية والسجل المدني اليمني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩١ أوجب اتباع الإجراءات الآتية:

(٤٤) د. غالب علي الداودي، ود. حسن محمد الهداوي، مصدر سابق، ص ٥٠.

(٤٥) المادة (٦) من اللائحة التنفيذية بشأن الجنسية اليمنية.



١- تقوم مراكز الشرطة وأقسامها والمؤسسات والملاجئ المعدة لاستقبال الأطفال حديثي الولادة (اللقطاء)، بتبليغ إدارة فرع مصلحة الأحوال المدنية والسجل المدني . ويتضمن التبليغ المعلومات الآتية:

أ) تاريخ وساعة العثور أو تسليم الطفل.

ب) اسم ولقب وسن ومحل إقامة الشخص الذى عثر على الطفل أو سلمه ما لم يرفض ذلك.

ج) جنس الطفل وسنه على حسب تقدير الطبيب المختص.

د) يتولى مدير الأحوال المدنية بتسجيلية المولود بالإسم الذى يختاره، وترك حق الوالدين بدون بيان.

هـ) يقيد مدير الأحوال المدنية هذا الاسم فى سجل المواليد دون أن تذكر كلمة لقيط^(٤٦).

وإذا أدرجت هذه المعلومات فى السجل المدني، فإن المولود يكتسب الجنسية اليمنية بحكم القانون.

وعلى الرغم من أن قانون الأحوال المدنية اليمني قد أوجب عدم ذكر كلمة لقيط عند تسجيل المولود، إلا أن ترك حق الوالدين فى السجل والبيانات بدون ذكر اسم الأب والأم سوف يبذل الغاية التى أوجيها المشرع بعدم ذكر كلمة لقيط. ذلك أن منحه بيان ولادة أو شهادة الجنسية اليمنية بالاسم فقط أو ذكر عبارة مجهول الأبوين، يعنى أن المشرع أثبت أن حامل هذه البيانات أو شهادة الجنسية يعد لقيطاً وإن لم تذكر كلمة (لقيط).

(٤٦) المادة (٢٦) من قانون الأحوال المدنية والسجل المدني اليمنى رقم (٢٣) لسنة ١٩٩١.



وقد يكون المولود المعثور عليه ليس لقيطاً، بل قد يكون من أبوين شرعيين فقدما ابنيهما، أو أن الأبوين قد قتلوا في حادث أو بسبب الظروف الطبيعية أو الحرب، فإن عدم إدراج اسم الأب يعنى أن المولود في هذه الحالات يعد لقيطاً في الوقت الذي يكون فيه المولود ابناً شرعياً.

• إثبات نسب مجهول الأبوين؛

يثبت نسب مجهول الأبوين لمن يقر بينوته ولو في مرض الموت بشروط هي: (٤٧)

١ - أن لا يكذبه العقل أو العادة أو الشرع. كان يدعى شخص بأن المراد إثبات نسبه إليه أكبر سنأ منه.

٢ - ألا يقر الشخص بأن المطلوب إثبات نسبة ابته من زنا.

٣ - ألا يرد المطلوب إثبات نسبة إدعاء المقر إذا كان المطلوب إثبات نسبة بالغاء أو بعد البلوغ إن كان صغيراً.

٤ - إذا كان المقر امرأة متزوجة أو معتدة ولم تتوافر شروط النسب لزوجها، فلا يثبت لنسب من زوجها إلا بتصديقه.

وإذا أقر مجهول الوالدين بالأبوة أو الأمومة لآخر يثبت نسبه للمقر له بتصديقه، ويشترط ألا يكذبه العقل أو العائدة أو الشرع، وأن لا يصرح بأن ابته من زنا (٤٨). وإذا ثبت الاقرار فلا رجوع منه. وترتب على الاقرار أحكام النسب (٤٩).

(٤٧) المادة (١٢٣) من قانون الأحوال الشخصية رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢.

(٤٨) المادة (١٢٤) من قانون الأحوال الشخصية رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢.

(٤٩) المادة (١٢٦) من قانون الأحوال الشخصية رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢.



إذا ظهر أحد أبوي المولود أو كلاهما يسجل المولود فى سجل الاحوال المدنية،
ويمنح الجنسية اليمنية للحالة الجديدة التى أصبح بها المولود بعد التسجيل.
غير أن المولود يبقى مجهول الأبوين، وإن ظهر أبوه أو أحدهما وذلك فى
الحالات الآتية:

١ - إذا كان الوالدان من المحارم فلا يذكر اسمهما. ويبقى حقل^١ الدين بدرجة
ذكر الأسماء. ويمنح الجنسية اليمنية الخاصة بالولادة فى اليمن من أبوين
مجهولين.

٢ - إذا كانت الأم متزوجة وكان المولود من غير زوجها فلا يذكر اسمها. وإنما
يذكر اسم الأب إذا قدم طلباً بذلك. ويمنح الجنسية اليمنية تبعاً لأبيه إذا
كان يمينياً.

٣ - إذا كان الوالد متزوجاً وكان المولود من غير زوجته الشرعية فلا يذكر اسمه
بالنسبة لغير المسلمين الذين لا يجوز تعدد الزوجات عندهم، وإنما يذكر
اسم أمه وأب مجهول ويستحق الجنسية بالولادة فى اليمن من أم يمنية وأب
مجهول إلا إذا كانت الولادة قبل الزواج. أو بعد فسخه^(٥٠).

(٥٠) المادة (٢٩) من قانون الأحوال المدنية اليمنى.



المطلب السادس جنسية اليمنى المغترب

تعمل غالبية تشريعات الدول على تفادي إسقاط الجنسية عن مواطنيها الذي يغادرون أرضها إلى دول أخرى، ويكتسبون جنسية الدولة التي يغادرون إليها، من أجل تفادي حالات ازدواجية الجنسية.

غير أن أعداداً كبيرة من اليمنيين يعملون في الخارج، يحملون الجنسية اليمنية الأصلية، وأن إسقاطها عن هؤلاء يؤدي إلى حرمان أعداد كبيرة من اليمنيين من جنسيتهم الأصلية. ولهذا فقد تدخل المشرع اليمني وعالج هذه الحالة. حيث نصت الفقرة (هـ) من المادة الثالثة من قانون الجنسية على ما يأتي: «من كان يحمل الجنسية اليمنية من المغتربين حين مغادرة أراضي الوطن ولم يتخل عن هذه الجنسية وفقاً للقانون وبناءً على طلب صريح منه ولو اكتسب جنسية البلاد التي يقطنها بمفروض قوانينها».

ومن أجل تطبيق هذه الحالة يشترط ما يأتي:

١ - أن يكون اليمني مغترباً، أي أنه يعيش خارج الوطن ويقم إقامة دائمة خارجه.

٢ - أن يحمل اليمني الجنسية اليمنية الأصلية طبقاً للحالات التي سبق الإشارة إليها.

٣ - ألا يتخلّى اليمني عن الجنسية اليمنية الأصلية.

٤ - أن يقدم طلباً صريحاً منه إلى الجهة المختصة بمنحه الجنسية.



وإذا توافرت الشروط المذكورة، فإن اليمني يتمتع بالجنسية اليمنية الأصلية. ونلاحظ أن النص المذكور معيباً من ناحية الصياغة القانونيّة - ذلك أن شرط «ولم يتخل عن هذه الجنسية» يعنى أن لليمني حق التخلي عن جنسيته، وهو أمر غير جائز لأن التمتع بالجنسية الأصلية يتم بحكم القانون ولا ينظر إلى إرادة المتمتع بها.

وإذا لم يتخل اليمني المغترب عن جنسيته الأصلية، فلماذا يقدم طلباً بمنحه الجنسية اليمنية.

وعلى كل حال فإن النص مرتبك وتتناقض عباراته مع بعضها ولهذا نقترح أن يعدل النص بالشكل الآتي:

«يحتفظ اليمني المغترب بجنسيته الأصلية، وإن فرضت عليه الجنسية الأجنبية».



المبحث الثانى

الجنسية اليمنية المكتسبة



سبق القول أن الجنسية اليمنية الأصلية تمنح لليمنى طبقاً للحالات التى سبق الإشارة إليها فى المبحث السابق. حيث يحصل اليمنى على الجنسية اليمنية الأصلية بحكم القانون وبدون أن يقدك طلباً للحصول عليها. وإنما تبحث الجبة المختصة حالته وتتأكد من وثائقه وتمنحه الجنسية اليمنية الأصلية طبقاً للشروط التى تتوافر فى حالته.

غير أن هناك حالات أخرى تتوافر فى غير اليمنى تتطلب من الدولة فتح المجال له لأن تمنحه جنسيته طبقاً للشروط التى تضعها الدولة. ويطلق على هذا النوع من الجنسية بالجنسية المكتسبة أو التجنس أو الجنسية الطارئة.

والجنسية المكتسبة تخول صاحبها حقوقاً وامتيازات، أقل مما يتمتع به حامل الجنسية اليمنية الأصلية.

وتحدد الدول حالات التجنس وشروطه طبقاً لظروفها الاقتصادية والسياسية ومدى حاجتها للهجرة السكانية.

خصائص الجنسية المكتسبة:

من خصائص الجنسية المكتسبة ما يأتى:

- ١ - لا تثبت الجنسية المكتسبة عند الميلاد، بل يكتسبها الشخص فى تاريخ لاحق لميلاده، وهذا بخلاف الجنسية الأصلية التى يكتسبها الشخص بالميلاد.
- ٢ - تمنح الدولة الجنسية المكتسبة لمن تشاء وتمنعها عن تشاء طبقاً لقوانينها. أما الجنسية الأصلية فيتمتع بها الشخص بحكم القانون ولا تستطيع الدولة حجبها عن أى شخص تتوافر فيه الشروط المطلوبة.



٢ - لإرادة الفرد الدور الأساسى فى الحصول على الجنسية المكتسبة، فلا يمنح هذه الجنسية إلا بطلب منه. أما الجنسية الأصلية فيها تفرض على الشخص بدون إرادته، وهو يتمتع بها وإن رفضها.

٤ - تعتمد الجنسية المكتسبة على الإقامة فى الدولة مدة لا تقل عن الحد الذى يقرره القانون، بينما يتمتع الشخص بالجنسية الأصلية بغض النظر عن مكان إقامته. فقد يمنح الجنسية الأصلية وإن لم يقم فى اليمن يوماً واحداً طيلة حياته.

٥ - تثبت الجنسية المكتسبة للشخص من تاريخ صدور القرار الخاص بمنحه الجنسية المكتسبة، بينما تثبت الجنسية الأصلية منذ لحظة ميلاده^(٥١).

٦ - يجوز سحب الجنسية المكتسبة من منحت له لأسباب يحددها القانون، بينما لا يجوز سحب الجنسية الأصلية وإن توافرت فيه الأسباب التى حددها المشرع لسحب الجنسية المكتسبة^(٥٢).

٧ - يمنح المتجنس الذى اكتسب الجنسية اليمنية شهادة الجنسية اليمنية مقابل رسم يحدده وزير الداخلية، ويكون لهذه الشهادة حجيتها القانونية ما لم تبلغ بقرار مسبب من الوزير. بينما لا يشترط أن يحصل اليمني على شهادة الجنسية اليمنية الأصلية، وإنما يتمتع بها بحكم القانون.

وتمنح الجنسية المكتسبة فى الحالات الآتية.

(٥١) د. صوفى حسن أبو طالب، مصدر سابق، ص ١٩٤.

(٥٢) نصت المادة (٢٨) من الدستور اليمني على ما يأتى: «ينظم القانون الجنسية اليمنية. ولا يجوز إسقاطها عن يمنى إطلاقاً ولا يجوز سحبها من اكتسبها إلا وفقاً للقانون». وقد نظم قانون الجنسية اليمنية حالات إسقاط الجنسية عن الأشخاص الذين اكتسبوها. وحرّم إسقاط الجنسية اليمنية الأصلية. (الفصل الثالث من قانون الجنسية اليمنية).



المطلب الأول الميلاد من أم يمنية خارج اليمن

سبق القول، أن المولود يتمتع بالجنسية اليمنية الأصلية إذا ولد من أم يمنية فى اليمن وأب مجهول أو لا جنسية له. غير أن الحالة موضوع البحث هنا، هى أن المولود من أم يمنية لم يولد فى اليمن وإنما ولد خارج اليمن، ولهذا فإنه لا يتمتع بالجنسية اليمنية الأصلية وإنما يتمتع بالجنسية اليمنية المكتسبة. فقد نصت المادة الرابعة من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتى: «يجوز بقرار جمهورى بناء على عرض الوزير منح الجنسية اليمنية فى أى من الحالات التالية:

أ) من ولد فى الخارج من أم تحمل هذه الجنسية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له. وذلك بشرط أن يكون قد جعل إقامته العادية بصفة مشروعة فى اليمن مدة عشر سنوات متتاليات على الأقل سابقه على بلوغه سن الرشد وأن يكون طلب اختياره الجنسية اليمنية قد قدم خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد»^(٥٣).

وطبقا للنص المذكور فإن المولود يكتسب الجنسية اليمنية عند تحقق الشروط الآتية:

- ١ - أن يول الشخص من أم يمنية تتمتع بالجنسية اليمنية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له.
- ٢ - أن تقع الولادة خارج اليمن. أما إذا وقعت الولادة داخل اليمن فإنه يتمتع بالجنسية الأصلية. فى حين أن وقوع الولادة خارج اليمن تكسبه الجنسية اليمنية بالتجنس.

(٥٣) وتراجع المادة (٦) من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣.



٣ - أن تكون مدة إقامته في اليمن لا تقل عن عشر سنوات متتاليات سابقة على بلوغه سن الرشد.

٤ - أن يقدم طلباً إلى وزارة الداخلية خلال مدة سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد.

وإذا كان سن البلوغ الذي حدده قانون الجنسية اليمنية هو ثمانى عشرة سنة^(٥٤). فإنه يجب أن يَين دخول المولود لليمن وهو فى سن ثمانى سنوات على الأقل. وتستمر إقامته إلى حين بلوغه.

٥ - صدور قرار جمهورى بمنحه الجنسية اليمنية.

وإذا ما توافرت الشروط المذكورة، فإنه يتمتع بالجنسية اليمنية المكتسبة. وأسباب كسب الجنسية المذكورة هى الدم الضعيف من جانب الأم المعزز بالإقامة فى الوطن.

ويلاحظ على هذه الحالة، إن الأم قد تكون حملت المولود فى اليمن، وأن سفرها خارج اليمن قد يكون على طريق الصدفة. فهذه الحالة لا تختلف عن حالة الولادة داخل اليمن ما دامت الأم مقيمة خارج اليمن وليس الولادة خارج اليمن^(٥٥).

ولغرض تثبيت مكان ولادة المولود، فقد أوجب قانون الأحوال المدنية والسجل المدنى اليمنى التبليغ عن الولادة خلال ستين يوماً إلى القنصل اليمنى فى النولة التى حصلت فيها الولادة^(٥٦).

(٥٤) المادة الأولى من قانون الجنسية اليمنية.

(٥٥) د. عنايات عبد الحميد ثابت، مصدر سابق، ص ٨٧.

(٥٦) المادة (٢٦) من قانون الأحوال المدنية والسجل المدنى اليمنى رقم (٢٣) لسنة ١٩٩١. وأوجب القانون أن تمسك القنصليات فى الخارج سجلات بغير واقعة الأحوال المدنية للمقيمين ضمن دائرة اختصاصها (المادة السادسة).



وعلى المتقدم للجنسية اليمنية أن يتقدم بطلب إلى وزير الداخلية مرفقاً به ما يأتي:

أ) وثيقة رسمية تؤكد تمتع الأم بالجنسية اليمنية عند ميلاده كشهادة ميلادها أو بطاقتها الشخصية أو العائلية أو جواز سفرها.

ب) شهادة الميلاد من البعثة الدبلوماسية أو القنصلية اليمنية في الدولة التي حصلت فيها واقعة الميلاد ومصديقاً عليها من وزارة الخارجية.

ج) رخصة إقامته العادية المشروعة في اليمن مدة عشر سنوات متتاليات على الأقل لبلوغه سن الرشد^(٥٧).

(٥٧) المادة (٩) من اللائحة التنفيذية بشأن قانون الجنسية اليمنية.



المطلب الثاني

الميلاد في اليمن والتوطن به

إن الولادة على إقليم دولة غير دولة الجنسية تغرس في نفسية المولود المحبة والمودة لدولة الإقليم الذي ولد عليه. ولهذا فإن بعض الدول تمنح الجنسية لكل من ولد على إقليمها وإن كان الولادة عن طريق الصدفة، كأن تكون الأم في سفرة طارئة لتلك الدولة.

وقد عالج المشرع اليمني هذه الحالة، ومنح المولود الجنسية اليمنية بالولادة في اليمن المقترنة بالإقامة والتوطن مدة طويلة.

فصت الفقرة (ب) من المادة الرابعة من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتي: «من ولد في اليمن لأبوين أجنبيين وأقام فيها حتى بلوغه سن الرشد وكان ملماً باللغة العربية سليم العقل غير مصاب بعامة تجعله عالة على المجتمع وكان محمود السيرة والسمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالنظام العام والآداب العامة إلا إذا كان قد رد إليه اعتباره وبشرط أن يقدم طلباً لدخول الجنسية اليمنية خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد».

وطبقاً للنص المذكور يشترط لاكتساب الجنسية تحقق ما يأتي:

١ - أن تحصل الولادة على إقليم اليمن، ويشمل مصطلح الإقليم الأراضي اليمنية والمياه الإقليمية وأجواء اليمن، والسفن والطائرات الرسمية.



- ٢ - أن يكون المولود من أبوين أجنبيين. ويقصد بالأجنبي الشخص غير المتمتع بالجنسية اليمنية^(٥٨)، وبذلك فإن مصطلح الأجنبي يشمل العربي وغير العربي. ولا يتحقق الشرط إذا كان أحد الأبوين مجهول الجنسية.
- ٣ - أن يقيم في اليمن حتى بلوغه سن الرشد. أي أن يقيم في اليمن مدة ثمانى عشرة سنة، واشتراط الإقامة في اليمن لا يعنى أنه لا يغادرها. بل يجوز له الخروج من اليمن لفترات معقولة بشرط أن يكون متوطناً في اليمن، أي أن مكان إقامته الدائم هو اليمن.
- ٤ - أن يكون ملماً باللغة العربية. أي أنه يجيد الكلام باللغة العربية، ولا يشترط فيه أن يقرأ ويكتب في اللغة العربية، وإنما يكفي التكلم بها.
- وقد فعل المشرع اليمني حسناً باشتراطه الإلمام باللغة العربية. ذلك أن الإلمام باللغة العربية يسهل اندماج المتجنس بالمجتمع اليمني، ويعد دليلاً على توطئه في اليمن وحبه له.
- ٥ - أن يكون سليم العقل غير مصاب بعاهة. وقد اشترط المشرع في العاهة أن تقعه عن العمل، أما إذا كانت العاهة لم تؤثر على العمل فيجوز قبول تجنسه.
- ٦ - أن يكون محمود السيرة والسمعة وغير محكوم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالنظام العام والآداب العامة. ولم يحدد المشرع اليمني جسامة الجريمة المرتكبة.
- ٧ - أن يقدم طلباً بمنحه الجنسية اليمنية خلال مدة سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد. ولا يعتد بسن رشد قانونه الأجنبي، وإنما بالقانون اليمني. أي يبلغ

(٥٨) المادة الأولى من قانون الجنسية اليمنية.



من العمر ثمانى عشرة سنة، وإذا انتهت سنة من تاريخ بلوغه ولم يقدم خلالها سقط حقه بعد ذلك.

٨ - أن يصدر قرار جمهورى بناء على عرض من وزير الداخلية بمنحه الجنسية اليمنية.

والجنسية التى يتمتع بها الأجنبى فى هذه الحالة، هى التجنس على أسس حق الاقليم المجرى عن أية صفة لحق الدم.

وعلى المتقدم للتجنس أن يتقدم إلى وزير الداخلية بطلب التجنس مرفقًا به الوثائق الآتية:

١ - وثيقة رسمية تؤكد جنسية الأبوين الأجنبيين كبطاقتى الهوية أو جوازى سفر.

٢ - شهادة ميلاده الصادرة فى اليمن والتى تثبت بلوغه سن الرشد.

٣ - شهادة حسن السيرة والسلوك والتى تؤيد سلامته من ارتكاب أية عقوبة جنائية أو عقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالنظام العام والآداب العامة. وإذا كان قد ارتكب جريمة فعلية أن يقدم شهادة رد الاعتبار.

٤ - شهادة طبية تؤكد سلامته من أية عاهة، وسلامة قواه العقلية صادرة من اللجنة الطبية المختصة^(٥٩).

(٥٩) المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية بشأن قانون الجنسية اليمنية.



المطلب الثالث الولادة المضاعفة

يقصد بالولادة المضاعفة أن يكون المتقدم لطلب الجنسية اليمنية قد ولد في اليمن من أب أجنبي مولود هو أيضاً فيه. فيمنح الولد الجنسية اليمنية دون الأب. وقد نصت الفقرة (ج) من المادة الرابعة من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتي: «من ولد في اليمن لأب أجنبي ولد أيضاً فيه»^(٦٠).

ويشترط لاكتساب الجنسية بسبب الولادة المضاعفة ما يأتي:

١ - أن تحصل الولادة المضاعفة في اليمن، أي أن يولد الابن والأب الأجنبي في اليمن، لتأكد ارتباط الابن باليمن وتبنيه الولاء له واستمرار التقاء عائلته به. فالنص يعالج حالة الأجانب الذين استقروا في اليمن مدة طويلة وتأكدت صلتهم القوية به واندماجهم بجماعته. بحيث أصبح من مصلحتهم اكتساب الجنسية اليمنية للحفاظ على هذا الاستقرار والارتباط. وأصبح من مصلحة اليمن إزابتهم بالمجتمع اليمني حتى لا يتذرعوا بالصفة الأجنبية للتخلص من الأعباء العامة. خاصة أن الولادة المضاعفة لا تحصل عن طريق الصدفة، بل بعد تعلق الشخص بمجتمع الدولة التي ولد هو ووالده فيها - باتخاذ اقليمها محلاً لإقامته المعتاد واستقراره ومصالحة لسنوات عديدة^(٦١).

٢ - أن يكون الولد ثابت النسب لأبيه الأجنبي بغض النظر عما إذا كانت أمه مجهولة الجنسية أم لا. وإذا كان الأب مجهول الجنسية وأمّه أجنبية فلا

(٦٠) تراجع المادة السادسة من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣ المعدل.

(٦١) قارن مع ذلك د. غالب على الداودي ود. حسن محمد الهداوي، مصدر سابق، ص ٦٨.



يتحقق الشرط، لأن القانون اشترط أن يكون المولود لأب أجنبي وليس لأب مجهول.

٢ - أن يقدم طلباً بمنحه الجنسية اليمنية. فعلى الرغم من أن القانون لم ينص على أن يقدم طلباً بذلك، إلا أن حالة التجنس توجب تقديم الطلب، فلا تفرض عليه الجنسية اليمنية بحكم القانون.

٤ - بلوغه سن الرشد. ولم ينص القانون على هذا الشرط، إلا أن تقديم الطلب بالتجنس يتطلب توافر الأهلية لصاحب الطلب. ولم يشترط القانون اليمني المدة التي يحق له أن يتقدم بها بعد بلوغه سن الرشد كما في الحالة السابقة (الولادة لأبوين أجنبيين) والتي حددها المشرع خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد. وكان ينبغي على المشرع أن يوحد حكم هذه الحالة بالحالة السابقة لتقاربهما في الوقائع.

كما أن كسب الجنسية اليمنية بسبب الولادة المضاعفة قد تؤدي إلى ازدواجية الجنسية. لأن المولود من أب أجنبي يكتسب جنسية أبيه. وأن اكتساب الجنسية اليمنية يؤدي إلى أن المولود يتمتع بجنسيتين. وكان على المشرع اليمني أن يضيف عبارة (على أن لا يكون متمتعاً بجنسية أخرى).

وعلى المتقدم بطلب الجنسية اليمنية أن يتقدم بطلب إلى وزير الداخلية مرفقاً به الوثائق الآتية:

١ - شهادة ميلاد الأب الأجنبي في اليمن أو وثيقة رسمية صادرة من جهة مختصة تثبت ذلك.

٢ - رخصة إقامة الأب في اليمن.

٣ - شهادة ميلاد صاحب الطلب تؤيد ميلاده في اليمن^(٦٢).

(٦٢) (٦٢) المادة (١١) من اللائحة التنفيذية بشأن قانون الجنسية اليمنية.



المطلب الرابع أداء خدمة جليلة

تقتضى المصلحة الوطنية تشجيع بعض المؤهلات ممن يؤدون خدمات كبيرة للبلد للاستفادة منهم، وذلك بمنحهم الجنسية لحملهم على الاستقرار فى البلد. وقد نصت الفقرة (د) من المادة الرابعة من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتى «من يكون قد أدى للدولة أو للأمة العربية خدمة جليلة»^(٦٣).

ويشترط لاكتساب الجنسية بسبب أداء خدمة جليلة تحقق ما يأتى:

- ١ - أن يؤدى خدمة جليلة لليمن أو للأمة العربية. كأن يكون مؤيداً لليمن أو عالماً مشهوراً أو أستاذاً، قدم خدمات تفيد اليمن أو الأمة العربية. وقد تكون هذه الخدمة الجليلة فى مجال السياسة كأن يقوم بالوساطة لتفادى حرب محتملة، أو فى مجال الاقتصاد لتطوير موارد الدولة أو الأمة العربية، أو فى مجال العلوم الإنسانية أو الطبيعية، وطبقاً لما أداه، تقتضى الضرورة مكافئته على ما قدمه من خدمات. والاستفادة منه فى المستقبل.
- ٢ - أن يصدر قرار جمهورى بمنحه الجنسية اليمنية بناء على عرض وزير الداخلية. ونورد الملاحظات الآتية على هذه الحالة:

١ - لم يحدد النص الأشخاص المراد منحهم الجنسية اليمنية، فهل هم أجنبى أم عرب، وهل يتمتعون بجنسية أجنبية أو عديمى الجنسية، أو أنهم يتمتعون بجنسية أجنبية وأسقطت عنهم، ومن هنا يتدخل المشرع اليمنى لإنقاذ مثل هؤلاء. ذلك أن الاكتفاء بتقديم خدمة جليلة غير كاف.

(٦٣) تقارن الفقرة ٣١ من المادة الثامنة من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣.



٢ - لم يحدد النص حالة الشخص المعنى من حيث كونه داخل اليمن أو خارجه. وهل هو مقيم في اليمن أو غير مقيم.

٣ - لم يتطلب النص أن يقدم المطلوب تجنسه طلباً يطلب منحه الجنسية اليمنية، وهل يشترط فيه أن يكون بالغ الأهلية أم لا.

٤ - لم يحدد النص حسن السلوك والسمعة وسلامته من الأمراض والعايات الجسماء.

ويجب على طالب التجنس أن يتقدم بطلب إلى وزير الداخلية مرفقاً به الوثائق

الآتية:

١ - بطاقة الهوية الشخصية الأجنبية.

٢ - جواز السفر.

٣ - الوثائق الموضحة لطبيعة الأعمال والخدمات الجليلة التي قدمها لليمن والمعتمد من الأجهزة الرسمية في اليمن^(٦٤).



المطلب الخامس الانتماء إلى الأصل اليمني

سبق القول أن اليمني يغادر اليمن ويحمل الجنسية اليمنية ولم يتخل عنها فله حق طلب الجنسية الأصلية. غير أن الحالة التي نحن بصددنا تختلف عن الحالة المذكورة. ففي هذه الحالة لا يتمتع اليمني بالجنسية اليمنية ولكنه من أصل يمني. فقد نصت الفقرة (هـ) من المادة الرابعة من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتي: «من ينتمي إلى الأصل اليمني متى تقدم بطلب الحصول على الجنسية اليمنية بعد خمس سنوات من جعل إقامته منها بشرط ثبوت إقامة جدّه الأقرب في اليمن وتنازله عن اتصافه بأية جنسية أخرى عند منحه الجنسية»^(٦٥).

ويشترط في اكتساب اليمني الأصل الجنسية اليمنية عن طريق التجنس توافر ما يأتي:

١ - أن يكون المتقدم بطلب التجنس يمني الأصل. وقد حددت المادة الثانية اليمنية بقولها: المتوطنون في اليمن الذين مضت على إقامتهم فيه خمسون سنة ميلادية على الأقل عند نفاذ - قانون الجنسية... حتى كان لديهم نية التوطن.

ويشترط لثبوت الأصل اليمني أن يكون الأصل عن طريق الأب، فيكون أولادهم من ذكور وبنات امتداداً لهذا الأصل ويستحقون الجنسية الأصلية بالولادة من أب يمني.

٢ - ألا يكون من ينتمي إلى الأصل اليمني متمتعاً بالجنسية اليمنية، لأن الغرض من ذلك، هو حصوله على الجنسية اليمنية.

(٦٥) وتراجع المادة الخامسة من قانون الجنسية اليمنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤.



ويجب أن نتوقف عند هذا الشرط، فإذا كان الشخص من أصل يمني فإنه يتمتع بالجنسية اليمنية الأصلية، طبقاً للمادة الثانية لانطباق المادة اليمنية عليه، أو طبقاً للمادة الثالثة بسبب ولادته من أب يمني، أو كان يحمل الجنسية اليمنية عند مغادرته اليمن واعترب في الخارج. فإنه في جميع هذه الحالات يتمتع بالجنسية اليمنية الأصلية. وطبقاً للمادة (٢٨) من الدستور اليمني والمادة (١١٢) من قانون الجنسية اليمنية لا يجوز إسقاط الجنسية اليمنية عن يمني إطلافاً. فكيف نستطيع القول أن هذا يمني الأصل ولكنه لا يتمتع بالجنسية اليمنية.

فإذا كان هدف المشرع اليمني من هذا النص معالجة حالة اليمنى المغترب الذي يخرج من اليمن وهو يحمل الجنسية اليمنية، فإن المشرع اليمني عالج هذه الحالة عندما منحه الجنسية اليمنية الأصلية طبقاً للفقرة (هـ) من المادة الثالثة من القانون المذكور، وليس من مصلحة اليمنى الأصل أن يلجأ للحالة التي نحن بصددنا لأنها تمنح الجنسية اليمنية المكتسبة وليست الأصلية.

ويبدو أن المشرع يقصد من ذلك معالجة حالة الشخص الذي كان في اليمن وخرج قبل أن ينطبق عليه (وصف اليمنى) بسبب عدم إقامته في اليمن مدة خمسين سنة. وهذا وإن كان يمني من ناحية الواقع، ولكنه غير يمني من الناحية القانونية.

٣ - أن يقيم اليمنى الأصل في اليمن مدة لا تقل عن خمس سنوات، إقامة معتادة. ومن هذا الشرط يتضح أن المشرع اليمني يعالج حالة اليمنى الأصل المقيم في الخارج والذي جاء لليمن وأقام فيه.

٤ - ثبوت إقامة جده الأقرب لأبيه في اليمن، ولم يحدد المشرع مدة الإقامة. كذلك لم يتطلب إقامة أبيه في اليمن ويبدو أن الأب لا يتمتع بالجنسية اليمنية أيضاً.

٥ - أن يتنازل عن الجنسية الأجنبية التي حصل عليها. وقد أوجب المشرع اليمني أن يتنازل اليمنى الأصل عن جنسيته الأجنبية. وهذه الحالة لا تشمل حالة إسقاط الجنسية الأجنبية عنه.



ويجب أن يقدم التنازل إلى الجهة الأجنبية التي منحتة الجنسية الأجنبية وليس للسلطات اليمنية. وإذا رفضت الجهة الأجنبية هذا التنازل، فهل يجوز منحه الجنسية الأجنبية؟

الواقع أن المشرع اليمني اشترط تنازله فحسب، ولم يشترط موافقة الجهة الأجنبية على هذا التنازل. فالتنازل وحده يكفي لتحقيق الشرط. وفي هذه الحالة فإن مثل هذا الشخص يحمل جنسيتين.

٦ - أن يقدم طلباً بعد مرور فترة خمس سنوات على إقامته في اليمن، يطلب فيه منحه الجنسية اليمنية، ويجب أن يقدم طلب منحه الجنسية بعد بلوغه سن الرشد لكي يقرر بنفسه عما إذا كان يرغب الاحتفاظ بجنسيته الأجنبية أو التخلي عنها والحصول على الجنسية اليمنية.

٧ - أن يصدر قرار جمهوري بناء على عرض الوزير المختص يقضى بمنحه الجنسية اليمنية.

والجنسية اليمنية التي يتمتع بها هي الجنسية اليمنية المكتسبة (التجنس) على أساس حق الدم المعزز بالإقامة في اليمن.

وعلى طالب التجنس أن يتقدم بطلب إلى وزير الداخلية يرفق به الوثائق الآتية:

١ - رخصة إقامته في اليمن مدة خمس سنوات سابقة لطلبه.

٢ - أية وثيقة قانونية تثبت إقامة جده الأقرب لأبيه في اليمن.

٣ - شهادة تؤكد تخليه عن الجنسية الأجنبية.

٤ - حكم شرعي يثبت فيه انتمائه للأصل اليمني.

٥ - تأييد خطي يؤيد فيه عدم تمتعه بأية جنسية أخرى^(٦٦).

(٦٦) المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية بشأن الجنسية اليمنية وقد أشارت اللائحة المذكورة إلى الفقرة (ب) من المادة الرابعة من قانون الجنسية اليمنية، والأصح هو الفقرة (هـ).



المطلب السادس تجنس العربي والمسلم

لأسباب قومية ودينية، تمنح الدول جنسيتها لمن ينتمي إلى قومية ينتمي إليها غالبية سكان الدولة، أو للدين الذي تعتنقه الغالبية من شعبيها، طبقاً لشروط معينة. وقد نصت المادة ١١٨ من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتي: «يجوز بقرار جمهوري بناء على عرض الوزير منح الجنسية اليمنية للعربي والأجنبي المسلم الذي لا تنطبق عليه أحكام المادة السابقة وذلك متى توافرت في شأنه الشروط الآتية:

- ١ - أن يكون بالغاً سن الرشد.
 - ٢ - أن تكون إقامته العادية في الجمهورية بطريقة مشروعة لمدة عشر سنوات متتاليات.
 - ٣ - أن يكون حسن السلوك محمود السيرة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالنظام العام والآداب العامة ما لم يكن قدر رُد إليه اعتباره.
 - ٤ - أن تكون له وسيلة مشروعة لكسب العيش.
 - ٥ - أن يكون ملماً باللغة العربية.
 - ٦ - أن يكون ذا كفاءة تحتاج إليها البلاد.
- ويجوز في هذه الحالة إعفاؤه من شرط الإلمام باللغة العربية»^(٦٧).

(٦٧) تراجع المادة الأولى من قانون الجنسية العراقية رقم (٢٠٦) لسنة ١٩٦٤، والمادة الرابعة من قانون الجنسية الأردني رقم (٦) لسنة ١٩٥٤.



ويتضح من النص المذكور، بأن المشرع اليمني أوجب توافر الشروط الآتية بالعربي والأجنبي المسلم:

١ - أن يكون طالب التجنس عربى أو أجنبى مسلم. ولم يحدد المشرع اليمني المقصود بالعربي، والأجنبي المسلم. غير أنه حدد الأجنبي فى المادة الأولى بأنه: غير المتمتع بالجنسية اليمنية. ولا تثار مشكلة الأجنبي المسلم، فهو غير المتمتع بالجنسية اليمنية على دين الإسلام. ويمكن التعرف على إسلامه عن طريق الوثائق التى يحملها. وإذا كان غير مسلم، فله أن يعلن إسلامه. وبهذه الحالة ينطبق عليه وصف الأجنبي المسلم.

غير أن الأمر يحتاج إلى تحديد دقيق، هو من العربى؟

هناك خلاف فى رأى حول من العربى، ومرد هذا الخلاف، اختلاف النزعات السياسية. ولعل الواقع يفرض نفسه وتحل المشكلة، أن يكون الشخص الذى يحمل وثائق تؤيد كونه عربياً يعد عربياً. ذلك أن بعض الدول العربية والأجنبية تدرج قومية الشخص فى شهادة ميلاده أو فى شهادة جنسيته. غير أن المشكلة تظهر عندما لا يحمل هذا الشخص أية وثيقة تؤيد انتماءه القومى فقد يحمل الشخص الجنسية الأمريكية أو الفرنسية، ويدعى أنه من أصل عربى، وقد يحمل الشخص الجنسية الجزائرية وهو من أصل فرنسى.

ونرى إذا كان طالب التجنس يحمل شهادة جنسية إحدى الدول العربية، فإنه يعد عربياً، إلا إذا أدرج فى شهادة جنسيته أنه غير عربى. لأن الهدف من هذا الشرط، هو اندماج المتجنس بالمجتمع اليمنى. أما إذا كان الشخص يحمل الجنسية الأجنبية غير جنسية إحدى الدول العربية، فعليه إثبات أصوله العربية.

٢ - ألا تشمل الحالات السابقة للتجنس. أى أنه لم يولد فى الخارج من أم يمنية، ولم يولد فى اليمن لأبوين أجنبيين وأقام فيها حتى بلوغه سن الرشد، ولم تشمله الولادة المضاعفة، ولم يؤد للدولة أو للأمة العربية خدمة جليلة، ولم يكن من أصل يمنية. فإذا كان من الحالات المذكورة، جاز له طلب التجنس.



طبقاً للحالة التي هو عليها، وإذا كان من غير الحالات المذكورة، جاز له طلب التجنس.

٢ - أن يكون بالغاً سن الرشد. طبقاً للقانون اليمني وليس طبقاً لقانون دولته وبذلك يجب ألا يقل عمره عن ثمانى عشرة سنة.

٤- أن يقيم فى اليمن. ويشترط فى الإقامة:

أ) ألا تقل عن عشر سنوات متتاليات. ويجوز أن تخفض المدة المذكورة إلى خمس سنوات متى يات للذى يدخل اليمن بقصد التوطن لضرورة ملحة بقصد التجنس^(٦٨).

ويشترط لتخفيض المدة إلى خمس سنوات ما يأتى:

- أن يحصل العربى أو المسلم الأجنبى على إذن من وزير الداخلية لغرض التوطن فى اليمن.

- أن تكون هناك ضرورة ملحة لتخفيض المدة. كأن يهتم الشخص فى دولته بالعمل لصالح اليمن، أو من المؤيدين لنظام الحكم فى اليمن، أو يواجه اضطهاداً فى دولته.

- أن يقيم فعلاً فى اليمن مدة لا تقل عن خمس سنوات.

- أن يقدم طلباً بالتجنس خلال مدة ثلاثة أشهر بعد انقضاء مدة الخمس سنوات. وإذا توفى الشخص قبل إكمال المدة المذكورة، فإن لزوجته وأولاده القصر أن يكملوا هذه المدة وينتفعوا بها.

(٦٨) نصت المادة السادسة من قانون الجنسية اليمنى على ما يأتى: «خفض المدة المتصوص عليها فى البند (٢) من المادة السابقة إلى خمس سنوات متتاليات بالنسبة إلى الأجنبى الذى يحصل على إذن من الوزير بالتوطن فى اليمن بقصد التجنس لضرورات ملحة ويشترط إقامته هذه المدة فعلاً فى اليمن بعد الإذن، وتقديمه طلب التجنس خلال الثلاثة شهور التالية لانقضاء المدة المذكورة، وإذا مات المأذون له قبل منحه الجنسية اليمنية جاز لزوجته وأولاده القصر الذى كانوا موجودين معه وقت صدور الإذن واستمروا مقيمين معه إلى وقت وفاته أن ينتفعوا بالإقامة وباللدة التى يكون المتوفى قد أقامها فى اليمن».



(ب) أن تكون إقامته باليمن بصورة مشروعة. أى أنه دخل لليمن بموافقة الجهات المختصة وأقام بها بعلم تلك الجهات.

(ج) أن تكون مدة الإقامة متتالية لا يغادرها الشخص لفترات طويلة .

٥ - أن يكون غير محكوم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالنظام العام والآداب العامة، إلا إذا رد اعتباره. وأن يكون حسن السلوك ومحمود السيرة.

٦ - أن تكون له وسيلة مشروعة لكسب العيش، كأن يحمل شهادة تؤمّله بالعمل، أو يجيد صنعة، أو يمتلك أموالاً يستطيع استثمارها.

٧ - أن يكون ملماً باللغة العربية، وهذا الشرط يشمل العربى والأجنبى المسلم، بهدف إدماجه فى المجتمع اليمنى.

٨ - أن يصدر قرار جمهورى بناء على عرض وزير الداخلية بمنح العربى أو الأجنبى المسلم الجنسية اليمنية.

إذا توافرت الشروط المذكورة بمنح العربى أو الأجنبى المسلم الجنسية اليمنية. توصف هذه الجنسية بأنها جنسية مكتسبة (جنس).

وعلى العربى المسلم أن يتقدم بطلب إلى وزير الداخلية يرفق به الوثائق الآتية:

١ - شهادة ميلاده الرسمية الصادرة من تولته معتمدة من السفارة اليمنية ومصدقاً عليها من وزارة الخارجية لدولته.

٢ - رخصة إقامته فى اليمن.

٣ - شهادة من الجهة المختصة تثبت حاجة البلاد للكفاءة التى يتمتع بها.

٤ - شهادة حسن سير والسلوك، أو شهادة رد الاعتبار إن كانت له سوابق^(٦٩).

(٦٩) المادة (١٤) من اللائحة التنفيذية بشأن قانون الجنسية.

المطلب السابع التجنس بالتبعية

تقتضى العوامل الإنسانية أن تكون للعائلة وحدة الجنسية. ذلك بهدف جمع شملها، وتوحيد الأحكام التي تنطبق عليها، ولهذا فقد اتجهت التشريعات المخسنة على أن يكتسب أفراد العائلة جنسية رب الأسرة. وقد نصت المادة التاسعة من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتي: «لا تكسب زوجة المتجنس الجنسية اليمنية بطريقة التبعية لزوجها إلا إذا طلبت ذلك ونشر طلبها في إحدى الصحف المحلية واستمرت الزوجية قائمة لمدة أربع سنوات من تاريخ هذا الطلب ولم يعترض الوزير على ذلك خلال المدة المذكورة أما الأولاد القصر للمتجنس المذكور فيكتسبون الجنسية اليمنية بطريق التبعية لأبيهم إذا كانت إقامتهم العادية مع أبيهم في اليمن ولهم أن يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد شريطة الإيفاء بما خسرتة الدولة اليمنية عليهم من نفقات في سبيل نشأتهم وتعليمهم»^(٧٠).

ومن النص المذكور يتضح أن المشرع اليمنى فرق بين تبعية تجنس الزوجة وتبعية تجنس الأولاد القصر.

أولاً - تبعية تجنس الزوجة:

تكتسب الزوجة الأجنبية الجنسية اليمنية تبعاً لزوجها عند تحقق الشروط

الآتية:

١ - أن تكون الزوجة متزوجة من أجنبيين اكتسب الجنسية اليمنية عن طريق التجنس.

(٧٠) تراجع المادة (١٣) من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٣، والمادة (٩) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤.



- ٢ - أن تطلب الزوجة الجنسية اليمنية تبعاً لزوجها، وليس للزوج حق تقديم الطلب، كما أن الزوجة لا تكتسب الجنسية اليمنية تبعاً لزوجها بحكم القانون، بل لابد من أن تفصح عن رأيها بتقديم طلب منحها الجنسية اليمنية إلى وزير الداخلية.
- ٣ - أن ينشر الطلب في إحدى الصحف اليمنية بهدف التأكد من عدم وجود معارضة من أحد.
- ٤ - أن تستمر العلاقة الزوجية مدة أربع سنوات من تاريخ الطلب. فإذا تقدمت الزوجة بالطلب بعد مرور عشر سنوات على تجنس زوجها بالجنسية اليمنية، فإن عليها أن تنتظر مدة أربع سنوات تستمر بها الزوجية، وبعدها تكتسب الجنسية اليمنية. في حين أن المطلوب في زوجها لكي يكتسب الجنسية اليمنية الإقامة لمدة عشر سنوات أو خمس سنوات. وإذا توفى قبل إكمال هذه المدة، فإن زوجته تكمل المتبقى، وتكتسب الجنسية اليمنية بإكمالها المدة المذكورة. غير أن استمرار الزوجية واكتساب زوجها الجنسية اليمنية يجعلها في وضع أصعب.
- ٥ - عدم اعتراض وزير الداخلية خلال الأربع سنوات على تقديم الطلب وهذا يعنى أن الزوجة لا تكتسب الجنسية اليمنية بقرار يصدر لها، بل أنها تكتسبها بحكم القانون بعد انتهاء فترة الاختبار المحددة بمدة أربع سنوات، ولم يعترض خلالها وزير الداخلية على منحها الجنسية اليمنية.
- ٦ - الإقامة في اليمن. لم يشترط قانون الجنسية اليمنية إقامة الزوجة في اليمن غير أن اللائحة الخاصة بالقانون أوجبت أن تقدم الزوجة رخصة إقامتها في اليمن. ولم تحدد اللائحة أيضاً فترة الإقامة المطلوبة^(٧١). وهذا يعنى أن

(٧١) الفقرة (٣) / ج، من المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية بشأن قانون الجنسية اليمنية.



المرأة الأجنبية المتزوجة من أجنبي اكتسب الجنسية اليمنية تستطيع أن تقدم الطلب فى اليوم الذى تصل فيه اليمن، غير أن فتر الأربع سنوات التالية لتقديم الطلب تتطلب إقامتها للتأكد من مدى جدية زواجها واندماجها بالمجتمع اليمنى.

٧ - أن يكون الزوج عند طلب اكتسابه الجنسية اليمنية قد قدم لمصلحة الجنسية أو لأحد فروعها بيانات عن زوجته الأجنبية. وثبت زواجه منها.

وإذا ما قدمت الزوجة طلباً إلى وزير الداخلية لمنحها الجنسية اليمنية تبعاً لزوجها الأجنبي الذى اكتسب الجنسية اليمنية، أن تقدم الوثائق الآتية:

١ - قرار أو شهادة اكتساب زوجها الجنسية اليمنية.

٢ - عقد زواجها.

٣ - رخصة إقامتها فى اليمن.

٤ - بطاقة تثبت هويتها الأجنبية.

٥ - الشهادة الصحية تثبت عدم إصابتها بأمراض معدية^(٧٢).

ثانياً - تبعية تجنس الأولاد القصر:

يكتسب الأولاد القصر الجنسية اليمنية تبعاً لأبيهم الأجنبي الذى اكتسب الجنسية اليمنية، ومن يوم اكتساب أبيهم الجنسية اليمنية.

ويلزم الأب أن يقدم البيانات المطلوبة عن أولاده القصر المقيمين معه^(٧٣).

ويكتسب الأولاد القصر الجنسية اليمنية تبعاً لأبيهم عند تحقق الشروط الآتية:

١ - أن يكون الأولاد قصرأ، أى أن يكون عمر كل منهم يقل عن ثمانى عشرة

(٧٢) الفقرة (ج) من المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية بشأن قانون الجنسية اليمنية.

(٧٣) الفقرة (أ) من المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية بشأن قانون الجنسية اليمنية.



سنة. ولا يحق لمن بلغ سن الرشد اكتساب الجنسية اليمنية تبعاً لأبيه. ويجب أن يكون قاصراً في اليوم الذي يكتسب فيه الأب الجنسية اليمنية.

٢ - أن يقيم الأولاد القصر مع أبيهم في اليمن، ولم يحدد المشرع اليمني مدة إقامتهم. فقد تكون إقامة أحدهم عشر سنوات والآخر يوم واحد وفي اليوم الثاني اكتسب الأب الجنسية اليمنية، فيكتسب هؤلاء الجنسية اليمنية تبعاً لأبيهم.

أما إذا ولد الشخص في اليمن وأقام فيه حتى بلوغه سن الرشد فإنه لا يستحق الجنسية اليمنية تبعاً لأبيه، وإنما تنطبق عليه الفقرة (ب) من المادة الرابعة الخاصة بالولادة في اليمن من أبوين أجنبيين. كذلك لا يستحق أولاده القصر المقيمين في الخارج الجنسية اليمنية.

ولم يشترط المشرع اليمني أن يقدموا طلباً بذلك أو بلوغهم سن الرشد وإنما يكتسبون الجنسية اليمنية بالتبعية في اليوم الذي يكتسب أبوهم هذه الجنسية.

كذلك لم يشترط المشرع اليمني صدور قرار جمهوري بمنحهم الجنسية اليمنية، وإنما يكتسبونها بحكم القانون.

ولما كانت هذه الجنسية قد اكتسبوا بحكم القانون تبعاً لأبيهم دون أخذ إرادتهم، فإن المشرع منحهم فرصة اختيار الجنسية اليمنية أو جنسيتهم التي كانوا عليها خلال سنة من بلوغهم سن الرشد.

فإذا اختاروا جنسيتهم الأصلية التي كانوا عليها ورفضوا الجنسية اليمنية فإن المشرع اليمنى اشترط أن يدفعوا ما خسرتة النولة عليهم من نفقات نشأتهم وتعليمهم.

ولكن ماذا لو رفضوا دفع هذه النفقات، فهل تفرض عليهم الجنسية اليمنية على الرغم من رفضهم لها؟

ولا يجوز لهم التخلي عن الجنسية اليمنية، إلا إذا استردوا جنسيتهم الأجنبية أو أنهم لم يفقدوها^(٧٤).

(٧٤) الفقرة (ب) من المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية بشأن قانون الجنسية اليمنية



المبحث الثالث الزواج المختلط

يقصد بالزواج المختلط: الزواج الذى تختلف فيه جنسية الزوجين منذ انه اد عقد الزواج أو بعد انعقاده. وقد يكون الزوجان من جنسية واحدة حين زواجهما، ولكن أحدهما تتغير جنسه ويكتسب جنسية أخرى بعد زواجهما ويبقى الثانى على جنسيته الأصلية.

لقد اختلفت الاتجاهات فى حل هذه الحالة. فالاتجاه التقليدى يرى توحيد جنسية العائلة والحاق الزوجة بجنسية زوجها بمجرد الزواج. ذلك أن بقاء الزوجة على جنسيتها الأصلية يولد محاذير ومتاعب للعائلة تؤثر فى وفاق ووثام أفراد الأسرة وتؤدى إلى صعوبة معرفة القانون الواجب التطبيق. بينما يذهب الاتجاه الحديث إلى إعطاء المرأة حرية اختيار الجنسية، ومنح دولة الزوج تقدير جدية الزواج وولاء هذه الزوجة ومدى لياقتها للانضمام إلى المجتمع^(٧٤).

وقد نظم المشرع اليمنى الزواج المختلط فى حالات متعددة سنتناولها فى المطالب الآتية:

المطلب الأول - تزوج اليمنية من أجنبي مسلم.

المطلب الثانى - زواج الأجنبية من يمنى.

المطلب الثالث - زواج اليمنية من يمنى اكتسب الجنسية الأجنبية.

(٧٥) د. غالب على الناووى. د. حسن محمد الهداوى، مصدر سابق، ص ٨٦.



المطلب الأول

زواج اليمنية من أجنبي مسلم

إذا تزوجت اليمنية من أجنبي مسلم فإنها تحتفظ بجنسيتها اليمنية. فقد نصت المادة العاشرة من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتي: «المرأة اليمنية التي تتزوج من أجنبي مسلم تحتفظ بالجنسية اليمنية إلا إذا رغبت في التخلي عن جنسيتها وأثبتت هذه الرغبة عند الزواج أو أثناء قيام الزوجية وكان قانون بلد زوجها يدخلها في جنسيته. وإذا كان عقد زواج هذه المرأة باطلاً فإنها تظل محتفظة بالجنسية اليمنية»^(٧٥).

وطبقاً للنص المذكور، فإن اليمنية المتزوجة من أجنبي مسلم تفقد الجنسية اليمنية إذا تحققت الشروط الآتية:

١ - أن تتزوج اليمنية من غير اليمني. أما إذا كان يمني فلا يجوز أن تتخلى عن جنسيتها اليمنية.

٢ - أن يكون الزوج عربياً مسلماً أو أجنبياً مسلماً. ذلك أن لفظ الأجنبي في القانون اليمني يشمل العربي والأجنبي. أما إذا كان زوجها من مسيحي أو يهودي فلا يجوز لها أن تتخلى عن جنسيتها. وبناء على ذلك، فإذا تزوجت يهودية يمنية من يهودي إسرائيلي أو مصري أو أمريكي فلا يجوز أن تتخلى عن جنسيتها.

٣ - أن تثبت رغبتها بالتخلي عن الجنسية اليمنية عند الزواج أو أثناء قيام الزوجية. أما إذا أبدت رغبتها أثناء الخطبة أو عند انعقاد عقد الزواج، فلا يجوز أن تتخلى عن جنسيتها اليمنية، لأن المشرع اليمني اشترط التخلي عند الزواج أو في يوم زواجها أو أثناء قيام الزوجية.

(٧٥) تراجع الفقرة (٢) من المادة (١٢) من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣ الفقرة (١) من المادة الثامنة من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤.



٤ - أن يسمح قانون زوجها العربي المسلم أو الأجنبي المسلم بدخولها في جنسيتها. ولم يشترط النص أن تكتسب الزوجة جنسية زوجها ، وإنما اكتفى بالقانون فقط. فإذا تخلت عن جنسيتها اليمنية ولم تمنح جنسية زوجها، أو طلقت قبل منحها جنسية زوجها فإنها تصبح عديمة الجنسية.

٥ - أن يكون عقد زواجها من العربي المسلم أو الأجنبي المسلم صحيحاً شرعاً. ولم يحدد المشرع صفة الزواج طبقاً للقانون اليمني أو طبقاً لقانون الزوجة. والظاهر أن المشرع اليمني يشترط أن يكون عقد الزواج مطابقاً للشرع الإسلامي.

وإذا توفرت الشروط المذكورة فإن اليمنية تفقد جنسيتها اليمنية.

وللمرأة اليمنية التي تتزوج من أجنبي مسلم أن تعلن عن رغبتها في التخلي عن الجنسية اليمنية بطلب إلى وزير الداخلية عبر المصلحة أو أحد فروعها أو عبر إحدى السفارات أو القنصليات اليمنية المعتمدة في الخارج مرفقة به الوثائق الآتية:

- ١ - وثيقة تؤكد أن قانون جنسية زوجها يدخلها في جنسيته.
- ٢ - صورة من عقد الزواج معتمدة من الجهة المختصة ومصدقاً عليه من السفارة أو القنصلية اليمنية في الأحوال التي تتطلب ذلك.
- ٣ - متابعة استكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتخلي عن جنسيتها أو التوكيل في ذلك.

٤ - صورة معتمدة ومصدق عليها من جواز سفرها^(٧٦).

(٧٦) المادة (٦) من اللائحة التنفيذية بشأن قانون الجنسية اليمنية.

استرداد اليمنية الجنسية اليمنية:

إذا فقدت اليمنية الجنسية اليمنية بسبب زواجها من أجنبي مسلم فإن لها أن تستردها وإن كانت العلاقة الزوجية قائمة، إذا دعت الضرورة إقامتها في اليمن. على أن يتضمن طلب الاسترداد بياناً بتلك الضرورات^(٧٧).

ويلاحظ أن المادة (٢٠) من اللائحة التنفيذية أجازت للمرأة اليمنية استرداد جنسيتها، وإن كانت العلاقة الزوجية قائمة، بينما حددت المادة (١٤) من قانون الجنسية اليمنية حق الزوجة استردادها عند انتهاء العلاقة الزوجية. وهذا التناقض بين المادتين يوجب تطبيق القانون.

(٧٧) المادة (٢٠) من اللائحة التنفيذية بشأن قانون الجنسية اليمنية.

المطلب الثاني زواج الأجنبية من يمني

أولاً - استمرار العلاقة الزوجية:

إذا تزوجت الأجنبية من يمني فإنها تكتسب الجنسية اليمنية. وقد نصت المادة (١١) من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتي: «المرأة الأجنبية التي تتزوج شرعاً من يمني تدخل في جنسيته متى توافرت الشروط الآتية: (أ) تقديم طلب بذلك للوزير. (ب) مرور أربع سنوات على الأقل من تاريخ الزواج. (ج) ألا يعترض الوزير بقرار مسبب خلال مدة الأربع سنوات المذكورة على دخولها في الجنسية اليمنية. ويحق للزوج تقديم اعتراضه في هذا الخصوص إلى الوزير خلال المدة ذاتها»^(٧٨).

ويشترط لاكتساب الأجنبية الجنسية اليمنية توافر الشروط الآتية:

- ١ - أن تكون الزوجة أجنبية، سواء أكانت عربية أم غير عربية. ولم يشترط المشرع اليمني أن تكون الزوجة الأجنبية مسلمة. وهذا يعني أنه أجاز زواج اليمني المسلم من مسيحية أو يهودية أجنبية عربية أو غير عربية.
- ٢ - أن يكن عقد الزواج شرعياً طبقاً لأحكام الشرع الإسلامي.
- ٣ - أن تقدم طلباً بمنحها الجنسية اليمنية إلى وزير الداخلية.
- ٤ - مرور أربع سنوات على الأقل من تاريخ الزواج. ولم يحدد المشرع اليمني، هل أن الزوجة الأجنبية تقدم طلب منحها الجنسية اليمنية خلال هذه المدة، أو بعد انتهاء المدة؟، أو أن هذه المدة شرط لبقاء استمرار الزواج؟

(٧٨) المادة (١٢) من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣، والفقرة (٢) من المادة (٨) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤.



ويبدو من النص مرور أربع سنوات على الزواج، لغرض التأكد من استمرار الحالة الزوجية. غير أن الشرط الآتى جاء بخلاف ذلك.

٥ - عدم اعتراض وزير الداخلية وزير الداخلية خلال مدة الأربع سنوات على منحها الجنسية اليمنية بقرار مسبب.

ويظهر من هذا الشرط أن مدة الأربع سنوات هي فرصة لوزير الداخلية فى الاستيثاق من المرأة الأجنبية لغرض منحها الجنسية اليمنية.

ولذا نعيد الحال بالشكل الذى حدده المشرع اليمنى: إن على الزوجة الأجنبية أن تقدم طلباً إلى وزير الداخلية يوم زواجها، ولوزير الداخلية أن يعترض على منحها الجنسية اليمنية. وكان حرى بالمشرع اليمنى، الاستيثاق من استمرار الزواج مدة معينة، ومن ثم الاستيثاق من كونها تستحق الجنسية اليمنية. أي أن على المشرع اليمنى أن يشترط مرور مدة على الزواج، ومن ثم تقدم طلباً بعد انتهاء هذه المدة بمنحها الجنسية اليمنية.

وإذا اكتسبت الأجنبية الجنسية اليمنية تبعاً لزوجها اليمنى، فإنها لا تفقد الجنسية اليمنية بمجرد وفاة زوجها أو طلاقها، إذا كان قد مر على زواجها مدة أربع سنوات على الأقل عند اكتسابها الجنسية اليمنية^(٧٩). أى أن تبقى مدة أربع سنوات، وهى فترة الاختبار، فإذا اكتسبت الجنسية اليمنية، فإن عليها أن تبقى فترة أخرى فى العلاقة الزوجية وهى أربع سنوات أيضاً. أما إذا كانت العلاقة الزوجية بعد اكتسابها الجنسية اليمنية أقل من أربع سنوات، فإنها تفقد الجنسية اليمنية بفقدانها العلاقة الزوجية مع زوجها اليمنى.

(٧٩) نصت المادة (١٣) من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتى:

«المرأة التى اكتسبت الجنسية اليمنية بطريق التبعية لزوجها استناداً إلى المادة (١١) من هذا القانون لا تفقد هذه الجنسية بمجرد انتهاء الزوجية بشرط أن يكون قد مر على قيام الزوجية المذكورة أربع سنوات على الأقل منذ اكتسابها الجنسية اليمنية.»



وتكتسب الأجنبية الجنسية اليمنية بزواجها يمينى بمجرد انتهاء فترة الاختيار وهى الأربع سنوات دون حاجة إلى إصدار قرار جمهورى. قرار من وزير الداخلية أى أنها تكتسب الجنسية بحكم القانون. وإذا اعترض وزير الداخلية بعد انتهاء مدة الأربع سنوات، فإن اعتراضه لا يعتد به لوقوعه خارج المدة القانونية. أما إذا كان اعتراض الوزير خلال مدة الأربع سنوات، فإن اعتراضه يعد به ولا تمنح الأجنبية المتزوجة من يمنى الجنسية اليمنية. غير أنه يجوز لزوجها أن يعترض على قرار الوزير خلال المدة المذكورة.

ويبدو أن لاعتراض الزوج وجهين: الأول أن يعترض الزوج على منح زوجته الجنسية اليمنية، إذا كان لا يرغب بذلك. والثانى، أن يعترض على اعتراض وزير الداخلية بعدم منح زوجته الجنسية اليمنية، فإذا كان المطلوب هو الاعتراض الأخير، فإنه كان ينبغى ألا يقدم الاعتراض لدى الوزير نفسه، وإنما لدى جهة أخرى.

ثانياً - انقطاع العلاقة الزوجية:

إذا لم تحصل الأجنبية المتزوجة من يمنى على الجنسية اليمنية أثناء استمرار العلاقة الزوجية فإنه يجوز بقرار جمهورى بناء على عرض وزير الداخلية منح الجنسية اليمنية للمرأة الأجنبية المطلقة أو المتوفى عنها زوجها اليمنى والتي لم تدخل فى جنسيتها أثناء قيام الزوجية عن طريق التبعية، على أن تتقدم بطلب إلى وزير الداخلية مرفقة به الوثائق الآتية:

- ١ - وثيقة عقد زواجها من اليمنى.
- ٢ - وثيقة صك الطلاق أو شهادة وفاة زوجها للتأكد من مرور أربع سنوات بين الزواج والطلاق أو الوفاة.



- ٣ - شهادة ميلاد الأطفال.
- ٤ - قرار من محكمة مختصة تؤيد بأنها حاضنة للأطفال.
- ٥ - شهادة حسن السيرة والسلوك.
- ٦ - رخصة إقامتها في اليمن^(٨٠).



المطلب الثالث
زواج اليمنية من يمني
اكتساب الجنسية الأجنبية

إذا اكتسب اليمني الجنسية الأجنبية، تفقد زوجته الجنسية اليمنية إذا رغبت في اكتساب جنسيته. فقد نصت المادة (١٢) من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتي: «لا يترتب على تجنس اليمني بجنسية أجنبية متى أذن له في ذلك، أن تفقد زوجته اليمنية الجنسية اليمنية، إلا إذا أعلنت عن رغبتها في اكتساب جنسية زوجها الجديدة. أما الأولاد القصر فلا يفقدون الجنسية اليمنية إذا كانوا يدخلون في جنسية أبيهم الجديدة بطريق التبعية»^(٨١).

وقد وضع النص المذكور قاعدة عامة، مفادها أن اكتساب اليمني الجنسية اليمنية لا يستتبع فقد زوجته اليمنية الجنسية اليمنية، غير أن الاستثناء فقدان الجنسية اليمنية عند توافر الشروط الآتية:

١ - أن يتجنس اليمني بالجنسية الأجنبية بناء على موافقة الدولة اليمنية. وقد سبق وأن رأينا أن اليمني الذي يكتسب الجنسية الأجنبية لا يفقد الجنسية اليمنية^(٨٢) وأن الدستور اليمني منع إسقاط الجنسية اليمنية عن اليمني إطلاقاً^(٨٣).

٢ - أن تكون زوجة اليمني يمنية الجنسية. واستمرار العلاقة الزوجية لحين تقديم الطلب. أما إذا توفي اليمني المتجنس بجنسية أجنبية، أو طلق زوجته اليمنية فليس للزوجة أن تتخلى عن جنسيتها اليمنية.

(٨١) الفقرة (٣) من المادة (٨) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤.

(٨٢) الفقرة (هـ) من المادة الثالثة من قانون الجنسية اليمنية.

(٨٣) المادة (٢٨) من الدستور اليمني.



٢ - أن تعلن عن رغبتها في اكتساب جنسية زوجها الجديد، ولم يشترط المشرع اليمني اكتسابها جنسية زوجها، بل أن مجرد إعلان رغبتها يكفي لذلك. وإذا ما توافرت الشروط المذكورة، فإن الزوجة اليمنية الجنسية تفقد الجنسية اليمنية لتلتحق بجنسية زوجها الجديدة.

ويلاحظ أن المشرع اليمني لم يرتب على اليمني الذي اكتسب جنسية أجنبية فقد جنسيته اليمنية، بينما رتب على زوجته اليمنية فقد جنسيته اليمنية. وهو أمر يتناقض وأحكام الدستور اليمني.

وإذا فقدت اليمنية الجنسية اليمنية، ثم انتهت بعد ذلك العلاقة الزوجية. بالطلاق أو وفاة زوجها، فيجوز لها طلب استرداد الجنسية اليمنية^(٨٤).

أما بالنسبة للأولاد القصر، فإن الحكم بالنسبة لهم غريباً. فقد جاء النص: «أما الأولاد القصر، فلا يفقدون الجنسية اليمنية إذا كانوا يدخلون في جنسية أبيهم الجديدة بطريق التبعية»^(٨٥) ويبدو أن خطأً مطبعياً حصل في النص المذكور. فبالرجوع إلى الحكم المذكور في قانون الجنسية اليمنية رقم (٢) لسنة ١٩٧٥ الذي استقى القانون أحكامه منه نجد أن الحكم مختلف. فقد نصت المادة (١١) من القانون المذكور المقابلة لنص المادة (١٢) من قانون الجنسية اليمنية بعد الوحدة نجد أن النص القديم جاء كما يأتي: «أما الأولاد القصر فيفقدون الجنسية اليمنية إذا كانوا يدخلون في جنسية أبيهم الجديدة بطريق التبعية ويبقى لهم حق اختيار الجنسية اليمنية بمجرد إعلان الوزير بذلك خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد». ولهذا نجد أن نص المادة (١١) من قانون الجنسية رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ سقطت منه كلمة (الا) فيجب أن يكون النص بالشكل الآتي: «أما الأولاد القصر فلا يفقدون الجنسية اليمنية (الا) إذا كانوا يدخلون في جنسية

(٨٤) المادة (١٤) من قانون الجنسية اليمنية.

(٨٥) المادة (١٠) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤.



أبيهم الجديدة بطريق التبعية. وإضافة هذه العبارة من حق المشرع وحده لأنها تغير حكم المادة.

ولم يمنح المشرع اليمني في القانون الجديد حق اختيار الجنسية التي تناسبهم عند بلوغهم سن الرشد كما فعل القانون السابق.

وطبقاً للنص الدستوري فإن هؤلاء لا يفقدون الجنسية اليمنية إذا اكتسبوا جنسية أجنبية. وأن أساس هذا التناقض، هو أن المشرع أراد حل الإشكال الحاصل بين اليمني الذي يريد التجنس بالجنسية الأجنبية لحماية مصالحه، عندما يشترط القانون الأجنبي أن يتخلى اليمني عن جنسيته اليمنية كشرط لقبول تجنسه، وبين الاحتفاظ بالجنسية اليمنية. فيزوده بكتاب التخلي عن جنسيته اليمنية، من أجل أن يكتسب الجنسية الأجنبية، في الوقت الذي يحتفظ فيه اليمني بحقه في جنسيته اليمنية فلا تسقط عنه.

– استرداد الجنسية اليمنية:

يجوز للمرأة اليمنية التي فقدت الجنسية اليمنية بسبب زواجها من يمني اكتسب الجنسية الأجنبية أن تسترد الجنسية اليمنية وإن كانت العلاقة الزوجية قائمة، إذا دعت الضرورة لإقامتها في اليمن، على أن يتضمن طلبها باسترداد الجنسية اليمنية بياناً بتلك الضرورات^(٨٦).

(٨٦) المادة (٢٠) من اللائحة التنفيذية بشأن قانون الجنسية اليمنية.

وسبق الكلام عن هذه الحالة بأن النص المذكور يتعارض وأحكام المادة (١٤) من قانون الجنسية اليمنية.

المبحث الرابع

حرمان المتجنس من الحقوق السياسية



تعمل الدول على وضع المتجنس بجنسيتها في فترة اختيار تحدد بمدة معينة، من أجل إثبات حسن طويته وإخلاصه للدولة. حيث تحرمه خلال هذه الفترة من بعض الحقوق وخاصة الحقوق السياسية.

وقد نصت المادة (٢٣) من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتي: «الأجنبي المسلم الذي اكتسب الجنسية اليمنية عملاً بأحكام المواد (٤، ٥، ٦، ٩، ١١) من هذا القانون لا يكون له حق مباشرة الحقوق السياسية المقررة لليمنيين قبل انقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ كسبه للجنسية المذكورة كما لا يجوز انتخابه أو تعيينه في أية هيئة نيابية قبل مضي المدة المذكورة من التاريخ المذكور».

والحقوق السياسية التي يحرم منها التجنس خلال مدة خمس عشرة سنة:

١ - الترشيح للبرلمان، فلا يجوز للمتجنس أن يرشح نفسه لمجلس البرلمان، ولا يحق له العمل في أية هيئة نيابية.

٢ - الانتخابات البرلمانية، لا يجوز للمتجنس أن ينتخب أعضاء البرلمان^(٨٧).

(٨٧) نصت المادة الثالثة من قانون الانتخابات العامة اليمني رقم (٤١) لسنة ١٩٩٢ على ما يأتي: "يتمتع بحق الانتخاب كل مواطن بلغ من العمر ثمانية عشر سنة شمسية كاملة ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم يمضي على كسبه للجنسية المدة القانونية المحددة في قانون الجنسية العامة".

وتراجع المادة العاشرة المعدلة من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣.



٣ - رئيس الجمهورية، أوجب الدستور اليمني أن يكون رئيس الجمهورية (مجلس الرئاسة سابقاً) من أبوين يمينيين، ومتمتعاً بالحقوق السياسية والمدنية وغير متزوج بأجنبية^(٨٨). فلا يجوز للمتجنس أن يتولى هذا المنصب وإن انقضت مدة خمس عشرة سنة، لأنه ليس من أبوين يمينيين.

٤ - أعضاء السلك الدبلوماسي، يحرم المتجنس من مزاوله إحدى الوظائف الخاصة بأعضاء السلك الدبلوماسي، حيث إن عمل هؤلاء يتحدد في التمثيل السياسي، وإن قانون الجنسية اليمنية حرم عليهم ممارسة الحقوق السياسية.

٥ - وزراء. على الرغم من أن الدستور اليمني لم ينص على حرمان المتجنس من تولي وظائف وزارية، إلا أن طبيعة الوظائف الوزارية تعد أعمالاً سياسية يحرم المتجنس منها.

٦ - الانتماء للأحزاب. لا يجوز للمتجنس الانتماء للأحزاب السياسية، لأن عمل هذه الأحزاب يعد عملاً سياسياً.

٧ - كتابة البحوث والمقالات السياسية. لا يجوز للمتجنس ممارسة كتابة البحوث والمقالات السياسية فيما يتعلق باليمن. ويجوز له ممارسة ذلك إذا لم يتعلق باليمن ولا يؤثر على علاقتها الدولية.

وإذا انقضت مدة خمس عشرة سنة فإنه يتمتع بهذه الحقوق عدا تولي منصب رئيس.

وتبدأ مدة الخمس عشرة سنة من تاريخ كسبه للجنسية اليمنية.

(٨٨) نصت المادة (٨٥) من الدستور اليمني على ما يأتي : " يشترط في عضو مجلس الرئاسة : (أ) أن لا يقل سنه عن خمسة وثلاثين سنة . (ب) أن يكون من والدين يمينيين . (ج) أن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية والمدنية . (د) أن لا يكون متزوجاً من أجنبية .



المبحث الخامس

سحب الجنسية اليمنية



ميز القانون اليمني بين إسقاط الجنسية وسحبها. ويقصد بالإسقاط: حرمان اليمني الذي حصل على الجنسية اليمنية الأصلية بحكم القانون. وقد حرم الدستور اليمني إسقاط الجنسية اليمنية عن اليمني مهما كانت الأسباب. فقد نصت المادة (٢٨) من دستور الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩١ على ما يأتي: «... ولا يجوز إسقاطها عن يمني إطلاقاً ولا يجوز سحبها ممن اكتسبها إلا وفقاً للقانون». كذلك نصت المادة (١٧) من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتي: «الجنسية اليمنية لا يجوز إسقاطها عن يمني إطلاقاً طبقاً للدستور، ولكن يجوز سحبها ممن اكتسبها وفقاً للأحكام المبينة في هذا القانون».

وبناء على ذلك لا يجوز إسقاط الجنسية اليمنية الأصلية التي حصل عليها اليمني بحكم القانون، ولكن يجوز سحبها ممن اكتسبها طبقاً لأحكام القانون. ويقصد بالسحب: حرمان الشخص الذي حصل على الجنسية اليمنية بطريق التجنس. فكل جنسية حصل عليها الشخص بقرار جمهوري وليس بحكم القانون، يجوز سحبها.

وقد وضع قانون الجنسية اليمنية أحكاماً لسحب الجنسية اليمنية ممن اكتسبها فأجاز في حالات معينة سحبها خلال مدة خمس سنوات من اكتسابها، وفي حالات أخرى أجاز سحبها في أي وقت شاء.

وفي جميع الأحوال، لا يجوز سحب الجنسية عن المتجنس إلا بعد التأكد من صحة الوقائع والأعمال المنسوبة للمتجنس بدلائل إثبات لا تقبل الشك أو الاجتهاد^(٨٩).

(٨٩) المادة (٢١) من اللائحة التنفيذية بشأن قانون الجنسية اليمنية.

المطلب الأول
السحب قبل مضي
خمس سنوات

أجاز القانون اليمني سحب الجنسية اليمنية قبل مضي مدة خمس سنوات من تاريخ التمتع بها. وقد نصت المادة (١٨) من قانون الجنسية على ما يأتي: «يجوز بقرار جمهوري بناء على عرض الوزير سحب الجنسية اليمنية ممن اكتسبها وذلك خلال الخمس سنوات التالية لهذا الاكتساب متى توافرت حالة من الحالات الآتية:.....» غير أن يجوز بقرار جمهوري بناء على عرض وزير الداخلية أن ترد إليه الجنسية اليمنية^(٩٠).

وبناء على ذلك، يشترط لسحب الجنسية توافر ما يأتي:

- ١ - أن يكون السحب ممن اكتسبها عن طريق التجنس، فلا يجوز سحب الجنسية اليمنية الأصلية عن اليمني الذي اكتسبها اليمني طبقاً لأحكام القانون.
- ٢ - أن يكون السحب قبل مضي مدة خمس سنوات من تاريخ التمتع بها. فإذا انتهت هذه المدة ولم تسحب الجنسية، فإنها تصبح ثابتة بمضي المدة لا يجوز سحبها ممن اكتسبها.
- ٣ - أن يصدر قرار جمهوري بناء على عرض وزير الداخلية يقضى بسحب الجنسية اليمنية. وهو قرار جوازي وليس وجوبياً. أي يجوز إصدار قرار بسحبها أو لا يصدر قرار بذلك.
- ٤ - أن تتوافر حالة من الحالات التي نص عليها القانون.

(٩٠) المادة (١٦) من قانون الجنسية اليمنية.



وقد أورد قانون الجنسية هذه الحالات على سبيل الحصر، فلا يجوز سحب الجنسية اليمنية في غير الحالات التي حصرها القانون.

٥ - يجوز بقرار جمهوري بناء على عرض الوزير أن ترد الجنسية اليمنية إلى من سحبته منه^(٩١).

٦ - إن قرار السحب يعد شخصياً فلا يسرى علي من اكتسب الجنسية معه بطريقة التبعية والحالات التي حددها قانون الجنسية اليمنية لسحب الجنسية اليمنية ممن اكتسبها هي:

أولاً - الحكم بعقوبة جنائية:

إذا حكم علي المتجنس بالجنسية اليمنية بعقوبة جنائية، أو عقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالنظام العام والآداب العامة ولم يرد إليه اعتباره^(٩٢). فإذا ارتكب جريمة قتل أو سرقة أو جريمة سياسية ضد الدولة، أو تجسس لصالح دولة أجنبية. يجوز حينئذ سحب الجنسية اليمنية عنه.

ثانياً - الإقامة في الخارج:

إذا قام المتجنس بالجنسية اليمنية سنتين متتاليتين خارج اليمن، وكان ذلك الانقطاع بدون عذر يقبله الوزير^(٩٣). لأن الإقامة في الخارج دليل على عدم ارتباطه بالمجتمع اليمني. إلا إذا كانت الإقامة لأسباب ضرورية، كالدراسة أو لغرض العلاج ويقتنع وزير الداخلية بذلك، ففي هذه الحالة لا تسحب الجنسية منه^(٩٤).

ثالثاً - عدم شرعية التجنس:

إذا اكتسب الشخص الجنسية اليمنية بناء على معلومات أو وثائق كاذبة،

(٩١) المادة (١٦) من قانون الجنسية اليمنية .

(٩٢) المادة (٢١) من قانون الجنسية اليمنية .

(٩٣) الفقرة (أ) من المادة (١٨) من قانون الجنسية اليمنية .

(٩٤) الفقرة (ب) من المادة (١٨) من قانون الجنسية اليمنية . والفقرة (٣) من المادة (٢٠) من

قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٢ .



فيجوز سحب الجنسية اليمنية في أى وقت تكتشف فيه ذلك^(٩٥) كَن يدعى أنه قام مدة عشر سنوات في اليمن، وثبت عدم إقامته هذه المدن، أو عى أنه مسلم، وثبت أنه غير مسلم. فإذا ثبت ذلك تسحب منه.

وكان على المشرع اليمني إلا يعدّ هذه الحالة من حالات سحب الجنسية. لأن سحب الجنسية يكون بقرار لاحق على اكتسابها أى أن الفترة من اكتسابه الجنسية لحين سحبها منه كان يعدّ يمينياً، وبعد السحب يفقد هذه الضفة. غير أن الحالة التي نحن بصدها غير صحيحة منذ يوم منحه الجنسية. وكان على المشرع اليمني أن ينص على أن: «تعد الجنسية ملغية أو باطلة منذ يوم صدورها»، فيكون كل ما حصل عليه المتجنس من هذه الجنسية يعدّ باطلاً، لأن المبني على الباطل يعدّ باطلاً.

وقد عدّ المشرع اليمني هذه الحالة من الحالات التي يجوز فيها إعادة الجنسية بقرار جمهورى بناء على عرض وزير الداخلية طبقاً للمادة (١٦) من قانون الجنسية اليمنية.

وكان المفروض ألا يشمل المشرع اليمني هذه الحالة، لأن اكتساب الجنسية اليمنية فيها تم بطريقة غير مشروعة، أى أن الجنسية اليمنية التي يحملها تعدّ باطلة، فلا يجوز إعادتها إليه.

وفى جميع الأحوال فإن إعادة الجنسية اليمنية مسألة تقديرية يجوز إعادتها أو عدم إعادتها. ولكن كان على المشرع اليمني أن يتجنب هذه الملابس، فلا يشمل هذه الحالة بحالات رد الجنسية.

وإذا ما ثبت أن المتجنس قدم للسلطات المختصة أقوالاً كاذبة أو قدم أوراقاً

(٩٥) الفقرة (ج) من المادة (١٧) من قانون الجنسية اليمنية .

وتراجع الفقرة (٨) من تعليمات وزارة الداخلية العراقية رقم (١) لسنة ١٩٦٥ . والفقرة (٢) من المادة (١٩) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ .



غير صحيحة مع علمه، فإنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تزيد عن عشرين ألف ريال^(٩٦).

رابعاً - ارتكاب جرائم سياسية:

إذا قام المتجنس بالترويج لمبادئ من شأنها أن تهدد النظام السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أو انتمائه إلى جهة سياسية أجنبية، أو قام بأى عمل يعد خطراً على أمن الدولة وسلامتها، فيجوز سحب الجنسية اليمنية منه^(٩٧).

ويلاحظ أن المشرع اليمني لم يتطلب أن يصدر حكم قضائي بحق المتجنس يثبت قيامه بذلك، وإنما مجرد توافر الدلائل لدى الجهات المختصة، تدل على قيامه بذلك.

غير أن الحالة المذكورة، كالحالات السابقة، تتحدد بمدة الخمس سنوات التالية للتجنس. فإذا انقضت الخمس سنوات فلا يجوز سحب الجنسية عن المتجنس، وإن ارتكب جرائم سياسية.

خامساً - التجنس بالجنسية الأجنبية:

إذا اكتسب المتجنس، جنسية أجنبية بدون موافقة وزير الداخلية جاز سحب الجنسية منه خلال الخمس سنوات التالية لاكتساب الجنسية، أما بعد هذه المدة فلا يجوز سحبها منه^(٩٨).

(٩٦) نصت المادة (٣٢) من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتي: "مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها قوانين أخرى يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تزيد عن عشرين ألف ريال من أيدي السلطات المختصة أو بالأ كاذبة بقصد إثبات الجنسية له أو لغيره أو يقصد نفيها عنه أو عن غيره أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك".
(٩٧) الفقرة (د) من المادة (١٨) من قانون الجنسية اليمنية. والمادة (١٩) من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣.

(٩٨) الفقرة (هـ) من المادة (١٨) من قانون الجنسية اليمنية. وقد نصت المادة (٢٢) من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتي: "مع مراعاة الأحوال التي تدخل فيها اليمني في جنسية أجنبية بطريق التبعية طبعاً لأحكام هذا القانون لا يجوز لمن يحمل الجنسية اليمنية أن يتجنس بجنسية أجنبية قبل الحصول على إذن بذلك من الوزير". وتراجع المادة (١٨) من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣.



وقد شمل المشرع اليمنى هذه الحالة ضمن حالات رد الجنسية بقرار جمهورى بناء على عرض من وزير الداخلية ونرى أن بقاء الجنس يحمل الجنسية الأجنبية لا يبرر رد الجنسية اليمنية إليه، بسبب بقاء سبب سحبها منه لا يزال قائماً إلا إذا تضى عن الجنسية الأجنبية، فيجور فى هذه الحالة إعادة الجنسية اليمنية له.

ولا تسحب الجنسية اليمنية من المتجنس إذا حصل على إذن من وزير الداخلية باكتساب الجنسية الأجنبية، ويشترط فى إعطاء الإذن تحقق إحدى الاحالات الآتية:

- ١ - أن تكون له مصلحة يريد الحفاظ عليها فى الدولة المراد اكتساب جنسيتها، كأن تكون له أملاك عقارية أو مصالح تجارية أو غير ذلك.
- ٢ - أن يكون مولوداً فى تلك الدولة التى يريد اكتساب جنسيتها، وقانون ذلك البلد يسمح له بالدخول فى جنسيتها بعد بلوغه سن الرشد.
- ٣ - إذا كان سيحصل على امتيازات مادية أو معنوية كزيادة فى ماهيته أو نسلمه وظيفة من شأنها تحسين حالته المالية أو المعنوية أو حصوله على منحة دراسية لمواصلة تعليمه بالمجان.

٤ - أية أسباب أخرى يقتنع بها وزير الداخلية ويراها ضرورية لمنحه الإذن. وإذا تحققت إحدى الحالات المذكورة جاز لوزير الداخلية منح الإذن بالتجنس بالجنسية الأجنبية، مع احتفاظه بالجنسية اليمنية. ويتمتع المتجنس فى هذه الحالة بازواجية الجنسية.



المطلب الثانى العمل لصالح جهة أجنبية

من الواضح أن العمل لصالح جهة أجنبية يتناقض ومفهوم الوطنية، ومخالف لقيم المجتمع ومصالحه العليا، وهذا يعنى أن من اكتسب الجنسية لم يؤهله لأن يكون مواطناً مندمجاً فى المجتمع الذى أراد الانتساب إليه، بل أنه عمل على تقويض المجتمع بالتعامل لصالح جهة أجنبية. وبذلك، فإنه لا يستحق الانتماء إلى هذا المجتمع الذى احتضنه وضمه ومنحه شرف الانتساب إليه، لذا جاز للدولة أن تقطع صلته بشعبها عن طريق سحب الجنسية التى منحتها له.

وقد نصت المادة (١٩) من قانون الجنسية اليمنية على ما يأتى: «يجوز بقرار جمهورى بناء على عرض الوزير سحب الجنسية ممن اكتسبها وذلك إذا توافر سبب من الأسباب التالية: أ - إذا قبل دخول الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية دون ترخيص سابق من الجهات اليمنية المختصة. ب - إذا عمل لمصلحة دولة أو حكومة أجنبية وهى فى حالة حرب مع اليمن أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها. ج - إذا قبل العمل فى الخارج (وظيفة) لدى حكومة أجنبية أو هيئة دولية أو أجنبية وبقي فيها بالرغم من الأمر الصادر إليه من اليمن بتركها. د - إذا صدر حكم نهائى بإدانته فى جرائم تمس ولائه للبلاد أو تتضمن خيانتته لها»^(٩٩).

وبناء على ذلك، فإن المشرع اليمنى أجاز سحب الجنسية اليمنية ممن اكتسبها طبقاً للشروط الآتية:

(٩٩) وتراجع المادة الثانية فقرة (٢) من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣ .



١ - أن يصدر قرار جمهورى بناء على عرض وزير الداخلية نقضى بسحب الجنسية ممن اكتسبها.

٢ - أن يختص قرار السحب بالنسبة للجنسية المكتسبة، ولا يجوز سحب الجنسية الأصلية.

٣ - أن قرار السحب جهازى وليس وجوبياً وأن يتوافر سبب من أسباب السحب.

٤ - أن قرار السحب غير محدد بفترة معينة كما رأينا فى الحالات السابقة التى حدد فيها السحب بالخمس سنوات التالية لاكتساب الجنسية.

٥ - أن تتوافر حالة من الحالات التى حددها القانون لسحب الجنسية ممن اكتسبها. وهذه الحالات واردة على سبيل الحصر لا يجوز الإضافة إليها.

٦ - إذا سحبت الجنسية ممن اكتسبها فإن قرار السحب يعد شخصياً لا يسرى على من اكتسب الجنسية معه بطريقة تبعية^(١٠١).

٧ - يجوز بقرار جمهورى بناء على عرض الوزير أن ترد الجنسية إلى من سحبت منه^(١٠٢).

والحالات التى حددها القانون والتى أجاز فيها سحب الجنسية هي:

أولاً - الخدمة العسكرية لدى دولة أجنبية:

إن المواطن مكلف بأداء الخدمة العسكرية لدى دولته. وأن من الالتزامات التى تفرضها الجنسية على من يحملها، هو الدفاع عن دولته. وهذا الدفاع يأخذ

(١٠٠) المادة (٢١) من قانون الجنسية اليمنية .

(١٠١) المادة (١٦) من قانون الجنسية اليمنية .



صورته الأساسية بالانخراط في صفوف قوات دولته المسلحة. وإذا ما قام المتجنس بأداء خدمة عسكرية لدولة أخرى غير دولته، فإن التزاماته قد تتعارض، فإذا ما نشبت حرب بين دولته التي منحتها جنسيتها والدولة التي انخرط في جيشها فإنه سوف يحارب ضد دولته، ولهذا فهو غير جدير بالجنسية التي منحت له.

ويتضح من قانون الجنسية اليمنية أن سحب الجنسية ممن اكتسبها يتطلب ما يأتي:

١ - أن مجرد القبول بدخول العسكرية لدولة أجنبية يعد سبباً لسحب الجنسية. وإذا دخل فعلاً هذه الخدمة فيكون سحب الجنسية منه من باب أولى. ولا يشترط أن تكون هذه الدولة في حالة عداة مع اليمن.

٢ - إذا لم يحصل على ترخيص سابق يسمح له بدخول الخدمة العسكرية لدى دولة أجنبية.

فإذا تحقق الشرطان المذكوران إضافة إلى الشروط العامة للسحب، جاز إصدار قرار جمهوري بسحب الجنسية ممن اكتسبها^(١٠٢).

ثانياً - العمل لمصلحة دولة في حالة حرب مع اليمن:

أن العمل لمصلحة دولة أجنبية في حالة حرب مع اليمن، يعني أن هذا الشخص يعمل ضد دولته لصالح الأعداء، وهو أمر يتنافى مع مقومات الوطنية، ولا يتألف وشرف الانتماء إلى الشعب اليمني، وهو يعني أن الإحسان والفضل

(١٠٢) الفقرة (أ) من قانون الجنسية اليمنية . مشار إليها سابقاً . وتراجع الفقرة (١) من المادة (٢٠) من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣ . والفقرة (٢) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ .



والتكريم الذي قدمته له الدولة بمنحه الجنسية اليمنية، قابله بالانكران والجدود،
ودليل على عدم اهتمامه بمصالح بولته، والعمل تدميرها. ولهذا فإن الضرورة
تقتضى سحب الجنسية التي منحت له.

وقد نص قانون الجنسية اليمنية على سحب الجنسية اليمنية فى هذه
الحالة^(١٠٣). إذا توافرت الشروط المطلوبة:

١ - أن يعمل لمصلحة دولة أجنبية. وقد جاء النص «إذا عمل لمصلحة دولة أجنبية
أو حكومة أجنبية». ونرى أن الحكومة هى جزء من الدولة، فلا داعى لذكر
حكومة ويكتفى فى مفهوم الدولة، لأنها أوسع من مفهوم الحكومة.

والعمل لدى دولة أجنبية لا يعنى الدخول فى القوات المسلحة، حيث سبق شرح
هذه الحالة، وإنما يعنى العمل بأية صورة إلى جانب هذه الدولة. كأن يقدم
المعونات الغذائية والمالية أو يضع الخطط أو يقدم المشورات لاحتلال اليمن، أو
يشارك فى كتابة المقالات أو الندوات التلفزيونية أو غيرها من وسائل الإعلام مما
يضر باليمن.

ولا يشترط أن يكون المتجنس داخل الدولة المعادية لليمن، فقد يعمل فى دولة
محايدة، ولكن عمله لصالح الدولة المعادية لليمن.

٢ - أن تكون الدولة التى يعمل لصالحها فى حالة حرب مع اليمن، أو كانت
العلاقات السياسية مقطوعة معها. وتقرير حالة الحرب يقوم على إعلان
الحرب بين الدولتين، وهو بيان رسمى يصدر من السلطة المختصة تعلن فيه

(١٠٣) المادة (١٦) من قانون الجنسية اليمنية .

أنها في حالة حرب مع دولة معينة. وبمجرد صدور الإعلان تعد الدولة في حالة حرب وإن لم تكن عمليات عسكرية بين الدولتين^(١٠٤) فإذا عمل المتجنس لصالح هذه الدولة وإن لم تكن العمليات العسكرية قد بدأت، جاز سحب الجنسية منه.

أما قطع العلاقات الدبلوماسية، فهو الإعلان الذي تصدره الدولة والذي يتضمن قطع علاقاتها الدبلوماسية. فإذا عمل المتجنس لصالح الدولة التي قطعت اليمن علاقاتها الدبلوماسية معها، جاز سحب الجنسية اليمنية منه.

(١٠٤) يراجع كتابنا، المنازعات الدولية، دار القادسية بغداد ١٩٨٦، ص ٣٢٦.



المطلب الثالث

قبول وظيفة خارج اليمن

تعمل الدول على تعليم أبناء شعبها وإعدادهم لكي يساهموا في عملية البناء داخل الدولة. والدولة تبذل الجهود والنفقات من أجل تعليم شعبها لهذا الغرض فإذا ما أصبح مؤهلاً لذلك، غير أنه فضل العمل لدى دولة أجنبية، فإنه يكون قد استغل دولته لصالح الدولة الأجنبية، ويصبح غير جدير بالجنسية التي اكتسبها، لذا يجوز للدولة سحبها منه.

وقد نص قانون الجنسية اليمنية على هذه الحالة^(١٠٥)، واشتراط لسحب الجنسية منه تحقق ما يأتي:

- ١ - أن يقبل العمل في الخارج. وأن مجرد القبول بالوظيفة وليس المباشرة بالعمل يكفي لسحب الجنسية منه.
 - ٢ - أن يكون العمل وظيفة. فإذا كانت خدمة عسكرية فلا تنطبق عليه هذه الحالة وإنما تنطبق عليه الحالة التي سبق الإشارة إليها.
 - ٣ - أن يكون العمل لدى حكومة أجنبية، أو هيئة دولية كمنظمة الأمم المتحدة، أو منظمة اليونسكو. أو منظمة حقوق الإنسان، أو هيئة أجنبية كمنظمة أطباء بلا حدود، أو المنظمات الأخرى، التي لها طابع دولي.
 - ٤ - استمرار العمل على الرغم من الأمر الصادر إليه من الحكومة اليمنية بترك العمل. ذلك أن عدم امتثاله للأمر الصادر من الحكومة اليمنية. يعنى عدم طاعته للدولة التي منحتة الجنسية.
- وإذا ما توافرت الشروط المذكور جاز سحب الجنسية منه.

(١٠٥) الفقرة (ج) من المادة (١٩) من قانون الجنسية اليمنية، والفقرة (٢) من المادة (٢٠) من قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣، والفقرة (١/٢) من المادة (١٨) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤.

المطلب الرابع

عدم الولاء لليمن (أو خيانتته

إن انعدام ولاء الشخص للدولة التي منحته جنسيتها، أو خيانتته لها يعنى أنه اكتسب جنسيتها من أجل الإضرار بها. فإذا قام الشخص بالتجسس لصالح دولة أجنبية فإن للدولة حق سحب الجنسية منه.

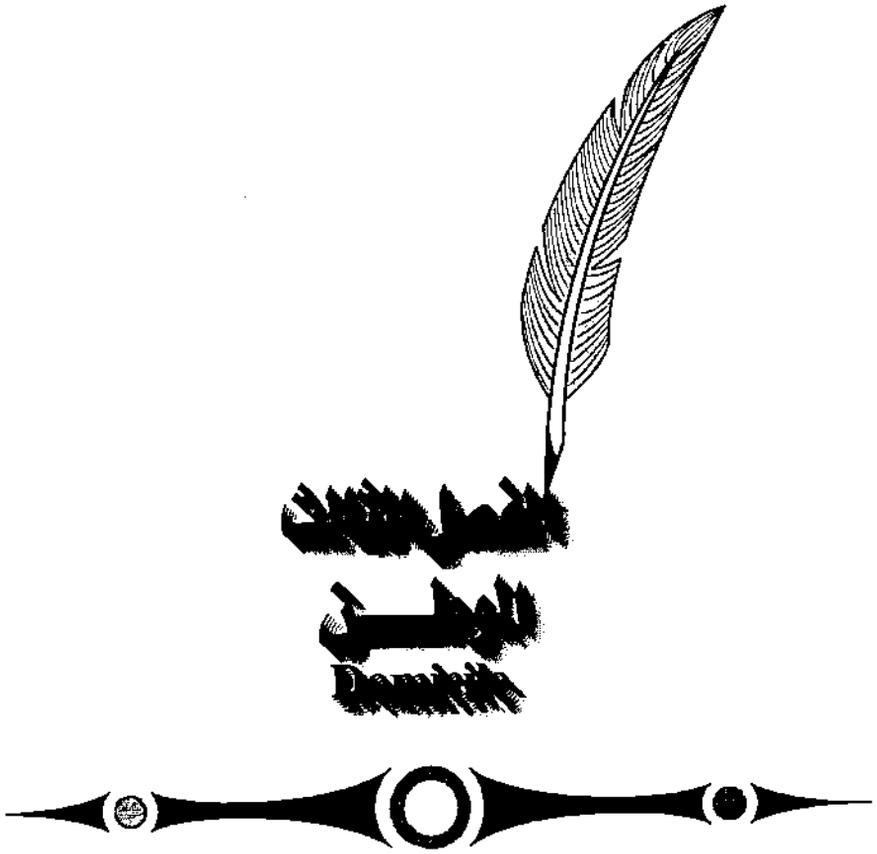
وقد نص قانون الجنسية اليمنية على ذلك^(١٠٦) واشترط ما يأتى:

١ - أن يصدر حكم نهائى بإدانتته. ذلك أن مجرد الاتهام أو صدور حكم ابتدائى لا يكفى لسحب الجنسية منه، بل لابد من صدور حكم اكتسب الدرجة القطعية.

٢ - أن تكون الجريمة المرتكبة تتعلق بعدم الولاء لليمن، بأن يقوم بالتجسس لصالح دولة أجنبية، أو خيانة اليمن، وذلك برفضه أوامر الدولة بالدفاع عن اليمن. وإذا ما توافرت الشروط المذكورة، جاز سحب الجنسية اليمنية منه.

ويلاحظ أن مفهوم عدم الولاء لليمن أو خيانتته مفهوم واسع. وإن ادانته الشخص غير كافية لسحب الجنسية فلا بد من صدور حكم قضائى بذلك من محكمة مختصة.

(١٠٦) الفقرة (د) من المادة (١٩) من قانون الجنسية اليمنية، والفقرة (أ) من المادة (١٩) من قانون الجنسية الأردنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤.







من الموضوعات التي ينظمها القانون الدولي الخاص، الموطن. وقد سبق أن رأينا أن قانون الجنسية ينظم الرابطة السياسية القانونية بين الفرد والدولة، فيحدد من هو الموطن الذي يتمتع بحماية الدولة والأجنبي الذي يخرج عن نطاق هذه الحماية، غير أن الأجانب الذين يعملون داخل الدولة، تتطلب ظروفهم تنظيم أعمالهم وعلاقاتهم مع الوطنيين، وأن الاعتماد على أحكام الجنسية قد يؤدي إلى الاضرار بالوطنيين الذين يتعاملون مع الأجانب، ولهذا فلا بد من الاعتماد على الرابطة التي تحكم علاقة الفرد بإقليم الدولة، وهو ما عبر عنه بالموطن.

ويعد زيادة الاتصالات بين شعوب العالم، أصبح موضوع الموطن من الموضوعات التي تتطلب الدراسة والبحث العلمي، حيث اعتمدت النظم القانونية المختلفة الموطن كأساس لاكتساب جنسيتها، وتحديد الاختصاص القانوني والاختصاص القضائي في أية علاقة قانونية مشوبة بعنصر أجنبي.

ولم ينظم القانون اليمنى موطن الأجنبي. وإنما نظم أحكام الموطن بصورة عامة في الفصل الرابع من الباب التمهيدي من قانون المرافعات والتنفيذ المدني رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٢.

وعليه سنتناول أحكام الموطن في المباحث الآتية:

المبحث الأول - التعريف بالموطن.

المبحث الثاني - الأحكام العامة للموطن.

المبحث الثالث - اكتساب الموطن وفقده.

المبحث الرابع - موطن الشخص الاعتباري.



المبحث الأول التعريف بالمواطن



يقوم المواطن الدولي على أساس توزيع الأفراد دولياً على أساس غير الجنسية. وإذا كانت الجنسية رابطة سياسية قانونية بين الفرد والدولة، فإن المواطن هو رابطة بين الفرد والقطر، وهذه الرابطة تعمل على حل مشاكل عدة تتعلق بالقانون الدولي الخاص، كمعالجة حالة الجنسية، وتمتع الأجانب بالحقوق، وحل مشكلة تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي.

وقد جاءت فكرة المواطن من القانون الروماني، وأطلق عليه Domicilium، وهي مشتقة من كلمة domus ومعناها السكن أو ما يقابلها بالفرنسية hapitation أى مقر الأسرة^(١).

والموطن فى اللغة العربية من: وطن، والوطن: المنزل تقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحلّه. وموطن المدينة، موطنها وهو من ذلك، وطن بالمكان وأوطن أقام، وأوطنه اتخذها وطناً. يقال أوطن فلان أرض كذا أى اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيها. والميطان الموضع الذى يوطن لترسل الخيل منه فى السباق. وفى صفة الرسل صلى الله عليه وسلم، وكان لا يُوطن الأماكن، أى لا يتخذ لنفسه مجلساً يعرف به. والموطن مشهد من مشاهد الحرب. وفى التنزيل العزيز «لقد نصركم الله فى مواطن كثيرة». وأوطنت الأرض ووطنتها توطيناً واستوطنتها أى اتخذتها وطناً. أما الموطن فكل مقام قام به الإنسان لأمر فهو موطن له. وفى الحديث: أنه

(١) د. عز الدين عبد الله، مصدر سابق، ص ٥٤٦.

(٢) لسان العرب، المحيط للعلامة ابن منظور، دار لسان العرب بيروت المجلد الثالث. من ق إلى ي.



صلى الله عليه وسلم نهى عن أن يوطن الرجل في المكان بالمسجد كما يوطن البعير. وقيل أن يألف الرجل مكاناً معلوماً من المسجد مخصوصاً به يصلى فيه، وفي الحديث: أنه صلى الله عليه وسلم: نهى عن إيطان المساجد أى اتخاذها وطناً^(٢).

ونرى أن المعنى اللغوي للموطن بتطابق مع المعنى الاصطلاحي في القانون الدولي الخاص.

ويقوم الموطن الدولي عندما يتخذ الشخص مكاناً في دولة معينة بنية الاستقرار والاستمرار^(٣).

وتختلف فكرة الموطن بين الدول في ضوء نظرتها للجنسية، وعمّا إذا كانت تقوم مقام الموطن^(٤). حيث تلجأ الدول إلى فكرة الموطن عندما تشدد في منح جنسيتها، في الوقت الذي تحتاج فيه إلى وجود الأجانب داخل بولتها.

وإذا كان الموطن الدولي، رابطة بين الفرد وإقليم الدولة، فإن هذه الرابطة تتأثر بالتأثيرات السياسية والقانونية المطبقة على هذا الإقليم.

(٣) يراجع التعاريف الأخرى:

د. جاد عبد الرحمن، القانون الدولي الخاص العربي، الجزء الثاني. في الموطن الدولي ومركز الأجانب في البلاد العربية. القاهرة ١٩٦٨ ص ٩.

(٤) وتختلف الدول في تحديد فكرة الموطن:

١ - الموطن الدولي في القانون الإنكليزي: يعرف الموطن بأنه: موطن الشخص هو القطر الذي

يعتبه القانون الإنكليزي مقره الدائم. فيمكن أن يكون موطن الشخص في قطر ومع ذلك.

٢ - الموطن الدولي في القانون الأمريكي. يعرف الموطن بأنه: «المكان الذي تتوافر فيه

للشخص رابطة ثابتة لأغراض قانونية لأن به مقره ولأن القانون يحدده له». فموطن

الشخص الذي له مقر واحد وهو في مكان هذا المقر. وموطن الشخص الذي له أكثر من

مقر، هو في مكان مقره الرئيسي. ومقر الشخص هو سكنه الذي يتصل به بصفة وثيقة.

٣ - الموطن الدولي في القانون الفرنسي والبلجيكي والهولندي والإيطالي: يكون موطن

الشخص بالنسبة لاستعمال حقوقه المدنية في المكان الذي يكون فيه مركز أعماله

الرئيسي.

يراجع للتفاصيل:

د. عز الدين عبد الله، مصدر سابق، ص ٥٤٤ وما بعدها.



ويختلف مفهوم الموطن الدولي عن مفهوم الموطن الداخلى. فالموطن فى القانون الدولي الخاص يعد رابطة قانونية بين شخص ودولة. والموطن بهد، الصفة أساس لتوزيع الأفراد دولياً كرابطة الجنسية. وهو ارتباط بين شخص ومكان معين فى العالم، تترتب عليه آثار قانونية فى الحياة القانونية الدولية الخاصة. بينما يتحدد مفهوم الموطن فى مجال القانون الداخلى، بأنه رابطة بين شخص ومكان معين، فى اقليم دولته، وتترتب على هذه الرابطة آثار قانونية فى الحياة القانونية إلى داخلية^(٥).

ويتحدد الموطن الدولي باقليم دولة معينة، فلو أُريد تحديد موطن شخص فى اليمن أو جيبوتى عدّ الموطن الدولي فى هذه الحالة المكان التابع لدولة معينة والذي يقيم فيه الشخص بنية البقاء. فيقال أن فلاناً موطنه اليمن. بينما يتدد الموطن فى القانون الداخلى بمكان معين من اقليم الدولة، كما لو أُريد تحديد موطن شخص فى الحديدية أو صنعاء ضمن دولة اليمن. فيقال أن فلاناً موطنه فى الحديدية.

وإذا كان الموطن: المكان الذى يستقر فيه الشخص ويتخذ منه مركزاً لمصالحه، فقد عرف قانون المرافعات والتنفيذ المدنى اليمنى: «الموطن: هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ويباشر فيه أعمال الحياة العادية، ويستوفى ما له ويؤدى ما عليه، ويكون المكان الذى يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة أو مهنة أو وظيفة، وموطناً لإدارة هذه الأعمال»^(٦).

(٥) د. غالب على الداودى و د. حسن محمد الهداوى، مصدر سابق ص ١٧٤.

(٦) عرفت المادة (٤٢) من القانون المدنى العراقى الموطن: «الموطن هو المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة بصفة دائمة أو مؤقتة ويجوز أن يكون للشخص أكثر من موطن واحد».
وعرفته المادة (٤٠) من القانون المدنى المصرى بأنه «المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة».



ويتضح من التعريف المذكور، أن المشرع اليمنى لجأ إلى تعداد الحالات التي يتواجد فيها الشخص، ولم يفرق بين الموطن الدولي وبين الموطن الداخلي، وجعله ينطبق على الصالتين، وعليه يمكن أن نعرف الموطن بأنه «رابطة قانونية بين شخص وإقليم دولة» حيث أن وجود هذه الرابطة يترتب عليها آثاراً قانونية معينة. وتختلف الآثار التي يترتبها القانون على الموطن الداخلي عن الآثار التي يترتبها القانون على الموطن الدولي. ففي مجال الموطن الداخلي إذا ما قام يمني بتغيير مكان توطنه من صنعاء إلى تعز، فإن هذا التغيير لا يترتب عليه تغيير الاختصاص القضائي للدولة، وأن تغيير الاختصاص القضائي المحلي من محاكم صنعاء إلى محاكم تعز، إلا أن ذلك لا يترتب عليه تغيير في النظام القضائي للدولة، كذلك لا يترتب على تغيير اليمنى مكان توطنه إلى تعز، تغيير في أحكام جنسيته اليمنية ولا يترتب تغيير في أحكام القوانين التي تنطبق عليه.

أما بالنسبة لتغيير الموطن الدولي من دولة إلى أخرى، فإنه يترتب عليه تغيير في أحكام القانون الدولي الخاص. فإذا ما سافر يمني إلى دولة قطر وتوطن فيها، فإن ذلك قد يؤثر في جنسيته وفي تطبيق القانون عليه، وفي الاختصاص القضائي. ذلك أن انتقال اليمنى إلى دولة قطر وتوطنه فيه، إنما خلق رابطة قانونية جديدة بينه وبين إقليم دولة قطر. وهذه الرابطة تتحدد بالآثار القانونية فحسب دون أن تمتد إلى الآثار السياسية.



المبحث الثاني الاحكام العامة للموطن



أولاً - أركان الموطن :

من التعريف الذى أورده القانون اليمنى يتضح أن للموطن ركنان، مسمى ومعنوى:

أولاً - الركن المادى: يقوم الركن المادى على أساس الوجود المادى، أو كما أطلق عليه القانون اليمنى، المكان الذى يقيم فيه الشخص عادة ويباشر فيه أعمال الحياة العادية. ولا يشترط فى الموطن وجود سكن خاص له يأوى إليه. فاستقرار الشخص بصورة اعتيادية هو الذى يحدد موطنه، وإن لم يتواجد فيه بصورة دائمية، لأن فكرة الموطن لا تقوم على أساس ربط هذا الشخص بمكان معين، وإنما يكفى ترده إليه أو إدارة أعماله منه وهذا يكفى لتحقيق صفة الموطن على هذا المكان.

وطبقاً لذلك، فيجوز للشخص أن ينتقل من المكان الذى اتخذ موطناً له إلى مكان آخر دون أن يفقد المكان الذى اختاره صفة الموطن.

وبناء على ذلك، فإن استقرار الشخص فى اقليم دولة معينة، يضى على استقرار هذا صفة التوطن، ويعد متوطناً فى هذا الاقليم.

ثانياً - الركن المعنوى: يقوم الركن المعنوى على نية الشخص بالبقاء فى اقليم دولة معينة من أجل إدارة أعماله من هذا المكان. وأنه يعزم البقاء فى هذا الاقليم، وإذا ما تركه لفترة معينة، فإن نيته بالرجوع إليه تبقى مستمرة.

وطبقاً لذلك، فقد ميز القانون اليمنى بين المكان الذى يتخذه الشخص كموطن له يستقر فيه، والمكان الذى يتخذه مكاناً يقيم فيه بصفة مؤقتة، فأطلق على



الثانى محل الإقامة وعرفه: «محل الإقامة هو المكان الذى يقيم فيه الشخص بصفة مؤقتة لعمل عارض أو ظرف خاص»^(٧) ومهما كانت مدة الإقامة فى هذا المكان فإنه لا يتحول إلى موطن وإن تحقق فيه الركن المادى وهو الوجود الفعلى، لأن نية البقاء فيه أو نية الاستقرار فيه غير قائمة.

ونية الاستقرار أو البقاء قد لا تتحدد فى مكان واحد، وإنما قد تتجاوز إلى مكان ثان وثالث، ولا يشترط التساوى فى وجوده المادى فى هذه الأماكن التى اختارها موطناً له، فقد يتواجد فى أحدها مدة طويلة، والأخرى فترة أقل من ذلك، ما دامت نية الاستقرار فى اتخاذها جميعاً موطناً له، فإن أى منها تعد موطناً له. وقد يقيم الشخص فى مكان معين فترة طويلة، ومع ذلك فلا يعد هذا المكان موطناً له، لأن نية الاستقرار غير قائمة لديه. إذ يجوز ألا يكون للشخص، أى موطن.

ثانياً - آثار الموطن فى القانون الدولى الخاص:

للموطن آثار كبيرة فى القانون الدولى الخاص، حيث يعتمد عليه فى حل مشكلة تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائى الدولى، وتنظيم أحكام الجنسية:

١ - أثر الموطن فى تنازع القوانين:

لما كان الموطن رابطة بين الفرد والاقليم، فإنه له الدور الكبير فى حل مشكلة تنازع القوانين. فقد كان اللجوء إلى فكرة الموطن لتحديد القانون الواجب التطبيق يعد بمثابة الخروج عن مبدأ اقليمية القانون، خاصة فى الوقت الذى لم تكن فكرة الجنسية قد تبلورت بشكل واضح.

(٧) المادة (٢٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدنى رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٢.



وبعد ازدياد العلاقات الدولية وتداخل العلاقات القانونية بين الأفراد من مختلف الدول، واختلاف وجهات نظر الدول في تمسك بعضها بمبدأ اقليمية القانون والبعض الآخر بمبدأ شخصية القانون، سادت فكرة الموطن في إنجلترا وقانون الجنسية في أوروبا.

وقد اختلط الأمر بين الدول فمنها من جعلت قانون الموطن هو القانون الشخصي، ومنها من جعل الجنسية هي القانون الشخصي. على الرغم من اختلاف وجهة نظر الفقه وبما ين موقف الدول، فإن تطور التجارة الدولية، وتعدد جنسيات الأفراد والشركات التجارية أدى إلى اعتماد الموطن كأساس لتطبيق القانون الشخصي، وأصبحت المفاضلة بين قانون الجنسية وقانون الموطن يتحدد بظروف كل دولة من الناحية السياسية والاقتصادية والقانونية. فإذا كانت الدولة بحاجة إلى السكان أو الاستثمار، فإنها تلجأ إلى قانون الجنسية لتضمن لهؤلاء الخضوع لقوانين دولتهم. وإذا كانت الدولة تعاني من انفجار سكاني وبحاجة إلى أن تستثمر أموالها في الخارج فإنه تلجأ إلى تطبيق قانون الموطن لكي تمنح الدول الأجنبية إمكانية تطبيق قوانينها على الأفراد والشركات الأجنبية المتواجدين على إقليمها.

وقد أخذ القانون المدني اليمني في تنازع القوانين بالجنسية وفي الموطن. ففي الحالة المدنية للأشخاص وتحديد أهليتهم أخذ القانون اليمني بالجنسية^(٨)، بينما أخذ في الآثار المترتبة على العقود بقانون الموطن المشترك للمتعاقدين^(٩).

٢- أثر الموطن في تحديد الاختصاص القضائي؛

من الأمور التي تعرقل حسم الدعاوى القضائية، هي تحديد المحكمة التي يحق لها النظر في الدعوى. خاصة عندما لا يكون للشخص مكان محدود يتواجد فيه،

(٨) المادة (٢٥) من القانون المدني اليمني رقم (١٩) لسنة ١٩٩٢.

(٩) المادة (٣٠) من القانون المدني اليمني.



أو أن تكون له عدة أماكن ينتقل بينها، أو أن يكون للشخص جنسيات مزدوجة، أو عدم تمتعه بأية جنسية. ولهذا فقد لجأ إلى فكرة موطن المدعى عليه لتحديد الاختصاص القضائي الدولي. حيث يعتمد موطن المدعى عليه في تحديد الاختصاص القضائي المكاني.

وقد أخذ القانون اليمني بالموطن لتحديد اختصاص المحاكم اليمنية إذا كان المدعى عليه يمينياً أو أجنبياً له موطن أو محل إقامة في اليمن، كذلك تختص المحاكم اليمنية المتعلقة بطلب نفقة للام أو للزوجة أو للصغير إذا كانوا مقيمين في اليمن^(١٠).

ويكون الاختصاص بحسب المكان للمحكمة اليمنية التي يقع في دائرتها موطن الخصم المدعى عليه أو محل إقامته^(١١).

٢- أثر الموطن في أحكام الجنسية:

يعدّ الموطن من أهم الأسس التي تعتمد عليها الدول في منح الجنسية أو إسقاطها أو سحبها. ذلك أن وجود الشخص في إقليم دولة معينة يخلق رابطة بين هذا الشخص والإقليم، الأمر الذي قد يحدد علاقته مع الدولة ذاتها فتنشأ رابطة بينه وبين الدولة، مما يكسبه جنسيته، طبقاً لمدى علاقته بإقليم تلك الدولة. فقد يكتسب جنسيته الأصلية أو المكتسبة طبقاً للقواعد التي يحددها قانون الجنسية والتي غالباً ما تعتمد علاقة الفرد بالإقليم، حيث تجعل هذه العلاقة هي الأساس في اكتساب جنسيته.

وإذا كان الشخص يتمتع بجنسية دولة معينة غير أنه غير متوطن في إقليم تلك الدولة، فإن عدم توطنه في إقليم تلك الدولة قد يؤثر في الجنسية التي يتمتع بها، فتلجأ دولته إلى سحبها منه، لأنه غير مرتبط بإقليمها.

(١٠) المادة (٥٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٢.

(١١) المادة (٦٧) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني.



وقد أخذ قانون الجنسية اليمنية بالمواطن كأساس لاكتساب الجنسية الأصلية. فالمتوطنون في اليمن الذين مضت على إقامتهم خمسون سنة يكتسبون الجنسية الأصلية اليمنية^(١٢).

ثالثاً - القانون الذي يحدد المواطن:

سبق أن بينا أن تحديد المواطن يختلف من قانون لآخر، فقد يشير القانون اليمنى إلى مواطن شخص أجنبي وهو مقيم في إيطاليا، غير أن القانون الإيطالي يشير إلى مواطن هذا الشخص ليس في إيطاليا، وإنما في مصر. فإلى أى قانون يرجع في تحديد المواطن؟

اختلفت حلول الدول وتوزعت على الاتجاهات الآتية:

الاتجاه الأول - يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المواطن عنصر من عناصر الحالة، ولهذا فإن تحديد المواطن يخضع للقانون الذي ينظم الحالة وهو القانون الشخصي.

وقد انتقد هذا الرأي، لأن المقصود بالمواطن ليس كونه عنصراً من عناصر الحالة، وإنما هو واقعة اقليمية، تحدد علاقة الفرد باقليم معين يبنى عليها القانون أثراً في الحياة القانونية الداخلية وأخرى في الحياة القانونية الدولية. لأن المواطن ليس من القانون الخاص فحسب، بل من القانون العام أيضاً^(١٣).

الاتجاه الثاني - ويرى أصحاب هذا الاتجاه، بأن الوطن يتحدد طبقاً لقانون القاضى المعروض عليه النزاع. لأن تحديد المواطن يتعلق بالتكييف، وأن مسألة التكييف تخضع لقانون القاضى، إذ أن المواطن فكرة لا تتحدد بالقانون الخاص، بل هي فكرة مختلطة تتعلق بالقانون العام، لأنها تمس سيادة الدولة، باعتبار المواطن رابطة بين الشخص والاقليم^(١٤).

(١٢) المادة الثانية من قانون الجنسية اليمنية رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ كذلك أورد المشرع اليمنى حالات متعددة لاكتساب الجنسية اليمنية عن طريق التجنس واعتمد التوطن أساساً لاكتساب هذه الجنسية.

(١٣) د. عز الدين عبد الله، مصدر سابق، ص ٥٦٠.

(١٤) يراجع (١٤) Armijon, Droit International Privé. Vol 21, ed. Paris P. 24

غير أن ما يوجه من انتقاد لهذا الرأي، هو أن قانون القاضى قد يحدد موطن شخص فى إقليم غير اقليم دولة القاضى، فى الوقت الذى لا يعد قانون هذا الاقليم هذا الشخص متوطناً فيه.

الاتجاه الثالث - ويرى أصحاب هذا الاتجاه تطبيق القانون الاقليمى الذى يدعى الشخص بالتوطن فيه. فكما أن الجنسية أداة لتوزيع الأفراد فيما بين الدول نظراً لارتباطهم روحياً وسياسياً، فكذلك الموطن بدوره أداة لتوزيع الأفراد فيما بين الدول، بالنظر لارتباطهم باقليمها. وأنه من الثابت، أن تحديد من يتبع الدولة ومن لا يتبعها أمر موكول للدولة وحدها بصرف النظر عن الدول الأخرى. لذلك يجب أن يكون للدولة وحدها تحديد من هم المستقرون على إقليمها، وأن تحدد من هم المتوطنون على اقليمها. ويكون تحديد الموطن مسألة خاضعة لقانون الدولة التى يدعى بالتوطن على اقليمها دون قوانين سائر الدول.

الاتجاه الرابع - يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى التوفيق بين تطبيق قانون القاضى والقانون الاقليمى. وذلك بوجوب تطبيق قانون القاضى أولاً لمعرفة ما إذا كان للشخص موطن فى بلد القاضى أم لا. فإذا اتضح أنه متوطن فيه انتهى الأمر عند هذا الحد. أما إذا تبين أنه غير متوطن فى اقليم القاضى ترك القاضى قانونه ولجأ إلى قانون الدولة التى توطن الشخص فى إقليمها^(١٥).

وقد أخذ القانون اليمنى بالاتجاه الثانى الذى جعل تحديد الموطن طبقاً لقانون القاضى المعروف أمامه النزاع فنصت المادة (٣٣) من القانون المدنى اليمنى على ما يأتى: «يرجع فى قواعد الاختصاص والمسائل الخاصة بالإجراءات القضائية إلى قانون البلد الذى ترفع فيه الدعوى» وحيث إن تحديد الموطن، هى من المسائل الخاصة بالإجراءات القضائية.

(١٥) د. عز الدين عبد الله، مصدر سابق، ص ٥٦٣.

رابعاً - تنازع المواطن:

أجاز القانون المدني اليمني أن يكون للشخص أكثر من موطن واحد^(١٦). فقد يقيم شخص في سلطنة عمان ويباشر فيها أعمال الحياة العادية، ويباشر تجارته في اليمن، وهو موظف في دولة قطر. وهو يبشر هذه الأعمال بالتنقل من مكان لآخر. فأى من هذه المواطن بعد موطننا له؟.

نصت المادة (٥٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتي: «تختص المحاكم اليمنية... كان المدعى عليه يميناً أو أجنبياً له موطن أو محل إقامة في اليمن...».

وبناء على ذلك، فإن وجود موطن لليمني أو الأجنبي في اليمن يعد هو الأساس بغض النظر عن مواطنه الأخرى.

ولكن ما الموطن الذي يعتمد عليه في اليمن ليكون أساساً لتوطن اليمني أو الأجنبي؟

حددت المادة (٢٣) من قانون المرافعات المدني المواطن الآتية:

- ١ - المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ويباشر أعماله فيه، أعمال الحياة العادية ويستوفى ما له ويؤدى ما عليه.
- ٢ - المكان الذي يبشر فيه الشخص تجارة.
- ٣ - المكان الذي يبشر فيه الشخص تجارة طبقاً لأحكام القانون التجارى.
- ٤ - المكان الذي يبشر فيه حرفة، كالنجار والحداد.
- ٥ - المكان الذي يبشر فيه مهنة كممارسة الطب والمحاماه.
- ٦ - الدائرة التي يبشر فيها وظيفته.

(١٦) المادة (٤٢) من القانون المدني اليمني.



٧ - الاتفاق بين أطراف العلاقة على أن يكون اليمن موطناً مختاراً^(١٧).

٨ - مركز إدارة الشركة الرئيس.

٩ - مقر فرع الشركة.

إذا وجد أحد هذا المواطن في اليمن، فإن موطن الشخص يعد في اليمن فيما يتعلق بهذه الأماكن.

إذا كان القانون اليمني اعتمد الموطن في اليمن هو الأساس في تحديد موطنه، وإن كانت له عدة مواطن أخرى خارج اليمن. فما هو الموطن المعول عليه في اليمن إذا كان له عدة مواطن أيضاً في اليمن؟.

من الواضح أن تعدد مواطن الشخص داخل الدولة يخلق مشاكل عديدة في تحديد الاختصاص القضائي، أو اتخاذ الإجراءات القانونية الخاصة به. ولهذا فقد تدخل القانون واعتمد الموطن الذي حدده القانون كأساس في تحديد المحكمة المختصة. وإذا لم ينص القانون على موطن معين، فإن المكان الذي اتخذته موطناً له يعد موطنه. وإن لم يتخذ مكاناً موطناً له، فإن محل إقامته يعد موطناً له^(١٨).

خامساً - انعدام الموطن:

أجاز القانون ألا يكون للشخص موطن ما^(١٩). ويتحقق ذلك، إذا لم يحدد مثل هذا الشخص مكاناً يستقر فيه، أو محلاً يزاول فيه أعمالاً، أو وظيفة يعمل بها، أو مكاناً يتفق عليه على أن يتخذ موطناً له.

(١٧) المادة (٢٧) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني.

(١٨) المادة (٦٧) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني.

(١٩) المادة (٢٤) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني.



ويتحقق انعدام الموطن أيضاً، إذا كان للشخص موطن، غير أنه تركه ولم يعرف له موطن. ولم يعلم من له مصلحة بذلك، سواء أكان له ذلك الموطن بحسن نية لانشغاله، أم للتهرب من التزاماته.

وإذا ما ثبت عدم إمكان معرفة موطن الشخص، في اليمن أو خارجه فإن ذلك لا يعنى تهريبه من التزاماته القانونية، بل تعتمد وسيلة النشر بالصحف الحكومية. ويعد هذا النشر تليغاً له بما سيتخذ ضده، أو بما يتعلق بحقوقه^(٢٠).

(٢٠) المادة (٣٥) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني.



المبحث الثالث

اكتساب الموطن وفقده



يكتسب الموطن بحالات معينة، كما أنه يفقد عند توافر الأسباب اللازمة لفقده وعليه سنتناول اكتساب الموطن وفقده:

أولاً - اكتساب الموطن:

يكتسب الموطن في الحالات الآتية:

١ - اكتساب الموطن بالميلاد:

يكتسب الموطن بمجرد ميلاد الشخص، ويطلق على هذا النوع بالموطن الأصلي^(٢١)، أو الموطن المفروض، حيث إن الولادة على إقليم دولة، يكتسب المولود هذا الموطن ما دام هذا الشخص موجوداً على هذا الإقليم. فكل من ولد في اليمن من والدين مجهولين يعد يمينياً، لأن المولود الذي يعثر عليه في اليمن مولوداً فيه^(٢٢). ومن ولد في اليمن لأبوين أجنبيين وأقام فيه حتى بلوغه^(٢٣). فهؤلاء يكتسبون الجنسية اليمنية لأنهم توطنوا في اليمن منذ ميلادهم. فنشأ لهم حق اكتساب الجنسية اليمنية لأن موطنهم في إقليم اليمن. ولو أنهم لم يتوطنوا في اليمن لما اكتسبوا الجنسية اليمنية.

وهذا النوع من التوطن لم يكن بإرادتهم، وإنما بحكم الواقع المفروض عليهم بالولادة على الإقليم.

(٢١) د. غالب على الداودي ود. حسن محمد الهداوي، مصدر سابق، ص ١٨٩.

(٢٢) الفقرة (د) من المادة (٣) من قانون الجنسية اليمنية.

(٢٣) الفقرة (ب) من المادة (٤) من قانون الجنسية اليمنية.

٢ - الموطن الإرادى،

يكتسب الموطن الإرادى بإرادة الشخص عندما ينتقل من مكان لآخر بمحض إرادته، ويطلق عليه بالموطن المختار، وهو أمر يتطلب أن يتمتع هذا الشخص بأهلية التصرف. فإذا ما قام شخص غير بالغ سن الرشد بالتنقل من دولة أخرى، فإن الدولة التى انتقل إليها لا تعدّ موطناً له. وإنما يبقى موطن النائب عنه قانوناً، هو الموطن الأساس له^(٢٤)، ولا يعتد بالتنقل ناقص الأهلية، لأنه لا يتمتع بالإرادة الحرة فى اختيار الموطن. وبناء على ذلك فإن الموطن الإرادى، هو الموطن الذى يختاره بمحض إرادته، وهو أمر يتطلب توافر الأهلية فيه، وقد أوجب الإعلان العالمى لحقوق الإنسان حرية تنقل الأفراد واختيار مكان إقامتهم^(٢٥).

٣ - اكتساب الموطن بالاتفاق،

يجوز لأطراف العلاقة أن يتفقوا على اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانونى. ويعد هذا الموطن بالاتفاق الخاص بين أطراف العلاقة ولا يسرى على العلاقات الأخرى التى تخرج عن هذا الاتفاق.

وقد نصت المادة (٢٧) من قانون المرافعات والتنفيذ المدنى اليمنى على ما يأتى: «يجوز اتخاذ موطن أو محل مختار لتنفيذ عمل قانونى معين بالاتفاق مع الطرف الآخر كتابة أو بإعلانه به بوجه رسمى، ويعتبر المحل المختار موطناً بالنسبة لكل ما يتعلق بهذا العمل بما فى ذلك إجراءات التنفيذ، إلا إذا اشترط صراحة قصر هذا الموطن على أعمال نون أخرى».

وطبقاً للنص المذكور فإن اكتساب الموطن بالاتفاق يقوم على الشروط الآتية:

أ - أن يتفق بين أطراف علاقة قانونية خاصة على إنشاء هذا الموطن.

(٢٤) المادة (٢٥) من قانون المرافعات والتنفيذ المدنى اليمنى.

(٢٥) المادة (١٣) من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨.



- ب - أن يتم كتابة هذا الاتفاق أو إعلانه رسمياً .
- ج - أن يختص هذا الموطن بين أطراف العلاقة القانونية دون أن يتضمن أطراف أخرى .
- د - أن يكون هذا الموطن موطناً لكل ما يتعلق بالأطراف المتفقة عليه، بما فى ذلك إجراءات التنفيذ إلا إذا اشترط صراحة قصر الموطن على أعمال دون أخرى .

٤ - الموطن القانونى أو المقترض؛

الموطن القانونى: هو الموطن الذى يوجبه القانون على الشخص أن يعينه. ويعتمد الموطن القانونى خاصة فى الدعاوى المقامة أمام المحاكم. حيث يطلب من الشخص أن يعين له مكاناً خاصاً لإجراء التبليغات القضائية.

فإذا أوجب القانون على الشخص أن يحدد له موطن يختاره ولم يحدده، أو حدد موطنه بصورة غير كاملة أو غير صحيحة، جاز إعلانه فى لوحة إعلانات المحكمة. وتعد لوحة الإعلانات موطنه القانونى^(٢٦).

كذلك بالنسبة للشخص الذى ترك وطنه ولم يعرف له موطن داخل اليمن أو خارجه، فإن الصحف الرسمية تعد موطناً له، وإن ما ينشر فيها من أمور خاصة به تعد تبليغاً قانونياً فيها^(٢٧).

٥ - اكتساب الموطن بالتبعية؛

يكتسب الموطن بالتبعية تبعاً لشخص آخر. فالأب الذى ينتقل من اقليم دولة إلى دولة أخرى مع أفراد أسرته ويتوطن فى هذا الاقليم، فإن أولاده القصر الذين انتقلوا معه يكتسبون الموطن تبعاً لأبيهم. ومن ذلك الأولاد القصر

(٢٦) المادة (٣٣) من قانون المرافعات والتنفيذ المدنى اليمنى.

(٢٧) المادة (٣٥) من قانون المرافعات والتنفيذ المدنى اليمنى.



للمتجنس، حيث يكتسب هؤلاء الجنسية اليمنية بطريق التبعية لأبيهم إذا كان توطنهم مع أبيهم في اليمن^(٢٨).

كذلك فإن موطن القاصر ومن في حكمه هو موطن النائب عنه قانوناً، ولذا، أو وصياً^(٢٩)، فيكتسب هؤلاء المواطن لا بمكان إقامتهم العادية، وإنما يكون موطنهم هو موطن الولي أو الوصي.

٦ - اكتساب المواطن بقصد التجنس؛

قد يكتسب المواطن بقصد التجنس، حيث يتوطن بعض الأشخاص في دولة معينة لغرض الحصول على جنسية تلك الدولة وقد يقدم الشخص طلباً للإذن له بالتوطن لغرض التجنس، وهو ما عبرت عنه المادة السادسة من قانون الجنسية اليمنية والتي نصت على ما يأتي: «... الأجنبي الذي يحصل على إذن من الوزير بالتوطن في اليمن بقصد التجنس»، فتصبح اليمن موطناً له بقصد التجنس.

٧ - اكتساب موطن الشخص بمكان عمله؛

قد يكتسب الشخص موطناً خاصاً يتعلق بمكان عمله. وتمت نصت المادة (٢٣) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتي: «... ويكون المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارة أو حرفة أو مهنة أو وظيفة له لإدارة هذه الأعمال»^(٣٠). ويتحدد هذا الموطن بممارسة الأعمال المذكورة ويتحدد موطنه بها، أما بالنسبة للأعمال الأخرى المتعلقة بحياته الخاصة، كالزواج ومسكنه وعقاراته الأخرى، فإن تحديد موطنه فيها، هو المكان الذي يقيم فيه عادة ويباشر فيه الحياة العادية.

(٢٨) المادة (٢٥) من قانون الجنسية اليمنية.

(٢٩) المادة (٢٥) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني.

(٣٠) وتراجع المادة (٤١) من القانون المدني المصري.



٨ - المواطن لاكتساب صفة:

سبق القول، أن القانون أجاز ألا يكون للشخص أى موطن، غير أن بعض الحالات تتطلب من الشخص القانون أن يكون له موطناً، وبخلافه لا ينشأ هذا الشخص بدون موطن. وقد أجاز القانون اليمنى أن يكون للشخص الاعتبارى موطن لاكتساب هذه الصفة. كذلك أوجب أن يكون للأشخاص المؤسسين موطن، وبخلافه، فإن الشخص الاعتبارى لن يكتسب هذه الصفة، ذلك أن وجود الموطن له أحد الشروط الضرورية لقيامه^(٣١). وبناء على ذلك فإن وجود الموطن يترتب عليه اكتساب الصفة لقيامه.

٩ - محل الإقامة:

ويقصد بها مجرد الإقامة المادية دون اقترائها بنية الاستقرار أو الاستمرار فيها. وبناء على ذلك فإن محل الإقامة لا تعد بحد ذاتها موطناً للشخص^(٣٢). غير أنه يلجأ لمحل الإقامة عندما لا يعرف موطنه.

ولهذا فقد اعتمد المشرع اليمنى على محل الإقامة فى العديد من الحالات التى لا يعرف موطن الشخص، منها الأشخاص المقيمون فى الخارج فأوجب تبليغهم بمحل إقامتهم^(٣٣). كذلك يحدد اختصاص المحكمة المكانى بمحل إقامة المدعى عليه^(٣٤). كذلك يلجأ إلى الإقامة فى منح الجنسية اليمنية بالنسبة للأجنى المقيم فى اليمن^(٣٥).

ثالثاً - فقد المواطن الدولى:

يُفقد المواطن الدولى فى الحالات الآتية:

- (٣١) المادتان (٩٢) و (١٠٥) من القانون المدنى اليمنى.
- (٣٢) د. عكاشة محمد عبد العال، مصدر سابق، ص ٤٥٨.
- (٣٣) الفقرة (٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدنى اليمنى.
- (٣٤) المادة (٦٧) من قانون المرافعات والتنفيذ المدنى اليمنى.
- (٣٥) المادة (٤) من قانون الجنسية اليمنية.



١ - فقد الموطن الدولي على سبيل العقوبة؛

يفقد الموطن الدولي عند ارتكاب الشخص جريمة معينة تستوجب إبعاده عن موطنه. وقد يكون الإبعاد دائماً أو مؤقتاً بفترة معينة^(٣٦). وقد يكون الإبعاد ليس بسبب ارتكاب جريمة، وإنما لأسباب احترازية، حيث يخشى من المبعد أن يقوم بأعمال معينة.

وقد تحدث مشاكل عند إبعاد الشخص عن موطنه، خاصة إذا كان هذا الشخص لاجئاً سياسياً، أو أنه عديم الجنسية، لأن إبعاد مثل هؤلاء يعرضهم لمشاكل عدّة. لذا حرمت المادة (١٤) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إبعاد الأجانب إلا إذا ارتكبوا جرائم غير سياسية^(٣٧).

وبصورة عامة لا يجوز إبعاد اليمنى عن اليمن لأي سبب كان، كذلك لا يجوز منعه من العودة لليمن، غير أن القانون اليمنى أجاز إبعاد الأجانب بقرار يصدره وزير الداخلية^(٣٨).

٢ - فقد الموطن الدولي بإرادة الشخص؛

يفقد الموطن الدولي بإرادة الشخص إذا أراد أن ينتقل من موطنه إلى موطن آخر، ويقوم في هذا الموطن بالفعل مع توافر نية البقاء فيه على وجه الاستمرار^(٣٩). فإذا اكتسب الموطن الجديد فقد موطنه السابق. غير أن التخلي عن الموطن السابق يبقى سارياً إلا إذا اكتسب الشخص بالفعل الموطن الجديد. فإذا سافر شخص من اليمن إلى دولة أخرى، ثم توفى هذا الشخص في الطريق، فإن اليمن يبقى موطنه الأصلي.

(٣٦) المادة (٤) من قانون الجنسية اليمنية.

(٣٧) المادة (٣٨) من الدستور اليمنى.

(٣٨) المادة (٤) من قانون الجنسية اليمنية.

(٣٩) المادة (٤) من قانون الجنسية اليمنية.



وقد أجاز الدستور اليمنى لليمنى حق الخروج والدخول لليمن، ومنحه حرية التنقل فى الأراضى اليمنية^(٤٠). فإذا ما انتقل اليمنى إلى دولة أخرى، وأقام فيها، فإنه يفقد موطنه فى اليمن.

وقد لا يكون للشخص أى موطن، عندما لا يستقر فى إقليم دولة معينة. حيث نصت المادة (٢٤) من قانون المرافعات والتنفيذ المدنى اليمنى على ما يأتى: «.. كما يجوز أن لا يكون له موطن ما».

٣ - فقد الموطن الدولى بالاتفاق؛

إذا تم الاتفاق بين شخص وأخر على اتخاذ موطن مختار لتنفيذ عمل قانونى معين، فإن هذا الموطن يعد موطناً لكل ما يتعلق بهذا العمل^(٤١) فإن مثل هذا الموطن لا يفقد بإرادة الشخص وحده، بل لابد من الاتفاق مع الطرف الأخر بخصوص تحديد الموطن المختار. فإذا ما قام الشخص بتغيير موطنه بإرادته وحدها، أو طلب من الطرف الأخر تغييره فرفض، فإن للطرف الأخر أن يتجاهل الموطن الجديد، ويعتمد الموطن الذى تم الاتفاق عليه هو الموطن الحقيقى للشخص. وقد نصت المادة (٣٣) من قانون المرافعات والتنفيذ المدنى اليمنى على ما يأتى: «وإذا أُلغى الخصم موطنه الأسمى أو المختار ولم يعلم خصمه بذلك صح إعلانه فيه وتسلم الأوراق لعادل الحارة أو القرية إن وجد».

ويجوز لأطراف العلاقة إذا اتفقوا على موطن خاص أن يتفقوا مجدداً على تغيير هذا الموطن بموطن آخر، طبقاً للشروط التى اتفقوا عليها، فيلغى الموطن السابق.

٤ - فقد الموطن الدولى بالتبعية؛

إذا فقد الشخص موطنه لأى سبب كان، فقد أولاده القصر موطنهم تبعاً لفقد

(٤٠) الدكتور جابر جاد عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ٢١.

(٤١) المادة (٢٧) من قانون المرافعات والتنفيذ المدنى اليمنى.



أبيهم، كذلك إذا فقد الوصى الموطن فقد من هو تحت وصاية موطنه. أما بالنسبة للأولاد الذين بلغوا سن الرشد والزوجة، فإنهم لا يفقدون موطنهم بالتبعية. كذلك يفقد الأولاد القصر موطنهم اليمن إذا كانوا مقيمين في حالة سحبت الجنسية عن أبيهم وكان قرار السحب ينص على سحب الجنسية عن اكتسبها بطريقة التبعية^(٤٢). وعقب قرار سحب الجنسية، إبعادهم عن اليمن. ففي هذه الحالة يفقد الأولاد القصر موطنهم اليمن تبعاً لفقد أبيهم موطنه في اليمن.

(٤٢) المادة (٢١) من قانون الجنسية اليمنية.



المبحث الرابع الشخص الاعتباري



الشخص الاعتباري مجموعة من الأشخاص أو الأموال تهدف إلى تحقيق غرض معين. ويعترف القانون فهذه المجموعة بالشخصية القانونية المقررة للإنسان إلا ما كان منها متصلاً بصفته الطبيعية. ويطلق على الشخص الاعتباري بالشخص المعنوي أو الحكمي^(٤٣).

وعدد القانون اليمنى الأشخاص المعنوية وهي:

١ - الدولة والمحافظات والمدن والمديريات والوزارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التي يمنحها القانون الشخصية الاعتبارية.

٢ - الهيئات التي تعترف لها الدولة بالشخصية الاعتبارية.

٣ - الأوقاف.

٤ - الشركات التجارية والمدنية.

٥ - الجمعيات والمؤسسات المنشأة وفقاً لأحكام الجمعيات والمؤسسات المبينة في هذا القانون.

٦ - كل مجموعة من الأشخاص أو الأموال التي تثبت لها الشخصية الاعتبارية^(٤٤).

وأطلق على الشخصية الاعتبارية التي تتكون من عدة أشخاص طبيعية أو اعتبارية بالجمعيات التعاونية، وأن الغرض منها ليس الحصول على ربح

(٤٣) يراجع:

George Vedel. Droit Administrative. Presses Universitaires de France. Paris 1976. P. 73

(٤٤) المادة (٨٩) من القانون المدني اليمنى.



مادى^(٤٤). أما الشخصية الاعتبارية التى تتكون من الأموال لغرض تقديم منفعة إنسانية أو دينية، أو رياضية أو لأى عمل من أعمال البر أو النفع لعام ولا يكون الغرض منها الربح المادى فقد أطلق عليها بالمؤسسات^(٤٦).

ومن الشروط التى أوجبها القانون اليمنى لإنشاء الجمعيات التعاونية^(٤٧)، والمؤسسات^(٤٨)، أن يحدد مركز إدارتها فى اليمن إذا تم الإنشاء فى اليمن. كذلك أوجب أن يحدد كل شخص من الأعضاء المؤسسين موطنه، إضافة إلى جنسيته.

وسبق الكلام أن الشخصية الاعتبارية لا تتمتع بحق الجنسية، لأن الجنسية ما هى إلا رابطة سياسية قانونية تربط الفرد بالدولة، وحيث إن الرابطة السياسية تتطلب التجاوب والولاء للدولة، وإن هذا التجاوب غير متوافر إلا فى الفرد الطبيعى، وأن الشخصية الاعتبارية ليس فيها روح، لهذا فإنها لا تتمتع بالجنسية.

ولما كان الموطن هو علاقة بين الفرد والاقليم، وإن هذه العلاقة متوافرة فى الشخصية الاعتبارية، على أساس أنها تقيم فى اقليم الدولة وتمارس أعمالاً قانونية ولها أهلية فى الحدود التى يحددها سند إنشائها، ولها ذمة مالية مستقلة عن ذمة الأشخاص المكونين بها، ولها حق التقاضى لحماية مصالحها، ونائب يعبر عن إرادتها ويمثلها فى التقاضى لهذا قرر القانون أن يكون للشخصية الاعتبارية موطن مستقل طبقاً لما هو مبين فى قانون المرافعات^(٤٩).

وإذا لم يحدد الشخص الاعتبارى موطنه بصورة واضحة فتعد الأماكن الآتية موطناً فيما يتعلق بالأوراق القضائية:

(٤٥) المادة (٩١) من القانون المدنى اليمنى.

(٤٦) المادة (١٠٤) من القانون المدنى اليمنى.

(٤٧) المادة (٩٢) من القانون المدنى اليمنى.

(٤٨) المادة (١٠٥) من القانون المدنى اليمنى.

(٤٩) المادة (٩٠) من القانون المدنى اليمنى رقم (١٩) لسنة ١٩٩٢.



١ - موطن النولة: الوزراء أو رؤساء المصالح أو الهيئات أو المحافظين أو من يقوم مقامهم.

٢ - الشخص المعنوي: النائب قانوناً عن الشخص المعنوي أو من يقوم مقامه.

٣ - مركز إدارة الشركة: أحد الشركاء المتضامنين أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير.

٤ - الشركات الأجنبية: الفرع أو الوكيل عن الشركة الأجنبية.

٥ - السفينة: ربان السفينة أو العاملين بها.

٦ - اليمينيون والأجانب في الخارج: الإدارة الخاصة بوزارة الخارجية للمعلوم محل إقامتهم في الخارج وليس لهم في اليمن وكيل مفوض^(٥٠).

أما بالنسبة للشركات التجارية، فإن للشركاء مطلق الحرية في تحديد موطن الشركة، والذي بعد أحد البيانات التي يجب أن يتضمنها عقد الشركة، مما يستتبع تعديل هذا العقد والنظام الأساسي للشركة إذا دعت الحاجة الشركاء إلى نقل المركز الرئيسي مدينة إلى أخرى، وشهر هذا التعديل لا مكان الاحتجاج به على الغير^(٥١).

وإذا كانت العبرة في تحديد موطن الشركات بالمكان الذي يوجد به مركز الإدارة الرئيسي فإنه ينبني على ذلك عدم الاعتداء بمركز إدارة الفرع لتحديدها هذا المواطن. ولكن القانون اليمني خرج على هذه القاعدة فنصت المادة (٣٦) من قانون تنظيم وكالات وفروع الشركات والبيوت الأجنبية في الجمهورية اليمنية رقم

(٥٠) المادة (٣٤) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني.

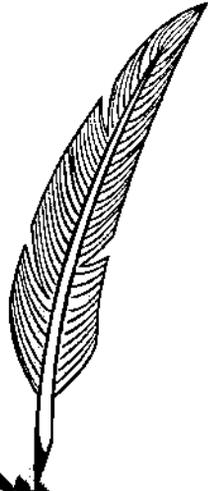
(٥١) د. محمد عبد القادر الحاج. الشركات التجارية في القانون التجاري اليمني، صنعاء، ١٩٩٤ ص ٥٩.



(٣٦) لسنة ١٩٩٢ على ما يأتي: «تعتبر الشركة أو البيت الأجنبي التي أقامت لها فروعاً في الجمهورية أنها اتخذت محل إقامة مختاراً لها في مركز الفرع ويجوز بالتالي مقاضاتها أمام محاكم الجمهورية».

ويفهم من هذا النص أنه على الرغم من أن موطن الشركة الأجنبية يكون حيث يوجد مركز إدارتها الرئيسي إلا أن مركز فرع الشركة في اليمن يعد موطناً لها بالنسبة للنشاط الذي تباشره في اليمن. وذلك تسهيلاً لمن يتعامل معها، ورفع الدعاوى عليها. حيث تختص المحاكم اليمنية بنظر كافة الدعاوى التي ترفع عليها بسبب نشاطها في اليمن^(٥٢).

(٥٢) د. محمد عبد القادر الحاج، مصدر سابق، ص ٩٠.



La Condition des étrangers







تعد دراسة المركز القانوني من الموضوعات المهمة في القانوني الدولي الخاص. وخاصة في العصر الحديث. حيث أن تطور المواصلات الدولية أدى إلى زيادة الاتصالات بين شعوب العالم وتداخل مصالح الوطنيين مع الأجانب.

وأدى ظهور المنظمات الدولية الإنسانية إلى مطالبة الدول بمعاملة الأجانب بصورة إنسانية ومنحهم فرص العمل والحريات الإنسانية. وقد ساعد مبدأ المقابلة بالمثل على أن تتجه كل دولة إلى أن تحسن معاملتها للأجانب، خاصة وأن العديد من الدول بحاجة إلى أعداد معينة من الأجانب تساهم مساهمة فاعلة في تقديم الخدمات وتطورها الاقتصادي.

وقد نظم قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني رقم (٤٧) لسنة ١٩٩١ واللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهوري رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ أحكام دخول الأجانب والإقامة والتسجيل والإبعاد والإخراج^(١).

وعليه سنتناول هذه الموضوعات في المباحث الآتية:

المبحث الأول - مفهوم المركز القانوني للأجانب.

المبحث الثاني - دخول الأجانب.

المبحث الثالث - الإقامة.

المبحث الرابع - أصناف الأجانب.

المبحث الخامس - إقامة الأجنبي بالتبعية.

المبحث السادس - فقد الإقامة وإعادتها.

(١) وقد ألغى القانون المذكور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن دخول وإقامة الأجانب الذي كان مطبقاً في الشطر الشمالي من اليمن، وألغى كذلك القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٩ بشأن قانون الهجرة الذي كان مطبقاً في الشطر الجنوبي من اليمن. وصدر القانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩١ بعد توحيد شطري اليمن.



المبحث الأول

مفهوم المركز القانوني للأجانب



إن موضوع المركز القانوني للأجانب، من الموضوعات القديمة في المجتمعات البشرية. وقد تبلور هذا الموضوع في العصر الحديث عندما ظهرت الأفكار الإنسانية التي تنادى بضرورة معاملة الأجانب بصورة إنسانية ومنحهم الحقوق والامتيازات وقد كان للشريعة الإسلامية فضل السبق في تنظيم أحكام الأجانب تحت باب أحكام المستأمن.

وعلى الرغم من التقدم الذي يشهده المجتمع الدولي المعاصر في كافة العلوم القانونية، إلا أن مشكلة تحديد المركز القانوني للأجانب، لا تزال تخضع لاعتبارات تشريعية داخلية. وأن تدخل القانون الدولي الإنساني لم يبعد المركز القانوني للأجانب عن الصفة التشريعية الداخلية. ولهذا فإن المركز القانوني للأجانب يختلف من دولة لأخرى، وأن مرد هذا الخلاف، هو اختلاف الأنظمة القانونية والاتجاهات السياسية المهيمنة على الدول.

وعليه سنتناول التعريف بالمركز القانوني للأجانب وسلطة الدولة في تنظيم هذا المركز في المطلبين الآتيين:

المطلب الأول - تعريف المركز القانوني للأجانب.

المطلب الثاني - سلطة الدولة في تنظيم مركز الأجانب.

المطلب الأول
تعريف المركز
القانوني للأجانب

سبق أن بحثنا أحكام الجنسية، وأشرنا إلى أن الجنسية تعد الوسيلة القانونية التي تميز الوطني عن الأجنبي. وقد بحثنا الأشخاص الذين يتمتعون بالجنسية الأصلية والأجانب الذين اكتسبوا الجنسية بطريق التجنس، وانظموا إلى الوطنيين. وأصبح هؤلاء يتمتعون بالحقوق التي أقرتها لهم الجنسية الوطنية، والتي حددت مركزهم القانوني والسياسي بالدولة. غير أن بعض الأشخاص يعيشون بين هؤلاء على إقليم الدولة يطلق عليهم بالأجانب، فما المقصود بالأجنبي؟

عرف قانون الجنسية اليمنية اليمن، بأنه: «الشخص الذي يتمتع بالجنسية اليمنية»^(١). أما الأجنبي فقد عرفه بأنه: «غير المتمتع بالجنسية المذكورة»^(٢). وطبقاً لذلك، فالأجنبي لا يحمل جنسية الشعب الذي يتواجد على إقليمه^(٤). وقد يحمل الأجنبي جنسية دولة أخرى. فهو ليس أجنبياً في دولته، ولكنه أجنبياً عندما يتواجد على إقليم غير إقليم دولته. وقد لا يحمل الأجنبي أية جنسية، ففي هذه الحالة يعد أجنبياً أينما وجد.

ولا يعد الشخص أجنبياً إذا كان يحمل عدة جنسيات، وكانت من بين هذه الجنسيات، جنسية الدولة التي يتواجد على إقليمها.

(٢) الفقرة (١) من المادة الأولى من قانون الجنسية اليمنية.

(٣) الفقرة (٢) من القانون المذكور والمادة (٢) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى والتعريف نفسه ورد في المادة الأولى من قانون إقامة الأجانب العراقي رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٨ والمادة

(٢) من قانون الإقامة وشؤون الأجانب الأردني رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٣.

(4) Maury J. et Lagarde P. Rep. de droit International Tom 1. Paris 1468. N.1.

ويوصف الشخص بالصفة الأجنبية ما دام لا يحمل الجنسية الوطنية للدولة الموجود على اقليمها، وإن كان هذا الشخص ينحدر من الشعب الذى يقيم فيه، أو اندماجه الكامل فيه، ويتكلم بلغته ويشترك فى تقاليده وعقائده^(٥). ويعد الشخص وطنياً وإن كان لا ينتمى إلى أصل الشعب الذى ينتمى إليه، ولا يتكلم لغته وغير مندمج فيه، ما دام هذا الشخص يحمل الجنسية الوطنية.

وإقامة الأجنبى على اقليم الدولة بصورة مستمرة وتوطنه فيه وإقامته بشكل دائم لا يكسبه صفة الوطنية بينما يحتفظ الشخص بصفته الوطنية، وإن ترك دولته وأقام فى الخارج بصورة دائمة ما دام يتمتع بجنسية دولته. وبناء على ذلك فإن الأجنبى يتمتع بصفتين، الأولى الصفة الأجنبية التى يتمتع بها فى دولة لا يحمل جنسيته، والصفة الوطنية التى يتمتع بها فى دولته وإن غادرها إلى الدولة الأجنبية، إلا إذا كان عديم الجنسية، فيكون فى هذه الحالة أجنبياً أينما وجد. وقد يكون الشخص أجنبياً فى دولته، إذا فقد جنسيته، ذلك إن فقدته لجنسيته تجعله فى مقام الأجانب من تاريخ فقدته الجنسية.

ولهذا فإن كل دولة تختص بوضع قواعد قانونية تحدد فيها كيفية دخول الأجنبى لإقليمها، ومدة إقامته ومدى الحقوق والامتيازات التى يتمتع بها خلال فترة إقامته على اقليم النول والالتزامات التى يوجب القانون على الأجنبى، القيام بها وطريقة مغادرته اقليم الدولة، أو إبعاده أو إخراجه.

وبناء على ذلك يمكن أن نعرف المركز القانونى للأجنبى بأنه: «مجموعة القواعد القانونية التى تنظم حالة الشخص الموجود على اقليم غير اقليم دولته».

(٥) د. هشام على صادق، الجنسية والموطن ومركز الأجانب المجلد الثانى، فى مركز الأجانب الاسكندرية ١٩٧٧، ص ٦.



والقواعد التي تنظم حالة الشخص الأجنبي، قد تختلف عن القواعد التي تنظم حالة الوطني في وجوه متعددة، وقد تتفق معها في وجوه أخرى.

فالأجنبي يحرم من ممارسة بعض الحقوق، كالحقوق السياسية، وممارسة بعض الأعمال، وامتلاك الأموال العقارية، ولكنه يخضع لذات القواعد التي يخضع إليها الوطني بخصوص الجرائم المرتكبة على إقليم الدولة الموجود فيه.

ومن ذلك يتضح أن المركز القانوني للأجنبي يختلف عن المركز القانوني للوطني، لأن الأجنبي طارئ على الدولة قد لا يتحمل الالتزامات المفروضة على الوطني كالدفاع عن الوطن، والولاء للدولة، والتكاليف الأخرى، وفي مقابل ذلك يحرم الأجنبي من بعض المزايا والحقوق التي يتمتع بها الوطني.

ونطاق المركز القانوني للأجنبي، يختلف من دولة لأخرى، طبقاً لاختلاف السياسة التشريعية للدول، ومدى حاجتها للأجانب، وللاتفاقيات الدولية المعقودة لهذا الغرض، ولبدأ المعاملة بالمثل، والنزعة الدينية والقومية المهيمنة على سياسة الدولة.



المطلب الثانى سلطة الدولة فى تنظيم مركز الاجانب

لما كانت الدولة حرة فى تنظيم شئون مواطنيها، وأن تمنحهم من الحقوق والامتيازات، وأن تفرض عليهم التكاليف والأعباء طبقاً لمبدأ سيادة الدولة على شعبها واقليمها، فإنه من باب أولى أن تنظم الدولة المركز القانونى للأجانب.

وتنظيم مركز الأجانب يعد مظهراً من مظاهر الدولة وسيادتها واستقلالها. وللدولة أن تضع القوانين الخاصة فى تنظيم المركز القانونى للأجانب، وأن يمنحهم من الحقوق ما تراه مناسباً، وأن تفرض عليهم الالتزامات ما يحقق مصلحتها ويعزز سيادتها. وأن تمنعهم من دخول أراضيها.

وإذا كان حق الدولة المطلق فى تنظيم المركز القانونى للأجانب، فإن ظهور عوامل جديدة فى العصر الحديث أوجبت على الدولة أن تقيد بعض من سلطاتها فى تنظيم المركز القانونى للأجانب، غير أن ذلك لا يعنى مساواة الأجنبي بالوطنى، وأن الدول لا تزال حتى هذا اليوم تعامل الأجانب معاملة تختلف عن معاملة مواطنيها.

وتقوم التفرقة بين الوطنى والأجنبي على أسس سياسية غير إنسانية فى العصر الراهن. وذلك أن الوطنى يعد قوة ضغط على سلطة الدولة، لما له من حق الانتخاب والترشيح وممارسة الحقوق السياسية والحريات العامة، فى ضوء المصلحة العليا للوطن، فى حين أن الأجنبي لا يشكل مثل هذا التأثير. إضافة إلى أن الأجنبي مهما قدمت له الرعاية وحسن المعاملة، فإنه سيبقى أجنبياً، وموالياً لدولته ومخلصاً لها.



وترتاب الدول الحديثة من الأجنبي، خاصة بعدها تم صنع الأسلحة الفتاكة، وأجهزة التجسس المتطورة. ولهذا يبقى الأجنبي محل شك وريبة، مما يدفعها إلى المحافظة على كيانها السياسى والاقتصادى والأمنى والعسكرى. وهذا لا يمكن تحقيقه إلا بوضع الأجنبي تحت أنظار سلطات الدولة بصورة مستمرة، الأمر الذى يقيد من حريته وتسوء معاملته.

ومهما يكن، فإن هناك، من القيود ما ترد على الدولة وتحد من سلطاتها فى معاملة الأجانب ومن هذه القيود:

أولاً - المصلحة العامة:

سبق القول أن الدولة حرة فى تنظيم مركز الأجانب، طبقاً لبدأ السيادة. غير أن مصلحة الدولة قد تقتضى تشجيع الأجانب بدخول أراضيها. وقد تكون الدولة بحاجة عامة للأيدى العاملة فى جميع مجالات العمل، ففتح أبوابها لكل من يرغب العمل فيها، وقد تحتاج الدولة صنوفاً معينة من الأجانب ممن يتمتعون باختصاصات أو مؤهلات محددة. وقد تحتاج الدولة لأشخاص يتمتعون بقدرات مالية، لاستثمار أموالهم فى الدولة من أجل تطوير قدراتها الاقتصادية والمالية والتجارية والصناعية أو تفتح المجال لأسباب دينية أو قومية أو لطبيعة العلاقات الدولية القائمة.

لذا فإن المصلحة العامة للدولة تقتضى أن تشجع هؤلاء الأجانب أو صنوفاً معينة منهم بدخول أراضيها، وهذا ما يتطلب منها أن تمنحهم حقوقاً معينة تحفز الرغبة فيهم بالتوجه إليها.

ومن الحقوق التى تمنحها الدولة للأجانب بهدف تشجيعهم بدخول أراضيها وللعمل فيها، هى تسهيل إجراء الدخول والإقامة والخروج، وحرية العمل فى المجالات المطلوبة وتسهيل قبول أولادهم فى المدارس والجامعات، وتوفير



مستلزمات المعيشة. ومنح أصحاب الاختصاصات المطلوبة مكافئات مالية مغرية. لم يحصلوا عليها في نولتها.

ويلاحظ أن الدولة غالباً ما تمنح الأجانب التي تحتاج إليهم، حقوقاً أو امتيازات مالية، قد يفوق ما تمنحه لمواطنيها، بسبب حاجتها إليهم، دون أن تمتد ذلك إلى ممارسة الحقوق السياسية. حيث لا تزال الدولة تمنع الأجانب من ممارسة هذه الحقوق. كما أن ما يهم الأجانب هو الحقوق المالية، وإن كانوا محرومين من ممارسة الحقوق السياسية في دولهم. ذلك من أن مستلزمات ممارسة هذه الحقوق، هو الإحساس بالشعور الوطني، وهذا الإحساس غير متوافر فيهم بسبب وجودهم في دولة أجنبية، وبناء على ذلك، فإن الأجنبي الذي يخرج من بلاده بسبب الاضطهاد السياسي، فإنه لا يمارس الأعمال السياسية في الخارج، للتعويض عن ما فقده في بلده لأن وجوده في دولة أجنبية ما هو إلا حالة مؤقتة، وأنه بحاجة إلى الناحية المادية التي يمكن أن يعوضها لما فقده في بلده.

ثانياً - الاتفاقيات الدولية:

عملت الاتفاقيات الدولية الجماعية والثنائية على ضمان حقوق الأجانب. فقد أوجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لكل إنسان أينما وجد الحق في أن يعترف بشخصيته القانونية^(٦)، وضمان حريته في التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة^(٧)، ومغادرته أية بلاد بما في ذلك بله كما يحق العودة إليه^(٨). واللجوء إلى دولة أخرى هرباً من الاضطهاد^(٩).

(٦) المادة (٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨.

(٧) الفقرة (١) من المادة (١٣) من الإعلان.

(٨) الفقرة (٢) من المادة (١٣) من الإعلان.

(٩) المادة (١٤) من الإعلان.



وأقر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لكل فرد مقيم بصفة قانونية ضمن إقليم ما الحق في حرية الانتقال وفي أن يختار مكان إقامته ضمن ذلك الإقليم، ومغادرته أي قطر بما في ذلك بلاده. ولا يجوز حرمان أحد بشكل تعسفي من حق الدخول إلى بلاده^(١٠).

وأجاز العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أبعاد الأجنبي المقيم بصفة قانونية في إقليم دولة استناداً لقرار صادر طبقاً للقانون^(١١). وقد تنازلت العديد من الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها اليمن مع الدول الأخرى معاملة الأجانب وتسليم المجرمين.

وقد أوجب قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني إعفاء الأجانب من الإجراءات المتعلقة بدخول اليمن والإقامة فيه طبقاً للاتفاقيات الدولية التي تكون اليمن طرفاً فيها، وطبقاً لما ورد في هذه الاتفاقيات^(١٢).

وبناء على ذلك، فإن الأجنبي يستفيد من الاتفاقيات التي عقدتها اليمن في المجال الدولي إذا كانت دولته قد ارتبطت بهذه الاتفاقيات. وأن حدود ما يتمتع به الأجنبي من حقوق وامتيازات، هو ما مقرر في هذه الاتفاقيات فقط. وهذا يعني أن الأجانب قد لا يتساوون في الحقوق والامتيازات، لأن ما يتمتعون به، هو القدر المتفق عليه بين اليمن ودولتهم. وأن الاتفاقيات التي ارتبطت بها اليمن مع الدول الأجنبية قد تختلف من دولة لأخرى.

ثالثاً - العرف الدولي والمجالات الدولية:

فرص العرف الدولي العديد من القيود على حرية الدولة في معاملة الأجانب

(١٠) المادة (١٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.

(١١) المادة (١٣) من العهد الدولي.

(١٢) المادة (٣٨) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني.



ومنها الحد الأدنى من الحقوق الذى لا يجوز النزول عنه. وهو قدر معين من الحقوق بمقتضى العرف الدولى، والتي لا يجوز للدولة المساس بها بحال من الأحوال، وإلا تعرضت للمسئولية الدولية^(١٣).

غير أن الفقه اختلف فى تحدى الحد الأدنى لهذه الحقوق، ولكن الاتجاه السائد يرى وجوب الاستهداء بالمبادئ المشتركة للأمم المتقدمة التى يعامل بها الأجانب^(١٤).

غير أننا نجد، أن النعمة الجديدة فى الدولة المتقدمة، هو أنها تعامل الأجانب بصورة مختلفة عن معاملة مواطنيها، كما أن ظهور منظمات وطنية فى بريطانيا وفرنسا وألمانيا تدعوا إلى عدم منح الأجانب حقوقهم الأساسية، يدل بوضوح على اتجاه المجتمع الغربى إلى عدم منح الأجانب الحقوق الأساسية، وقد اتجهت بعض المنظمات إلى الدعوة بطرد الأجانب.

وقد أوجب قانون إقامة الأجانب اليمنى إعفاء بعض الأجانب من بعض الإجراءات الخاصة بدخول الأجانب لليمن وإقامتهم فيه لأغراض المجاملات الدولية. وقد أجاز القانون لوزير الداخلية إعفاء بعض الأجانب بإذن خاص لاعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية^(١٥).

غير أن مصطلح المجاملات الدولية غير محدد. فقد يتسع نطاقه أو يضيق تبعاً للعلاقات الدولية ولشخصية الأجنبى. ومن المجاملات الدولية، أن يقوم رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو الوزراء أو رؤساء الأحزاب أو الشخصيات السياسية أو العسكرية بزيارة غير رسمية لدولة أجنبية لغرض العلاج أو السياحة. وهذا ما يتطلب معاملتهم معاملة خاصة والإعفاء من بعض الإجراءات طبقاً لمبدأ المجاملات الدولية.

(١٣) د. شمس الدين الوكيل، الجنسية ومركز الأجانب، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٤٩٧.

(١٤) د. هشام على صادق، مصدر سابق، ص ٢٤. كذلك يراجع: Niboyet. op. cit. P. 255

(١٥) الفقرة (٥) من المادة (٣٨) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمن.



رابعاً - مبدأ المقابلة بالمثل:

تعامل الدول في الوقت الحاضر الأجانب في ضوء معاملة مواطنيها في تلك الدولة. فإذا ما قامت دولة معينة بمعاملة رعايا دولة أخرى معاملة حسنة ومنحتهم الحقوق والامتيازات، فإن الواجب من دولتهم أن تعامل رعايا تلك الدولة بمثل هذه المعاملة. كذلك إذا عاملت رعايا تلك الدولة معاملة سيئة، فإن ذلك يدفع دولتهم إلى معاملة مماثلة لرعايا الدولة المذكورة.

ويجب أن نفرق بين حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان القصد من المعاملة الحسنة لرعايا دولة معينة هو اجتذاب الخبرات والمؤهلات مما قد يضر بمصالح تلك الدولة. فإن هذه الدولة غير ملزمة بمعاملة الرعايا الأجانب للدولة المذكورة على أساس المعاملة بالمثل. لأن مثل هذه المعاملة تضر بها.

الحالة الثانية: إذا كان القصد من المعاملة الحسنة لرعايا دولة معينة، ليس يقصد الإضرار بها، وإنما يقصد تطوير العلاقات بينهما، فإن الواجب من هذه الدولة أن تأخذ بمبدأ المعاملة بالمثل.

وقد أجاز القانون اليمني تطبيق مبدأ المقابلة بالمثل فنص بالإعفاء من الحصول على تأشيرة الدخول طبقاً للشروط الآتية:

- ١ - أن يكون الإعفاء من تأشيرة الدخول فقط.
- ٢ - أن يكون الشخص المعفى من رعايا دولة عربية أو أجنبية تعفى اليمنى من الحصول على تأشيرة دخول لأراضيها.

٣ - أن يصدر قرار من وزير الداخلية بعد موافقة مجلس الوزراء^(١٦).

(١٦) نصت المادة (٤) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى على ما أتى: «لوزير الداخلية بقرار منه أن يعفى بعض رعايا بعض الدول العربية وغيرها من الحصول على تأشيرة دخول بشرط المعاملة بالمثل بعد موافقة مجلس الوزراء». ويلاحظ أن صياغة النص غير سليمة وكان من الممكن أن يرد بالشكل الآتى: «لوزير الداخلية بعد موافقة مجلس الوزراء أن يعفى رعايا بعض الدول من الحصول على تأشيرة دخول بشرط المعاملة بالمثل».



وإذا ما تحققت الشروط المذكورة، فإن الأجنبي يعفى من تأشيرة دخول لليمن. ويجب أن ننبه هنا إلى أن الإعفاء من تأشيرة الدخول يتحدد بعدم مراجعة الشخص للسفارة اليمنية في الخارج للحصول على إذن دخول اليمن. غير أن هذا الإعفاء لا يشمل تأشير الدخول. وهو الختم الذي يضعه ضابط التأشيرات عند دخول الأجنبي من نقطة حدودية معينة. والذي يبين فيه تاريخ دخول الشخص لليمن والنقطة التي دخل منها.

كذلك يعمل بمبدأ المقابلة بالنسبة لأعضاء السلكين الدبلوماسي والأجنبي غير المعتمدين في اليمن^(١٧). فإذا كانت دولهم تسمح لأقرانهم من اليمنيين بالتمتع ببعض الحقوق، فإن مثل هؤلاء يتمتعون بذات الحقوق التي يتمتع اليمني في أراضي دولتهم.

ويلاحظ أن المشرع اليمني بالنسبة لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي لم يتطلب أن يصدر قرار من وزير الداخلية يعفيهم من الالتزامات الواردة في قانون دخول وإقامة الأجانب كما تطلب ذلك في الحالة السابقة. وتعتقد أن سبب ذلك، هو قلة عددهم ولا يمثلون حالة تتطلب الحل. ولكننا نرى مع ذلك أن تحدد الجهة التي يحق لها التأكد من أن دولهم تعفى اليمني من الالتزامات الواردة في قوانينها، لكي لا تحصل مشكلة عند دخولهم مع ضابط الجوازات أو الإقامة، ذلك أن ضابط الجوازات والإقامة لا يخضع إلا لأوامر سلطات دولته، فإذا لم يبلغ بأن هؤلاء يتمتعون ببعض الإعفاءات، فإنه لا يعفيهم من أي إجراء يحدد القانون.

(١٧) الفقرة (١) من المادة (٣٨) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني.

المبحث الثاني

دخول الأجانب



اختلف الفقه الدولي الخاص في مسألة قبول دخول الأجانب، غير أن الاتجاه الحديث، يرى أن مقتضيات التعامل الدولي يفرض على الدول قبول رعايا الدول الأخرى في إقليمها. ذلك أن منح الدولة حق السيادة المطلقة في قبول الأجانب أو رفضهم على إقليمها يتعارض ومقتضيات المصالح الدولية. ولما كانت الدولة بحاجة إلى وجود الأجانب، فإن ذلك لا يعنى أن يكون هذا القبول بدون قيد أو شرط، بل يحق للدولة أن تتخذ من الإجراءات ما يكفل مصالحها وسلامة أمنها. ولهذا يجوز للدولة منع دخول الأجنبي لإقليمها، إذا كان ذلك يشكل خطراً عليها^(١٨).

وإذا كان من حق الدولة أن تمنع دخول الأجانب، فإن هذا الحق لا يقوم على أساس كفي، وإنما على أساس كمي فتقرر مثلاً عدد الأجانب الذين تقبلهم سنوياً، وأن تخضع دخول الأجانب لقيود معينة تنص عليها قوانينها، أو ما تم الاتفاق عليه مع الدول الأخرى، وأن تطلب وثائق معينة، ورسومًا محددة^(١٩).

وقد أوجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على الدول أن تضمن للفرد حق التنقل والإقامة واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة^(٢٠).

وأجاز القانون اليمني للأجنبي دخول الإقليم اليمني طبقاً للشروط الآتية:

(١٨) د. هشام على صادق، مصدر سابق، ص ٢٩.

(١٩) د. عز الدين عبد الله، مصدر سابق، ص ٦٢٣.

(٢٠) المادة (١٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ كذلك أوجبت هذا الحق المادة

(١٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.

١ - أن يحمل الأجنبي جواز سفرى سارى المفعول صادراً من السلطة المختصة فى دولته، أو يحمل وثيقة تقوم مقام جواز السفر صادرة من تلك السلطة تخول حاملها حق العودة إلى بلده^(٢١). ويجب أن يكون جواز السفر سارياً المفعول. ويعد جواز السفر أو الوثيقة التى تقوم مقامه، الوثيقة الرسمية التى تحدد اسم الأجنبي وجنسيته وعمره ومهنته، وحالته الشخصية. وتعمل الدول على إصدار جوازات السفر.

وقد نظم قانون الجوازات اليمنى رقم (٧) لسنة ١٩٩٠، واللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم (٢) لسنة ١٩٩٤، جوازات السفر ووثائق السفر الاضطرارية.

كما نظم القانون المذكور جوازات سفر اللاجئين السياسيين الأجانب فى اليمن. الذين منحوا حق اللجوء السياسى فى اليمن طبقاً لاتفاقية جنيف عام ١٩٥١ والبروتوكول الملحق بها، دخول رئيس مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية صلاحية التوقيع عليها^(٢٢).

٢ - يسمح للأجنبي بدخول اليمن، وأن يؤشر هذا السماح على جواز سفره أو الوثيقة التى يحملها بتأشيرة الدخول. وتأشيرة الدخول، هى الموافقة على دخول الأجنبي أراضي اليمن، تؤشر من قبل المصلحة أو القنصل اليمنى أو من يقوم مقامه أو أية جهة تخولها الحكومة هذا الغرض^(٢٣).

(٢١) المادة (٣) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى. والفقرة (١) من المادة (١) من قانون إقامة الأجانب العراقى، والمادة (٤) من قانون الإقامة وشئون الأجانب الأردنى.

(٢٢) المادة (٧) من قانون الجوازات اليمنى رقم (٧) لسنة ١٩٩٠، والمادة (٧) من اللائحة التنفيذية الصادرة بالقرار الجمهورى رقم (٢) لسنة ١٩٩٤.

(٢٣) المادة (٢) و (٣) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى رقم (٤٧) لسنة ١٩٩١، والمادة (٢) من قانون الإقامة العراقى رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٨. والمادة (٤/أ) من قانون وشئون الأجانب الأردنى.

ويحق لوزير الداخلية بموافقة مجلس الوزراء إعفاء بعض رعايا الدول العربية والأجنبية من الحصول على تأشيرة الدخول لليمن، وبشرط المعاملة بالمثل^(٢٤).

وطبقاً لذلك يتمتع بعض رعايا الدول العربية مثل العراق والأردن بحق الدخول بدون تأشيرة دخول مسبقة من السلطات اليمنية. وسبق أن أوضحنا التفرقة بين تأشيرة الدخول، وبين تأشير الدخول، فتأشيرة الدخول كما ذكرنا، هي الموافقة المسبقة بالدخول لليمن. أما تأشيرة الدخول، فهو الختم الذي يضعه ضابط الجوازات على جواز السفر بعد الاطلاع على تأشيرة دخول الأجنبي. لغرض إثبات اليوم الذي يدخل فيه الأجنبي.

ويعفى من سمة الدخول الأجانب الذين يدخلون الموانئ الجوية أو البحرية لغرض المرور إلى دولة أخرى دون تجاوز نقطة ضابط الجوازات.

٣ - دخول الأجنبي من الأماكن التي يحددها وزير الداخلية بقرار يصدره بذلك. ويجب أن يؤشر الضابط المختص على جواز سفر الأجنبي، أنه دخل من المنطقة المسموح بها^(٢٥). ذلك أن كل دولة تحدد نقاط عبور معينة يسمح للأجانب والوطنيين العائدين الدخول منها فقط. ولا يجوز الدخول من غير هذه النقاط. وإن راجع الأجنبي بعد ذلك السلطات المختصة بذلك لتأشيرة دخوله، ولا يجوز الدخول من غير المناطق المحددة وإن كان الأجنبي يحمل جواز سفر وحاصل على تأشيرة دخول لليمن.

٤ - يجب على ريان السفينة وقائد الطائرات عند دخول السفينة أو الطائرة، الأراضي اليمنية، أن يقدموا إلى الضابط المختص كشفاً بأسماء ملاحى

(٢٤) المادة (٤) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى. والمادة (١) من قانون إقامة الأجانب العراقى. والفقرة (د) من المادة الرابعة من قانون إقامة وشؤون الأجانب الأردنى.

(٢٥) المادة (٦) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى، وفى العراق يسلك الأجنبى أحد الطرق المعينة فى قانون جوازات السفر. طبقاً للمادة (٣) من قانون إقامة الأجانب العراقى. والمادة (٥) من قانون دخول وشؤون الأجانب الأردنى.



السفينة، أو طاقم الطائرات وركابها والبيانات الخاصة بهم، وإبلاغ السلطات المختصة بأسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر^{٢٦} جوازات سفر غير صحيحة أو غير سارية المفعول، وعليهم أن يمنعوهم من مغادرة السفينة أو الطائرة^(٢٦).

٥ - ألا يكون الأجنبي من الأشخاص الذين وضعت أسماؤهم في قائمة الأشخاص ممنوعين من الدخول لليمن. حيث تقوم كل دولة بوضع قوائم بالأشخاص ممنوعين من دخول أراضيها لأسباب معينة.

٦ - ألا يكون قد صدر بحق الأجنبي قرار بالإبعاد لأى سبب كان، ما لم يكن قد صدر بحقه قرار من السلطة المختصة يلغى قرار الإبعاد.

٧ - أن يحصل الأجنبي على شهادة صحية من جهة رسمية ذات اختصاص تؤيد سلامته من الأمراض المعدية. أما إذا كان المرض غير معد، فيسمح له بالدخول لعدم تأثيره على صحة المواطنين.

٨ - أن يقوم الأجنبي بتدوين البيانات المطلوبة منه فى الاستمارة المعدة لهذا الغرض فى نقطة الدخول^(٢٧). وهذه الاستمارة تين سيرته الشخصية وسبب زيارته ومحل إقامته.

وإذا توافرت الشروط المذكورة يسمح للأجنبي بدخول اليمن. ويجب على الضابط المختص وضع تأشيرة الدخول بعد التأكد من الشروط المذكورة^(٢٨). وإذا تبين بأنه لم تتوافر الشروط بدخول الأجنبي، يعاد جوازه إليه، ويعود الأجنبي من حيث أتى^(٢٩).

(٢٦) المادة (٨) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى. والمادة (٧) من قانون دخول وشئون الأجانب الأردنى.

(٢٧) المادة (٣) من اللائحة التنفيذية بشأن دخول وإقامة الأجانب الصادرة بالقرار الجمهورى رقم (٤) لسنة ١٩٩٤. وتراجع المادة الرابعة من قانون إقامة الأجانب العراقى.

(٢٨) المادة (٤) من اللائحة التنفيذية.

(٢٩) المادة (٥) من اللائحة التنفيذية.



المبحث الثالث

الإقامة



عرف القانون اليمني وثيقة الإقامة بأنها: الوثيقة التي تتضمن الإذن للأجنبي بالإقامة في أراضي اليمن، صادرة من سلطة يمنية مختصة^(٣٠).

وقد أوجب القانون اليمني على كل أجنبي أن يكون أجنبي حاصلاً على ترخيص بالإقامة. ولما كانت الإقامة محددة بمدة معينة. فإن على الأجنبي مغادرة الأراضي اليمنية بمجرد انتهاء مدة الإقامة، ما لم يحصل على تمديد للإقامة لفترة أخرى^(٣١).

إن الغرض من منح ترخيص الإقامة، هو معرفة أن الأجنبي الذي يحملها، دخل بصورة مشروعة، وأن إقامته مشروعة بعلم ترخيص الدولة، وأنه ملتزم بقوانين وأوامر الدولة، ويحترم تقاليد وعادات المجتمع، وأنه في إطار المجال القانوني المحدد له.

وقد نظم القانون اليمني إقامة الأجانب بالإجراءات الآتية:

١ - الإلتزام بقوانين الدولة:

عند دخول الأجنبي لأراضي الدولة، فإن عليه أن يلتزم بقوانين تلك الدولة، وأن يكون دائماً أمام نظر السلطات المختصة. فإذا كان من حق الوطني أن يدخل من النقطة المحددة من قبل الدولة، والذهاب إلى أية منطقة يشاء، وأن لا يخرج من مسكنه إن أراد ذلك، أو أن يتوارى عن الأنظار، فإن على الأجنبي أن يكون دائم الحضور أمام الجهات المختصة.

(٣٠) المادة (٢) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني. والفقرة الأولى من المادة (١١) من قانون إقامة الأجانب العراقي.

(٣١) المادة (١٧) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني.



وبعد دخول الأجنبي الأراضي اليمنية، بصورة مشروعة، فإن قانون دخول وإقامة الأجانب أوجب عليه اتباع شروط إجراءات التسجيل، إلا أن القانون أجاز لرئيس مصلحة الهجرة والجنسية والجوازات إعفاء الأجنبي منها.

٢ - تقديم المعلومات:

يبادر الأجنبي بمراجعة مكتب تسجيل الأجانب أو قسم الشرطة في المنطقة التي يقيم فيها شخصياً، لتقديم المعلومات اللازمة عن حالته الشخصية، والغرض من دخوله اليمن^(٣٢).

يعفى من هذا الالتزام الأجانب الذين يحملون إقامة خاصة من الدولة عند دخولهم اليمن بشرط ألا تزيد مدة غيابهم في الخارج عن ستة أشهر متواصلة^(٣٣).

وقد أجاز القانون إعفاء الأجنبي من شرط الحضور بنفسه إلى مكتب تسجيل الأجانب أو قسم الشرطة في المنطقة، لاعتبارات خاصة بالمجالات الدولية أو لأعذار مقبولة. حيث يقدم المعلومات المطلوبة ويرسلها إلى مكتب تسجيل الأجانب^(٣٤). ولم يحدد القانون الجهة التي لها حق إعفاء هؤلاء الأجانب من الحضور شخصياً إلى مكتب تسجيل الأجانب.

٣ - الإقامة في الفنادق والدور المؤجرة:

يجب على مدراء الفنادق، وأصحاب الدور المؤجرة للأجانب وكل من يأوى أجنبياً، أن يقوم بإبلاغ مكتب تسجيل الأجانب أو قسم الشرطة الواقع في مكان

(٣٢) المادة (٩) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني. وتراجع المادة (١٠) من قانون الأجانب العراقي. والمادة (١١) من قانون دخول وشئون الأجانب الأردني.

(٣٣) المادة (١٠) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني.

(٣٤) المادة (١٢) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني. وقد استثنى القانون الأردني الأجانب الذين يحملون تأشيرات حج أو مرور ضمن المدة المسموح بها. المادتان (١١) و (١٢) من قانون دخول وشئون الأجانب الأردني.



وجود الأجنبي خلال (٤٨) ساعة من وجود الأجنبي. ويتضمن هذا البلاغ اسم الأجنبي ومحل سكنه، وإبلاغ مكتب التسجيل خلال (٤٨) ساعة من مغادرته هذا المكان^(٣٥). وذلك بهدف الاطلاع والتعرف على أماكن تواجد الأجنبي وتنقلاته.

٤ - بيان مكان الإقامة:

يجب على كل أجنبي أن يقوم بإبلاغ مكتب تسجيل الأجانب أو قسم الشرطة الذي في دائرته عن مكان إقامته. وإذا ما أراد تغيير مكانه فعليه الإبلاغ عن ذلك قبل الانتقال إلى المكان الجديد.

أما إذا كان انتقاله إلى مدينة أخرى داخل اليمن، فعليه إبلاغ مكتب التسجيل أو قسم الشرطة في تلك المدينة خلال مدة (٤٨) ساعة من وقت وصوله إليها، مبيناً عنوانه الجديد^(٣٦) ولما كان هذا الحكم يعرقل عملية السياحة، لأن مراجعة مكتب التسجيل أو قسم الشرطة تفيد حرية السائح في مراجعات روتينية، لذا فقد أبقى القانون الأجانب الذين يقيمون بتأشيرات سياحية.

٥ - حمل جواز السفر:

على الأجنبي يحمل معه دائماً جواز سفره، وإذن إقامته، في حالات تنقله أو مراجعته مكتب التسجيل أو قسم الشرطة، وأن يقدمها في أي وقت يطلب منه للتحقيق من شخصيته. وأن يحضر مكتب التسجيل أو أية مؤسسة مختصة في الوقت الذي يطلب منه، وليس من حقه الامتناع عن ذلك.

(٣٥) المادة (١٣) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني. وطبقاً للفقرة الثانية من قانون إقامة الأجانب العراقي يجب التبليغ خلال مدة (٢٤) ساعة. والمادة (١٣) من قانون دخول وشؤون الأجانب الأردني.

(٣٦) المادة (١١) من قانون دخول وإقامة الأجانب. مقابلة للفقرة الثالثة من المادة العاشرة من قانون إقامة الأجانب العراقي والمادة (١٢) من قانون دخول وشؤون الأجانب الأردني.



وإذا فقد جوازه أو إذن إقامته أو تلف إحداهما أو كلاهما. فعليه إبلاغ قسم الشرطة خلال (٤٨) ساعة من تاريخ الفقد أو التلف^(٣٧).

٦ - استخدام الأجانب:

على كل يمني أو أجنبي يستخدم أجنبياً في عمل معين أن يقوم بما يأتي:

أ - الحصول على إذن باستخدام الأجنبي من الجهة المختصة.

ب- إشعار مكتب تسجيل الأجانب أو قسم الشرطة الذي يقع محل العمل في دائرته خلال مدة (٤٨) ساعة من وقت استخدام الأجنبي.

ج - إشعار مكتب التسجيل أو قسم الشرطة عند انتهاء خدمة الأجنبي، خلال (٤٨) ساعة من تركه العمل^(٣٨).

٧ - مغادرة أراضي الدولة:

عند انتهاء الإقامة، يجب على الأجنبي أن يغادر اليمن بعد الحصول على تأشيرة بالخروج وموافقة الجهة التي يعمل بها.

وعند مغادرة الأجنبي أراضي الدولة تنتهي إقامته في الدولة. وإذا ما أراد العودة، فإن عليه أن يتخذ ذات الإجراءات التي قامها بها عند دخوله وإقامته أراضي الدولة.

(٣٧) المادة (١٤) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني. والمادة (١٥) من قانون دخول وإقامة الأجانب الأردني.

(٣٨) المادة (١٥) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني. والمادة (١٦/ب) من قانون دخول وشؤون الأجانب الأردني.



المبحث الرابع

أصناف الأجانب



وزع القانون اليمني الأجانب من حيث الإقامة على عدة أصناف:

الصنف الأول - أجانب يتمتعون بصفة خاصة:

الأجانب الذين يتمتعون بصفة خاصة، أولئك الأجانب الذين يتمتعون بمؤهلات علمية أو مالية أو ثقافية يمكن الاستفادة منهم، أو أن وجوده مسألة ضرورية تتطلبها المصلحة العامة.

الأجانب الذين يتمتعون بصفة خاصة، يرخص لهم بالإقامة مدة عشر سنوات تجدد عند الطلب إذا توافرت فيهم الشروط الآتية:

- ١ - الإقامة في اليمن مدة لا تقل عن عشرين عاماً، أو خمس سنوات.
- ٢ - أن تكون هذه المدة قبل سريان نفاذ القانون في ١٣/٢/١٩٩١.
- ٣ - أن تكون إقامتهم متصلة، ولا يعنى الاتصال عدم الخروج عن اليمن وإنما يقصد به أن يكون توطنهم في اليمن خلال المدة المذكورة.
- ٤ - أن يكون دخولهم اليمن بصورة مشروعة. وذلك بحصولهم على تأشيرة دخول، ودخولهم من النقاط المحددة.
- ٥ - أن يقوموا بأعمال نافعة لليمن تفيد الاقتصاد القومي، أو يؤدون خدمات علمية أو ثقافية أو فنية، على أن تحدد هذه الأعمال بقرار من وزير الداخلية^(٣٩).

(٣٩) الفقرتان (أ و ب) من المادة (١٩) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني. يمنح الأجنبي في العراق وثيقة إقامة لمدة سنة قابلة للتجديد عدة مرات. ويجوز لوزير الداخلية منح الأجانب المقيمين في العراق وثيقة إقامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. الفقرة الأولى من المادة (١٢) من قانون الإقامة العراقي. ويمنح الأجنبي في الأردن إقامة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد. مادة (٢٢) من قانون دخول وشؤون الأجانب الأردني.

٦ - ألا يكون وجوده مما يهدد أمن اليمن وسلامته فى الداخل والخارج أو اقتصاده القومى أو الصحة العامة أو الآداب العامة ولا يكون عاه على النولة.

٧ - أن يصدر قرار من وزير الداخلية بالترخيص لهم بالإقامة باليمن. وإذا توافرت الشروط المذكورة، فإنهم يتمتعون بحق الإقامة باليمن مدة عشر سنوات تجدد عند الطلب.

ولا ينتفع بهذه الإقامة الا الشخص الذى تنطبق عليه الشروط المذكورة وأولاده القصر الذين يعيشون فى كنفه وزوجته.

ويلاحظ أن القانون اليمنى اشترط أن تكون مدة إقامتهم فى اليمن عشر أو خمس سنوات سابقة على تاريخ نفاذ القانون فى ١٣/١/١٩٩١، وذلك بقصد منحهم المدة ذاتها بعد نفاذ القانون. وإذا ما انتهت هذه المدة، جاز تمديدها لمدة عشر سنوات أخرى، ما دام وجودهم سابق على نفاذ القانون بعشر سنوات. ويظهر أن القانون اليمنى عدّ وجودهم قبل صدور القانون الحالى حقاً مكتسباً فأضفى عليهم وصف الصفة الخاصة.

أما الأشخاص الذين يقيمون مدة عشر سنوات بعد نفاذ القانون، فلا يتمتعون بوصف الصفة الخاصة.

وإذا ما منح الأجنبى رخصة بالإقامة باليمن، فإنه يتمتع بحق الإقامة مدة عشر سنوات قابلة للتجديد عند الطلب. إلا إذا سافر إلى خارج اليمن لمدة تزيد على ستة أشهر ولم يحصل على إذن من رئيس مصلحة الهجرة والجنسية والجوازات. أو لم يحصل على إذنه قبل انتهاء مدة الستة أشهر، ما لم يقدم أعذاراً يقبلها رئيس مصلحة الهجرة والجنسية والجوازات.

وفى جميع الأحوال يجب ألا يزيد الغياب عن سنتين خارج اليمن، وألا تسقط رخصة الإقامة الممنوحة له.



ويستثنى من هذه الحالة الفئات الآتية:

- ١ - الأجانب الذين يغادرون اليمن لأغراض الدراسة بمختلف مراحلها.
- ٢ - الأجانب الذين يؤدون الخدمة العسكرية فى دولهم. ذلك أن خروج هؤلاء من اليمن لا بعداً انقطاعاً عن الإقامة، بل يعد استمراراً لها^(٤٠).

الصنف الثانى - أجانب مقيمون بصفة عادية:

وهؤلاء الأجانب الذين تنطبق عليهم الشروط الآتية:

- ١ - أن تكون إقامتهم فى اليمن مدة خمس عشرة سنة.
- ٢ - أن تكون إقامتهم متصلة وغير منقطعة. وهذا لا يعنى أنهم لا يغادرون اليمن، وإنما يعنى أن يكون توطنهم العادى فى اليمن.
- ٣ - أن تكون مدة الإقامة سابقة على نفاذ القانون فى ١٣/٣/١٩٩١. ولا يستفيد الأجنبى الذى لم تمض المدة المذكورة كاملة قبل هذا التاريخ.
- ٤ - أن يكون دخولهم لليمن بصورة مشروعة.

وإذا توافرت الشروط المذكورة، فإنه يجوز الترخيص لهم بالإقامة فى اليمن مدة خمس سنوات قابلة للتجديد^(٤١)، ولم يحدد القانون أن يصدر قرار الرخصة بالإقامة لهذا الصنف من وزير الداخلية. كما لم يشترط ألا يكون وجوده مهدداً أمن الدولة وسلامتها كما أوجب ذلك فى الصنف السابق. وما دام الأمر بالترخيص بالإقامة جوازياً فإنه يمكن تلافى هذا النقص.

وإذا ما منح الأجنبى رخصة الإقامة فى اليمن مدة خمس سنوات، فإنه يتمتع بحق الإقامة فى اليمن للمدة المذكورة، إلا إذا غادر اليمن لمدة ستة أشهر أو سنتين كما أوضحنا ذلك بالنسبة للصنف الأول.

(٤٠) المادة (٢٥) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى.

(٤١) المادة (٢٠) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى.



وهذا الصنف لم يرق إلى الصنف الأول، وهم الأجانب الذين يتمتعون بصفة خاصة، وإن كان مدة وجودهم في اليمن تزيد على مدة نصف الأول، وذلك كونهم لا يتمتعون بالمؤهلات العلمية والمالية والثقافية التي يتمتع بها أصحاب الصنف الأول. ولهذا فقد تطلب القانون وجودهم في اليمن مدة خمس عشرة سنة سابقة على نفاذ القانون.

كما أن الأثر المترتب على هذه الإقامة الطويلة لم يكن مساوياً للصنف الأول، وإنما أقل منهم، حيث يجزى منحهم الإقامة لمدة خمس سنوات.

الصنف الثالث - الأجانب المقيمون بصفة مؤقتة:

وهم الأجانب الذين لم تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفئتين السابقتين، ويجوز منح هؤلاء رخصة بالإقامة مدة لا تزيد على سنة ويجوز تجديدها^(٤٢).

ويجوز تجديد رخصة إقامة هؤلاء بغض النظر عن مدة إقامتهم السابقة، وعمّا إذا كان وجودهم يؤثر على أمن الدولة وسلامتها أو كان دخوله بصورة مشروعة أو غير مشروعة. ولما كان أمر منحهم الرخصة جوازياً، فإنه يمكن تلافى هذا النقص.

وقد أوردت اللائحة التنفيذية حالة خاصة بالإقامة القصيرة. حيث أجازت منح الأجنبي الذي يدخل اليمن بصورة مشروعة إقامة قصيرة لمدة ثلاثين يوماً بدون رسوم^(٤٣). كذلك الأجنبي الذي يدخل بقصد التجارة أو الزيارة أو السياحة يمنح المدة المذكورة^(٤٤).

الصنف الرابع - الأجانب العاملون في اليمن:

أولاً - أجاز القانون منح الأجانب العاملين في الشركات رخصة إقامة لمدة ثلاث سنوات طبقاً للشروط الآتية:

(٤٢) المادة (٢٢) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى.

(٤٣) المادة (٨) من اللائحة التنفيذية.

(٤٤) المادة (٩) من اللائحة التنفيذية.

١ - أن يكون الأجنبي من العاملين في اليمن في الحقول الآتية:
أ - العاملون في شركات النفط ومشتقاتها. سواء من المدراء أو الفنيين أو العمال العاديين.

ب - مدراء الشركات والبنوك. ولم يشمل القانون الموظفين والعمال الأجانب العاملين في هذه الشركات بخلاف الحالة السابقة.

٢ - أن تقتضى طبيعة أعمالهم العمل في هذه الشركات.

٣ - موافقة رئيس مصلحة الهجرة والجنسية والجوازات على منحهم رخصة الإقامة. وإذا ما توافرت الشروط المذكورة يجوز منحهم رخصة الإقامة في اليمن مدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد^(٤٥).

ثانياً - أجازت اللائحة التنفيذية استخدام الأجانب في اليمن بقصد التوظيف والعمل بشرط الحصول على ترخيص مسبق من وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية والعمل أو من وزارة الخدمة المدنية أو أى جهة أخرى يخولها القانون ذلك. ولا يجوز منح الأجنبي المستخدم للإقامة المطلوبة إلا بعد استيفاء الشروط المنصوص عليها في القانون^(٤٦).

الصنف الخامس - الأجانب الدبلوماسيون والقناصل:

استثنى القانون اليمني الأجانب أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي من الخضوع لأحكامه طبقاً للشروط الآتية:

١ - أن يكون الأجنبي من أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي وتحدد صفة هؤلاء طبقاً لأحكام اتفاقيتي فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣.

(٤٥) المادة (٢٣) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني.

(٤٦) المادة (١٩) من اللائحة. والمادة (١٨١) من قانون العمل العراقي رقم (٥١) لسنة ١٩٧١.

والمادة (٢٦) من قانون دخول وشؤون الأجانب الأردني.

٢ - أن يكون هذا الأجنبي معتمداً لدى الحكومة اليمنية. أما إذا كان غير معتمد ودخل لغرض السياحة أو لغيرها، فيتبع بشأته مبدأ المعاملة بالمثل^(٤٧). فإذا كانت دولته تخضع الدبلوماسيين اليمنيين لأحكام الإقامة، فإن الأجنبي غير المعتمد في اليمن يخضع لأحكام قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني، ويعامل كأجنبي طبقاً للحالة التي هو عليها.

وإذا ما توافر الشرطان المذكوران فلا يخضع أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي المعتمدين في اليمن لأحكام قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني. **الصنف السادس - الأجانب من ملاحى السفن والطائرات:**

يعفى الأجانب من ملاحى السفن والطائرات من إجراء رخصة الإقامة لفترة محددة عند توافر الشروط الآتية:

١ - أن تكون السفينة أو الطائرة قادمة إلى اليمن.

٢ - أن يكون الأجانب ممن يعملون في هذه السفينة أو الطائرة. أما إذا جاء اليمن في غير السفينة أو الطائرة التي يعمل بها، فإنه يخضع لأحكام القانون اليمني.

٣ - أن يحمل الأجنبي وثائق سفر بحرية أو جوية من دولته تؤيد صنفته هذه.

٤ - أن تؤشر سلطات الجوازات اليمنية بالموانئ والمطارات على هذه الوثائق عند دخولهم الأراضي اليمنية أو مغادرتها.

وإذا ما توافرت الشروط المذكورة، فإن للأجانب من ملاحى السفن والطائرات حق الإقامة في اليمن مدة بقاء السفينة أو الطائرة في اليمن^(٤٨).

(٤٧) الفقرة (١) من المادة (٣٨) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني. والمادة (٢٦) من قانون

إقامة الأجانب العراقي. والمادة (٢٦/ب) من قانون دخول وشؤون الأجانب الأردني.

(٤٨) الفقرة (٢) من المادة (٣٨) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني. والمادة (٢٦) من قانون

إقامة الأجانب العراقي. والمادة (٢٩/ب) من قانون إقامة وشؤون الأجانب الأردني.

الصف السابع - الأجانب من ركاب السفن والطائرات المارة باليمن:
يجوز للأجانب من ركاب السفن والطائرات الإقامة باليمن لمدة محدودة طبقاً لما يأتي:

١ - أن يكون الأجانب من ركاب السفن والطائرات، سواء أكانت هذه السفن والطائرات يمنية أو أجنبية.

٢ - أن ترسو السفن فى الموانئ أو تهبط الطائرات فى المطارات اليمنية. لأغراض العبور إلى دولة أخرى أو لأغراض التزود بالوقود أو لأغراض اضطرارية.

٣ - أن تسمح السلطات اليمنية المختصة لهؤلاء بالنزول من السفن أو الطائرات. وإذا ما توافرت الشروط المذكورة، يجوز لهؤلاء دخول الأراضى اليمنية وإقامة مدة بقاء السفينة أو الطائرة على أن لا يتجاوز ذلك مدة أسبوع واحد.

وقد أوجب القانون على ربابنة السفن والطائرات قبل الرحيل إبلاغ إدارة الهجرة عن تخلف أى أجنبى عن العودة للسفينة أو الطائرة، وإذا لم يكتشف أمره إلا بعد الرحيل، وجب إبلاغ إدارة الهجرة بأسماء المتخلفين وجنسياتهم برقبياً، وإرسال وثائقهم^(٤٩).

الصف الثامن - الأجانب المعفون بموجب اتفاقيات دولية:

الأجانب المعفون من قانون دخول وإقامة الأجانب طبقاً للاتفاقيات الدولية يحق لهم الدخول والإقامة فى اليمن إذا توافرت الشروط الاتية:

- ١ - أن تكون اليمن طرفاً فى اتفاقية دولية.
- ٢ - أن تتضمن هذه الاتفاقية إعفاء رعايا دولة معينة من إجراءات محددة بشأن دخول وإقامة رعايا تلك الدولة.

(٤٩) الفقرة (٤) من المادة (٣٨) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى. والمادة (٢٦) من قانون إقامة الأجانب العراقى. والمادة (٥/٢٩) من قانون دخول وشئون الأجانب الأردنى.



وإذا ما توافر الشرطان المذكوران، فإن الأجنبي من رعايا تلك الدولة يعفى من إجراء الدخول أو الإقامة طبقاً لما هو وارد في الاتفاقية^(٤٠).
غير أن هذا الإعفاء الوارد في اتفاقية دولية لا يعفى الأجنبي من تأشيرة الدخول والخروج من اليمن.

الصفحة التاسعة - الأجانب المتمتعون بقواعد المجاملات الدولية:

تعفى الدول بعض الأجنبيات من الإجراءات الخاصة بدخول أراضيها والإقامة فيها لأغراض المجاملة الدولية. كأن يتطلب زيارة وقد لا ترغب الدولة الإعلان عنه. أو أن يقوم رئيس دولة سابق أو شخصية دولية محل اعتبار بزيارة اليمن. وقد أجاز القانون اليمني لوزير الداخلية إعفاء بعض الأجنبيات بإذن خاص لاعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية^(٤١).

(٥٠) الفقرة (٤) من المادة (٣٨) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني. والمادة (٢٦) من قانون إقامة الأجانب العراقي والمادة (٥/٢٩) من قانون دخول شؤون الأجانب الأردني.
(٥١) الفقرة (٥) من المادة (٣٨) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني. والمادة (٢٩/ح) من قانون دخول وشؤون الأجانب الأردني.



المبحث الخامس

إقامة الأجنبي بالتبعية



يقصد بالإقامة بالتبعية: أن تكون إقامة شخص تابعة لإقامة شخص آخر، ويستفيد الأجنبي بالإقامة في اليمن بالتبعية في الحالات الآتية:

١ - الزوجة الأجنبية المتزوجة من يمني.

تتمتع الزوجة الأجنبية المتزوجة من يمني بالترخيص بالإقامة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، إذا توافرت لا شروط الآتية:

أ - أن يكون دخولها أراضى اليمن بصورة مشروعة.

ب - أن يكون الزواج صحيحاً طبقاً للقانون اليمني.

ج - أن تكون العلاقة الزوجية قائمة عند تقديم طلب الإقامة^(٥٢).

٢ - الزوج الأجنبي المتزوج من يمنية:

يجوز منح الزوج الأجنبي المتزوج من يمنية رخصة بالإقامة في اليمن لمدة سنتين قابلة للتجديد عند توافر الشروط الآتية:

أ - أن يكون دخول الزوج الأجنبي لليمن بصورة مشروعة.

ب - أن يكون عقد الزواج صحيحاً وفقاً لأحكام القانون اليمني.

ج - أن تكون العلاقة الزوجية مستمرة عند تقديم طلب الرخصة بالإقامة.

د - موافقة وزير الداخلية، أو عدم اعتراضه على زواج المرأة اليمنية من أجنبي^(٥٣).

(٥٢) المادة (١٣) من اللائحة التنفيذية. يجوز لوزير الداخلية في العراق منح المرأة الأجنبية المتزوجة من عراقي إقامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

(٥٣) المادة (١٤) من اللائحة التنفيذية.



ويلاحظ أن زواج اليمنى من أجنبية لا تتطلب موافقة وزير الداخلية على منح الزوجة الأجنبية رخصة الإقامة في اليمن، بينما تتطلب ذلك بانسبة للأجنبي المتزوج من يمنية.

غير أن اللائحة التنفيذية، أوجبت موافقة الوزير، أو عدم اعتراضه على الزواج فإذا وافق الوزير على منح الأجنبي رخصة الإقامة فإنه يتمتع بحق الإقامة باليمن. أما إذا لم يصدر قرار بذلك وإنما وافق على زواج اليمنية من أجنبي، فإن للأجنبي حق الإقامة.

وفي حالة رفضه الزواج، فإن ذلك لا يؤثر على العلاقة الزوجية، وإنما لا يسمح للأجنبي المتزوج من يمنية الإقامة في اليمن.

وإذا منح الأجنبي المتزوج من يمنية الرخصة بالإقامة لمدة سنتين، جاز تجديدها لسنتين أخرتين إذا توافرت إحدى الحالات الآتية:

- أ - إذا كان هناك خطر يهدد حياته أو زوجته أو أولاده في حالة إقامته في دولته.
- ب - إذا كان الزوج عديم الجنسية، ولا يستطيع العودة لدولته.
- ج - إذا كانت للزوجة أملاك في اليمن، وأن الضرورة تتطلب أن تبقى في اليمن لإدارتها.

د - إذا كان أحد الأبوين للزوجة عاجزاً، وتتطلب حالته بقاء الزوجة لرعايته.

هـ - إذا أصيبت الزوجة بمرض في اليمن ولا تستطيع الانتقال إلى مكان آخر^(٥٤).

وإذا توافرت أحد الاحالات المذكورة جاز تجديد إقامة الأجنبي المتزوج من يمنية لمدة سنتين أخريتين:

(٥٤) المادة (١٥) من اللائحة التنفيذية.



٣ - أم اليمنى الأجنبية:

تمنح الأجنبية التى لها ولد يمنى رخصة الإقامة فى اليمن لمدة أقصاها سنتين عند توافر الشروط الآتية:

- أ - ثبوت الأمومة طبقاً لأحكام القانون.
- ب - أن يكون الابن العائل الوحيد لأمه.
- ج - موافقة رئاسة مصلحة الهجرة والجنسية والجوازات على منحها رخصة الإقامة فى اليمن^(٥٥).

وإذا ما توافرت الشروط المذكورة، فإن الأجنبية التى هى أم لولد أو بنت يمنية تتمتع بحق الإقامة لمدة سنتين، قابلة للتجديد.

٤ - أولاد الأجنبي من أم يمنية:

يمنح الأولاد الأجانب من أب أجنبي وأم يمنية رخصة بالإقامة باليمن لمدة أربع سنوات عند توافر إحدى الحالات الآتية:

- أ - إذا كان الولد فى حضانة أمه وتخلى والده عن حضانته.
 - ب - إذا كان الولد العائل الوحيد لأمه.
 - ج - إذا كانت الأم فى حالة مرض يتطلب وجود ابنها إلى جانبها.
 - د - إذا كانت الأم عاجزة وتحتاج لمن يقوم برعايتها^(٥٦).
- وإذا توافرت إحدى الحالات المذكورة، يمنح الولد من الأجنبي أو ابنته الرخصة بالإقامة باليمن لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

ولم تتطلب اللائحة موافقة وزير الداخلية أو رئيس مصلحة الهجرة والجنسية والجوازات، وإنما يكتسب ذلك الحق بمجرد توافر إحدى الحالات المذكورة.

(٥٥) المادة (١٦) من اللائحة التنفيذية.

(٥٦) المادة (١٧) من اللائحة التنفيذية.



كما يتطلب القانون استمرار العلاقة الزوجية، أو مكان وجود الأب الأجنبي عما إذا كان داخل اليمن أو خارجه.

٥ - قرابة الأجنبي باليمن:

قد يرتبط أحد الأجانب بصلة قرابة بأحد اليمنيين. كأن يكون الأجنبي أماً أو أباً أو أمماً لزوجة اليمنى أو أمماً أو أباً ليمنى أو يمنية بالتجنس.

وقد أجازت اللائحة التنفيذية منح الأجنبي الذى له صلة قرابة بأحد اليمنيين رخصة بالإقامة فى اليمن لمدة سنة قابلة للتجديد عند تحقق الشروط الآتية:

١ - أن تكون صلة قرابة بين الأجنبي وأحد اليمنيين ولا يهم أو تكون هذه القرابة قرابة أصول أو فروع، أو قرابة حواشى، أو مصاهرة.

٢ - ألا ترد معالجة لحالته ضمن الحالات التى سبق شرحها.

٣ - أن توجد حالة اضطرارية تستوجب منحه الإقامة.

٤ - موافقة رئيس مصلحة الهجرة والجنسية والجوازات.

وإذا ما توافرت هذه الشروط جاز منح الأجنبي إقامة لمدة سنة فى اليمن^(٥٧).

٦ - أولاد وزوجة الأجنبي المقيم إقامة خاصة:

سبق وأن تناولنا الأشخاص الذين يجوز منحهم رخصة بالإقامة باليمن لمدة عشر سنوات.

ويستفيد من هذه الإقامة أولاده القصر الذين يعيشون فى كنفه لحين بلوغهم من العمر ثمانى عشرة سنة.

أما الزوجة، فإنه تتمتع بحق الإقامة المذكورة تبعاً لزوجها إذا توافرت الشروط الآتية:

(٥٧) المادة (١٨) من اللائحة التنفيذية.

أ - أن يتمتع زوجها برخصة الأجنبي ذوى الإقامة الخاصة، لمدة عشر سنوات.

ب - أن يكون دخول الزوجة لليمن بصورة مشروعة.

ج - أن تمضى على إقامتها فى اليمن مدة سنتين من تاريخ إعلان مصلحة الهجرة والجنسية والجوازات بالخروج^(٥٨). وهذا يعنى أن الأجنبي المتزوج من أجنبية مقيمة فى اليمن مدة أكثر من سنتين، لا تستفيد زوجته من هذه المدة، فلا بد من إقامتها باليمن مدة سنتين، ليس من تاريخ الزواج، وإنما من التاريخ الذى تعلم به المصلحة بهذا الزواج.

(٥٨) الفقرة (ج) من المادة (١٩) من قانون دخول وإقامة الأجنبي اليمنى. والمادة (٢٦) من قانون إقامة الأجنبي العراقى.

المبحث السادس

فقد الإقامة وإعادتها



الإقامة ليست حقاً دائماً للأجنبي يستطيع التمسك بها، بل قد تنتهى عند توافر حالات معينة. وإذا ما فقدت الإقامة جاز إعادتها لأسباب محددة. وفى جميع الأحوال، إن إقامة الأجنبي فى دولة معينة لا تقرر له حقاً مكتسباً، وإنما هى رخصة من الدولة إن شاعت منحتها، وإن شاعت سحبها منه فى ضوء الاعتبارات التى تحددها الدولة. وليس هناك سلطة فوق إرادة الدولة. وإذا ما أرادت الدولة أن تنهى إقامة أجنبي، فلها ذلك. غير أن بعض الدول تتجه إلى وضع ضوابط قانونية لإنهاء إقامة الأجنبي فى أراضيها، لكى تبدو وكأنها لا تتعسف فى معاملة الأجانب، غير أن الاعتبارات السياسية ومقتضيات الأمن، تتجاوز الضوابط القانونية.

وتضع الدول ضوابطاً لفقد الإقامة وإعادتها.

وعليه سنتناول فقد الإقامة وإعادتها فى المطلبين الآتيين:

المطلب الأول - فقد الإقامة.

المطلب الثانى - إعادة الإقامة.

المطلب الأول
فقد الإقامة

تنتهى إقامة الأجنبي في اليمن بعدة طرق هي: انتهاء فترة الإقامة، والخروج الإرادى، والإبعاد والتسليم والإخراج:
أولاً - انتهاء الإقامة:

سبق القول، أن إقامة الأجنبي في أية دولة لا بد وأن تنتهى بمدة معينة. وقد أوجب القانون اليمنى على الأجنبي الخروج عند انتهاء إقامته، إذا لم تجدد هذه الإقامة. وعلى الأجنبي اتباع الإجراءات التى نص عليها القانون واللائحة التنفيذية والحصول على تأشيرة الخروج^(٥٩). وعليه أن يخرج من المناطق التى يحددها وزير الداخلية، وأن يؤشر الضابط المختص على جواز سفره أو الوثيقة التى تقوم مقامه بما يفيد خروجه حسب الأحوال^(٦٠).
ثانياً - الخروج الإرادى:

يقصد بالخروج الإرادى، أن الأجنبي يخرج من الدولة على الرغم من أن مدة إقامته لم تنته، فيقرر الخروج بمحض إرادته. فعندما يرغب الأجنبي المقيم بإنهاء إقامته والخروج من الدولة، فله ذلك لأن الترخيص للأجنبي بالإقامة مدة معينة فى إقليم الدولة لا يعنى إلزامه بالبقاء مدة الإقامة كلها. ولكنه يلزم بضرورة الحصول على تأشيرة الخروج (سمة المغادرة)

(٥٩) أشارت المادة (٥) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى إلى أن اللائحة التنفيذية تتولى تنظيم خروج الأجنبي من اليمن. غير أن اللائحة لم تنظم حالة خروج الأجنبي من اليمن.
(٦٠) المادة (٦) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى.



من السلطات المختصة في الدولة، للتأكد من براءة ذمته من أى حق أو التزام تجاه الدولة والأفراد، وهو ما يطلق عليه في اليمن بإخلاء ظرف.

وإذا ما أراد الأجنبي الخروج من الدولة، فليس للسلطات حق منعه من ذلك إلا في حالات استثنائية ينص عليها القانون كما لو كان مدينًا بالتزامات مالية للدولة أو للأفراد أو متهمًا بارتكاب جريمة^(٦١).

وإذا خرج الأجنبي من الدولة تنتهى إقامته فيما ارادته.

وقد أوجبت اللائحة التنفيذية منح الأجنبي تأشيرة خروجه من اليمن فى أى وقت يرغب فيه مغادرة اليمن طبقاً للشروط الآتية:

- ١ - إذا كان دخوله اليمن وإقامته فيه بصورة مشروعة.
 - ٢ - موافقة الجهة التى كان يعمل بها على خروجه.
 - ٣ - استيفاء العقوبات المقررة قانوناً فى حالة مخالفته^(٦٢).
 - ٤ - ألا يكون اسمه قد أدرج ضمن أسماء الممنوعين من السفر^(٦٣).
- ٥ - تمنح مصلحة الهجرة والجنسية والجوازات تأشيرة الخروج للأجنبي، وتنتهى هذه التأشيرة بعدة أربعة عشر يوماً. فإذا لم يغادر الأجنبي، وجب تجديدها لمدة مماثلة^(٦٤).

(٦١) : غالب على الداودى، القانون الدولي الخاص بغداد ١٩٨٢، ص ١٧٨. وقد أوجب القانون العراقي أن يكون الأجنبي الذى يرغب بالخروج أن يحمل جواز سفر من دولته سارى المفعول، وأن يحصل على سمة المغادرة وأن يسلك فى خروجه أحد الطرق المبينة فى قانون جوازات السفر، وعدم وجود مانع من سفره. المادتان (٨ و ٩) من قانون إقامة الأجانب.

(٦٢) المادة (٢٣) من اللائحة التنفيذية.

(٦٣) المادة (٢٤) من اللائحة التنفيذية.

(٦٤) المادة (٢٥) من اللائحة التنفيذية.



ثالثاً - الأبعاد:

تفقد الإقامة بالإبعاد. والإبعاد: طلب السلطة المختصة من أجنبي مقيم في أراضى اليمن بصورة مشروعة الخروج منها^(٦٥).

وقد وضع القانون اليمني قاعدة عامة للإبعاد وأورد عليها استثناء:

١ - القاعدة العامة:

يجوز لوزير الداخلية إبعاد أى أجنبي بقرار يصدره بناء على قرار من لجنة الإبعاد^(٦٦).

وبناء على ذلك، فإنه يجوز لوزير الداخلية أن يقوم بإنهاء إقامة أى أجنبي، وإن دخل بصورة مشروعة لليمن، وحصل على تصريح بإقامة حسب الأصول.

ولم يحدد القانون الحالات التى يجوز فيها إبعاد الأجنبي، وإنما ترك ذلك لتقدير وزير الداخلية، دون أن يطلب منه القانون أن يسبب قرار الإبعاد. غير أن اللائحة أوجبت أو تكون قرارات الإبعاد التى يصدرها الوزير مسببة وتستند إلى القانون واللوائح والقرارات النافذة^(٦٧).

(٦٥) المادة (٢) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى. والمادة الأولى من قانون إقامة الأجانب العراقى.

(٦٦) المادة (٣٠) من قانون دخول الأجانب وإقامتهم.

وتشكل لجنة الإبعاد على النحو التالى:

١ - وكيل وزارة الداخلية المختص رئيساً.

٢ - وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن. عضواً.

٣ - رئيس مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية. عضواً.

٤ - مدير عام الشئون القانونية بوزارة الداخلية. عضواً.

٥ - مدير عام الشئون العربية والأجنبية بالمصلحة عضواً - ومقررًا.

وتتعقد اللجنة بناء على طلب رئيسها وبشروط لصحة انعقاد اللجنة حضور الرئيس وثلاثة أعضاء، على الأقل، وتصدر القرارات بالأغلبية وعند تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس ويبلغ رأياً للوزير على وجه السرعة.

المادة (٣٤) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى.

(٦٧) المادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية بشأن دخول وإقامة الأجانب.

وقرار مجلس قيادة الثورة العراقى رقم (٦٦٦) فى ١٩٨٠/٥/٧ يحق لوزير الداخلية إبعاد كل عراقى أسقطت عنه الجنسية العراقية إذا تبين عده ولانه للوطن والشعب والأهداف القومية العليا. وتراجع المادة (٧) من قانون إقامة الأجانب العراقى.



وإذا كان قانون دخول إقامة الأجانب، واللائحة التنفيذية الخاصة لم تحدد مسببات الإبعاد، فعلى أى نص يستطيع وزير الداخلية أن يسبب قراره^{٢٨}.

كما أوجبت اللائحة أن يبلغ الأجنبي بقرار إبعاده الصادر من الوزير، وعليه أن يغادر اليمن خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه بالقرار. ويحق للوزير أن يمدد المدة إلى ثلاثة أسابيع للظروف والأسباب التي يقدرها^(٢٨).

٢ - الاستثناء:

إذا كان من حق وزير الداخلية إبعاد الأجنبي عن اليمن بدون قرار مسبب طبقاً للقانون، وطبقاً لللائحة، فإن القانون أوجب على الوزير عدم إبعاد الأجنبي الذي منح حق الإقامة الخاصة إلا إذا كان وجود الأجنبي يسبب ما يأتى^(٢٩):

١ - إذا هدد أمن الدولة وسلامتها فى الداخل، كان يتأمر لقلب نظام الحكم أو يشجع على الفوضى، أو يعمل مع جماعات لقطع الطريق، أو يقوم بانفجارات وغيرها.

٢ - إذا هدد أمن الدولة وسلامتها فى الخارج، كأن يقوم بأعمال ضد دولة أجنبية تدفعها إلى إعلان الحرب ضد اليمن أو قطع العلاقات الدبلوماسية، أو الإضرار بمصالح اليمن فى الخارج.

٣ - إذا هدد سلامة اقتصادها القومى. كأن يقوم بإتلاف وتخريب المؤسسات الاقتصادية، أو يقوم بتزوير العملة أو بمضاربات مالية تؤثر على اقتصاد الدولة أو يخلق حالة من الفوضى الاقتصادية، أو إخفاء السلع من الأسواق. أو غير ذلك.

(٢٨) المادة (٢٨) من اللائحة.

والمادة (١٦) من قانون إقامة الأجانب العراقى.

(٢٩) المادة (٣١) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمنى.

وفى العراق لا يجوز إبعاد اللاجئ السياسى أو العسكرى. إلا بعد إنغاء قرار قبول اللجوء.

المادة (٦) من قانون اللاجئين السياسيين رقم (٥٠) لسنة ١٩٧١.

٤ - إذا قام بأعمال تهدد الصحة العامة. كأن يكون مصاباً بمرض خطير قد يؤدي إلى انتشار مرض أو باء بين المواطنين، أو يعمل على بيع مواد سامة أو مواد غذائية تالفة.

٥ - أن يقوم بأعمال تمس الآداب العامة. كأن يقوم ببيع المخدرات أو الخمور أو يمارس أعمالاً تمس الحياء.

٦ - إذا لم تكن له وسيلة عيش يرتزق منها، أو قام بالتسول. وإذا توافرت إحدى الحالات المذكورة، جاز للوزير إبعاده بعد عرض الموضوع على لجنة الإبعاد. ويبلغ القرار للأجنبي وعليه المغادرة خلال أسبوعين من تاريخ تبليغه.

ويلاحظ على قرار الوزير المتضمن إبعاد الأجنبي ما يأتي:

- ١ - أن قرار وزير الداخلية جوازي وليس وجوبياً.
- ٢- أن مجرد قيام الأجنبي بإحدى الحالات المذكورة أو اتهامه المجرد بها يجوز إبعاده. ولم يتطلب القانون أن يصدر حكم قضائي بحقه من محكمة مختصة.

رابعاً - التسليم:

التسليم إجراء قضائي وإداري مختلط، وهو يشمل الأجانب دون الوطني. وتنتهي إقامة الأجنبي في الدولة بصورة غير اعتيادية. ويؤدي التسليم إلى خروجه الإلزامي، عندما تطلب دولة أخرى تسليمه إليها لإجراء محاكمته عن جريمة عادية متهم فيها أو لتنفيذ عقوبة بحقه من محاكمها في جريمة عادية. وهو إجراء يجيز تسليم المجرم العادي فقط، دون المجرم السياسي أو العسكري.

وتخضع إجراءات التسليم للعرف والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والسياسية الجنائية في كل دولة، ويقوم على مبدأ المقابلة بالمثل، وإجراءات التعاون الدولي لمكافحة الجريمة.



ومن الاتفاقيات الدولية التي ارتبط بها اليمن، اتفاقية تسليم المجرمين التي أقرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٢/٩/١٩٥٢. واتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين اليمن والعراق عام ١٩٦٤.

وللتسليم أساليب وإجراءات قانونية تختلف من دولة إلى أخرى. وفي كل الحالات لا يجوز التسليم في الحالات الآتية:

١ - إذا كانت الجريمة المطلوب التسليم من أجلها جريمة سياسية أو عسكرية.

٢ - إذا كانت الجريمة تخضع لأحكام قوانين الدولة المطلوب منها التسليم.

٣ - إذا كان المطلوب تسليمه رهن التحقيق عن نفس الجريمة.

٤ - إذا كان المطلوب تسليمه من مواطني الدولة^(٧٠).

خامسا - الإخراج:

عرف القانون اليمني الإخراج بأنه: إعادة الأجنبي الذي دخل أراضي اليمن بصورة غير مشروعة إلى خارج الحدود من قبل السلطة المختصة^(٧١).

ويختلف الإبعاد عن الإخراج، هو أن الأول دخل اليمن بصورة مشروعة وحصل على رخصة بالإقامة باليمن غير أنه قام بأعمال مخالفة تستحق إبعاده. بينما الإخراج يخص الأجنبي الذي دخل اليمن بصورة غير مشروعة ولم يحصل على رخصة بالإقامة في اليمن فيجوز إخراجه من اليمن وإن لم يقم بأي عمل مخالف، ذلك أن مجرد دخوله بصورة غير مشروعة يعد مخالفة تستوجب إخراجه.

(٧٠) د. غالب علي الداودي، مصدر سابق، ص ١٨٨.

(٧١) المادة (٢) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني.

والمادة الأولى من قانون الإقامة العراقي.

ولا يتطلب أن يصدر وزير الداخلية قراراً بإخراج الأجنبي إنما يجوز لمصلحة الهجرة والجنسية والجوازات إخراجه مباشرة^(٧٢). ولا يتطلب تبليغه بذلك أو منحه مهلة أسبوعين، وإنما يؤخذ به إلى خارج الحدود.

وبناء على ذلك فإن الإبعاد إجراء إداري تتخذه السلطات الإدارية في الدولة. ويجوز حجز المبعد إذا ارتكب جريمة يعاقب عليها طبقاً لقوانين الدولة، أو أنه كان قد ترتب عليه التزام كأن يقوم بالاقتراض من أحد المواطنين أو سبب ضرراً مادياً للمواطنين أو للدولة. وبعد فرض العقاب الذي يستحقه، أو استحصال الحقوق منه، يبعد إلى خارج الحدود وإبعاده إلى الخارج لا يعنى رمية من أية نقطة حدودية وإنما إخراجه من نقاط الدخول المحددة قانوناً، وإعادته من حيث جاء.

(٧٢) المادة (٣٧) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني.

وفي العراق يجوز لمحاظتي المحافظات المجاورة للحدود ولمدير الجنسية العام في المحافظات أن يأمرؤا بإخراج الأجنبي من الأراضى العراقية. المادة (١٤) من قانون إقامة الأجانب العراقى.



المطلب الثاني

إعادة الإقامة

لا يجوز للأجنبي العودة لليمن وإن حصل على تأشيرة دخول لليمن، إلا بقرار من وزير الداخلية يقضى بالسماح له بالدخول لليمن^(٧٣).

وإذا ما وافق وزير الداخلية دخول الأجنبي الذي سبق إبعاده من اليمن. فإن القانون لم يحدد موقفه القانوني، هل أنه يسترد إقامته السابقة، أو أنه يخلق وضعاً قانونياً جديداً؟

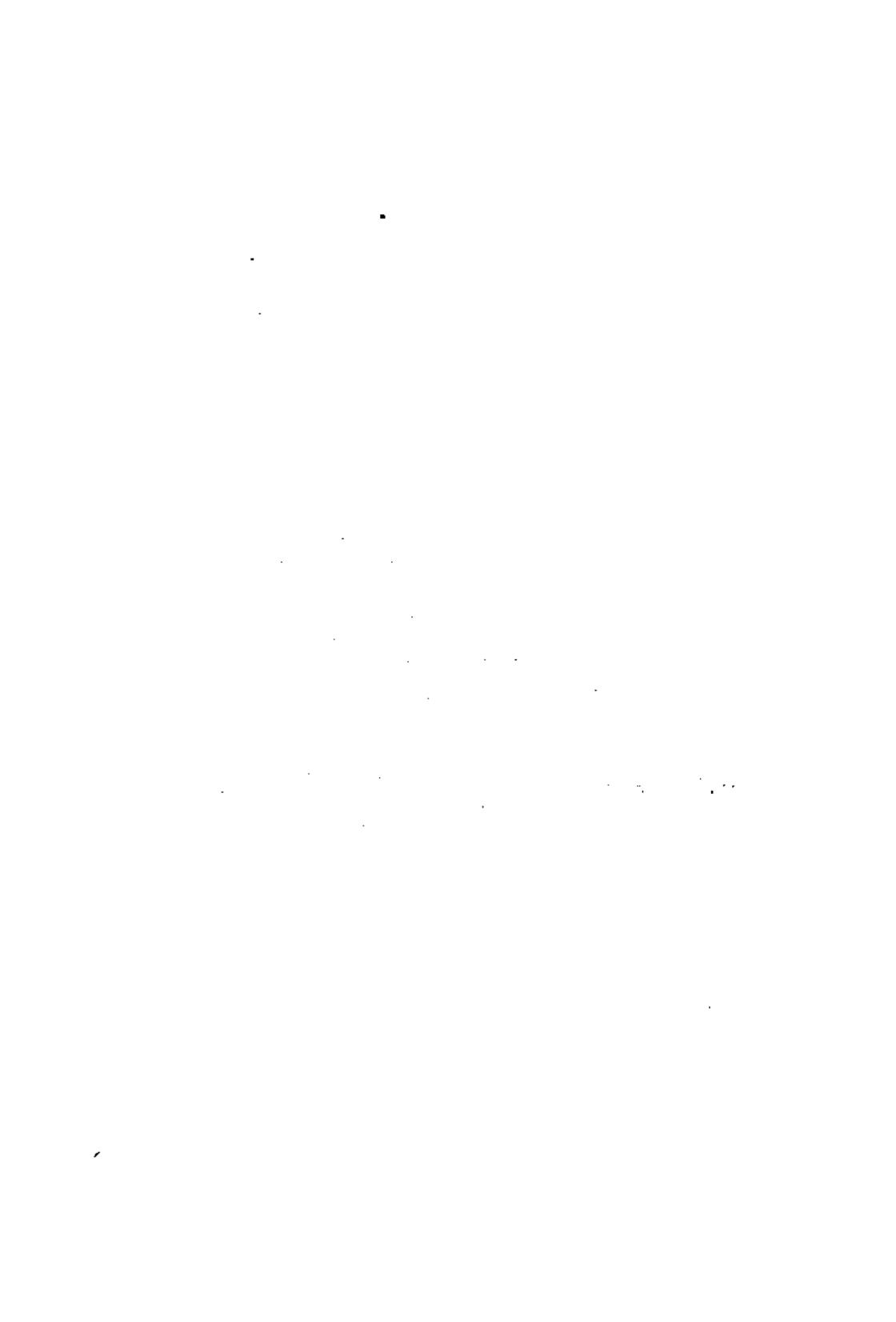
نرى أن إبعاد الأجنبي ودخوله اليمن مرة ثانية بناء على أمر الوزير يخلق له وضعاً قانونياً جديداً، ولا يستطيع إكمال المدة المتبقية في رخصة الإقامة السابقة.

وإذا خرج الأجنبي الذي يتمتع بإقامة خاصة أو عادية مدة عشر سنوات بصورة إرادية من اليمن وبقي خارج اليمن لمدة تزيد على ستة أشهر ولم يحصل على إذن من رئيس مصلحة الهجرة والجوازات أو لم يحصل على إذنه قبل انتهاء مدة الستة أشهر، فلا يجوز له استرداد إقامته، إلا إذا غادر اليمن لأسباب الدراسة أو الخدمة العسكرية^(٧٤).

(٧٣) المادة (٣٦) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني.

(٧٤) المادة (٢٥) من قانون دخول وإقامة الأجانب اليمني.







من الموضوعات التي تناولها القانون الدولي الخاص مسألة تنازع القوانين. ذلك أن قوانين الدول لا تتضمن حلولاً موحدة للمشكلات الإنسانية التي يواجهها الافراد في حياتهم اليومية. فكل دولة تشرع ما تراه من الحلول المناسبة لها، التي قد تختلف عن الحلول التي تشرعها دول أخرى. وقد ساهم في تباين قوانين الدول، اختلاف الأنظمة السياسية والقانونية ومدى تمسكها بمبدأ السيادة. ولهذا كان لابد من مراعاة هذا التباين واللجوء إلى حلول تضمن حقوق الأفراد في الوقت الذي لا تمس فيه سيادة الدولة أو يضر بمصالحها مع الأخذ بنظر الاعتبار مصالح الدول الأخرى وحسن سير العلاقات الدولية.

ومن أجل ذلك، فقد نظم القانون الدولي الخاص، حالة تزامم قوانين الدول لحكم حالة معينة تتضمن عنصراً أجنبياً أو أكثر. في قواعد قانونية أطلق عليها بقواعد الإسناد، وهي القواعد التي ترشد القاضى الوطنى إلى تطبيق قانون معين قد يكون هذا القانون قانونه أو قانون دولة أجنبية يحسم النزاع بموجبه.

وقد نظم القانون المدنى اليمنى قواعد الإسناد فى الباب الثانى من الكتاب الأول من المواد (٢١) إلى (٣٦). ونقلت غالبية هذه المواد من الفقه الإسلامى.

وعليه سنتناول مفهوم تنازع القوانين بصورة عامة والتكييف والإحالة. ومواقع تطبيق القانون الأجنبى، وتحديد القانون الواجب التطبيق فى الحالة المدنية والشخصية والولاية والميراث والوصية والأعمال الواردة على الحقوق العينية والمسئولية العقدية والتقصيرية. وهو ما تتضمنه المباحث الآتية:

المبحث الأول - المبادئ العامة لتنازع القوانين.

المبحث الثانى - موانع تطبيق القانون الأجنبى.

المبحث الثالث - الحالة المدنية والشخصية.

المبحث الرابع - الحياة والحقوق العينية.

المبحث الخامس - المسئولية التعاقدية والتقصيرية.



المبحث الأول

المبادئ العامة لتنازع القوانين



سنتناول بحث التعريف بالتنازع وتمييزه عن الأنواع الأخرى وشروط التنازع، والتكليف والإحالة في المطالب الآتية:

المطلب الأول

التعريف بتنازع القوانين

كانت الدول قديما لا تطبق إلا قوانينها، ولا تعترف بالقانون الأجنبي. فكان الأجانب محرومين من الشخصية القانونية، غير أن ازدياد العلاقات بين الدول، أدى إلى التخفيف من تعصب الدولة في تطبيق قوانينها، وتطبيق القانون الأجنبي عندما لا يمس ذلك في مقدمة هذا الكتاب.

أما بالنسبة لقواعد تنازع القوانين الحالية، فإنها ترجع إلى أوائل القرن الثالث عشر، عندما اتسع نطاق التجارة الدولية، فبدأ التفكير بضرورة الموازنة بين اقليمية وشخصية القانون، واتضح للدولة أن التمسك بالمحافظة على سيادة القوانين المحلية على اقليمها لا يستلزم حتما سوء معاملة الأجانب، وأنه من الممكن التسامح معهم وتركهم لحكم قوانينهم الشخصية، بدون أن ينقص ذلك من سيادة القانون المحلي، فبدأت تبرز نظرية الاسناد في جنورها الأولى^(١).

وكان من جراء اختلاف أنظمة الحكم في الدول، أن اختلف قواعد الاسناد بين دولة وأخرى، الأمر الذي أدى إلى أن بعض الدول تفصل قوانينها على الدول الأخرى، وتعمل على تطبيقها بحق الأجانب أو الأموال الأجنبية، كما جرى على ذلك القانون اليمنى مراعاة لحكم الشرع الإسلامى، بينما تذهب دول أخرى إلى

(١) د. جابر جاد عبد الرحمن، تنازع القوانين، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٤٤.



الموازنة بين قوانينها وقوانين الدول الأخرى، فتطبق قوانين الدول الأخرى، كلما وجدت أن ذلك لا يضر بمصالحها، وبعبارة أخرى فإن لقوانينها فضل الرعاية في التطبيق، كما جرى على ذلك كل من القانونين العراقي والمصري.

وبناء على ذلك، فإن مسألة تنازع القوانين، لا تحكم القضايا الوطنية بجميع عناصرها، وإنما لابد أن تتضمن أية قضية جابياً أجنبياً أو أكثر. بحيث ينبري أكثر من قانون دولة يعطى الاختصاص لنفسه لتنظيم الحالة المتنازع عليها أو لتنظيم قواعدها.

وتنازع القوانين مصطلح قانوني لا ينطبق والمفهوم اللغوي. فلا يقصد بتنازع القوانين، النزاع الحقيقي بينهما الذي يصل إلى مرحلة المنازعة بينها، وإنما يقصد به أن حالة معينة يمكن أن تحكمها قوانين دول متعددة.

وبناء على ذلك يمكن أن نعرف تنازع القوانين بأنه: «تطبيق قانون دولة أشارت إليه قواعد الاسناد الوطنية لحسم علاقة تتضمن عنصراً أجنبياً أو أكثر»^(٢).

فالتنازع لا يظهر إلا في حالة اختلاف الحلول التي تضعها قوانين الدول في حكم حالة معينة. فإذا كانت قوانين الدول متفقة في إعطاء حلول موحدة للمشاكل الإنسانية لما ظهر التنازع أمام القاضى. والمرجع فى اختيار القانون المناسب لحسم العلاقة التى تتضمن عنصراً أجنبياً، هو قواعد الاسناد التى حددها قانون القاضى المرفوع أمامه النزاع.

(٢) وقد عرف تنازع القوانين بأنه: «تزام قانونين متعارضين أو أكثر لدولتين أو أكثر بشأن حكم علاقة قانونية أجنبية فى أحد عناصرها على الأقل».

د. جابر جاد عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ٥.

ودعى بعض كتاب القانون الدولي الخاص إلى استعمال اصطلاح تاسق القوانين & Harmony Laws بلا من اصطلاح تنازع القوانين. كما ذهب البعض الآخر إلى استخدام اصطلاح سلطان القانون من حيث المكان L'empire des lois dans lespace.

يراجع د. فؤاد عبد المنعم رياض و د. سامية راشد و د. عنایت عبد الحميد ثابت تنازع القوانين من حيث المكان، ط ٢ القاهرة ١٩٩١، ص ٨١.



وبناء على ذلك، نرى أن تنازع القوانين لا يقوم على أساس تزامم عدة قوانين لحكم حالة معروضة أمام قاضي دولة معينة. ذلك، أن قانون دولة القاضي (قواعد الاسناد) تشير إلى تحديد القانون الواجب التطبيق، وقد يكون هذا القانون قانونه، أو قانون دولة أجنبية. وليس أمام القاضي عدة قوانين تتنازع لحسم النزاع المعروض أمامه، ولا يجد أمامه سوى قانوناً محدداً، حددته قواعد الاسناد الوطنية، وهو ملزم بتطبيق هذا القانون دون غيره.

غير أن الاختلاف يظهر، فيما لو رفعت هذه الدعوى أمام قاضي دولة أخرى، فإن هذا القاضي ملزم بالرجوع إلى قواعد الاسناد التي أشار إليها قانون دولته. فقد تكون قواعد الاسناد هذه مطابقة لما ذهب إليه القاضي السابق فيلجأ إلى تطبيق القانون ذاته، أو أنها تختلف فيلجأ إلى تطبيق قانون آخر.

وبناء على ذلك، فالخلاف يظهر عندما تعرض الدعوى أمام قضاء عدة دولة، فإن ما يطبقه قضاء دولة معينة على الدعوى المذكورة، يختلف عما يطبقه قضاء دولة أخرى فيما لو رفع النزاع أمام محاكمها.

وبناء على ذلك، فإن القاضي لا يعاني من تنازع أو تزامم قوانين متعددة، لأنه أمام قانون واحد أشارت إليه قواعد الاسناد الوطنية. وهو ليس أمام خيارات متعددة تسمح له بتفضيل إحداها على الأخرى.

وقد يكون التفاضل أو الخيار عندما يشرع المشرع الوطني قواعد اسناد عند وضع القانون المدني. فقد يجد المشرع أن حالة معينة يمكن أن يطبق عليها قوانين دول متعددة فيختار إحداها ويترك الأخرى. وعندما يختار أحد هذه القوانين، فإن القانون المختار أصبح واجب التطبيق وليس للقاضي الوطني إلا تنفيذ إرادة المشرع.

وعلى الرغم من الرأي الذي ذكرناه، فإننا سنحافظ على استخدام مصطلح تنازع القوانين أو تزاممها أو تفاضلها سيرا مع الاتجاه الغالب في الفقه. علماً بأن القانون المدني اليمنى أطلق على هذه الحالة بتنازع القوانين، وأفرد لها عنواناً خاصاً وهو تنازع القوانين من حيث المكان.

المطلب الثاني
تمييز تنازع القوانين
عن الاتواع الأخرى

أولاً - التنازع المحلى والتنازع الدولى:

يقصد بتنازع القوانين المحلى: التنازع الحاصل بين مصادر القانون. كالتنازع بين التشريع والشرعية الإسلامية والعرف. وقد وضعت القوانين الوطنية حلولاً لهذا التنازع. توجب على القاضى مراعاتها عند تراحم عدة مصادر فى إعطاء حلول متباينة لقضية معروضة أمام القضاء^(٣).

وقد يحصل التنازع المحلى بين قواعد قانونية من مصدر واحد. كالتنازع الذى يحصل بين عدة قوانين. فإذا ما عرضت قضية أمام القاضى الوطنى، تتعلق بعقد عمل، فإن القاضى سيجد أن كل من قانونى العمل والمدنى، قد تناولوا تنظيم هذا العقد. فيلجأ القاضى فى هذه الحالة بتطبيق القانون الأخص ويضحى بالقانون الأعم^(٤).

أما التنازع الدولى، فهو لا يتعلق بمصادر القانون الداخلى، وإنما يتعلق بتراحم بين قانون الدولة، وقانون أجنبى، فى علاقة قانونية تتضمن عنصراً

(٣) نصت المادة الأول من القانون المدنى اليمنى رقم ١١٩ لسنة ١٩٩٢ على ما يأتى: «يسرى هذا القانون المأخوذ من أحكام الشريعة الإسلامية على جميع المعاملات والمسائل التى تناولها نصوصه لفظاً ومعنى، فإذا لم يوجد نص فى هذا القانون يمكن تطبيقه بمرجع إلى مبادئ الشريعة الإسلامية المأخوذ منها هذا القانون، فإذا لم يوجد حكم القاضى بمقتضى العرف الجائز شرعاً فإذا لم يوجد عرف فبمقتضى مبادئ العدالة الموافق لأصول الشريعة الإسلامية جملة...».

أما المادة الأولى من القانون المدنى العراقى رقم (٤١) لسنة ١٩٥٢ فإنه نص على الأخذ بالقانون أولاً، فإن لم يجد نصاً يرجع إلى العرف، فإن لم يجد فيرجع إلى الشريعة الإسلامية.

(٤) يراجع كتابنا نظرية القانون. دار الفكر العربى، بيروت ١٩٩٤.



أجنبياً، أو أكثر، تتطلب منه أن يحكم بأحد القانونين، ويترك القانون الآخر. وهو المقصود بدراستنا هذه. وهذا التنازع قد يختلف من دولة لأخرى، طبقاً لما تشير إليه قواعد الاسناد الوطنية.

ثانياً - تنازع القوانين من حيث الزمان والمكان :

تنازع القوانين من حيث الزمان: هو التنازع بين قانون سابق وقانون لاحق. والقاعدة العامة التي وضعها القانون المدني اليمنى بعدم سريان القوانين على الوقائع السابقة على الوقت المحدد لتنفيذها إلا في حالات معينة^(٥).

ثالثاً - تنازع الاختصاص القضائي وتنازع القوانين:

يتضمن تنازع الاختصاص القضائي الدولي معرفة المحكمة التي تنظر النزاع. ويحدد القانون الداخلى المحكمة المختصة التي يحق لها النظر فى القضايا التي تتضمن عنصراً أجنبياً أو أكثر، والحالات التي يجوز لها النظر فيها. وغالباً ما يحدد قانون المرافعات الاختصاص القضائي الدولي. بينما تحدد قواعد الاسناد القانون الذي يطبقه القاضى على النزاع المعروض أمامه.

وفى حالات يتلازم الاختصاص القضائي الدولي مع الاختصاص القانونى، عندما تخضع القضية لاختصاص القاضى، وتلزمه قواعد الاسناد بتطبيق قانونه. وفى حالات أخرى يفترق الاختصاص القضائي الدولي عن الاختصاص القانونى، عندما ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للقاضى، إلا أنه يطبق قانوناً أجنبياً غير قانونه.

(٥) نصت المادة (٢١) من القانون المدني اليمنى على ما يأتى: «لا تسرى القوانين على الوقائع السابقة على الوقت المحدد لتنفيذها إلا فى الحالات الآتية:

- ١ - إذا كانت نصوصها أمرة أو متعلقة بالنظام العام والأداب العامة بشرط أن لا تمس ما تم واستقر من قبل.
- ٢ - إذا تعلق الأمر بتفسير تشريع سابق.
- ٣ - إذا نص القانون صراحة على سريانه على الوقائع السابقة على تنفيذه.



المطلب الثالث

شروط قيام حالة

تنازع القوانين

يشترط لقيام حالة تنازع القوانين تحقق ما يأتي:

أولاً - تنازع القوانين في حالة تباينها:

إذا كانت قوانين الدول التي تحكم علاقة قانونية، متفقة جميعها في الحكم، ولا تعارض بينها في إعطاء الحلول، فإنه لا تنشأ حالة التنازع بين هذه القوانين. فإذا عرضت علاقة قانونية أمام القاضى الوطنى تتضمن عنصراً أجنبياً، ووجد أن القانون الأجنبى هو الواجب التطبيق، غير أن هذا القانون لا تختلف قواعده الموضوعية المنظمة للعلاقة عن قانونه الوطنى، فإن تطبيق القاضى للقانون الأجنبى أو الوطنى حالة واحدة لا تؤثر فى نتائج العلاقة القانونية، وبالتالي، فإن حالة التنازع بين القوانين لا تظهر فى حالة التوافق بينها فى إعطاء حلول موحدة. وإنما ظهرت حالة التنازع بين القوانين فى حالة اختلاف الحلول التى يضعها كل منها.

ثانياً - ارتباط التنازع بقواعد القانون الخاص:

إن العلاقة القانونية ذات العنصر الأجنبى التى يحكمها القانون الدولى الخاص ترتبط بعلاقات القانون الخاص، أى العلاقات التى تقوم بين الأفراد، أو بين الأشخاص المعنوية الخاصة، التى لا تكون الدولة طرفاً فيها باعتبارها صاحبة السيادة. أما العلاقات الداخلة فى نطاق القانون العام التى تكون الدولة فيها بوصفها صاحبة السلطان، فلا يتصور إمكان تطبيق القانون الأجنبى نظراً

لاتصال القواعد القانونية التي تحكمها بالمصلحة العامة للدولة وسيادتها. فإذا ما طرحت أمام القاضى علاقة قانونية تتصل بأحد فروع القانون العام. فإن مهمة القاضى تنحصر فى تحديد تطبيق قانونه الوطنى^(٦).

وبناء على ذلك، فإن التنازع بين القوانين يظهر فى حالة اختلاف الحلول التى تضعها القوانين الخاصة للقضايا المرفوعة أمام القضاء، كالقواعد الخاصة الواردة فى القانون المدنى المنظمة لعلاقات الأفراد، وقانون الأحوال الشخصية وقانون العمل وغيرها من القوانين التى تنظم العلاقات بين الأفراد.

وبناء على ذلك، يستبعد من موضوع تنازع القوانين، القوانين العامة، كالقانون الدستورى والمالى والإدارى وقوانين العقوبات.

ثالثاً - تضمن العلاقة عنصراً أجنبياً:

يشترط فى تنازع القوانين أن تتضمن العلاقات القانونية عنصراً أجنبياً. فإذا كانت العلاقة القانونية وطنية بحتة، كأن يتزوج يمنى من يمنية فى اليمن، فإن القانون اليمنى هو الذى يحكم هذه العلاقة. أما إذا تضمنت مثل هذه العلاقة عنصراً أجنبياً أو أكثر. فى أشخاصها أو موضوعها أو فى مكان حدوثها فإنها تخضع لأحكام تنازع القوانين. وبناء على ذلك فإن العنصر الأجنبى قد يتحقق فى توافر أحد العوامل الآتية:

١ - السبب المنشئ للعلاقة القانونية: فإذا كان السبب المنشئ للعلاقة القانونية، تصرفاً قانونياً كبيع أو وصية أو واقعة مادية أو قانونية أو نصاً فى القانون كالولاية والوصاية فإنها تتضمن عنصراً أجنبياً. وقد يكون السبب المنشئ واقعة طبيعية. فمعرفة مكان نشوء العلاقة القانونية تؤدى إلى معرفة القانون المختص.

(٦) د/ فؤاد عبد المنعم رياض ود/ سامية راشد القانون الدولي الخاص ، الجزء الثاني ، القاهرة



٢ - أشخاص العلاقة القانونية: سواء كان أشخاص العلاقة القانونية دائنين أو مدينين، أو أصحاب حقوق وملتزمين، فأعلى ضرر أو متضررين. فمعرفة جنسية أو توطن الشخص يرشدنا إلى معرفة القانون الواجب التطبيق في حالات معينة^(٧).

٣ - مكان العلاقة القانونية: فقد تحدث العلاقة القانونية في دولة فيطبق قانونها، ولو أنها وقعت في دولة أخرى لأدى تطبيق قانون تلك الدولة. فمكان تنفيذ العمل يحدد القانون الواجب التطبيق عندما تتضمن عنصراً أجنبياً.

٤ - مكان تنفيذ العلاقة القانونية: فإذا تم إنشاء العلاقة القانونية في دولة معينة غير أن تنفيذها في دولة أخرى، فإن قانون كل من الدولتين يتنازع في حكم هذه العلاقة.

وقد تتضمن العلاقة القانونية عنصراً أجنبياً واحداً، كأن يتزوج يمناً امرأة جزائرية في اليمن. وقد تتضمن العلاقة القانونية عنصريين عندما يتزوج اليمنى جزائرية في دولة قطر. حيث يكون أحد أطراف العلاقة أجنبياً، ومحل انعقاد عقد الزواج يعدّ عنصراً أجنبياً آخر.

وقد تتضمن العلاقة القانونية عدة عناصر أجنبية، كأن يتفق شخصان أحدهما إيطالي والآخر فرنسي على عقد اتفاق عمل أثناء إقامتها في تركيا وينفذ هذا العمل في بريطانيا. فأطراف هذه العلاقة تتضمن عنصراً أجنبياً، ومكان انعقاد عقد العمل، عنصراً أجنبياً، ومكان تنفيذ العمل عنصراً أجنبياً. فإذا ما عرضت هذه القضية على القاضى اليمنى، فإنه سوف يجد عدة قوانين تتزاحم في الفصل في النزاع الناشئ بين الطرفين. كالقانون الإيطالي والفرنسي والتركي والبريطانى واليمنى.

(٧) د/ حسن الهداوي ، تنازع القوانين ، جامعة الكويت ١٩٧٤ ، ص ١٢ .



وإذا كان لابد من تكييف العلاقة القانونية التي تتضمن عنصراً أجنبياً أو أكثر، فالى أين قانون دولة يخضع تكييف تلك العلاقة؟
 اقترحت عدة أنظمة كل منها يسند التكييف لقانون معين^(٨)، غير أن إعطاء التكييف لقانون القاضى هو الأكثر شيوعاً^(٩)، وهو المطبق عملياً.

(٨) من الأنظمة المقترحة لإسناد التكييف ما يلي :

١ - النظام الأول - يكون الاختصاص في التكييف للقانون المتارن ، بصورة مستقلة ومنفصلة عن مفاهيم قوانين الدول الداخلية ، والركون إلى أفكار تتسم بكونها عالمية مستخلصة من دراسة القانون المتارن . وميزة هذا النظام هر أنه يؤدي إلى توحيد أوصاف العلاقات القانونية لقواعد الإسناد ويجعلها عالمية ، وبمثل الصعوبات التي تواجه القاضي عند التكييف علاقة قانونية . غير أن هذا النظام لم يأخذ طويته إلى التطبيق العملي .

٢ - نظام الثاني - يكون الاختصاص في موضوع التكييف لقانون الذي سيحكم العلاقة القانونية موضوع النزاع . ويرى أصحاب هذا النظام بأنه يحقق العدالة المتوخاة من تطبيق القانون الأجنبي ، ذلك أن تحقيق العدالة لا يتم إلا بإعطاء القانون المشار إليه صفة الاختصاص بصورة كاملة . وقد انتقد هذا النظام لأنه يؤدي إلى حلقة مفرغة . فأخضاع التكييف للقانون الواجب التطبيق يتطلب أولاً معرفة القانون الواجب التطبيق .

تراجع الأنظمة المقترحة : د/ حسن الهداوي . مصدر سابق ، ص ٦٦ .

كذلك يراجع :

Arminjon. P. *Precis de droit international Privé*. 3 eme edition. Tome 2 Paris 1947. P. 19.

(٩) يطلق على هذه النظرية بنظرية Bartin عقب نشر بحثه في ألمانيا سنة ١٨٩١ . يراجع :

Niboyet *International Privé*, Paris 1949. P. 404.

المطلب الرابع
التكييف والإحالة وانعدام
الجنسية وتعددتها

أولاً - التكييف Le qualifcation :

يقصد بالتكييف: تحليل العلاقة القانونية المتنازع فيها، وإخضاعها لنظام قانونين معين.

والتكييف لا يقتصر على القانون الدولي الخاص، وإنما يشمل أيضاً القانون الداخلي. فإذا ما أردنا تطبيق قاعدة قانونية على علاقة قانونية معينة، يتطلب قبل كل شيء معرفة نوع هذه العلاقة، هل هي تصرف قانوني تخضع للقانون المدني أو أنها من الأحوال الشخصية ينطبق عليها قانون الأحوال الشخصية. أو أنها علاقة عمل تخضع لقانون العمل.

أما التكييف في القانون الدولي الخاص فيظهر عندما تتضمن العلاقة محل النزاع عنصراً أجنبياً. ذلك أن تحديد طبيعة العلاقة يرشدنا إلى تطبيق قانون دولة معينة.

وتظهر أهمية التكييف بسبب اختلافه من دولة لأخرى، ذلك ليس هناك قواعد موحدة بين جميع الدول. ولهذا فإن التكييف مسألة أولية لحل التنازع بين قوانين الدول، لأنه يحدد القانون الواجب التطبيق.

وقد قيل في تبرير إخضاع التكييف لقانون القاضى الحجج الآتية:

١ - أن التكييف لا يخرج عن كونه تفسيراً لقاعدة الاسناد الوطنية. ولهذا فمن الطبيعي أن يخضع بالضرورة لقانون القاضى.



٢ - عندما يقوم القاضى بتكييف العلاقة المطروحة أمامه، فهو يتأثر بتكوينه الثقافي والقانونى طبقاً للمبادئ الواردة فى قانونه.

٣ - أن عملية التكييف عملية سابقة على أعمال قاعدة الاسناد من حيث تعاقب الزمن. وقبل أن يتم التكييف لا يمكن معرفة القانون الواجب التطبيق، ومن ثم لا يتصور أن يتم التكييف إلا وفقاً لقانون واحد، هو قانون القاضى الذى ينظر النزاع^(١٠).

٤ - أن تعدد المحاكم داخل الدولة، كالمحاكم المدنية والمحاكم التجارية، والمحاكم الإدارية ومحاكم المرور والمحاكم الجزائية. يتطلب قبل كل شئ تكييف هذه الدعوى ومن ثم عرضها على المحكمة التى تندرج فى اختصاصها. وعلى القاضى الذى أحييت الدعوى إليه أن يبحث فى تكييف موضوع الدعوى.

فإذا ما أحييت دعوى تتعلق بشركة تجارية أجنبية على محكمة مدنية، فإن على القاضى بعد ما يتبين له من جراء التكييف أن الدعوى المذكورة تقع ضمن اختصاص محكمة أخرى، فإن على القاضى أن يقرر من تلقاء نفسه عدم اختصاصه بنظر الدعوى نوعياً^(١١). وهو لا يستطيع ذلك ما لم يكيف الدعوى ويرجعها إلى النظام القانونى الذى تخضع له.

■ موقف القانون اليمنى من التكييف:

حسم المشرع اليمنى الخلاف فى مشكلة القانون الذى يحكم التكييف فنصت المادة (٢٤) من القانون المدنى اليمنى على ما يأتى: «القانون اليمنى هو المرجع فى تكييف العلاقة عندما يطلب تحديد نوع هذه العلاقة فى قضية تتنازع فيها القوانين وذلك لمعرفة الواجب تطبيقه من بينها»^(١٢).

(١٠) د/ هشام علي صادق . تنازع القوانين ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ص ١١٨ .

(١١) المادة (٦٦) من قانون المرافعات والتنفيذ المدنى .

(١٢) الحكم مطابق للمادة (١٧) من القانون المدنى العراقى رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ .

وبناء على ذلك، إذا عرضت قضية على قاض يمني تتضمن عنصراً أجنبياً، فعلى القاضى اليمنى أن يرجع إلى قانونه لتكييف العلاقة القانونية المعروضة أمامه، ومن ثم التعرف على قاعدة الاسناد التى تعين القانون الواجب التطبيق. ويرجع القاضى اليمنى إلى القانون اليمنى لتكييف العلاقة القانونية عند توافر الشروط الآتية:

- ١ - إذا عرضت القضية على القاضى اليمنى. أما إذا عرضت أمام محكمة أجنبية فلا يتدخل القاضى اليمنى فى تكييف العلاقة المذكورة.
- ٢ - أن تكون القضية المعروضة أمام القاضى اليمنى تتنازع فيها القوانين، فيلجأ القاضى إلى تكييف العلاقة القانونية من أجل معرفة القانون الواجب التطبيق. أما إذا كانت العلاقة المعروضة أمام القاضى الوطنى لا تتنازع فيها القوانين، فإن تكييف العلاقة القانونية، يلجأ إليه لمعرفة القانون الداخلى الذى يطبق على القضية.
- ٣ - يلجأ القاضى الوطنى إلى تكييف العلاقة القانونية التى تتضمن عنصراً أجنبياً عندما لا يتعارض ذلك، مع معاهدة دولية ارتبطت بها اليمن مع دولة أخرى أعطت حق تكييف علاقة قانونية معينة لقاضى أجنبى^(١٣).
- ٤ - ألا يرد نص قانونى فى قانون خاص يمنى يمنع حق التكييف لقاض أجنبى. فإذا لم يرد مثل هذا المنع، فإن القاضى اليمنى يقوم بتكييف العلاقة القانونية المعروضة أمامه.

(١٣) نصت المادة (٣٤) من القانون المدنى اليمنى على ما يأتى: "لا تخل الأحكام المتقدمة بتطبيق القواعد التى ينص عليها قانون خاص أو إتفاق دولى أو معاهدة دولية نافذة فى الجمهورية فإنها تطبق دون أحكام المواد السابقة وإذا لم يوجد نص فى قوانين الجمهورية بحكم مسألة تنازع القوانين المعروضة على القاضى فيرجع إلى قواعد القانون الدولى الخاص المتعارف عليها دولياً ما لم يتعارض أى من ذلك مع أحكام الشريعة الإسلامية".



هـ - إذا لم يجد القاضى اليمنى فى قانونه نصاً يكيّف العلاقة المعروضة أمامه، فإنه يرجع إلى قواعد القانون الدولى الخاص المتعارف عليها دولياً ما لم تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبناء على ذلك، فإن القاعدة العامة هى أن القانون اليمنى هو المرجع فى تكييف العلاقة القانونية المعروضة أمام القاضى اليمنى. وأن الاستثناء هو أن القاضى اليمنى لا يختص بتكييف العلاقة القانونية، إذا نصت معاهدة دولية ارتبطت بها اليمن أو ورد ما يمنع القاضى اليمنى فى قانون اليمنى خاص.

ثانياً - الإحالة Le Revoi :

إذا تمكن القاضى اليمنى من تكييف العلاقة القانونية، وتمكن من تعيين القانون الواجب التطبيق، فإن المشكلة لا تنتهى عند هذا الحد. فالقانون الأجنبى الذى أراد القاضى اليمنى تطبيقه، قد يرفض الاختصاص لنفسه، ويرجعه مرة ثانية إلى القانون اليمنى أو إلى قانون دولة ثالثة.

إن القواعد القانونية لكل دولة تنقسم إلى نوعين، قواعد موضوعية مهمتها حسم العلاقة القانونية. وقواعد اسناد تنحصر وظيفتها فى تحديد القانون الواجب التطبيق على العلاقة القانونية وتعيينه. وتختلف قواعد الاسناد من دولة إلى أخرى فقد يعطى بعضها الاختصاص فى العلاقة القانونية لقانون الجنسية، فى حين يخضعها الآخر لقانون الموطن، وهنا تثار مشكلة، وهى من قبيل التنازع بين قواعد الاسناد^(١٤).

وقد فاض الجدل بين فقهاء كتاب القانون الدولى الخاص حول الأخذ بنظرية الإحالة، فمنهم من رأى الأخذ بها ومنهم من دعى إلى عدم الأخذ بها.

(١٤) الدكتور حسن الهداوى، مصدر سابق، ص ٧٩.



ولم ينص القانون المدني اليمني صراحة على الأخذ بالإحالة من عدمها^(١٥). غير أن المادة (٢٢) من القانون المدني اليمني نصت على ما يأتي: «يرجع في قواعد الاختصاص والمسائل الخاصة بالإجراءات القضائية إلى قانون البلد الذي ترفع فيه الدعوى».

ولما كانت الإحالة تدخل ضمن قواعد الاختصاص، لأنها تحدد القانون الواجب التطبيق، فإن قانون البلد الذي ترفع فيه الدعوى هو الذي يرجع إليه في تحديد القانون الواجب التطبيق. ويرجع إلى القانون الأجنبي الموضوعي لحسم النزاع ولا يرجع إلى القانون الأجنبي الخاص بقواعد الاختصاص.

فإذا ما وقعت قضية أمام المحاكم اليمنية تتضمن عنصراً أجنبياً، وأحالت قواعد الإسناد اليمنية تطبيق الموطن المشترك للمتعاقدين، وكان هذا القانون هو القانون الأردني، فإن القاضي اليمني يرجع إلى القواعد القانونية الموضوعية في القانون الأردني ليحسم النزاع ولا يرجع إلى القواعد المتعلقة بتحديد القانون الواجب التطبيق.

ثالثاً - انعدام الجنسية وتعددتها:

قد تشير قواعد الإسناد إلى أن القانون المختص هو قانون جنسية أطراف الدعوى، كما هو الحال في الحالة المدنية وتحديد سن الأهلية طبقاً لقواعد الإسناد اليمنية. غير أن القاضي قد يواجه الحالات الآتية:

(١٥) راجع آراء الفقهاء : Niboye, op. cit, p. 475 والدكتور هشام علي صادق ، مصدر سابق، ص ١٨٤ .

نصت المادة (٢٧) من القانون المدني المصري على ما يأتي : " إذا تقرر أن قانوناً أجنبياً هو الواجب التطبيق فلا يطبق منه إلا أحكامه الداخلية دون التي تتعلق بالقانون الدولي الخاص " .
والحكم مطابق سعادة (٣١) من القانون المدني العراقي .



الحالة الأولى - عدم معرفة جنسية طرفي الدعوى أو إحداهما ففي هذه الحالة، فإن القانون اليمني منح القاضي حق اختيار القانون الواجب التطبيق.

إد - ثانية - إذا وجد القاضي تعدد الجنسيات الأجنبية لأطراف العلاقة. فإن القانون اليمني منح القاضي حق اختيار القانون الذي يطبقه على العلاقة المعروضة أمامه.

الحالة الثالثة - إذا وجد القاضي تعدد جنسيات أطراف العلاقة، وكان بينها الجنسية اليمنية، فإن على القاضي اليمني أن يطبق القانون اليمني^(١٦). ويشترط في تطبيق هذه الحالات، أن تحدد قواعد الإسناد اليمنية بأن قانون الجنسية هو القانون الواجب التطبيق. أما إذا أشارت قواعد الإسناد إلى تطبيق قانون الموطن أو محل التعاقد، فلا يلجأ القاضي اليمني للحالات المذكورة.

■ الجهود الدولية لتوحيد قواعد تنازع القوانين:

حاول المجتمع الدولي توحيد قواعد تنازع القوانين. فعقدت لهذا الغرض العديد من المؤتمرات الدولية، وإنشاء الجامعات^(١٧)، والجمعيات^(١٨)، واللجان الدولية^(١٩).

(١٦) نصت المادة (٣٥) من القانون المدني اليمني على ما يأتي: "يعين القاضي القانون الواجب التطبيق في حالة الشخص الذي لا تعرف جنسيته أو تكون له جنسيات متعددة في وقت واحد، ومع ذلك إذا كانت إحدى الجنسيات المتعددة هي الجنسية اليمنية فإن القانون اليمني وحده هو الذي يطبق".

(١٧) ومن هذه الجامعات مجمع القانون الدولي سنة ١٨٧٢، لضمان توحيد تنازع القوانين بين الدول. (١٨) ومن الجمعيات جمعية القانون الدولي الإنجليزية التي اتخذت عدة قرارات وخاصة في المسائل التجارية والبحرية. وأن أهم ما اتخذته هي قواعد (بورك وأنفوس) وهي قواعد إتفاقية خاصة في مشارطات التأمين البحري، ويكون لها أثرها أمام المحاكم. وقد أثرت في قواعد لاهي سنة ١٩٢١ الخاصة بتحديد المسؤولية عن الأعمال في مسائل النقل البحري.

(١٩) ومن اللجان الدولية البحرية التي تأسست سنة ١٨٩٧ والتي تقوم على مجهودات رجال الأعمال والتجارة وجمعيات القانون البحري وقد عقدت عدة اجتماعات في بروكسل سنة ١٨٩٧ وجنوه سنة ١٩٢٥ وبروكسل سنة ١٩٢٦. وكان لها الفضل في تجميع ثلاثة قوانين بحرية. تراجع هذه الجامعات والجمعيات واللجان الدولية في مؤلف د/ جابر جاد عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ١٤١.

للعمل على تقريب وجهات النظر بين الدول، وتوحيد الطول المتبعة، أو التقليل من النتائج الضارة المترتبة على اختلاف الدول في هذا الشأن.

وعملت دول أمريكا اللاتينية على توحيد قواعد القانون الدولي الخاص، فعقدت العديد من المؤتمرات^(٢٠). كذلك اتجهت دول أوروبا إلى تبني محاولات عديدة لتوحيد قواعد تنازع القوانين^(٢١).

وقد عملت عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة على عقد العديد من المؤتمرات الدولية، منها عقد اتفاق القانون الواجب التطبيق بشأن نفقة الأولاد عام ١٩٥٦. ولا تزال الجهود مستمرة في هذا الصدد.

وفي إطار الاتفاقيات الثنائية، تلجأ الدول إلى عقد مثل هذه الاتفاقيات لوضع حلول تتفق عليها الدول لتنظيم حالة التنازع بين قوانينها، وضمن مصالح أفرادها.

(٢٠) في عام ١٨٧٨ اجتمع في ليما مؤتمر تشريعي بناء على اقتراح بيرو وقد ضمن ممثلين عن الدول المذكورة وست دول أخرى لبحث موضوعات توحيد قواعد القانون الدولي الخاص. ثم عقد مؤتمر مونتيفيديو سنة ١٨٨٨ بناء على دعوة الأرجنتين. وانتهى هذا المؤتمر إلى عقد سبع معاهدات من بينها معاهدتان صادقت عليها خمس دول فقط. هما معاهدة القانون المدني الدولي، وقد تضمنت قواعد تنازع القوانين المدنية وتنازع الاختصاص، ومعاهدة القانون التجاري الدولي، والتي تضمنت قواعد تنازع القوانين المدنية وتنازع الاختصاص، ومعاهدة القانون التجاري الدولي، والتي تضمنت قواعد تنازع القوانين في المسائل القانون التجاري البري والبحري. وقد دخلت حيز التنفيذ سنة ١٩٤٢.

يراجع د/ جابر جاد عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ٦٤٦.

(٢١) عقد في لاهي عدة مؤتمرات بين الدول الأوروبية منذ عام ١٨٩٣ إلى عام ١٩٥٦ والتي تمخضت عن العديد من الإتفاقيات. منها إتفاقية بشأن الزواج ١٩٠٢، وإتفاقية بشأن الطلاق عام ١٩٠٢، وإتفاقية بشأن الوصاية ١٩٠٢، وإتفاقية بشأن آثار الزواج والنظام المالي للزوجين سنة ١٩٠٥، وإتفاق سنة ١٩٠٥ بشأن الحجر ووسائل الحماية الأخرى المماثلة.

كما وقعت العديد من الإتفاقيات في المؤتمر السابع لهذه الدول. منها: إتفاق بشأن الإحالة. أما المؤتمر الثامن فقد تم التوقيع على العديد من الإتفاقيات منها إتفاق القانون الواجب التطبيق بالنسبة لإنتقال الملكية في بيوع المنقولات ذات الطابع الدولي، وإتفاق بشأن القانون الواجب التطبيق على النفقة. يراجع د/ جابر جاد عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ٦٥٠.



المبحث الثاني

موانع تطبيق القانون الأجنبي



عندما تقام دعوى أمام المحاكم الوطنية تتضمن عنصراً أجنبياً، فإن القاضى الوطنى يلجأ إلى تحديد القانون الواجب التطبيق، فإذا كان هذا القانون أجنبياً، فإن على القاضى أن يحسم النزاع طبقاً لما نص عليه القانون الأجنبى، إلا إذا وجد مانعاً من تطبيقه،

وقد منع القانون اليمنى تطبيق القانون الأجنبى فى الحالات الآتية:

أولاً - مخالفة القانون الأجنبى أحكام الشريعة الإسلامية:

نصت المادة (٣٦) من القانون المدنى اليمنى على ما يأتى: «لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبى تعين تطبيقه طبقاً للنصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام تخالف الشريعة الإسلامية...».

وتعدّ الشريعة الإسلامية نظاماً قائماً بذاته قد تتفق مع التشريعات الوضعية فى بعض الأحكام وقد تختلف عنها فى أحكام أخرى. فإذا كان القانون الأجنبى لا يخالف أحكام الشرع الإسلامى فإن القاضى يطبق القانون الأجنبى ويفصل بموجبه. وإذا وجدته مخالفاً للشريعة الإسلامية، فعليه أن يمتنع عن تطبيقه، ويمكن للقاضى أن يضع معياراً لمعرفة عما إذا كان القانون الأجنبى يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية أم لا. فإذا كان القانون الأجنبى يحرم حلالاً أو يحلل حراماً، فإنه يتعارض وأحكام الشريعة الإسلامية، فعلى القاضى اليمنى أن يمتنع عن تطبيق القانون الأجنبى.

وتعد مطابقة القانون الأجنبى لأحكام الشريعة الإسلامية من الموضوعات المعقدة التى يصعب على القاضى اليمنى أن يقوم بها. خاصة إذا كان الخصمان



من غير المسلمين. فأهلية الشخص طبقاً للمادة (٢٥) من القانون المدني اليمني يرجع فيها إلى قانون جنسية الشخص. فإذا كان قانون جنسية الشخص يحدد الأهلية بـ (٢١) سنة بينما تحدد الأهلية في الشريعة الإسلامية بـ (١٥) سنة. فهل أن القانون الأجنبي بعد مخالفاً للشريعة الإسلامية؟.

إن نص المادة (٢٦) من القانون المدني اليمني جاءت مطلقة، فلا تطبق أحكام القانون الأجنبي إذا كانت هذه الأحكام تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

ثانياً - الآداب العامة:

نصت المادة (٢٦) من القانون المدني اليمني على ما يأتي: «لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي تعين تطبيقه طبقاً للنصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام تخالف... الآداب العامة في الجمهورية»^(٢٢).

والواقع نجد أن مفهوم الآداب العامة واسع جداً، ومثيراً للجدل. ولما كان القانون المدني اليمني قد أوجب عدم تطبيق أحكام القانون الأجنبي إذا كان مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية، فإنه كان بإمكانه الاكتفاء بذلك، ولا حاجة إلى ذكر الآداب العامة. فكل ما هو متفق مع أحكام الشريعة الإسلامية فهو آداب عامة، وكل ما هو مخالف لها، فهو مخالف للآداب العامة، خاصة وأن فكرة الآداب العامة متغيرة في الزمان والمكان، بينما تقوم الشريعة الإسلامية على أسس وقواعد أخلاقية ثابتة تصلح للزمان والمكان.

ولم يحدد القانون المدني اليمني تحديد الآداب العامة^(٢٣)، كما لم يتفق شراح

(٢٢) وفي القانون العراقي أورد النظام العام والآداب العامة . المادة (٣٢) من القانون المدني العراقي .
(٢٣) واعتبرت المادة (٣٢) من القانون المدني العراقي من النظام العام بوجه خاص الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية كالأهلية والميراث والأحكام المتعلقة بالانتقال والإجراءات المتعلقة بالوقف وفي العقار والتصرف في مال المحجوز ومال الوقف ومال الدولة وقوانين التسعير الجبري وسائر القوانين التي تصدر لحاجة المستهلكين في الظروف الاستثنائية .



القانون على تحديد معنى الآداب العامة، وفشلت كل المحاولات في هذا الصدد. ولهذا فإن كل تقسيم متعلق بالآداب العامة وغير المتعلق بها كل محاولة لتحديد دائرة الآداب العامة ترجع لتقدير القاضي^(٢٤)، بشرط أن يتقيد بأحكام الشرع الإسلامي والمتشمية مع مصالح اليمنى.

ولم ينص القانون اليمنى على عدم تطبيق القانون الأجنبي إذا كان مخالفاً للنظام العام^(٢٥)، غير أنه أشار إلى ذلك في غير قواعد الاسناد عندما وضع شروط محل العقد، فنص في المادة (١٨٨) من القانون المدني اليمنى على ما يأتي: «لا يصح التعاقد على عين محرمة شرعاً ولا فعل محرماً شرعاً أو مخالفاً للنظام العام والآداب العامة الذين لا يخالفان أصول الشريعة الإسلامية».

وقد تختلط قواعد النظام العام بقواعد الآداب العامة، غير أن قواعد النظام العام تحدد بأنها تعمل على تأمين الأمن والاستقرار وحسن سير النظام، وأن القانون هو الذي يحدد عما إذا كانت هذه القواعد من النظام العام أم لا. وبناءً على ذلك، فإن قواعد النظام قواعد قانونية أمرية، لأنها تحدد الأساس السياسي والاجتماعي والاقتصادي والخلقي الذي يقوم عليه كيان المجتمع، وتعد أساساً للقانون في الدولة. أما الآداب العام، فإنها تعمل على خلق أسس خلقية يتمسك بها المجتمع وتبعده عن الانحلال، وهي ليست كلها من القواعد الأمرية، إنما يختار القانون ما هو ضروري منها فيضفى عليها صفة الأمر، ويترك الأخرى لشعور الأفراد بمراعاتها. وإذا لم يتناول القانون الأجنبي، وإنما تبقى الآداب العامة التي لم يحددها القانون محكومة بالقواعد الاجتماعية الملزمة، وأن تطبيق قانون أجنبي يتناقض معها قد يشكل ربود فعل اجتماعية.

(٢٤) د/ حسن الهداوي، مصدر سابق، ص ٩٧.

(٢٥) أخذت بالنظام العام المادة (١٣٠) من القانون المدني العراقي، والمادة (٢٨) من القانون المدني

ومن أمثلة قواعد الآداب العامة تحريم الزواج من المحارم، وعدم شرب الخمر، وعدم بيع الصور والأفلام المخلة بالحياء وعدم إقشاء السر، وعدم الجهر بأقوال فاحشة. فإذا وجد القاضى اليمنى أن القانون الأجنبى الذى أشارت إليه قواعد الإسناد مما يجيز هذه الأعمال، فإن عليه أن يمتنع عن تطبيقه.

ثالثاً - الغش نحو القانون:

إذا أشارت قاعدة الإسناد اليمنى إلى تطبيق قانون الموطن أو قانون الجنسية، فعمد الشخص على تغيير موطنه أو جنسيته بموطن دولة أو جنسية دولة أخرى من أجل التهرب من القانون الذى أشارت إليه قواعد الإسناد، لكى يخضع لقانون دولة أخرى لصالحه. فهل يجوز للقاضى أن يستبعد القانون هذا، ويطبق القانون الواجب التطبيق؟.

يطلق على هذه الحالة بالغش نحو القانون، أو التحايل نحو القانون *La Fraude a La loi*. ولم ينص عليها القانون المدنى اليمنى، وهى من صنع الفقهاء والقضاء الفرنسيين، وقد أثير جدل بين فقهاء القانون الدولى الخاص حول الأخذ بنظرية الغش نحو القانون. وكان مرد هذا الخلاف هو صعوبة إثبات نية الشخص بالتحايل نحو القانون، لأن مثل هذه النية كامنة بالنفس يصعب إثباتها^(٢٦).

ونرى أنه بإمكان القاضى اليمنى استبعاد تطبيق القانون الأجنبى إذا ثبت التحايل نحو تطبيق هذا القانون.

ويشترط لامتناع القاضى بتطبيق القانون الأجنبى تحقق ما يأتى:

١ - أن يحصل تغيير فى قاعدة الإسناد، كأن يحصل شخص على جنسية دولة

(٢٦) براجع : Batiffol, op. cit, No 371 .

كذلك براجع د / هشام علي صادق ، مصدر سابق ، ص ٣٢٠ .



أو يتوطن فيها من أجل استبعاد القانون الذى أشارت إليه قواعد الإسناد.

٢ - أن يختلف القانون الأجنبى الجديد عن القانون الأول فى حكم القضية المعروضة أمام القاضى. فإذا اتفق كل من القانونين على إعطاء حكم واحد، فإن التحايل لا يتحقق.

٣ - أن تتوافر النية فى تغيير قاعدة الإسناد، من أجل تطبيق قانون آخر.

فإذا ما توافرت الشروط المذكورة جاز للقاضى الامتناع عن تطبيق القانون الأجنبى الجديد والحكم بالقانون الأجنبى السابق.

وعلى الرغم من أن قانون الجنسية اليمنية قد أجازت تعدد الجنسية كما سبق الإشارة إلى ذلك^(٢٧). فإن قواعد الإسناد اليمنية أعطت للقاضى اليمنى حرية التصرف فى حالة إخفاء الشخص جنسيته أو أن تكون له عدة جنسيات فى وقت واحد. وإذا ظهر أن من بين هذه الجنسيات المتعددة هى الجنسية اليمنية فإن القاضى اليمنى يطبق القانون اليمنى^(٢٨).

إن منح المشرع اليمنى للقاضى اليمنى حرية التصرف، كما نعتقد، هو لمعالجة حالات الغش نحو القانون.

وعالج المشرع اليمنى حالة الغش نحو القانون فى حالة الموطن. فقد يعمد الشخص إلى إخفاء موطنه أو تغييره، أو أن يكون له أكثر من موطن آخر، من أجل التهرب من تطبيق القانون الذى أشارت إليه قواعد الإسناد اليمنية، بتطبيق قانون الموطن. على الرغم أن القانون قد أجاز له ذلك^(٢٩). فإذا أوجب القانون

(٢٧) المادة (٢٢) من قانون الجنسية اليمنية .

(٢٨) المادة (٣٥) من القانون المدني اليمنى .

(٢٩) نصت المادة (٢٤) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتي : "يجوز أن يكون للشخص الواحد في وقت واحد أكثر من موطن كما يجوز أن لا يكون له موطن ما ..."



على الخصم تعيين موطن مختار له فلم يفعل، أو كان بيانه ناقصاً أو غير صحيح، جاز إعلانه في لوحة إعلانات المحكمة. وإذا ألغى الخصم موطنه الأصلي أو المختار ولم يعلم خصمه بذلك صح إعلانه لعائل الحارة أو القرية إن وجد^(٣٠). وإذا ترك الخصم موطنه ولم يعرف له موطن داخل اليمن أو خارجها، وجب إعلانه بالنشر في إحدى الصحف اليمنية^(٣١).

ففى مثل هذه الحالات عالج المشرع اليمنى الغش نحو القانون بخصوص تغيير القانون.

(٣٠) المادة (٣٣) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمنى .
(٣١) المادة (٣٥) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمنى .



المبحث الثالث

الحالة المدنية والشخصية



أولاً - الحالة المدنية:

نصت المادة (٢٥) من القانون المدني اليمني على ما يأتي: «يرجع في الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم إلى قانون جنسيتهم...».

لم يحدد القانون المدني معنى الحالة. ويرى بعض كتاب القانون الدولي الخاص، أن المقصود بالحالة المدنية جملة من الصفات المحيطة بالشخص والتي تحدد مركزه من أسرته، وهي صفات تقوم على أسس من الواقع كالسن والذكورة والأنوثة والصحة، أو على أسس من القانون كالزواج والطلاق والجنسية، وهي التي تدخل فقط في مضمون الفكرة المسندة وبحكم قانون الجنسية كافة عناصر الحالة من بداية الشخصية إلى نهايتها بما في ذلك روابط الأسرة^(٣٢).

والواقع، أن القانون المدني اليمني، وطبقاً للنص المذكور ميز بين الحالة المدنية للأشخاص وبين أهليتهم، وإن أخضعهم لحكم واحد.

وكذلك، ميز القانون بين الحالة المدنية والحالة الشخصية ووضع لها قواعد إسناد مختلفة. وقد أفرد التنظيم القانوني اليمني للحالة الشخصية قانون أطلق عليه قانون الأحوال الشخصية برقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢. والذي نظم عقد الزواج والطلاق والقرابة والهبة والوصية والمواريث.

إذن، ما المقصود بالحالة المدنية في القانون اليمني؟

(٣٢) د/ ماهر إبراهيم السداوي . تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي في القانون المقارن والقانون اليمني ، جامعة عين شمس ، ص ٨ ، الباب الثاني .



- إن المقصود بالحالة المدنية فى ضوء القانون اليمنى، هى الوقائع التى نظمها قانون الأحوال المدنية والسجل المدنى رقم (٢٣) لسنة ١٩٩١، وهى كما يلى:
- ١ - تسجيل المواليد، وما يتصل بها من التبليغ عنها والأشخاص المكلفون بها، وحالة ولادة المولود حياً أو ميتاً، والولادة أثناء السفر^(٣٣).
 - ٢ - تسجيل حالات الزواج والطلاق. والجهات المختصة بالإخبار عنها. ولا يقصد بذلك واقعة الزواج أو الطلاق بذاتها ذلك أن مثل هذه الوقائع تعد من الأحوال الشخصية وليست من الأحوال المدنية. أما تسجيل هذه الحالات هو من الأحوال المدنية^(٣٤).
 - ٣ - حالات إثبات النسب واعتماد السجلات الرسمية كحجة بذلك ما لم يطعن بها بالتزوير. وتسجيل اللقطاء والإجراءات المتخذة عند العثور عليهم وتسميتهم، وحالات إثبات نسبهم الشرعى^(٣٥).
 - ٤ - تسجيل الوفيات، وما يتصل بها من إجراءات التبليغ والجهات المختصة بالتبليغ، وما يتخذ مديراً الأحوال المدنية من إجراءات التحقيق من ذلك^(٣٦).
 - ٥ - تصحيح قيود الأحوال المدنية. وتحديد المحكمة المختصة بذلك والإجراءات التى تتبعها المحكمة.
 - ٦ - البطاقات الشخصية ودفاتر البطاقات العائلية، التى أوجب فيها القانون على كل شخص بلغ السادسة عشر من عمره أن يحصل على بطاقة شخصية^(٣٧).
- وبناء على ذلك، فإن الحالات المذكورة هى المقصود بها بالحالة المدنية فى

(٣٣) المواد (٢٠ - ٣٠) من قانون الأحوال المدنية والسجل المدنى اليمنى.

(٣٤) المواد (٣١ - ٣٤) من قانون الأحوال المدنية والسجل المدنى اليمنى.

(٣٥) المواد (٢٧ - ٢٩) من قانون الأحوال المدنية والسجل المدنى اليمنى.

(٣٦) المواد (٣٥ - ٤١) من قانون الأحوال المدنية والسجل المدنى اليمنى.

(٣٧) المواد (٤٢ - ٤٦) من قانون الأحوال المدنية والسجل المدنى اليمنى.



القانون اليمني، وليس كما ذهب إلى ذلك خطأ بعض كتاب القانون الدولي الخاص بأنها تشمل حالة الزواج والطلاق^(٣٨). وإنما المقصود تسجيل هذه الحالات لا الحالات ذاتها^(٣٩).

وتخضع الحالات المدنية المذكورة طبقاً لقواعد الإسناد اليمنية إلى قانون الجنسية.

ثانياً - الأهلية:

يقصد بالأهلية صلاحية الشخص لتلقي الحقوق وتحمل والالتزامات وهي على نوعين:

- ١ - أهلية وجوب للحقوق الشرعية للشخص وعليه تثبيت له منذ ولادته.
- ٢ - أهلية أداء بمقتضاها يباشر الإنسان حقوقه المدنية وتكون له طبقاً للأحكام المبينة في القانون^(٤٠).

وتختلف الأهلية من دولة لأخرى. فبعض الدول تكون عند اكتمال الشخص (٢٥) سنة وبعض الدول بـ (١٨) سنة ودول أخرى (١٥) سنة. ويشارك في هذا الاختلاف عوامل بيئية ووراثية.

وتختلف أحكام الأهلية داخل الدولة الواحدة أيضاً طبقاً لأحكام القانون الذي ينظم الحالة. فأهلية الشخص طبقاً لأحكام القانون المدني اليمني (١٥) سنة^(٤١).

(٣٨) د/ ماهر إبراهيم السداوي، مصدر سابق، ص ٩.

(٣٩) جدد المواد المواد (٣٨ - ٤٠) من القانون المدني اليمني حالات بدء شخصية الإنسان وموته، وإثبات الولادة والوفاء في السجلات الرسمية.

وقد عرف قانون الأحوال المدنية العراقي رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٢ الأحوال المدنية "ما يتضمنه التقيد المسجل وفق أحكام هذا القانون من الصفات الطبيعية والشخصية العائلية التي يتميز بها الشخص عن غيره وتحدد مركزه في أسرته". المادة (١) من القانون.

(٤٠) المادة (٤٩) من القانون المدني اليمني والمادة (٩٤) من القانون المدني العراقي.

(٤١) المادة (٥١) من القانون المدني اليمني.

وطبقاً لأحكام القانون التجاري (١٨) سنة، وطبقاً لأحكام قانون الجنسية (١٨) سنة^(٤٢).

وقد أخضع القانون المدني اليمني أحكام الأهلية لقانون الجنسية^(٤٣). ويرى بعض كتاب القانون الدولي الخاص، أن القانون المدني اليمني أخرج أهلية الوجوب من حكم المادة المذكورة^(٤٤). ونرى أن أهلية ناقص الأهلية وأهلية المأذون له بالتجارة تدخل ضمن حكم هذه المادة ويرجع فيها إلى قانون الجنسية.

■ الاستثناء:

نصت المادة (٢٥) من القانون المدني اليمني على: «يرجع في الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم إلى قانون جنسيتهم، ومع ذلك فإنه بالنسبة للتصرفات المالية التي تعقد في الجمهورية وتترتب عليها آثارها فيها. إذا كان نقص أهلية الطرف الأجنبي طبقاً لقانون بلده فيه خفاء لا يسهل على الطرف الآخر تبينه وكان كامل الأهلية بحسب القانون اليمني، فإنه لا يؤيه بنقص أهليته»^(٤٥). وطبقاً للنص المذكور فإن الأجنبي ناقص الأهلية في قانون دولته يعد كامل الأهلية طبقاً للقانون اليمني. إذا توافرت الشروط الآتية:

- (٤٢) وأهلية الشخص في القانون العراقي (١٨) سنة المادة (١) مدني .
 - (٤٣) المادة (٢٥) من القانون المدني . كذلك المادة (١٨) من القانون المدني العراقي .
 - (٤٤) د/ ماهر إبراهيم السداوي ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .
 - (٤٥) نقل المشرع اليمني هذا الاستثناء عن القانون المصري الذي ستهاه عن مسلك القضاء الفرنسي على أثر قضية أطلق عليها "ليزاري" وهو شاب مكسيكي في الثالثة والعشرين من العمر ، اشترى وهو في باريس بعض المجوهرات من تاجر فرنسي وحرر بالثمن سندات تستحق السداد على أقساط ، وعندما حل الأجل دفع بنقص أهليته الذي يحدد العمر بخمس وعشرين سنة . قضت المحكمة الفرنسية بصحة السندات والزمن المكسيكي بالدفع . وقالت المحكمة أنه لا يفترض في الشخص الفرنسي المتاعلم مع الأجنبي العلم بكافة القوانين الأجنبية وخاصة النصوص المتعلقة بالأهلية وسن الرشد .
- وتراجع أيضاً المادة (١٨) من القانون المدني العراقي .



- ١ - أن تقام الدعوى أمام المحاكم اليمنية، فلا يجوز الطعن بكمال أهليته إذا أقيمت الدعوى في دولة أخرى.
- ٢ - أن يكون الأجنبي ناقص الأهلية في قانون دولته وكامل الأهلية في القانون اليمني. فإذا كانت الدعوى تتعلق بالقانون المدني، فيجب ألا يقل عمره (١٥) سنة وإذا كانت تتعلق بالقانون التجارى فيجب ألا يقل عمره عن (١٨) سنة.
- ٣ - أن تتعلق الدعوى بالتصرفات المالية. كالبيع والوصية والهبة والمقايضة والقرض وغيرها من التصرفات. أما بالنسبة للأضرار الناتجة عن المسؤولية التقصيرية فيرجع في أهليته إلى قانون دولته.
- ٤ - أن يعقد العقد في اليمن. فإذا عقد العقد خارج اليمن فلا يجوز التمسك بالقانون اليمني وإن كانت آثار العقد في اليمن.
- ٥ - أن تكون آثار العقد في اليمن. فلا يصح التمسك بالقانون اليمني إذا كانت آثار العقد خارج اليمن، وإن عقد العقد في اليمن.
- ٦ - أن يكون نقص أهلية الأجنبي راجعاً لسبب فيه خفاء لا يسهل على الطرف الآخر معرفته.
- وإذا ما توافرت الشروط المذكورة فلا يطبق القانون الأجنبي وإنما يطبق القانون اليمني.
- ويجوز التمسك بهذا الاستثناء سواء أكان الطرف الآخر يمتناً أو أجنبياً^(٤٦).
- وإذا تأيد للقاضي توافر الشروط المذكورة، فإن الأثر المترتب على تحققها، هو تعطيل قواعد الاسناد اليمنية، مما يتطلب استبعاد القانون الأجنبي، وتطبيق القانون اليمني في موضوع الأهلية.



ويجب أن ينحصر تعطيل قواعد الإسناد اليمنية بعدم تطبيق القانون الأجنبي بالأهلية وحدها. أما بالنسبة لموضوعات النزاع الأخرى، فإنها تخضع إلى تطبيق القانون الذي تشير إليه قواعد الإسناد اليمنية.

ثالثاً - نظام الشخص الاعتباري:

نصت المادة (٢٥) من القانون المدني اليمني على ما يأتي: «ويرجع في نظام الأشخاص الاعتبارية الأجنبية من شركات وجمعيات وغيرها إلى قانون الدولة التي اتخذت فيها مركز إدارتها الرئيسي الفعلي. ومع ذلك فإذا باشرت نشاطها الرئيسي في الجمهورية فإن القانون اليمني هو الذي يسرى»^(٤٧).

وطبقاً للنص المذكور يجب أن نميز بين الحالات الآتية:

الحالة الأولى - عدم وجود نشاط للشخص الاعتباري في اليمن:

إذا لم يكن للشخص الاعتباري نشاط رئيسي في اليمن، وكانت له عدة فروع في نول أجنبية، وأقيمت الدعوى في اليمن تتعلق بنظام الشخص الاعتباري، فإن القاضي اليمني يطبق قانون الدولة التي اتخذ فيها الشخص الاعتباري مركز إدارته الرئيسي الفعلي. فإذا كان مركز الشخص الاعتباري الفعلي في الأردن وكانت له فروع في العراق والسودان، وأقيمت الدعوى أمام المحاكم اليمنية، فإن القاضي اليمني يطبق القانون الأردني، وإن كانت الدعوى تتعلق بفرع الشخص الاعتباري في العراق، لأن المعول عليه هو مركز إدارته الرئيسي.

الحالة الثانية - وجود نشاط للشخص الاعتباري في اليمن:

إذا كان مركز إدارة الشخص الاعتباري في الخارج، غير أنه باشر نشاطه الرئيسي في اليمن، فإن القانون اليمني هو الذي يسرى على نظام الشخص الاعتباري.

(٤٧) الحكم مطابق للمادة (٤٩) من القانون المدني العراقي .

وللتفاصيل يراجع: د/ محمد عبد القادر الحاج ، الشركات التجارية في القانون التجاري اليمني ، صنعاء ، ١٩٩٤ ، ص ٩٢ .



فإذا تأسست شركة في لندن للتنقيب عن النفط في اليمن وباشرت الشركة نشاطها في اليمن، فإنها تخضع لأحكام القانون اليمني فيما يتعلق بنظامها.

الحالة الثالثة - مركز إدارة الشخص الاعتباري في اليمن:

إذا كان مركز إدارة الشخص الاعتباري في اليمن، فإنها تخضع للقانون اليمني فيما يتعلق بنظامها، وإن كان الأشخاص المؤسسون أجنبياً. ولم ينص القانون اليمني على هذه الحالة. لأن الشخصية الاعتبارية تعد يمنية لأنها مؤسسة في اليمن، وإن باشرت نشاطها في الخارج، أو أن المؤسسين أجنبياً.

الحالة الرابعة - وجود فرع للشخصية الاعتبارية في اليمن:

لم ينص القانون المدني اليمني على هذه الحالة، وإنما نص عليها قانون المرافعات والتنفيذ المدني رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٢ حيث نصت المادة (٢٦) على ما يأتي: «مواطن الشركات والجمعيات والمؤسسات القائمة أو التي في نور التصفية هو مركز إدارتها الرئيسي. ويعتبر مقر فرعياً موطناً في المسائل المتعلقة به».

وبناء على ذلك، إذا كان مركز إدارة الشخص الاعتباري في باريس، وأنشأ له فرعاً في اليمن، فإن القانون اليمني هو الذي يسرى عليه.

إن الرجوع إلى تطبيق القانون الأجنبي أو القانون اليمني يتحدد في نظام الأشخاص الاعتبارية، ويقصد بذلك ما يتعلق بالهيكل التنظيمي للشخص الاعتباري، كالحقوق التي يتمتع بها وأهليته وذمته المالية وموطنه والأشخاص الذين يمثلونه. وبعبارة أخرى يرجع إلى القانون الذي أنشأ الشخص الاعتباري.

أما بالنسبة للتصرفات القانونية التي يقوم بها الشخص الاعتباري الأجنبي، فإنه تخضع لقواعد الإسناد الأخرى بحسب طبيعة التصرف وما تشير إليه قواعد الإسناد طبقاً لذلك.



رابعاً - الأحوال الشخصية:

يقصد بالأحوال الشخصية طبقاً للقانون اليمني، الخطبة وعقد الزواج، والطلاق والخلع، والرجعة والعدة والاستبراء والنظيار والايلاء واللعان والمفقود والقرابة والنسب والحضانة والنفقات والهبة ومشتبهاتها والوصية والمواريث^(٤٨).

غير أن القانون المدني اليمني وضع قواعد إسناد لبعض من هذه الموضوعات، وهى الزواج والطلاق والفسخ والنفقات والميراث والوصية. أما بالنسبة للمفقود والقرابة والنسب والحضانة والهبة ومشتبهاتها، فلم يضع لها قواعد إسناد ضمن حالات الأحوال الشخصية.

وعليه سنتناول دراسة قواعد الإسناد لموضوعات الأحوال الشخصية التي حددها القانون المدني:

١- الزواج:

نظم قانون الأحوال الشخصية اليمني عقد الزواج. ابتداء من الخطبة^(٤٩). وعرف عقد الزواج بأنه: «ارتباط بين زوجين بميثاق شرعى تحل به المرأة للرجل شرعاً وغايته إنشاء أسرة قوامها حسن العشرة»^(٥٠).

وأجاز القانون اليمني تعدد الزوجات إلى أربع مع القدرة على العدل، وإلا فواحدة. واشترط للزواج الثانى تحقق الشروط الآتية:

أ - أن تكون هناك مصلحة مشروعة.

ب - أن تكون للزواج كفاية مالية لإعالة أكثر من زوجة.

(٤٨) راجع قانون الأحوال الشخصية اليمني رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢ وقانون الأحوال الشخصية العراقي رقم (١٨٨) لسنة ١٩٥٩. وقانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦. (٤٩) عرفت المادة (٢) من قانون الأحوال الشخصية اليمني الخطبة بأنها "طلب التزوج والوعد به، ويدخل في حكمها قراءة الفاتحة وتبادل الهدايا". (٥٠) المادة (٦) من قانون الأحوال الشخصية اليمني.



ج - أن تشعر المرأة الثانية بأمر مريد الزواج منها متزوج.

د - أن تخبر الزوجة بأن زوجها يرغب الزواج عليها^(٥١).

وإذا كان الزوجان غير مسلمين، فإن القانون أقر زواجهما في الإسلام إذا أسلم الزوج والزوجة، إلا فيما حرمه الإسلام^(٥٢)، كأن يكون الزوج بين محارم، أو أن الزوج متزوج بأكثر من أربعة زوجات.

ووضع القانون اليمنى موانع في الزواج^(٥٣)، ونظم أحكام المهر وأجاز تعجيل المهر أو تأجيله كله أو بعضه^(٥٤)، وحدد حقوق الزواج على زوجته، وحقوق الزوجة على زوجها في العشرة الحسنة^(٥٥).

(٥١) المادة (١٢) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

ويراجع في عقد الزواج وأحكامه في الفقه الإسلامي والقانون الأردني . د/ محمود السرطاوي . شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني . دار العدوي ، عمان ١٩٨١ ، ص ١٠ .

(٥٢) نصت المادة (١٣) من قانون الأحوال الشخصية اليمني على ما يأتي : "إذا أسلم غير المسلمين مع زوجاتهم أقروا على أنكحتهم إلا فيما حرمه الإسلام " .

(٥٣) نصت المادة (٢٤) من قانون الأحوال الشخصية اليمني على ما يأتي : "يحرم على المرء من النسب أصوله وفروعه ونسأؤهم ومن تناسل من أبويه وأول درجة من نسل أجداده وجداته وأن علون وأصول زوجته لمجرد العقد عليها وفروعها بعد الدخول بها ويشترط لتحريم غير الأصول والفروع أن يكون النسب في نكاح صحيح " . ونصت المادة (٢٥) من القانون على ما يأتي : "يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وتثبيت الحرمة من الرضع وزوجها حال الرضاع ولا يثبت الرضاع إلا بامتصاص الرضيع من ثدي المرضع في الحولين الأولين خمس رضعات متفرقات " .

ونصت المادة (٢٦) من القانون على ما يأتي : "يحرم على الرجل الزواج :

- ١ - المخالفة في الملة ما لم تكن كتابية . ٢ - المرتدة عن دين الإسلام . ٣ - المتزوجة بغيره . ٤ - الملاعبة ممن لاعنها . ٥ - المطلقة منه ثلاثاً قبل أن تدخل بزواج آخر وتعتد به . ٦ - المعتمدة لغير من تعتد منه في طلاق رجعي أو بينونة صغرى . ٧ - المحرمة بحج أو عمرة . ٨ - الحنثى المشكل . ٩ - امرأة المنفوق قبل الحكم بارتفاع الزواج " .

ونصت المادة (٢٧) من القانون على ما يأتي : "يحرم على الرجل الجمع بين إمرأتين لو فرض أن أحدهما ذكر حرمت عليه الأخرى من الطرفين " .

(٥٤) المواد (٣٣ - ٣٩) من قانون الأحوال الشخصية .

(٥٥) المواد (٤٠ - ٤٢) من قانون الأحوال الشخصية .

وقد نصت المادة (٢٦) من القانون المدني اليمني على ما يأتي: «يرجع في الزواج.. إلى القانون اليمني عند المرافعة برضاء الطرفين».

وبناء على ذلك، فإذا تعرض القاضى اليمني لأحد الحالات التى ذكرناها والتي تندرج ضمن الزواج، فإن القاضى اليمني يطبق القانون اليمني بشرط موافقة الطرفين بالتراجع أمامه.

وهذا الحكم الذى أخذ به القانون اليمني مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية، وهو يختلف عن القوانين الوضعية التى أخذت بقانون جنسية كل من الزوجين^(٥٦).

٢ - فسخ الزواج:

ينتهى الزواج بالفسخ^(٥٧). ولا يفسخ عقد الزواج إلا بحكم المحكمة، وإذا كان الفسخ بعد الدخول تجب العدة أو الاستبراء عند الحكم به^(٥٨). ويحكم بفسخ عقد الزواج إذا كان بين الزوجين سبب من أسباب التحريم^(٥٩).

ويجوز لكل من الزوجين طلب الفسخ إذا وجد بالطرف الآخر عيباً منفرداً سواء أكان العيب قائماً قبل العقد أو طراً بعده. ومن العيوب التى يجوز فيها

(٥٦) أخذ بقانون جنسية كل من الزوجين المادة (١٢) من القانون المدني المصري والمادة (١٢) من القانون المدني الليبي . أما القانون العراقي فإنه يرجع في الشروط الموضوعية إلى قانون كل من الزوجين . ومن حيث الشكل يعد الزواج صحيحاً ما بين أجنبيين وعراقي إذا عقد وفقاً للشكل المقرر في قانون البلد الذى تم فيه أو روعيت فيه الأشكال التى يقرها قانون كل من الزوجين ويسري قانون الدولة التى ينتمى إليها الزوج وقت إنعقاد الزواج على الآثار التى يرتبها عقد الزواج بما فى ذلك من أثر بالنسبة للمال .

المادة (١٩) من القانون المدني العراقي .

(٥٧) المادة (٤٣) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٥٨) المادة (٤٥) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٥٩) المادة (٤٦) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .



الفسخ، الجنون والجذام والبرص. ويسقط طلب الفسخ، بالرضا بالعيب صراحة أو ضمناً إلا فى الجنون والجذام والبرص وغيرها من الأمراض المعدية المستعصى علاجها، حيث يتجدد الخيار فيها وإن سبق الرضاء^(٦٠). ولكل من الزوجين طلب الفسخ لانعدام الكفاءة^(٦١).

وإذا أسلم الزوج وكانت الزوجة غير كتابية وأبت الإسلام أو أسلمت الزوجة وأبى الزوج الإسلام، أو ارتد الزوج أو الزوجة عن الإسلام حكم بالفسخ^(٦٢).

ولزوجة المتمرد عن الإنفاق، أو المعسر عن الكسب، أو الغائب فى مكان مجهول أو خارج اليمن، أو المحكوم عليه بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو كان زوجها متزوجاً بأكثر من واحدة مع عدم القدرة على الإنفاق والسكن، أو إدمان الزوج الخمر أو المواد المخدرة، جاز لها طلب الفسخ^(٦٣).

وإذا تم الفسخ، للأسباب المبينة، فإنه يعتبر بينونة صغرى ولا يهدم عدد الطلاقات ولا يعد طلاقة^(٦٤).

وإذا عرضت قضية تتضمن عنصراً أجنبياً أو أكثر على قاض يبنى برضاء الطرفين، فإن القاضى اليمنى يفضل فى النزاع طبقاً للقانون اليمنى، ولا يحكم بقانون الجنسية الذى أخذت به غالبية الدول^(٦٥).

٣ - الطلاق؛

الطلاق قول مخصوص، أو ما فى معناه يفك به الارتباط بين الزوجين، وهو

(٦٠) المادة (٤٧) من قانون الأحوال الشخصية اليمنى .

(٦١) المادة (٤٨) من قانون الأحوال الشخصية اليمنى .

(٦٢) المادة (٤٩) من قانون الأحوال الشخصية اليمنى .

(٦٣) المواد (٥٠ - ٥٧) من قانون الأحوال الشخصية اليمنى .

(٦٤) المادة (٥٦) من قانون الأحوال الشخصية اليمنى .

(٦٥) أطلق انفانون العراقى على الفسخ بالتفريق . ويسرى قانون الزوج وقت التفريق أو رفع الدعوى .

الفقرة (٣) من المادة (١٩) من القانون المدنى العراقى .

صريح لا يحتمل غيره. ويقع الطلاق باللغة العربية وبغيرها لمن يعرف معناه، وبالكتابية والإشارة المفهومة عند العجز^(٦٦).

والزوج يملك على زوجته ثلاث طلاقات تتجدد بدخول زوج آخر بها دخولا حقيقياً. ويقع الطلاق من زوج مختار مكلف أو من وكيله ولو كانت الزوجة، ولا يقع من سكران^(٦٧).

والطلاق المقترن بعدد قل أو أكثر يقع طلاقاً واحدة. ويقع رجعيًا إذا حصل بعد دخول حقيقي على غير عوض مال أو منفعة ولم يكن مكملًا للثلاث. فإذا انتهت العدة ولم تحصل مراجعة كان الطلاق بائنًا بينونة صغرى، وإذا كان مكملًا للثلاث كان بائنًا بينونة كبرى^(٦٨).

والطلاق الرجعي لا يزيل الزوجية، وللزوج أن يراجع زوجته خلال العدة. فإذا انقضت المدة نون مراجعة أصبح الطلاق بائنًا بينونة صغرى^(٦٩).

أما الطلاق البائن يزيل الزوجية حالاً، فإن كان بائنًا بينونة صغرى فإنه لا يمنع المطلق من الزواج بمطلقاته بعقد ومهر جديدين خلال العدة أو بعدها. وإذا كان بائنًا بينونة كبرى بأن كان مكملًا للثلاث حرمت المرأة على مطلقها ما لم تتزوج بأخر يدخل دخولا حقيقياً وتعتد منه فيجوز للأول أن يتزوجها بعقد ومهر جديدين^(٧٠).

(٦٦) المادة (٥٨) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٦٧) المواد (٥٩ - ٦٢) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٦٨) المواد (٦٤ - ٦٧) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٦٩) المادة (٦٨) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٧٠) المادة (٦٩) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٧١) وسري في العراق في هذه الحالة قانون الزوج وقت الطلاق أو وقت رفع الدعوى .

الفقرة (٣) من المادة (١٩) من القانون المدني العراقي .

وإذا ما رفعت قضية تتضمن عنصراً أجنبياً أو أكثر برضا الطرفين، فإن على القاضى اليمنى أن يفصل طبقاً للقانون اليمنى طبقاً للأحكام الواردة فى قانون الأحوال الشخصية اليمنى بغض النظر عن جنسية أى من الزوجين^(٧١).

ويلاحظ أن القانون المدنى اليمنى ذكر حالتين من حالات إنهاء العلاقة الزوجية. هما الفسخ والطلاق. أما الخلع فلم ينص عليه^(٧٢).

ونرى أن المشرع اليمنى اعتمد أحكام الشريعة الإسلامية فى الحكم بالقانون الإسلامى عند اتفاق أطراف العلاقة على الترافع أمامه وإن كانوا من غير المسلمين. ولما كان الخلع من الأحوال الشخصية فإنه يخضع لأحكام القانون اليمنى أسوة بالفسخ والطلاق. كذلك بالنسبة للرجعة^(٧٣) والعدة^(٧٤) والاستبراء^(٧٥).

٤ - النفقات:

أ - نفقة الزوجة:

النفقة: هى المؤن اللازمة فى مال الشخص لغيره لسبب أو نسب وتشمل الغذاء والكسوة والسكن والمعالجة والادخام ونحو ذلك.

(٧٢) الخلع : هو فرقة بين زوجين فى مقابل عوض من الزوجة أو من غيرها مالا أو منفعة ولو كان بأكثر مما يلزم بالعقد أو كان مجهولاً . ويتم الخلع بالرضا بين الزوجين أو ما يدل عليه عقداً كان أو شرطاً ويشترط فى الخلع ما يشترط فى الطلاق .

ويعد الخلع طلاقاً بائناً بينونة صغرى ما لم يكن مكسلاً للثلاث فائتاً بينونة كبرى ويجب بالخلع الوفاء بالبدل .

تراجع المواد (٧٢ - ٧٣) من قانون الأحوال الشخصية اليمنى .

(٧٣) تتم الرجعة بالقول ولو هازلاً أو بالفعل غير مشروطة بوقت أو غيره ، وتصح بغير رضا الزوجة وأوليائها .

المادة (٧٥) من قانون الأحوال الشخصية اليمنية .

(٧٤) العدة إما عن طلاق أو فسخ أو موت . المادة (٧٩) من قانون الأحوال الشخصية اليمنى .

(٧٥) تستبرى الحامل من الرنى بوضع حملها وغير الحامل بحیضة إن كانت من ذوات الحيض وإلا فثلاثة أشهر . ومن أسلمت دون زوجها تستبرى إن كانت حاملاً بوضع حملها وغير الحامل بحیضة إن كانت من ذوات الحيض وإلا فثلاثة أشهر .

تراجع المادتان (٨٨ - ٨٩) من قانون الأحوال الشخصية اليمنى .



وتجب النفقة للزوجة على زوجها كيف كان من وقت العقد غذاء وكساء ومسكناً وفراشاً ومعالجة وأخدماً والعبارة بحال الزوج يسراً أو عسراً. وتقدم نفقة الزوجة على غيرها من النفقات^(٧٦).

ب - نفقة الأقارب:

تكون نفقة الولد المعسر الصغير أو المجنون على أبيه وإن علا الأقرب الموسر أو المعسر القادر على الكسب. فإن كان الأب وإن علا معسراً غير قادر على الكسب فعلى الأم المؤسرة ثم على سائر الأقارب. وإذا كان الولد موسراً فنفقته من ماله.

ولا نفقة للأقارب مع اختلاف الدين إلا للأصول وللأب المعسر أن يستتفق من مال ولده الصغير والمجنون بقدر حاجته^(٧٧). ويرجع في النفقة إلى القانون اليمني عند المرافعة برضاء الطرفين^(٧٨).

خامساً - الولاية الشرعية:

١ - الولاية:

الولاية : تنفيذ القول على الغير شاء أم أبي^(٧٩).

يكون الأب ووصية والجد ووصية أولياء على القصر. ويكون القاضي ولياً إذا لم يوجد ولياً أو وصياً من جهة الأبوة. ذلك أن الصغير إذا كان عاجزاً عن تدبير أمور نفسه، فالأب ومن يليه في الولاية قادر على ذلك لكمال راية وعقله^(٨٠).

(٧٦) تراجع المواد (١٥٠ - ١٥٦) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٧٧) تراجع المواد (١٥٧ - ١٦٧) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٧٨) ويسري في العراق قانون جنسية الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت إنعقاد الزواج .

الفقرة (٢) من المادة (١٩) من القانون المدني العراقي .

أما الإلزام بالنفقة فيسري عليها قانون جنسية المدين بها .

المادة (٢١) من القانون المدني العراقي .

(٧٩) د/ محمود السرتاوي . شرح الأحوال الشخصية الأردني . دار العدوي ، الأردن ١٩٨١ ، ص ٥٨ .

(٨٠) د/ بدران أبو العينين بدران . حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية والقانون . الإسكندرية ١٩٨١ .



ويرجع القاضى اليمنى إذا ما عرضت عليه قضية تتعلق بالولاية وتتضمن عنصراً أجنبياً أو أكثر إلى أحكام القانون اليمنى الموضوعية لحماية القاصر. أما بالنسبة إلى شكل الولاية فيرجع بها إلى القانون الأجنبى، وهو قانون الجنسية.

ويخرج من اختصاص القانون اليمنى الولاية على النفس وتخضع لقانون جنسية الأب بوصفها من آثار النسب^(٨١).

٢- الوصاية؛

الوصى: هو الذى يقيمه المورث فى تركته لتنفيذ وصاياه بقضاء ورعاية قصاره وأمواله ويجوز للوصى أن يوصى غيره فيما هو وصى فيه ويقوم وصية مكانه. والوصى مقدم على القاضى، وإذا مات ولم يوصى ففى رعاية الصغار وأمواله يقدم الأب ثم وصية ثم الجد ثم وصية^(٨٢).

ويشترط فى الوصى أن يكون بالغاً عاقلاً أميناً مقتدرًا على حملها حسن التصرف والسلوك. وتثبت ولايته بتعيين من الوصى، وعدم رده الوصية. وقد تكون الوصية عامة مطلقة أو مقيدة^(٨٣).

وتنتهى الوصية بموت الوصى أو بعزلة أو باستعفائه لعذر مقبول وبالنسبة للقاصر، تنتهى الوصية بموته أو ببلوغه سن الرشد.

وإذا ما أقيمت دعوى أمام القاضى اليمنى تتضمن عنصراً أجنبياً أو أكثر تتعلق بأحكام الوصية، فإن القاضى اليمنى يطبق القانون اليمنى فيما يتعلق بالأحكام الموضوعية^(٨٤). أما الناحية الشكلية الخاصة بالوصاية فيرجع إلى القانون الأجنبى الذى تمت فيه الوصاية^(٨٥).

(٨١) د / ماهر إبراهيم السداوي ، مصدر سابق ، ص ٣٦ .

(٨٢) للمادتان (٢٦١ و ٢٦٢) من قانون الأحوال الشخصية اليمنى .

(٨٣) المواد (٢٦٨ - ٢٨٢) من قانون الأحوال الشخصية اليمنى .

(٨٤) المادة (٢٩٧) من قانون الأحوال الشخصية اليمنى .

(٨٥) المادة (٢٧) من القانون المدني اليمنى . ويسري في العراق قانون الجنسية لأطراف العلاقة .

المادة (٢٠) من القانون المدني العراقي .



وتلحق القوامة بالولاية والوصاية. فإذا لم يكن للقاصر ولي أو وصى جاز للمحكمة أن تعين قيمياً على الصغير. ويطبق القاضي أحكام القانون اليمني فيما يتعلق بالقوامة.

سادساً - الإرث:

الإرث: انتقال الأموال والحقوق الخاصة بالميت إلى من يرثه^(٨٦) ولا يستحق أحد في تركه المورث إلا بعد تحقق وفاته أو صدور حكم من القضاء باعتباره ميتاً مع مراعاة حياة الوارث عند الوفاة حقيقة أو حكماً^(٨٧).

وقد نظم قانون الأحوال الشخصية اليمني، الأحكام العامة للميراث والفروض المقدرة وأصحابها، والتعصب، والحجب والرد، وإرث ذوى الأرحام، واستحقاق التركة للمقر له ينسب^(٨٨).

وقد أوجب القانون اليمني على القاضي اليمني الذي ترفع أمامه دعوى تتعلق بالميراث وتتضمن عنصراً أجنبياً أو أكثر أن يطبق القانون اليمني^(٨٩).

وقد تصطدم القاعدة التي وضعها القانون اليمني بمحل وجود الأموال التي يشملها الميراث. ذلك أن الدول تخضع قواعد الميراث إلى مكان وجود المال.

(٨٦) المادة (٢٩٩) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٨٧) المادة (٣٠٠) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٨٨) المواد (٣٠٨ - ٣٥٠) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٨٩) المادة (٢٨) من القانون المدني اليمني .

ويسري في العراق قانون جنسية المورث وقت موته . مع مراعاة :

١ - اختلاف الجنسية غير مانع من الإرث في الأموال المنقولة والعقارات غير أن العراقي لا يرثه من الأجانب إلا من كان قانون دولته يورث العراقي منه .

٢ - الأجنبي الذي لا وارث له تؤول أمواله التي في العراق للدولة العراقية ولو صرح قانون دولته بخلاف ذلك . المادة (٢٢) من القانون المدني العراقي .

وفي الأردن يطبق قانون المتوفى وإذا كان هذا القانون ينص على تطبيق قانون محل الإقامة يطبق القانون المنصوص عليه .

المادة (٤ / ج) من قانون التركات للأجانب وغير المسلمين الأردني رقم (٨) لسنة ١٩٤١ .



سابعاً - الوصية:

الوصية: تصرف مضاف إلى ما بعد الموت^(٩٠).

وقد نظم القانون اليمني أركان الوصية وشروطها، وحالات مبطلاتها والأحكام المتعلقة بالموصى له والموصى به، وحالات تزاحم الوصايا، والرجوع عن الوصية وردها وقبولها، والوصية الواجبة، والأحكام المتعلقة بالوصى، ولاية الوصى وأجره وما يجوز للوصى، وما لا يجوز له، وفيما يضمنه الوصى، وانتهاء وصية الوصى^(٩١).

وإذا ما عرضت قضية تتعلق بالوصية وتتضمن عنصراً أجنبياً أو أكثر على القاضى اليمني، فإن عليه أن يطبق أحكام القانون اليمني^(٩٢).

وإذا كان المال الموصى به عقاراً فى اليمن، فلا تثار مشكلة فى تطبيق القانون اليمني. غير أنه من الصعوبة أن ترد وصية علي عقار خارج اليمن. فقد لا يسمح القانون الأجنبى بانتقال ملكية العقار إذا كان الموصى إليه ليس من مواطنيها.

(٩٠) المادة (٢٢٧) من قانون الأحوال الشخصية .

(٩١) تراجع المواد (٢٣٤ - ٢٣٥) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٩٢) المادة (٢٨) من القانون المدني اليمني .

ويسري فى العراق على الوصية قانون جنسية الموصى له . وتطبق القوانين العراقية فى صحة الوصية بالأموال غير المنقولة الكائنة فى العراق والعائدة إلى متوفى أجنبى وكيفية إنتقالها .
المادة (٢٣) من القانون المدني العراقي .



المبحث الرابع الحقوق العينية



أولاً - الحيازة:

أطلق القانون المدني على الحيازة بالثبوت. والحيازة واستيلاء الشخص على الشيء ووضع يده عليه منقولاً أو عقاراً^(٩٣).

وحدد القانون عناصر الحيازة، وأنواعها كالحيازة العرضية وحيازة ملك ثبوت، وانتقال الحيازة، وزوالها، ودعاوى الحيازة^(٩٤).

ويرجع في الحيازة إلى قانون موقع المال إذا كان عقاراً وإلى قانون المكان الذي يوجد به المال المنقول وقت تحقق الحيازة^(٩٥).

فإذا كان العقار في السودان، فإن القانون السوداني هو الذي يطبق. وإذا كان المال المنقول وقت تحقق الحيازة في الأردن فيطبق لقانون الأردن، وإن نقل المنقول إلى دولة أخرى بعد تحقق الحيازة. ذلك أن العبرة في تطبيق قانون الدولة وقت تحقق الحيازة.

ثانياً - الحقوق العينية:

الحقوق العينية: ما كان للإنسان من حقوق في مال بعينه^(٩٦).

(٩٣) المادة (١١١٠) من القانون المدني اليمني .

(٩٤) يراجع كتابنا حق الملكية في القانون اليمني . دار الفكر المعاصر ، بيروت ١٩٩٣ ، ص ١٧٨ وما بعدها .

(٩٥) المادة (٢٩) من القانون المدني اليمني .

ويسري في العراق . قانون موقع العقار وقانون الدولة التي يوجد فيها المنقول وقت وقوع الحيازة . المادة (٢٤) من القانون المدني العراقي .

(٩٦) المادة (١٢٤) من القانون المدني اليمني .



وتنقسم الحقوق العينية إلى حقوق عينية أصلية وحقوق عينية تبعية. والحقوق العينية الأصلية هي التي تنشأ لذاتها غير تابعة لحق آخر وتزول بالتصرف نفسها لا تبعاً لزوال حق آخر. وتشمل حق الملكية وما يتفرع عنه من حقوق وهي حق تملك الرقبة وحق الانتفاع وحق الاستعمال وحق الاستغلال وحقوق الارتفاق التي تقر على مال لخدمة مال آخر كحق المرور وحق الشرب وحق صرف المياه وحق الاطلاع وما إليها^(٩٧).

أما الحقوق العينية التبعية فهي الحقوق التي تنشأ لضمان حق تعلق بالذمة وتزول بزوال الحق الذي تضمنته وقد تزول بنفسها كحق التأمين العقاري وحق الامتياز^(٩٨). ويرجع في الحقوق العينية إلى قانون موقع العقار الذي كان موضوع النزاع عقاراً، وإلى قانون مكان المال المنقول وقت ترتب الحق عليه^(٩٩).

فإذا كان موقع العقار في العراق، وأقيمت الدعوى في اليمن، فإن القاضي اليمني يطبق القانون العراقي لأنه موقع العقار.

وإذا كان المنقول في مصر وقت ترتب الحق عليه، فإن القاضي اليمني يطبق القانون المصري في هذه الحالة وإن انتقل المال المنقول إلى اليمن.

(٩٧) للتفاصيل يراجع كتابنا حق الملكية المصدر السابق ، ص ٢٥ وما بعدها .

(٩٨) للتفاصيل يراجع كتابنا التأمينات الشخصية والعينية في القانون اليمني . دار الفكر المعاصر بيروت ١٩٩٤ ، ص ٦١ وما بعدها .

(٩٩) المادة (٢٩) من القانون المدني اليمني .

ويسري في العراق وخاصة بالنسبة لطرف انتقال الحقوق العينية بالعقد والميراث والوصية قانون موقع العقار . ويسري للمنقول قانون الدولة التي يقع المنقول فيها وقت ترتب الحقوق عليها . المادة (٢٤) من القانون المدني العراقي .



المبحث الخامس

المسئولية التعاقدية والتقصيرية



أولاً - المسئولية التعاقدية:

١ - الآثار المترتبة على العقود:

قد يعقد عقد في دولة معينة، غير أن آثاره في دولة أخرى. كأن يعقد العقد في بريطانيا غير أن آثار هذا العقد تكون في مصر مثلاً. فإذا أقيمت الدعوى أمام إحدى المحاكم اليمنية. فإلى أي قانون يلجأ القاضى اليمنى فيما يتعلق بآثار العقد؟

على القاضى اليمنى اتباع ما يأتى:

أ - أن يطبق قانون موطن المتعاقدين إذا اتحدا موطناً. فإذا كان فرنسيان يقيمان فى الأردن بصورة اعتيادية، ثم ذهبا إلى مصر لغرض السياحة، وتم التعاقد بينهما على توريد مواد للعراق، وأقيمت الدعوى أمام المحاكم اليمنية حول توريد هذه المواد، فإن على القاضى اليمنى أن يطبق القانون الأردنى، لأنه قانون الموطن المشترك.

ب - أن يطبق قانون البلد الذى تم التعاقد فيه، ففى المثال السابق، إذا كان أحدهما يقيم فى الأردن والآخر فى الجزائر. فإن القانون المصرى هو الذى يطبق، لأنه قانون البلد الذى تم التعاقد فيه.

ج - أن يطبق القانون الذى يتفق عليه المتعاقدان. سواء أكان ذلك الاتفاق أثناء التعاقد أم بعده. وسواء أكان الاتفاق على تطبيق القانون الأجنبى صريحاً، أما ضمناً يستخلص من ظروف الحال.



د - أن يطبق قانون موقع العقار. فإذا كان العقد يتعلق بعقار موجود في دولة معينة^(١٠٠). فإن قانون موقع العقار هو الذي يطبق ولا يؤخذ بأى قانون آخر وإن تم الاتفاق بين المتعاقدين على استبعاد قانون موقع العقار.

٢ - شكل العقود؛

تتطلب بعض العقود أن تفرغ في شكل خاص يحدده القانون. فالحقوق العينية التي ترد على عقار يجب تسجيلها في السجل العقاري. وعقد بيع السيارات والسفن والطائرات يجب أن تسجل في السجل المخصص لها. وقد نظمت قواعد الإسناد اليمنية خضوع شكلية العقود للقوانين الآتية:

١ - قانون البلد الذي تمت فيه الشكلية.

٢ - القانون الذي يحكم موضوع العقود.

٣ - قانون موطن المتعاقدين المشترك.

٤ - قانون جنسية المتعاقدين المشترك^(١٠١).

ويلاحظ أن المشرع اليمني وضع عدة اختيارات لتطبيق القانون الأجنبي فيما يتعلق بالشكلية. وهذه الخيارات تحدث إرباكاً عند التطبيق. فكل من له مصلحة في تطبيق قانون معين، فإنه يتمسك بهذا القانون. فالقانون اليمني لم يبين أفضلية قاعدة الإسناد التي يتمسك بها القاضى. وأن هذه الخيارات المتعددة، هل أنها لمصلحة أطراف العلاقة أو أنها خيارات للقاضى أن يطبق ما يراه مناسباً.

(١٠٠) المادة (٣٠) من القانون المدني اليمني. والحكم ذاته في المادة (٢٥) من القانون المدني العراقي.

(١٠١) نصت المادة (٣١) من القانون المدني اليمني على ما يأتي :

"يرجع في شكل العقود إلى قانون البلد الذي تمت فيه أو القانون الذي يحكم موضوعها أو قانون موطن المتعاقدين المشترك أو قانونهما المشترك".
ونصت المادة (٢٦) من القانون المدني العراقي على ما يأتي : "تخضع العقود في شكلها لقانون الدولة التي تمت فيها".



وكان المفروض أن تخضع الشكلية لقانون الدولة التي تمت فيه.

ثانياً - المسؤولية التقصيرية:

كل فعل أو ترك غير مشروع سواء كان ناشئاً عن عمد أو غير عمد، أو خطأ إذا سبب للغير ضرراً يلزم من ارتكبه بتعويض الغير عن الضرر الذي أصابه ولا يخل ذلك بالعقوبات المقررة للجرائم طبقاً للقوانين النافذة^(١٠٢).

ويكون الشخص مسئولاً في حالة عن أعماله غير المشروعة إذا ارتكبها في حق غيره^(١٠٣).

ويرجع في ضمان ما ينشأ عن المسؤولية التعاقدية أو في تحديد الضرر الذي يقع خارج اليمن إلى القانون اليمني^(١٠٤).

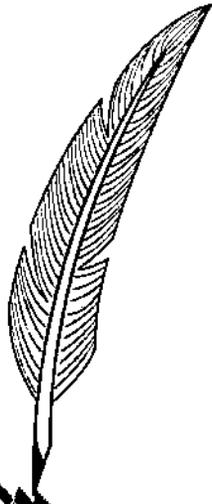
(١٠٢) المادة (٣٠٧) من القانون المدني اليمني .

(١٠٣) المادة (٣٠٨) من القانون المدني اليمني .

(١٠٤) المادة (٣٢) من القانون المدني اليمني .

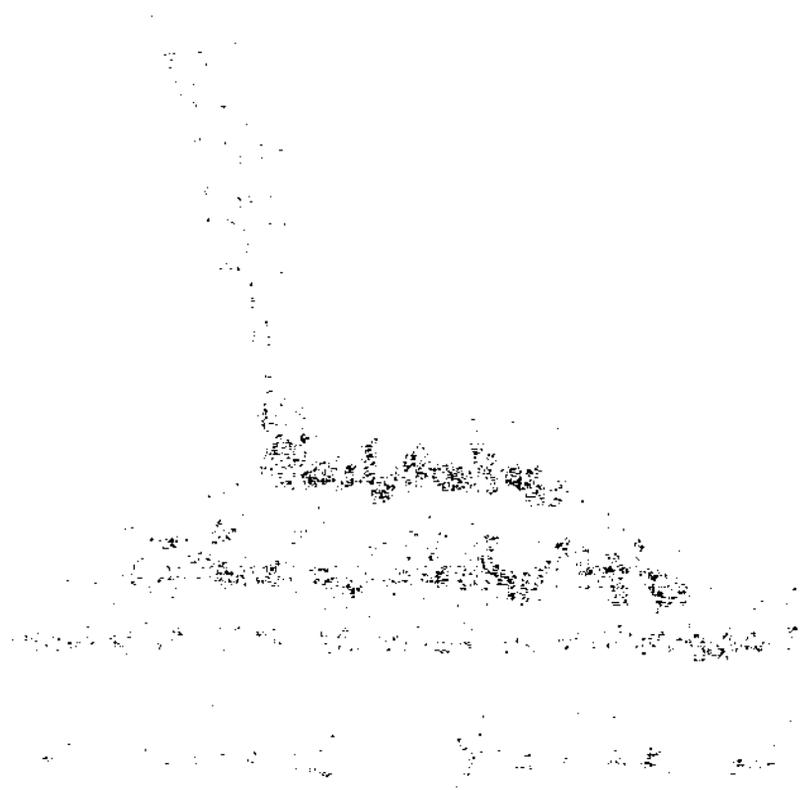
وسري في العراق قانون الدولة التي حدثت فيها الواقعة المنشئة للإلتزام .

المادة (٢٧) من القانون المدني العراقي .



الولاية القضائية الدولية
Competence Jurisdiction International







إذا كان للدولة أن تتنازل وتسمح لمحاكمها الوطنية أن تطبق القوانين الأجنبية التي أشارت إليها قواعد الإسناد، إلا أنها لا تستطيع أن تحدد اختصاص المحاكم الأجنبية في نظر الدعاوى التي تتضمن عنصراً أجنبياً أو أكثر. ذلك أن محاكم الدول لا تستهدى إلا بالقواعد المنظمة لها التي يحددها نظامها التشريعي.

وبناء على ذلك، فالاختصاص القضائي يعد مظهراً من مظاهر سيادة الدولة. ولهذا فإن الدول تحدد اختصاص محاكمها الوطنية في القضايا التي يحق لها النظر فيها، في إطار المصلحة العامة ومقتضيات العلاقات الدولية.

وبناء على ذلك، فإن هذا الفصل يتضمن المباحث الآتية:

المبحث الأول - التعريف بقواعد الاختصاص القضائي الدولي.

المبحث الثاني - المنازعات التي تخضع للاختصاص القضائي الدولي.

المبحث الثالث - الاستثناء من الاختصاص القضائي الدولي.



المبحث الأول

التعريف بقواعد الاختصاص القضائي الدولي



تنظم الدول الاختصاص القضائي الدولي لمحاكمها الوطنية. غير أنها لا تنشأ محاكم خاصة لهذا الغرض، وإنما تمنح هذا الاختصاص لمحاكمها الاعتيادية إضافة إلى اختصاصها المحلي. حيث تتمتع محاكم الدولة باختصاصين، الأول الاختصاص القضائي المحلي: وهو الاختصاص بالنظر في المنازعات الوطنية التي لا تتضمن عنصراً أجنبياً، والثاني الاختصاص القضائي الدولي: وهو الاختصاص المتعلق بالنظر المنازعات التي تتضمن عنصراً أجنبياً.

وعليه يتضمن هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول - الاختصاص القضائي الداخلي والاختصاص القضائي الدولي.

المطلب الثاني - أثر الاختصاص القضائي الدولي على قواعد تنازع القوانين.

المطلب الثالث - علاقة الاختصاص القضائي الدولي بالاختصاص التشريعي.

المطلب الأول
الاختصاص القضائي الداخلي
والاختصاص القضائي الدولي

المطلب الرابع - قواعد الاختصاص القضائي الدولي في اليمن.

يعرف الاختصاص، بأنه سلطة الحكم بمقتضى القانون في خضوعه معينة أو هو مقدار ما لجهة قضائية أو محكمة من ولاية الحكم في نظر النزاع. وهو النطاق الذى يملك أن تباشر فى حدوده ولايتها القضائية^(١).

وقوانين الاختصاص، هى القوانين التى تحدد ولاية المحاكم المختلفة. ومن أجل أن تيسر التقاضى وحسن سير العدالة، فإنه يتطلب أن تتنوع المحاكم وتنتشر فى جميع أنحاء الدولة.

وقد تنوعت اختصاصات المحاكم على الشكل الآتى:

- ١ - اختصاص متعلق بالوظيفة أو الولاية: وهو نصيب كل جهة قضائية من ولاية القضاء، وتحدد قواعده تحدد جهة القضاء الواجب رفع النزاع أمامها.
- ٢ - اختصاص نوعي: وهو نصيب الطبقة الواحدة من طبقات جهة قضائية معينة، من المنازعات التى يجوز لها الفصل فيها، كاختصاص طبقة المحاكم الجزائية أو المدنية أو محاكم الاستئناف.
- ٣ - اختصاص محلي أو مركزى: وهو نصيب المحكمة الواحدة من محاكم طبقة معينة من ولاية القضاء والذي يحدد بمراعاة موطن الخصوم وبمراعاة مركز المحكمة لتصبح المحاكم قريبة من موطن الخصوم أو موقع النزاع.

(١) د/ أحمد أبو الوفا ، المرافعات المدنية والتجارية ، الأسكندرية ١٩٨٠ ، ص ٢٦٤ .

ود/ مصطفى كامل كبره ، قانون المرافعات الليبي ، دار صادر بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٣٣٣ .

٤ - الاختصاص القضائي الدولي: وهو بيان الحدود التي تباشر فيها الدول سلطتها القضائية، بالمقابل للحدود التي تباشر فيها الدول الأخرى سلطاتها القضائية. وقد أطلق على مصطلح الاختصاص القضائي الدولي عدة مصطلحات^(٢).

أما المشرع اليمني فقد أطلق على الاختصاص القضائي الدولي بـ«الاختصاص الدولي» ونظم أحكامه ضمن قواعد قانون المرافعات والتنفيذ المدني^(٣).

ويتضمن الاختصاص القضائي الدولي ولاية المحاكم الوطنية في نظر المنازعات بين الأفراد والتي تتضمن عنصراً أجنبياً. وبناء على ذلك، فإن أوجه الشبه بين الاختصاص القضائي المحلي والاختصاص القضائي الدولي ما يأتي:

١ - وحدة الاختصاص:

إن المحكمة التي تختص بالنظر في الاختصاص المحلي هي ذات المحكمة التي تختص بالنظر في الاختصاص الدولي. فإذا كان النزاع يتعلق بالقضايا المدنية، فإن المحكمة التي تختص بالنظر بالقضايا المدنية المحلية، حيث تختص المحكمة الابتدائية الخاصة بالمواطنين وهي ذاتها التي تختص بالقضايا المدنية إذا تضمنت عنصراً دولياً. كذلك بالنسبة للقضايا التجارية والأحوال الشخصية.

(٢) يطلق الفقهاء على الاختصاص القضائي الدولي عدة مصطلحات فيطلق في فرنسا بـ«الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الفرنسية» وفي إنجلترا بـ«الاختصاص الدولي للمحاكم الإنجليزية» أو «ولاية المحاكم الإنجليزية» وفي إيطاليا «الاختصاص القضائي» أو «حدود ولاية القضاء للدولة» وفي الولايات المتحدة الأمريكية يطلق اصطلاح «الاختصاص» . وفي مصر يطلق تنازع الاختصاص القضائي أو الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم المصرية . أو الاختصاص العام للمحاكم المصرية .

يراجع د/ عز الدين عبد الله ، مصدر سابق ، الجزء الثاني ، ص ٦٠٤ ، وأطلق القانون المدني العراقي مصطلح : «التنازع الدولي من حيث الاختصاص القضائي» . المواد (١٤) إلى (١٦) من القانون المدني العراقي .

وبناء ذلك، لا توجد محاكم خاصة بالاختصاص القضائي الدولي، وإنما كل محكمة تختص بنظر المنازعات المحلية تختص أيضاً بنظر المنازعات التي تتضمن عنصراً أجنبياً بحسب درجاتها.

٢ - وحدة الإجراءات:

إن الإجراءات التي تتخذها المحكمة في قضية تخضع لاختصاصها المحلي، هي ذات الإجراءات التي تطبقها المحكمة في قضية مشابهة تتعلق بالاختصاص القضائي الدولي بخصوص التبليغات وأصول المرافعات وإصدار القرار وطرق الطعن فيه.

٣ - وحدة التنفيذ:

إذا صدر حكم من محكمة في قضية تتضمن عنصراً أجنبياً، وأمكن تنفيذ هذا الحكم، فإن الإجراءات التي تتخذ بتنفيذ هذا الحكم هي ذات الإجراءات التي تتخذ بتنفيذ الأحكام المشابهة الخاضعة لاختصاصها المحلي.

٤ - سبق الفصل في الدعوى:

إذا سبق الفصل في قضية تتعلق بالاختصاص المحلي فلا يجوز أن تنظر فيه محكمة أخرى. كذلك إذا سبق الفصل في قضية تتعلق بالاختصاص القضائي الدولي سواء فصل فيها من محاكم الدولة نفسها، أو محاكم دولة أجنبية فلا يجوز عرض القضية مرة ثانية على القضاء.

٥ - الاختصاص الاختياري:

يجوز لأطراف النزاع في الاختصاص القضائي المحلي أن يتفقوا مقدماً على

(٣) أنقى القانون المذكور قانون التنفيذ المدني رقم (١٠) لسنة ١٩٧٨ الصادر في صنعاء، وقانون المرافعات رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٠ الصادر في صنعاء، وقانون الإجراءات المدنية رقم (٩) لعام ١٩٨٨ الصادر في عدن.



اختصاص محكمة معينة داخل الدولة، كما يجوز أثناء نظر الدعوى أن يتفقوا جميعاً على إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى^(٤١). كذلك يجوز لأطراف النزاع في الاختصاص القضائي الدولي أن يعرضوا نزاعهم على محكمة دولة معينة^(٤٢).

٦ - وحدة المشرع:

ينظم المشرع الوطني قواعد الاختصاص القضائي المحلي وقواعد الاختصاص الدولي للمحاكم الوطنية. غير أن المشرع الوطني قد يتأثر بقواعد القانون الدولي عند تنظيم الاختصاص القضائي الدولي.

(٤١) المادة (٧٥) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني .

(٤٢) المادة (٥٩) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني .



المطلب الثاني
أثر الاختصاص القضائي الدولي
على قواعد تنازع القوانين

سبق وأن أوضحنا أن قواعد الإسناد فى تنازع القوانين تحدد القانون الواجب التطبيق، وقد يكون هذا القانون وطنياً أو أجنبياً، أى أنها قد تعطى الاختصاص القانونى لقانونها، أو لقانون أجنبى، وبذلك، فإن القاضى الوطنى قد يطبق قانوناً أجنبياً ويترك قانونه الوطنى^(٦). ولهذا فإن لقواعد تنازع القوانين طبيعة مزدوجة، وطنية أو أجنبية. بينما قواعد تنازع الاختصاص القضائى ذات طبيعة واحدة، حيث أنها تحدد اختصاص المحاكم الوطنية، ولا تتدخل فى تحديد اختصاص المحاكم الأجنبية. فكل بولة تستقل فى تحديد قواعد الاختصاص الدولى لمحاكمها الوطنية. وإذا كان من حق الدولة أن تحدد الاختصاص المكانى والنوعى لمحاكمها. وأن تعدل وتنقل من هذه الاختصاصات بين المحاكم المختلفة. وللمحاكم أن تنقل الدعوى من دائرتها إلى دائرة أخرى، إذ أنها لا تستطيع أن تحدد الاختصاص المكانى والنوعى للمحاكم الأجنبية، أو أن تنقل الدعوى من محاكمها إلى خارج حدود إقليمها.

وإذا كانت قواعد تنازع القوانين تحدد القانون الواجب التطبيق، فإن ظهور نزاع جدى يتطلب حسمه من جهة قضائية تحسم النزاع. وإذا ما كلفنا أطراف العلاقة بالسفر إلى الدولة التى أشارت قواعد الإسناد بتطبيق قوانينها، فإن ذلك قد يكلفهم مشقة قد لا يستطيعون تحملها، إضافة إلى أن القضية الواحدة قد

(6) Henri Batiffol. op. cit. Tom 11, p. 349.



تتطلب تطبيق قوانين دول متعددة، كالقوانين الخاصة بالأهلية والشكلية ومحل انعقاد العقد، الأمر الذي يجعل من مسألة حسم النزاع مستحيلة. ولهذا فقد استقر الاتجاه في مختلف الدول على منح محاكمها الوطنية اختصاص النظر في المنازعات التي تتضمن عنصراً أجنبياً، وتطبيق القانون الأجنبي التي تشير إليه قواعد الإسناد الوطنية.

وبناء على ذلك، فإن إقامة الدعوى أمام محكمة دولة معينة هو الذي يثير مسألة تنازع القوانين، وأن عدم إقامة الدعوى، يبقى مسألة تنازع القوانين لا قيمة لها من الناحية العملية. ولهذا فإن اهتمام الدولة بتنظيم اختصاصها الدولي بالنظر في المنازعات التي تتضمن عناصر أجنبية هو اهتمامها بقواعد الإسناد، هو الذي يجعل من قواعد الإسناد الخاصة بتنازع القوانين قواعد عملية تجد التطبيق الفعلي.

وبناء على ذلك، فإن هناك أوجه شبه وخلاف بين قواعد الاختصاص القضائي الدولي وقواعد تنازع القوانين:

أولاً - أوجه الشبه بين الاختصاص القضائي وتنازع القوانين:

تتشارك قواعد الاختصاص القضائي الدولي وقواعد تنازع القوانين في الوجود الآتية:

١ - أن كل منهما قواعد وطنية من وضع المشرع الوطني: حيث تستقل كل دولة بوضع هذه القواعد، طبقاً للاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المهيمنة على الدولة، ولطبيعة نظامها القانوني.

٢ - وحدة الصفة الدولية لقواعدها: حيث يتحدد مجال عملها بوجود عنصر أجنبي أو أكثر في أية علاقة قانونية، وقد يقوم العنصر الأجنبي بالنظر إلى جنسية أطراف العلاقة أو محل توطنها أو إقامتها، أو مكان انعقاد العقد، أو مكان تنفيذه أو غير ذلك من العناصر الأجنبية الأخرى.



٣ - التلازم بين قواعد الاختصاص القضائي الدولي وقواعد تنازع القوانين (الإسناد) فإذا ما عرضت قضية تتضمن عنصراً أجنبياً أو أكثر على محكمة وطنية، فإن على المحكمة أن ترجع إلى قواعد الإسناد الوطنية لمعرفة القانون الواجب التطبيق. وليس للمحكمة الوطنية أن ترجع إلى قواعد إسناد أجنبية. وإذا ما عرضت القضية على المحكمة فإنها ترجع للإجراءات التي حددها قانونها.

٤ - تتسم قواعد الاختصاص القضائي الدولي وقواعد تنازع القوانين في حالات معينة بالصفة الاختيارية حيث يجوز لأطراف العلاقة الاتفاق على تطبيق قانون دولة معينة^(٧)، أو عرض النزاع على محكمة دولة معينة^(٨). كذلك تتغير قواعد الإسناد وقواعد الاختصاص القضائي الدولي، بتغيير أطراف العلاقة للعنصر الأجنبي المؤثر في تغيير قاعدة الإسناد، وتحديد الاختصاص القضائي الدولي، عندما يقوم أطراف العلاقة بتغيير جنسيتهما أو توطنهما أو إقامتهما، أو محل انعقاد العقد أو مكان تنفيذه، مما يؤدي ذلك، إلى تغيير القانون الواجب التطبيق، والدولة التي تختص بحكامها بنظر النزاع.

ثانياً - أوجه الخلاف بين قواعد الاختصاص القضائي وتنازع القوانين:

على الرغم من أوجه الشبه بين قواعد الاختصاص القضائي الدولي وقواعد تنازع القوانين، إلا أنهما يختلفان في الأوجه الآتية:

١ - إن قواعد الاختصاص القضائي ليست قواعد تنازع قوانين، وإنما هي قواعد تحدد القضايا التي تدخل ضمن الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية. دون أن تتدخل بتحديد اختصاص المحاكم الأجنبية، وعلى

(٧) المادة (٣٠) من القانون المدني اليمني .

(٨) المادة (٥٩) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني .



النقيض من ذلك فإن قواعد تنازع القوانين تشير إلى القانون الواجب التطبيق دون أن تبين حكم القانون في القضية المعروضة أمام القضاء^(٩).

٢ - أن قواعد تنازع القوانين قواعد مزدوجة، حيث أنها لا تبين الحالات التي يكون فيها القانون الوطني واجب التطبيق فحسب، وإنما تعين أيضاً الحالات التي يكون فيها القانون الأجنبي واجب التطبيق. وعلى النقيض من ذلك، فإن قواعد الاختصاص القضائي الدولي قواعد مفردة، تقتصر على حالات عقد الاختصاص للقضاء الوطني، ولا تشير إلى الاختصاص القضائي للمحاكم الأجنبية^(١٠).

٣ - إذا أشارت قواعد الإسناد إلى تطبيق قانون أجنبي، ووجد القاضي أن هذا القانون يخالف النظام العام والآداب العامة أو يخالف أحكام الشرع الإسلامي، فإن القاضي يمتنع عن تطبيق القانون الأجنبي ويطبق قانونه. في حين أن مخالفة الدعوى للنظام العام والآداب العامة، أو الشرع الإسلامي، لا تمنع القاضي من النظر في الدعوى. فإذا ما عرض عقد يتعلق بعقد بيع لحم الخنزير، فإن القاضي لا يمتنع عن النظر في الدعوى، وإنما يحكم ببطلان العقد.

٤ - إذا طبق القاضي القانون الأجنبي الذي أشارت إليه قواعد الإسناد الوطنية، فإن القاضي يتحدد بالمفاهيم والقواعد التي نظمها القانون الأجنبي. أما بالنسبة للاختصاص القضائي الدولي، فإن الإجراءات المتعلقة بالاختصاص والإجراءات القضائية تخضع لقانون دولة القاضي^(١١)، وإن كان القانون الذي يطبقه على النزاع المعروض أمامه أجنبياً.

(٩) د/ عكاشة محمد عبد العال . أصول القانون الدولي الخاص اللبناني المقارن . الدار الجامعية، بيروت ١٩٩٠، ص ٤٣٩ .

(١٠) د/ عكاشة محمد عبد العال ، مصدر سابق ، ص ٤٤٠ .

(١١) المادة (٣٣) من القانون المدني اليمني .



المطلب الثالث
علاقة الاختصاص القضائي
الدولي بالاختصاص التشريعي

إذا منحت الدولة لمحاكمها حق النظر في دعاوى تتضمن عنصراً أجنبياً أو أكثر، فإن ذلك لا يعنى أن هذه المحكمة أن تطبق قوانين دولتها. فعندما تختص محكمة بنظر نزاع معين، فإنه ليس من الضرورة أن تطبق هذه المحكمة القوانين الوطنية. فقد تطبق قانوناً أجنبياً طبقاً لما تشير إليه قواعد الإسناد ولهذا فإنه لا يوجد تلازم حتمى بين الاختصاص القضائي والاختصاص التشريعي. ولهذا تظهر مسألة تنازع الاختصاص القضائي الدولي مستقلة عن مسألة تنازع القوانين^(١٢).

وإذا كان الاختصاص القضائي الدولي مستقلاً عن الاختصاص التشريعي، إلا أن للنظام القانوني في الدولة تأثير على تطبيق المحكمة لقوانين معينة. فإذا تم تحديد محكمة دولة معينة بأنها مختصة في نظر النزاع، فإن هذه المحكمة سوف تلجأ إلى قواعد الإسناد التي تحددها دولتها. فتطبق قانون دولة معينة. في حين أن هذه الدعوى لو رفعت أمام محكمة دولة أخرى، فإن هذه الدولة سوف تلجأ إلى قواعد الإسناد التي حددها مشرعها، وقد تشير إلى تطبيق قانون غير القانون الذي طبقته الدولة الأولى. فلو أقام فرنسي الدعوى على زوجته أمام إحدى المحاكم العراقية في قضية تتعلق بالزواج، فإن المحكمة العراقية سوف تطبق القانون الفرنسي^(١٣)، بينما لو عرضت هذه القضية على المحكمة اليمنية لطبقت القانون اليمني^(١٤). وبهذا اختلف تطبيق القانون تبعاً لاختلاف الاختصاص القضائي الدولي من القانون الفرنسي إلى القانون اليمني.

(١٢) د/ عز الدين عبد الله، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص ٦٠٨.

(١٣) المادة (١٩) من القانون المدني العراقي.

(١٤) المادة (٢٦) من القانون المدني العراقي.



كذلك لو أقام إيطالي الدعوى أمام محكمة عراقية على مواطنه في قضية تتعلق بشكل عقد تمت إجراءاته في فرنسا فإن المحكمة العراقية سوف تطبق القانون الفرنسي لأنه القانون الذي تم الشكّل فيه^(١٤). بينما لو أقيمت الدعوى المذكورة أمام محكمة يمنية، لطبقت القانون الإيطالي، لأنه قانونهما المشترك^(١٥). وبهذا اختلف تطبيق القانون تبعاً لاختلاف الاختصاص القضائي الدولي من القانون الفرنسي إلى القانون الإيطالي.

كذلك لا يطبق القاضي اليمني القانون الأجنبي إذا كان هذا القانون يخالف الشريعة الإسلامية والآداب العامة في اليمن^(١٦). فإذا أقيمت الدعوى من بريطانيا في محكمة يمنية تتعلق بعقد توريد الخمر عقد في بريطانيا، فإن على القاضي اليمني أن يحكم ببطان العقد المذكور لمخالفته الشريعة الإسلامية والآداب العامة في اليمن، في حين لو أقيمت هذه الدعوى في دولة أخرى لما حكمت ببطان العقد المذكور.

ورغم وجود حالات متعددة يرتبط بها الاختصاص القضائي بالاختصاص التشريعي، إلا أن هذا الارتباط تحتمه اعتبارات معينة، فإذا ما أقيمت الدعوى أمام محكمة دولة معينة، فإن ذلك لا يستلزم بالضرورة أن تطبق هذه المحكمة قوانينها، فقد تطبق قوانينها أو قوانين دولة أخرى طبقاً لما تشير إليه قواعد الإسناد.

غير أنه من المؤكد، بأن الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية، مرتبط بقواعد الإسناد التي يحددها قانون دولة المحكمة. فإذا ما عرضت قضية على محكمة يمنية تتضمن عنصراً أجنبياً، فإن على القاضي اليمني أن يلجأ إلى

(١٥) المادة (٢٦) من القانون المدني العراقي .

(١٦) المادة (٣١) من القانون المدني العراقي .

(١٧) المادة (٣٦) من القانون المدني العراقي .

قواعد الإسناد التي حددها قانونه لمعرفة القانون الواجب التطبيق، وليس له الرجوع إلى قواعد الإسناد الأجنبية.

كذلك الأمر، بالنسبة للقضايا الجزائية، فإذا ما ارتكبت جريمة معينة، وانعقد الاختصاص فيها لمحكمة دولة معينة، فإن لهذه المحكمة أن تطبق قوانينها، وإن كانت القضية المعروضة أمامها تتضمن عنصراً أجنبياً أو أكثر. ذلك أن تلازم الاختصاص القضائي الجنائي مع الاختصاص التشريعي الجنائي يعد من النظام العام، فالمحاكم الجزائية لا تطبق إلا قوانين دولتها.



المطلب الرابع
قواعد الاختصاص القضائي الدولي
في اليمن

على الرغم من تقلبات الحكم في اليمن عبر تاريخه بعد الإسلام، إلا أن القاسم المشترك بين مختلف الاتجاهات هو سيادة الشريعة الإسلامية. وعندما انتهى الحكم العثماني في اليمن وقيام دولة اليمن المستقلة عام ١٩١٨، استمر تطبيق الشريعة الإسلامية^(١٨).

وقد كانت قواعد الاختصاص خلال هذه الفترة تخضع لرغبة طرفي النزاع. وقد سبق الكلام عن موقف الشريعة الإسلامية من مسألة الاختصاص القضائي. وفي عام ١٩٧٦ أصدر أول قانون للمرافعات وهو القانون رقم (١٢١) لسنة ١٩٧٦، وقانون السلطة القضائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٦، وقانون السلطة القضائية رقم (٢٨) لسنة ١٩٧٩، وأعقبه قانون المرافعات رقم (٤٤) لسنة ١٩٨١.

وبعد قيام الوحدة صدر قانون السلطة القضائية رقم (١) لسنة ١٩٩٠ وقانون المرافعات والتنفيذ المدني رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٢، الذي هو محور دراستنا هذه. وقد نظم قانون المرافعات والتنفيذ المدني الأخير أحكام تنازع الاختصاص القضائي الدولي ونظم أحكامه في الفصل الأول من الباب الثاني من الكتاب الأول تحت عنوان (الاختصاص الدولي).

ولم يأخذ القانون اليمني بما أخذت به بعض القوانين الأخرى بتنظيم قواعد

(١٨) د/ إبراهيم محمد الشرفي، شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية، صنعاء، ١٩٩٥، ص ١٠١.



الاختصاص القضائي الدولي ضمن قواعد القانون المدني^(١٩). وإنما نظم ذلك ضمن قواعد قانون المرافعات والتنفيذ المدني. على أساس أنها تتعلق باختصاص المحاكم اليمنية.

وقد راعى المشرع اليمني تطور قواعد القانون الدولي الخاص في هذا المجال. كذلك أجاز قانون التحكيم رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٢ اللجوء إلى التحكيم لتسوية المنازعات التي تتضمن عنصراً أجنبياً^(٢٠)، وأجاز لأطراف العلاقة الاتفاق على القانون الذي يخضع إليه التحكيم شكلاً وموضوعاً، وعلى لغة التحكيم ومكانه^(٢١).

(١٩) نظم المشرع العراقي أحكام الاختصاص القضائي الدولي ضمن قواعد القانون المدني .

(٢٠) المادة (٢) من قانون التحكيم .

(٢١) المادة (٧) من قانون التحكيم .

المبحث الثاني

المنازعات التي تخضع للاختصاص القضائي الدولي



نصت المادة (٥٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتي: «تختص المحاكم اليمنية بالدعاوى التي تتعلق بمال موجود في اليمن أو بعقد أبرم نفذ أو كان واجب التنفيذ في اليمن. وفي غير ذلك من الدعاوى، إذا كان المدعى عليه يمينياً أو أجنبياً له موطن أو محل إقامة في اليمن وذلك ما عدا الدعاوى التي تتعلق بعقار موجود في الخارج، كما تختص المحاكم اليمنية بالدعاوى المتعلقة بطلب نفقة للأُم أو للزوجة أو للصغير إذا كانوا مقيمين في اليمن، وبالدعاوى المتعلقة بنسب الصغير وبالولاية عن نفسه المتعلقة بالتركات إذا كانت التركة قد بدئ في تقسيمها في اليمن أو كان المورث يمينياً، أو كانت التركة كلها أو بعضها في اليمن».

ومن النص المذكور يتضح أن الاختصاص القضائي الدولي يُنعتد للمحاكم

اليمنية في الحالات الآتية:

- المطلب الأول - الموطن والإقامة.
- المطلب الثاني - مكان وجود المال.
- المطلب الثالث - الأحوال الشخصية.
- المطلب الرابع - العقود.
- المطلب الخامس - الخضوع الاختياري.

المطلب الأول الموطن والإقامة

نصت المادة (٥٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني، على ما يأتي:

«تختص المحاكم اليمنية بالدعاوي... إذا كان المدعى عليه يمينياً أو أجنبياً له موطن أو محل إقامة في اليمن...».

ومن النص المذكور يتضح أن الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية بالنسبة للأشخاص ينعقد في الحالات الآتية:

١ - إذا كان المدعى عليه يمينياً:

أوجب القانون اليمني أن تختص المحاكم اليمنية إذا كان المدعى عليه يمينياً^(٢٢). وذلك بهدف حماية اليمني من الخضوع للاختصاص القضائي الدولي لمحكمة أجنبية. فأجازت للمدعى أن يقيم الدعوى أمام المحاكم اليمنية. ويقصد بعبارة أن يكون المدعى عليه يمينياً، هو أن يتمتع المدعى عليه بالجنسية اليمنية بغض النظر عما إذا كانت هذه الجنسية أصلية، أو مكتسبة، وإنما المهم هو أن يحمل الجنسية اليمنية.

ويشترط لإقامة الدعوى على اليمني، أن يكون اليمني متوطناً في اليمن أو له (محل إقامة في اليمن). وقد سبق أن أوضحنا الفرق بين الموطن والإقامة. فالتوطن يتطلب أن تتوافر فيه نية الإقامة، بينما يقصد بمحل الإقامة «المكان الذي يقيم فيه بصفة مؤقتة لعمل عارض أو ظرف خاص»^(٢٣).

(٢٢) نصت المادة (١٤) من القانون المدني العراقي على ما يأتي: «يقاضي العراقي أمام محاكم العراق عما ترتب بذمته من حقوق حتى ما نشأ منها في الخارج».

(٢٣) المادة (٢٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني.



وينعقد الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية بصرف النظر عن جنسية المدعى، سواء كان يميناً أو أجنبياً. فإذا كان كل من المدعى والمدعى عليه يمني الجنسية، وأن موضوع الدعوى يتعلق بعنصر أجنبي، كأن يكون موضوع الدعوى يتعلق بعقد عقد في الخارج أو غير ذلك، فإن الدعوى تخضع للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم اليمنية بسبب وجود العنصر الأجنبي. أما إذا كان موضوع الدعوى المقامة من يمني على يمني آخر، يمنية في جميع عناصرها، فإن الاختصاص الدولي لا ينعقد للمحاكم اليمنية، وإنما ينعقد لها الاختصاص المحلي.

وقد أورد المشرع اليمني استثناء على هذه الحالة. فإذا كان المدعى عليه يمني الجنسية ومتوطناً في اليمن أو مقيماً فيه، فإن الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية لا ينعقد لها إذا كانت الدعوى تتعلق بعقار موجود خارج اليمن.

٢ - إذا كان المدعى عليه أجنبياً:

ينعقد الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية إذا كان المدعى عليه أجنبياً، بشرط أن يكون توطنه أو محل إقامته في اليمن، بغض النظر عن جنسية المدعى، فقد يكون يميناً أو أجنبياً، وإنما تعتمد فقط جنسية المدعى عليه. أما إذا كانت الدعوى تتعلق بعقار موجود خارج اليمن، فلا ينعقد الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية.

وقد أخذ المشرع اليمني بالنسبة للحالة السابقة وهذه الحالة بالاختصاص المكاني الدولي عليه لتسهيل الدعوى بالنسبة له، وهو اختصاص قائم على عنصرين، الأول جنسية المدعى عليه، والثاني مكان وجوده.

٣ - إذا كان المدعى عليه خارج اليمن:

إذا كان المدعى عليه يميناً أو أجنبياً، إلا أنه غير متوطن أو مقيم في اليمن،

وكانت عناصر الدعوى الأخرى لا تمنح الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية، فهل ينعقد الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية؟ ومن أمثلة ذلك أن تقييم الزوجة الأجنبية المقيمة في اليمن الدعوى على زوجها اليمني أو الأجنبي المقيم في الخارج. أن القانون اليمني لم يأخذ بموطن أو محل إقامة المدعى، وإنما أخذ بموطن أو محل إقامة المدعى عليه، وفي مثل هذه الحالة لا ينعقد الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية، إلا إذا اتفق أطراف العلاقة على إقامتها في اليمن^(٢٤).

٤ - المدعى عليه مجهول الجنسية أو عديمها:

نظم القانون اليمني الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية على أساسين، الأول الجنسية، والثاني مكان وجود المدعى عليه. غير أنه لم يتطرق إلى حالة الشخص المتوطن أو المقيم في اليمن، إذا كان مجهول الجنسية أو عديمها. وبذلك فإذا أقيمت الدعوى على مجهول الجنسية أو عديمها أمام المحاكم اليمنية، ورفض هذا الاختصاص، فإن المحكمة تقرر رفض هذا الاختصاص. وكان من المفروض أن يلحق المشرع اليمني هذه الحالة بحالة اليمني أو الأجنبي المتوطن أو المقيم في اليمن.

وفي جميع الأحوال فإن صياغة نص المادة (٥٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني غير سليمة، ذلك أن النص على أن: "إذا كان المدعى عليه يمينياً أو أجنبياً له موطن أو محل إقامة في اليمن". لم يفرق في الحكم بينهما، فلا داعي للترقية بينهما. كذلك لا فائدة من ذكر التوطن مادام وجود الإقامة العارضة كافية لعقد الاختصاص.

ولهذا نقترح تعديل لنص بالشكل الآتي: "إذا كان المدعى عليه موجوداً في اليمن". وهذا الاقتراح يشمل اليمني والأجنبي ومجهول الجنسية وعديمها، سواء أكان متوطناً في اليمن أو مقيماً فيها.

(٢٤) المادة (٥٩) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني.



وقد اشترط القانون اليمني أن يكون الأجنبي أهلاً للتقاضى أمام المحاكم اليمنية حيث نصت المادة (٥٢) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتى : "يعتبر الأجنبي أهلاً للتقاضى أمام محاكم الجمهورية متى توافرت فيه شروط الأهلية طبقاً للقانون اليمني ولو لم يكن أهلاً بحسب قانون بلاده ، وللمحكمة أن تفرض ضمانات تراها لقبول أى من طلبات الأجنبي فى الحالات التى تقتنع بوجوب قيامه بتوفيرها" .

وبناء على ذلك ، فإنه يشترط أن تتوافر أهلية التقاضى للأجنبي ، سواء أكان مدعياً أو مدعياً عليه وتحدد أهلية الأجنبي لا بحسب قانون دولته ، وإنما بحسب قانون دولة القاضى ، الذى هو القانون اليمني إذا ما رفعت الدعوى أمام المحاكم اليمنية .

وللقاضى أن يفرض ضمانات على الأجنبي سواء أكان مدعياً أو مدعى عليه لضمان تنفيذ القرار الصادر منه .

وعند تنظيم المشرع اليمني الدعوى وشروطها أوجب توافر الأهلية بالنسبة للأجنبي طبقاً للقانون اليمني ، ولم يتطلب ذلك بالنسبة لليمنى .

وفى جميع الأحوال فإن أهلية التقاضى بالنسبة للأجنبي واليمنى تعد واحدة ، وهى بلوغ الأجنبي أو اليمني الخامس عشرة سنة بالنسبة للقضايا المدنية ، وبلوغ الثامن عشرة سنة بالنسبة للقضايا التجارية .

ويجدر بنا أن نشير إلى ناحية مهمة فى هذا المجال ، هو أن شرط بلوغ الأجنبي الأهلية القانونية لكى يكون أهلاً للتقاضى أمام المحاكم اليمنية لا تعنى عدم توافر الأهلية للأجنبي ، أن الدعوى لا يمكن إقامتها أمام المحاكم اليمنية ، أو أنها غير مختصة للنظر فيها ، وإنما تعنى أن الأجنبي إذا كان بالغ الأهلية كان له حق التقاضى أمام المحاكم اليمنية ، أما إذا كان ناقص الأهلية فليس له حق التقاضى أمامها وإنما يحضر عنه وليه أو وصيه . دون أن يؤثر ذلك على اختصاص المحكمة .

المطلب الثاني مكان وجود المال

عرف القانون اليمني المال بأنه : "كل شيء يتمول به ويمكن ادخاره لوقت الحاجة، إذا كان التعامل فيه مباحاً شرعاً وكان غير خارج عن التعامل بطبيعته"^(٢٤).

والمال يمكن أن يكون محلاً لعلاقة قانونية دولية، وسبباً لتنازع الاختصاص القضائي الدولي.

وتنقسم الأموال إلى منقولات ومقارات :

أولاً : الأموال المنقولة

الأموال المنقولة هي الأموال التي يمكن نقلها أو تحويلها دون تلف^(٢٥). وقد يكون المنقول بطبيعته كالآثاث، أو المنقول بالقانون كالنقود والأسهم والسندات، والمنقول بحسب المال.

وقد جعل القانون اليمني الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية، إذا كان المنقول موجوداً في اليمن^(٢٦).

والعبارة بوجود المال لا وقت إنشاء الالتزام، وإنما بوقت إقامة الدعوى فإذا كان المنقول موجوداً في اليمن وقت إقامة الدعوى فإن الاختصاص الدولي ينعقد

(٢٥) المادة (١٤) من القانون المدني اليمني . والمادة (٦٦) من القانون المدني العراقي .

(٢٦) المادة (١١٧) من القانون المدني اليمني .

(٢٧) المادة (٥٨١)، من قانون المرافعات والسفيد المدني اليمني والفقرة (ب) من المادة (١٥)، من القانون المدني العراقي .



للمحاكم اليمنية . أما إذا كان المنقول موجوداً في اليمن قبل رفع الدعوى ، ثم نقل إلى خارج اليمن ، فإن المحاكم اليمنية لا تنظر الدعوى حيث جاء النص بالشكل الآتي : "تختص المحاكم اليمنية بالدعوى التي تتعلق بمال موجود في اليمن" . وهذا يعني أن وجود المال وقت رفع الدعوى هو الذي يمنح المحاكم اليمنية حق النظر فيها .

وتختص المحاكم اليمنية بغض النظر عن جنسية المدعى أو المدعى عليه ، أو مكان توطنها أو محل إقامتها ، بشرط أن تتضمن الدعوى عنصراً أجنبياً . ويستوى في ذلك : أن يكون محل المنقول ، منقولاً بطبيعته أو بالقانون أو بحسب المال .

ثانياً : العقار :

العقار ، أو كما أطلق عليه القانون اليمني بالمال الثابت ، هو : كل شيء له أصل ثابت لا يمكن نقله وتحويله دون تلف . ويلحق به كل منقول بضعة مالك المال فيه لخدمته أو لاستغلاله وكل ما عدا ذلك من المال فهو منقول^(٢٨) .

وإذا تعلقت الدعوى بعقار موجود في اليمن ، فإن المحاكم اليمنية تختص بنظر الدعوى^(٢٩) بغض النظر عن جنسية المتعاقدين إذا كانت هناك عناصر دولية أخرى في النزاع .

وبمقابل ذلك لا تختص المحاكم اليمنية بالدعاوى المتعلقة بعقار موجود خارج اليمن ، وإن كان المدعى عليه يمني الجنسية ، وكان مقيماً في اليمن .

وتختص المحاكم اليمنية بالنظر في دعاوى العقار وما يتعلق به من حقوق أخرى كالحقوق العينية الأصلية أو الحقوق العينية التبعية . حيث ينعقد

(٢٨) المادة (١١٧) من القانون المدني اليمني . والمادة (٦٢/أ) من القانون المدني العراقي .

(٢٩) المادة (٥٨) من القانون المدني اليمني . والمادة (١٥/ب) من القانون المدني العراقي .



الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية إذا وردت الدعاوى على حق انتفاع ، واستعمال أو استغلال ، أو حقوق الارتفاق التي ترد على عقار موجود في اليمن . كما تختص المحاكم اليمنية بالنظر في الدعاوى التي تتعلق بحق الرهن الحيازي أو التأمين العقاري التي ترد على عقار موجود في اليمن .

ولم ينص القانون اليمني على حق المحاكم اليمنية بالنظر في الدعاوى المتعلقة بالحقوق الذهنية ، وهي الحقوق المتعلقة بحق المؤلف والمخترع الأدبي . غير أنها تختص بالنظر في الدعاوى المتعلقة بالجانب المادي لهذه الحقوق .

والسبب في خضوع العقار الموجود في اليمن للاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية ، هو أن قاعدة موقع العقار أخذ بها القانون اليمني في تحديد الاختصاص المكاني للمحكمة ، كما أن هذه القاعدة أخذت بها الدول .

والاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية في الدعاوى المتعلقة بالعقار ينعقد إذا تضمنت الدعوى عنصراً أجنبياً ، كأن يدعى أجنبي حقاً على عقار موجود في اليمن . أما إذا كانت جميع عناصر الدعوى يمنية . فإن ذلك يخرج عن موضوعنا ، ويندرج ضمن الاختصاص المحلي للمحاكم اليمنية .



المطلب الثالث الأحوال الشخصية

حدد القانون اليمني اختصاص المحاكم اليمنية للنظر في بعض مسائل الأحوال الشخصية وهي :

أولاً : النفقة :

نصت المادة (٥٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على : تختص المحاكم اليمنية بالدعاوى التي تتعلق ... بطلب نفقة للأم أو للزوجة أو للصغير إذا كانوا مقيمين في اليمن .

وطبقاً للنص المذكور فإن الاختصاص القضائي الدولي ينعقد للمحاكم اليمنية بخصوص النفقة عند تحقق الشروط الآتية :

١- أن يكون طلب النفقة للأم وللزوجة أو للصغير :

يجب أن يكون المدعى الأم أو الزوجة أو الصغير ولم يدخل المشرع اليمني النفقات الواجبة ، مثل النفقة للأب ، والأبن المجنون من أبيه وإن علا أو من أمه الموسرة ، أو من الأقارب^(٣٠) ولم يدخل نفقة الولد البالغ العاقل المعسر عن المكسب أو المشغول بكسب العلم من أبيه ونفقة البنت البالغة المعسرة ولو كانت قادرة على الكسب ولكنها لا تكسب إذا كانت غير متزوجة^(٣١) .

كذلك لم يدخل المشرع اليمني نفقة الأب وإن علا على الإبن وإن نزل الأقرب الموسر^(٣٢) ، ونفقة القريب المعسر العاجز عن الكسب على قريبه الموسر الوارث^(٣٣) .

(٣٠) المادة (١٥٨) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٣١) المادة (١٥٩) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٣٢) المادة (١٦١) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

(٣٣) المادة (١٦١) من قانون الأحوال الشخصية اليمني .

وإذا كان القانون اليمني قد منح الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية فى حالة إذا كان طالب النفقة يتحدد بالأأم والزوجة أو الصغير فإن الحالات التى سبق الإشارة إليها تخرج عنها . وهذا يعنى أن المحاكم اليمنية لا تنظر فى النفقات الخارجة عن الحالات الثلاث المذكورة وهذا الاتجاه يتناقض وما جاء بالمادة (٢٦) من القانون المدنى اليمنى التى أوجبت على القاضى اليمنى أن يطبق قانون بخصوص النفقات إذا رفعت الدعاوى أمامه برضاء الطرفين . وأن قانون الأحوال الشخصية اليمنى أخذ بجميع النفقات التى أشرنا إليها . فإذا رفعت دعوى من الأب أو الابن المجنون أو القريب أو زوجة الأب وهى الحالات التى نظمها القانون المذكور أمام القاضى اليمنى فى دعوى تتعلق بعنصر أجنبى ، فكيف يستطيع القاضى الأجنبى أن يطبق قانونه (طبقاً للقانون المدنى) فى الوقت الذى حدده (قانون المرافعات) اختصاصه بالحالات الثلاث وهى نفقة الأم والزوجة والصغير .

غير أن هذا التناقض تخفف عنه المادة (٥٩) من قانون المرافعات والتنفيذ المدنى اليمنى التى أجازت الترافع أمام المحاكم اليمنية فى الحالات التى لم ينص عليها . وإذا أجاز قانون المرافعات والتنفيذ المدنى اليمنى للأأم والزوجة والصغير مراجعة القضاء للمطالبة بالنفقة ، إلا أن القانون المدنى اليمنى جعل هذا الاختصاص قائماً على رضاء الطرفين أيضاً ، وبذلك ، فإن جميع الدعاوى التى تتعلق بالنفقة لا ينعقد فيها الاختصاص الدولى للمحاكم اليمنية إلا برضاء الطرفين . وهو اتجاه لا نجد له تبريراً ذلك أن النفقة من الموضوعات المهمة ، لكونها تتعلق بحياة الشخص ومعيشته ، فكان يجب أن ينص على أن تختص المحاكم اليمنية بنظرها جميعاً .



وكان يجب أيضاً أن يتم التنسيق بين أحكام قانون المرافعات وأحكام القانون المدني ، فما منحه قانون المرافعة للأُم والزوجة والصغير منعه القانون المدني ووقف ذلك على موافقة الطرفين بالترافع أمام المحاكم اليمنية^(٣٤) .

ونعتقد أن السبب الذي دفع المشرع اليمني إلى اشتراط موافقة أطراف العلاقة لعقد الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية ، هو أنه اعتقد أن مثل هذا الدعوى تقام بين أجناب غير مسلمين ، وأن الاختصاص القضائي في هذه الحالة لا ينبغي إلا برضاء أطراف النزاع ، اقتفاء بحكم الشرع الإسلامي . ولكننا نرى ذلك صحيحاً ، فقد يكون الأجناب مسلمين . وبالتالي فإن الاختصاص القضائي يجب أن يكون واجباً ، لا أن يتوقف على رضاء أطراف العلاقة .

٢- أن يكون المدعى مقيماً في اليمن ،

أوجب القانون اليمني أن تكون الأم أو الزوجة أو الصغير الذي يطالب بنفقة مقيماً في اليمن . وقد أخذ القانون بمكان وجود المدعى ولم يأخذ بمكان المدعى عليه^(٣٥) .

وبناء على ذلك ، يجوز للأُم أو الزوجة أو للصغير المقيم في اليمن حق إقامة الدعوى على المدعى عليه المقيم في اليمن أو المقيم في الخارج . وإذا كان المدعى عليه مقيماً في اليمن فيمكن إجباره على الحضور أمام المحاكم اليمنية . أما إذا كان مقيماً خارج اليمن ، فما هو الضمان بإلزامه بالحضور أمام المحاكم اليمنية .

وإذا كانت الأم أو الزوجة أو الصغير مقيمين في الخارج ، وأن المدعى عليه مقيماً في اليمن ، فإن الاختصاص القضائي الدولي لا ينبغي للمحاكم اليمنية لأن المشرع اليمني اشترط إقامة المدعى في اليمن وليس المدعى عليه .

(٣٤) نصت المادة (٢٦) من القانون المدني اليمني على ما يأتي : "يرجع في الزواج ، والطلاق ، والنسخ ، والنفقات إلى القانون اليمني عند المرافعة برضاء الطرفين" .

(٣٥) بالنسبة للحالات التي لا تتضمن عنصراً أجنبياً ، أخذ المشرع اليمني بموطن المدعى عليه أو موطن المدعى . المادة (٧١) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني .

٢- جنسية أطراف العلاقة :

لم يحدد المشرع اليمني جنسية أطراف العلاقة فقد تكون الأم أو الزوجة أو الصغير المقيم في اليمن اجانبياً ، بينما يكون المدعى عليه يمنياً وقد يكون العكس .
وبناء على ذلك ، فإن المشرع اليمني ضمن الحماية للأم أو الزوجة أو الصغير بغض النظر عن جنسيته .

٤- ديانة أطراف العلاقة :

لم يحدد قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني ديانة أطراف العلاقة في دعوى النفقة التي ينعقد فيها الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم اليمنية .
كذلك لم يحدد القانون المدني اليمني ديانة أطراف العلاقة في دعوى النفقة .
ولكنه ألزم القاضى اليمني أن يطبق قانونه إذا كانت الدعوى تتعلق بنفقة .
وبالرجوع إلى القانون اليمني بخصوص النفقة وهو قانون الأحوال الشخصية اليمني نجد أن أحكام النفقة حرمت النفقة للأقارب مع اختلاف الدين عدا نفقة الأصول^(٣٦) المذكورة هي الأم وحدها مع اختلاف الدين فيجوز للأم الكتابية إقامة الدعوى أمام المحاكم اليمنية للمطالبة بنفقة من ابنها المسلم ، ولا يجوز للزوجة الكتابية المطالبة بنفقة من زوجها المسلم . كذلك لا يجوز لليهودية المقيمة في اليمن المطالبة بنفقة من زوجها المسيحي .

أما بالنسبة للقاصر المسلم ، فلا يجوز له المطالبة بنفقة من أمه الكتابية كذلك لا يجوز للقاصر اليهودى المطالبة بنفقة من أبيه المسيحي .

وبناء على ذلك ، يجوز للأم أو الزوجة أو الصغير إذا كانوا مسلمين المطالبة بنفقة بصورة مطلقة بغض النظر عن جنسيتهم إذا كان المدعى عليه مسلماً
وبغض النظر عن جنسيته إذا تم الاتفاق بين أطراف العلاقة بالترافع أمام المحاكم اليمنية

(٣٦) نعت المادة (١٥٧) من قانون الأحوال الشخصية اليمني على ما يأتى : "لا نفقة للأقارب مع اختلاف الدين إلا للأصول وتقدر نفقة الأقارب فور حاجة المنفق عليه من قبل المنفقين".



وفى حالة نظر المحكمة اليمنية الدعوى الخاصة بالنفقة ، فإن عليها أن تطبق قانون الأحوال الشخصية وهذا يعنى تلازم الاختصاص التشريعى والقضائى فى دعاوى النفقة .

ثانياً : النسب :

نصت المادة (٥٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدنى اليمنى على ما يأتى :
"تختص المحاكم اليمنية ... بالدعاوى المتعلقة بنسب الصغير" .

ولم ينص القانون المدنى اليمنى على تنظيم أحكام النسب فى حالة تنازع القوانين . ولما كان النسب من الحالة المدنية للأشخاص فإن القاضى اليمنى يطبق قانون جنسية الصغير^(٢٧) إلا إذا عدُّ أثر النسب أثراً من آثار الزواج ففى هذه الحالة يطبق القاضى اليمنى القانون اليمنى فى حالة المرافعة برضاء الطرفين^(٢٨) .

وطبقاً لذلك ، فإن الاختصاص الدولى للمحاكم اليمنية بالنسبة للدعاوى المتعلقة بالنسب ترجع للحالات الآتية :

(أ) إذا كان الغرض من النسب هو تحديد الحالة المدنية للشخص ، فإن القاضى يطبق قانون الجنسية ، واختصاص المحكمة فى هذه الحالة ينعقد بمجرد تقديم المدعى الدعوى أمامها .

(ب) إذا كان الغرض من النسب كأثر من آثار الزواج فإن الاختصاص القضائى الدولى ينعقد للمحاكم اليمنية باتفاق أطراف العلاقة بالترافع أمامها .

(ج) إذا كان الغرض من النسب معرفة حصة الصغير من التركة فإن الاختصاص الدولى للمحاكم اليمنية ينعقد بمجرد تقدم المدعى بالترافع أمامها ، أو كانت الدعوى تتعلق بالتركة فإن المحكمة تنظر بالنسب تبعاً لنظرها التركة .

(٢٧) المادة (٢٥) من القانون المدنى اليمنى .

(٢٨) المادة (٢٦) من القانون المدنى اليمنى .



ويلاحظ أن قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني حدد الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية بنسب الصغير فقط ولم يتطرق إلى نسب الشخص البالغ سن الرشد ، وهو تحديد لا مبرر له .

ثالثاً : الإرث :

الإرث : عبارة عن انتقال الأموال والحقوق الخاصة بالميت إلى من يرثه أما الوارث فهو من يستحق نصيباً في تركه الميت بسبب القرابة أو الزوجية .
ونصت المادة (٥٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتي:
"تختص المحاكم اليمنية بالدعاوى المتعلقة بنسب الصغير وبالولاية عن نفسه المتعلقة بالتركة إذا كانت التركة قد بدئ في تقسيمها في اليمن ، أو كان المورث يميناً ، أو كانت أموال التركة كلها أو بعضها في اليمن" .

إن القاعدة التي وضعها المشرع اليمني ، هو التلازم بين الاختصاصيين التشريعي والقضائي في قضايا الإرث ذلك أن خضوع الدعوى للاختصاص القضائي الدولي يتطلب تطبيق القانون اليمني^(٣٩) فإن رفعت القضية أمام محكمة يمنية ، فإن على القاضي أن يطبق القانون اليمني .

والقضايا التي أجاز القانون اليمني رفعها أمام المحاكم اليمنية يطلب من المدعى بدون موافقة الطرف الآخر هي :

١- الولاية على الصغير ؛

أجاز القانون اليمني رفع الدعوى أمام المحاكم اليمنية بخصوص الولاية على الصغير المتعلقة بالتركة ، بشرط أن تكون التركة قد بدئ بتقسيمها في اليمن أي أن الولاية على الصغير تتعلق بتركة موجودة في اليمن وأنه قد بدئ بتقسيمها أما إذا كانت التركة خارج اليمن ، أو كانت في اليمن ولكن لم يبدأ بتقسيمها ، فإن المحاكم اليمنية لا تختص بذلك .

(٣٩) نصت المادة (٢٨) من القانون المدني اليمني على ما يأتي : يرجع في الميراث والوصية وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت إلى القانون اليمني .



٢- إذا كان المورث يمينياً :

تختص المحاكم اليمنية بنظر الدعوى المتعلقة بتركة إذا كان المورث يمينياً ، بغض النظر عن مكان وجود التركة ، أو جنسية الوارث .

٣- وجود التركة فى اليمن :

تختص المحاكم اليمنية بنظر الدعوى إذا كانت أموال التركة كلها أو بعضها فى اليمن بغض النظر عن جنسية المورث أو الوارث ، ومكان حصول الوفاة .

اختلاف الدين :

وقد حرم القانون اليمنى التوارث بين أشخاص يختلفون فى الدين فنصت المادة (٢٠٥) من قانون الأحوال الشخصية اليمنى على ما يأتى : "لا توارث بين أهل ملتين ...". وهذا يعنى أن اليمن لا يرث من زوجته الكتابية ، كما أن زوجته لا ترثه ولا يرث المسلم اليمنى أبيه الكتابى ، ولا يرث الكتابى ابنه المسلم ، إذا أسلم الابن دون أبيه كذلك بالنسبة للأم .

غير أنه يجوز أن يرث اليهودى من اليهودى والمسيحى من المسيحى ، ولا يرث اليهودى من المسيحى أو العكس أيضاً لاختلاف الدين .

اختلاف الجنسية :

تذهب الدول إلى أن الأجنبى لا يرث الوطنى إلا إذا كان قانون دولته يرثه غير أن القانون اليمنى أجاز للأجنبى أن يرث اليمنى بصورة مطلقة حيث نصت المادة (٢٠٥) من قانون الأحوال الشخصية اليمنى على ما يأتى : "... واختلاف الدارين لا يمنع الإرث" .

ونعتقد أن المقصود باختلاف الدارين فى هذا النص ، هو أن يرث المسلم فى دار الحرب ، المسلم فى دار الإسلام وهذا يعنى أن المشرع اليمنى أجاز للأجنبى المسلم من دولة مسلمة أو من غير مسلمة أن يرث المسلم اليمنى ، وبالعكس أن يرث المسلم اليمنى المسلم الأجنبى .



نصت المادة (٥٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتي :
"تختص المحاكم اليمنية بالدعاوى التي تتعلق ... بعقد إبرام نفذ أو كان واجباً
تنفيذه في اليمن ...".

ومن النص المذكور يتضح أن المحاكم اليمنية تختص بالنظر في الدعاوى التي
تتعلق بالعقود التي تنعقد في اليمن أو تنفذ فيه :

١- انعقاد العقد في اليمن :

تختص المحاكم اليمنية بنظر الدعاوى المتعلقة بالعقود ، إذا كان العقد قد
انعقد في اليمن وفي هذه الحالة تعد المسألة في غاية البساطة فكل عقد انعقد في
اليمن يخضع للاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية . غير أن المشكلة تظهر في
حالة التعاقد بين شخص موجود في اليمن وآخر خارج اليمن ، عن طريق وسائل
الاتصال فهل أن محل انعقاد العقد في اليمن أو في الخارج ؟

أجاز القانون اليمني أن ينعقد العقد بواسطة الاتصالات السلكية واللاسلكية،
طلما توافرت فيها الصفة الوثائقية المقبولة قانوناً^(٤١) .

وضبناً للقانون اليمني ينعقد العقد بين الغائبين إذا علم الموجب بالقبول ، مالم
يوجد اتفاق سابق أو نص في القانون بغير ذلك^(٤٢) .

وبناء على ذلك ، فإن القاعدة العامة ، تقضى بأن مكان علم الموجب بالقبول،

(٤١) المادة (١٥٦) من القانون المدني اليمني .

(٤٢) المادة (١٥٩) من القانون المدني اليمني .



هو المكان الذي انعقد فيه العقد . فإذا عرض تاجر في اليمن بواسطة أجهزة الاتصال صفقة بيع بضاعة على تاجر في المغرب ، وقبل هذا بالعرض ، وأعلم التاجر بهذا العرض ، فإن محل انعقاد العقد في اليمن ، لأن التاجر في اليمن (الموجب) علم بالقبول . ولما كان مكان القبول في اليمن ، فإن انعقاد العقد يكون في اليمن وبالتالي انعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم اليمنية وبالعكس ، ولو أن الموجب هو التاجر في المغرب ، فإن علم التاجر في المغرب بقبول التاجر في اليمن ، يجعل من مكان انعقاد العقد في المغرب ، وبالتالي لا تختص المحاكم اليمنية بالنظر في مثل هذا العقد .

وإذا انعقد العقد في اليمن فإن الاختصاص القضائي الدولي ينعقد للمحاكم اليمنية بغض النظر عن جنسية كل من المتعاقدين ومحل توطنهما أو إقامتهما ، وبغض النظر عن مكان تنفيذ العقد .

غير أن خضوع العقود التي تتعقد في اليمن للاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية ترد عليه الاستثناءات الآتية :

(أ) إذا كان العقد يتعلق بعالم موجود في اليمن ، سواء كان المالم منقولاً أو عقاراً ، فإنه يخضع للاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية ، وإن انعقد العقد خارج اليمن .

(ب) إذا أبرم عقد في اليمن بخصوص عقار موجود خارج اليمن فإن المحاكم اليمنية لا تختص بالنظر في مثل هذه الدعوى حيث استثنت القوانين اليمنية العقار الموجود في الخارج من الخضوع للاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية

(ج) إذا انعقد العقد خارج اليمن ، فإن المحاكم اليمنية تختص بنظر الدعوى إذا قبل أطراف العلاقة ولايتها صراحة أو ضمناً .



٢- تنفيذ العقد في اليمن :

إذا انعقد العقد خارج اليمن ، إلا أن تنفيذه كان في اليمن ، فإنه يخضع للاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية فقد نصت المادة (٥٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتي : "تختص المحاكم اليمنية بالدعاوى التي تتعلق .. بعقد أبرم نفذ أو كان واجباً تنفيذه في اليمن" .

ويلاحظ أن الصياغة القانونية للنص غير سليمة وكان من الممكن أن يرد بالشكل الآتي : "أو بعقد أبرم في اليمن أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه فيه .."

وبناء على النص الوارد في المادة (٥٨) من القانون المذكور ، فإن الاختصاص الدولي للمحاكم اليمنية يتحقق إذا كان العقد قد نفذ فعلاً في اليمن، إلا أن تنفيذه لم يكن كاملاً طبقاً لما ورد في العقد .

كذلك تختص المحاكم اليمنية إذا لم ينفذ العقد أساساً في اليمن ، وكان المفروض أن ينفذ فيه .

ومن منطوق النص يتضح أن المقصود بهذه الحالة ، هو لمعالجة العقد الذي أبرم خارج اليمن ، غير أن تنفيذه يجب أن يكون في اليمن أما إذا كان العقد قد أبرم في اليمن ، وكان تنفيذه فيه ، فإن مثل هذا العقد يخضع للحالة السابقة الخاصة بمحل إبرام العقد ولا يخضع لهذه الحالة حيث يؤخذ العقد بشكل متكامل من حيث انعقاده وتنفيذه .



المطلب الخامس الخنوع الاختياري

في الحالات التي سبقت الإشارة، إليها ، فإن المحاكم اليمينية تختص بالنظر في الدعوى بمجرد أن يطلب منها المدعى بنظر الدعوى ، دون أن يتوقف ذلك على إرادة المدعى عليه حيث تنتظر المحكمة الدعوى بمجرد أنها تتأكد أن القضية المرفوعة أمامها تدخل ضمن اختصاصها وإذا رفض المدعى عليه الحضور أمام المحكمة ، فإن المحكمة أن تجبره بالحضور أمامها بالطرق والوسائل التي حددها قانون المرافعات والتنفيذ المدني .

أما إذا لم يطلب المدعى إقامة الدعوى أمام المحاكم اليمينية ، أو أنه أقامها أمام المحاكم الأجنبية ذلك أن المحاكم المدنية لا تنظر الدعوى إلا بناء على طلب من المدعى حيث ترفع الدعوى شفاهاً أو بادعاء مكتوب على عريضة من قبل المدعى^(٤٣) وبيون ذلك ليس للمحاكم حق النظر قضية لم ترفع أمامها .

وإذا ما تقدم المدعى برفع الدعوى أمام المحاكم اليمينية ، فإن المحكمة قبل السير في الدعوى تتأكد من أنها هل تتمتع بحق النظر في هذه الدعوى ، وأنها تدخل ضمن اختصاصها ؟ فإذا وجدت أن الدعوى تدخل ضمن اختصاصها ، فإنها تقرر النظر منها ، وإذا وجدت أن الدعوى لا تدخل ضمن الحالات التي سبق الإشارة إليها ، فإنه تمتنع عن النظر فيها .

وإذا ما رفضت المحكمة النظر في الدعوى ، فإن ذلك قد يؤثر على مصلحة كل من المدعى والمدعى عليه ، والمصلحة العامة ذلك أن بقاء النزاع بدون حل بسبب عدم اختصاص المحكمة يؤدي إلى مشاكل عديدة كما أن تكليف المدعى والمدعى

(٤٣) المادة (٧٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني .

عليه بمراجعة محاكم أجنبية قد يحملهم أعباء كثيرة ، لهذا قد يجد كل منهما أن من مصلحته اللجوء إلى المحاكم القريبة منه لحل مشكلته ولهذا فقد تدخل القانون في مثل هذه الحالة وأجاز لهما الاتفاق على منح المحاكم اليمينية حق النظر في النزاع القائم بينهما حيث نصت المادة (٥٩) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمنى على ما يأتى : "تختص المحاكم اليمينية بالفصل فى الدعوى ولو لم تكن داخله فى اختصاصها طبقاً للمادة السابقة إذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمناً".

وطبقاً للنص المذكور يجوز للمحاكم اليمينية أن تنظر الدعوى إذا توافرت الشروط التالية :

أولاً : إذا اتفق أطراف العلاقة (المدعى والمدعى عليه) بعرض النزاع على المحاكم اليمينية ويجوز أن يكون هذا الاتفاق صريحاً أو ضمناً :

أ (الاتفاق الصريح على إحالة النزاع على محكمة يمنية : وهذا الاتفاق قد يكون قبل نشوء النزاع أو بعده .

ب) الاتفاق الضمنى وذلك إذا ما ورد فى الاتفاق المتنازع عليه ما يشير إلى اختصاص المحاكم اليمينية بصورة غير مباشرة بالنزاع أو أن المدعى راجع المحكمة اليمينية وأن المدعى عليه لم يطعن بعدم اختصاص المحكمة ، أو أنه حضر إجراءات المرافعة أما إذا رفض أو لم يحضر المرافعة ، فإن المحكمة تقرر عدم اختصاصها من تلقاء نفسها^(٤٤) .

ثانياً : إذا كانت الدعوى المتفق على إقامتها أمام المحاكم اليمينية لا تدخل ضمن اختصاصها ، طبقاً للحالات التى سبق الإشارة إليها . أما إذا وجدت أنها ضمن اختصاصها فإن الاتفاق يصبح لا قيمة له ، وتنظر المحكمة الدعوى طبقاً للاختصاص الذى حدده القانون وليس طبقاً للاتفاق الحاصل بين أطراف العلاقة.

(٤٤) المادة (٦١) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمنى .



المبحث الثالث

الاستثناء على الاختصاص القضائي الدولي



يعد القضاء في الدولة مظهرًا من مظاهر سيادتها واستقلالها ، وتتولى الدولة تحديد الجهات القضائية ودرجاتها واختصاصاتها ، كما تحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء وإجراءات تعيين القضاة^(٤٥) وتنظم الدولة قواعد الاختصاص النوعي ، والمكاني لمحاكمها ، وإجراءات المرافعة وطرق الطعن في الأحكام الصادر من محاكمها^(٤٦) .

وتختص محاكم الدولة في جميع المنازعات التي تحصل على اقليمها ، ولكل مواطن حق اللجوء للقضاء لحماية حقوقه ومصالحه المشروعة^(٤٧) .

وقد حدد المشرع الوطني الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية ، إلا أنه استثنى بعض المنازعات من هذا الاختصاص لأسباب عملية ، ومن ذلك مثلاً وجود العقار في الخارج غير أن المشرع استثنى بعض المنازعات من الاختصاص القضائي الدولي لاعتبارات دولية تتعلق بصفة الشخص .
وبناء على ذلك ، سنتناول الأشخاص الذين لا يخضعون للاختصاص القضائي الدولي :

- * **المطلب الأول** - رئيس الدولة وأعضاء الحكومة الأجنبية .
- * **المطلب الثاني** - أفراد البعثة الدبلوماسية الدائمة .
- * **المطلب الثالث** - أفراد البعثة الخاصة .
- * **المطلب الرابع** - ممثلو الدولة في المنظمات الدولية .
- * **المطلب الخامس** - التنازل عن الإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي .

(٤٥) المادة (١٢١) من الدستور اليمني .

(٤٦) للتفاصيل : يراجع د/ إبراهيم محمد الشرفي - شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية - صنعاء ، ١٩٩٤ ، ص ١٣٧ وما بعدها .

(٤٧) المادة (٣٤) من الدستور اليمني .



أولاً : رئيس الدولة الأجنبية :

يشمل مفهوم رئيس الدولة : الامبراطور والملك ورئيس الجمهورية والامير ورئيس مجلس الرئاسة والمستشار ورئيس المجلس الأعلى .

وبالنظر للمهام التي يقوم بها رئيس الدولة على الصعيد الدولي ومشاركته في المؤتمرات الدولية التي تعقد بين رؤساء الدول وقيامه بتعيين ممثلي دولته لدى الدول الأجنبية ، وقبوله اعتماد ممثلي الدولة الأجنبية في دولته بالاستناد إلى صفته التمثيلية ، فإنه يعد الدبلوماسي الأول والممثل الرئيسي لدولته أمام الدول الأخرى ، التي تتطلب واجب الاحترام له ولكرامة دولته بغض النظر عن طبيعة النظام القائم في دولته .

وتقرر القواعد التقليدية أن يتمتع رئيس الدولة بعض الحصانات في القضايا المدنية والجزائية ، فلا يخضع لاختصاص محاكم الدولة التي يقوم بزيارتها حيث يتمتع رئيس الدولة في الخارج بالحصانة القضائية في القضايا الجزائية بصورة مطلقة ، عدا ارتكاب جرائم حرب دولية^(٤٨) .

(٤٨) اراجع كتابنا : الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي في العراقى ، دراسة قانونية مقارنة ، مطبعة أسعد بغداد ١٩٩٨ ، ص ٥٣٥ .

كذلك اراجع :

Louis Cavare . Le Droit International Public Positif Tome 2 Pedon
1962 p. 16

Ian Brownlie Principles of Public International Law C.Press Oxford
1969, p. 515.



أما بالنسبة للإعفاء من الاختصاص القضائي فى القضايا المدنية ، فإن الفقه الدولى ، ومواقف الدول مختلفة فى هذا الشأن حيث يذهب اتجاه إلى إسباغ الحصانة القضائية فى القضايا المدنية بالنسبة لتصرفاته الرسمية فقط ، أما بالنسبة لتصرفاته الخاصة ، فإنه لا يتمتع بالحصانة وإنما يخضع لاختصاص الدولة القضائي بينما يذهب جانب آخر إلى شمول حصانته القضائية جميع تصرفاته الرسمية والخاصة^(٤٩) بينما يرى البعض من الكتاب أن رئيس الدولة يتمتع بالحصانة القضائية المدنية وإن دخل أراضى دولة أجنبية بصورة متخفية^(٥٠) .

ويذهب الاتجاه الغالب إلى أن رئيس الدولة يتمتع بالحصانة القضائية ، إلا أنه يخضع للاختصاص القضائي المدنى فى الحالات الآتية :

١- الدعاوى العينية بما فى ذلك دعاوى الحياة ، سواء تعلقت بعقار أو عقار منقول .

٢- الدعاوى المتعلقة بالميراث .

٣- الدعاوى المتعلقة بالتجارة والصناعة التى يباشرها لمصلحته الخاصة^(٥١) .

أما بالنسبة للموضوعات الأخرى فإنه يتمتع بالحصانة القضائية ، فلا يخضع لاختصاص المحاكم الأجنبية وقد أورد الفقه الدولي استثناءات وهى :

(٤٩) يراجع :

Wesley L. Gould An International Law . H.Brothers New York 1957, p. 216.

Holder W E The International Legal System Butterworths. 1972 p. 575.

Eimer Plischke, Conduct of American Diplomacy . D.V. Nostrand New York 1961, p 292.

(٥٠) د. على صادق أبو هيف القانون الدبلوماسى الطبعة الثانية منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٦٧ ص ٥٩ .

ود/ كمال أنور محمد . تطبيق قانون العقوبات من حيث المكان . دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٥ ، ص ٦١ .

(٥١) يراجع توصيات معهد القانون الدولي المتخذ فى "ميجروج" عام ١٨٩١ .



١- قيام رئيس الدولة باستخدام القوة العسكرية ضد الدولة الأجنبية .

٢- إذا زالت عنه صفة رئيس الدولة .

٣- إذا قام بأعمال معادية ضد رئيس الدولة الأجنبية التي يقوم بزيارتها .

٤- إذا دخل الدولة الأجنبية رغم معارضتها لدخوله^(٥٢) .

ثانياً : إعفاء أعضاء الحكومة

لم يكن لرئيس الوزراء والوزراء صفة دبلوماسية إلا منذ وقت قريب عندما تطور هذا المنصب وازدادت أهميته .

فرجال السلك الدبلوماسي مرتبطون بوزير الخارجية ولا علاقة لهم برئيس الوزراء غير أن ازدياد العلاقات الدولية واتساعها أعطت أهمية خاصة لمنصب رئيس الوزراء والوزراء في بعض الدول حيث يمارس هؤلاء المهام الدبلوماسية ، ويصطحبوا معهم بعض المبعوثين الدبلوماسيين ومن هنا نشأت أهمية أعضاء الحكومة في النطاق الدولي .

وبالنظر إلى أن مهمة أعضاء الحكومة بالخارج تتطلب حمايتهم للمهام التي يقومون بها ، فإن العرف الدولي اتجه إلى منحهم الإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي^(٥٣) .

وقد أقرت اتفاقية البعثات الخاصة لعام ١٩٦٩ إعفاء رئيس الوزراء ووزير الخارجية والوزراء والشخصيات السياسية والعسكرية العليا في الدولة عند ترؤوسهم واشتراكهم في بعثة خاصة تمثل دولتهم^(٥٤) .

(٥٢) د. عائشة راتب - التنظيم الدبلوماسي والقنصلي - دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٣ ، ص ٤١ .

(٥٣) يراجع كتابنا الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي ، مصدر سابق . ص ٥٤٢ .

(٥٤) المادة (٢١) من اتفاقية فيينا للبعثات الخاصة لعام ١٩٦٩ .



المطلب الثاني

أفراد البعثة الدبلوماسية الدائمة

يعمل بالبعثة الدبلوماسية عدة أصناف من الموظفين ، ويتمتع هؤلاء بالحصانة القضائية بحسب الصفة التي يحملونها .

أولاً : المبعوث الدبلوماسي :

المبعوث الدبلوماسي ، هو الشخص الذي يتولى تمثيل دولته في الخارج بصفة دائمة في كل ما يمس علاقتها الدولية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية حيث يوكل إليه تمثيل دولته والتفاوض والمراقبة ، وإرسال تقارير لحكومته والسهر على تنفيذ الاتفاقيات الدولية وحماية مصالح مواطنيه في الدولة التي يعمل فيها^(٥٥) وقد نظمت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ ، مفهوم المبعوث الدبلوماسي والحصانة القضائية التي يتمتع بها .

ويشمل مفهوم المبعوث الدبلوماسي الأصناف الآتية :

١- رئيس البعثة الدبلوماسية :

رئيس البعثة الدبلوماسية ، هو الشخص الذي يتولى إدارة البعثة الدبلوماسية، وهو الذي يمثل دولته في الدولة المعتمد لديها وينقسم رؤساء البعثات الدبلوماسية للأصناف الآتية :

أ) السفراء أو القاصدون الرسولين المعتمدون لدى رؤساء الدول ، ورؤساء البعثات الآخرين ذوي المرتبة المماثلة .

(٥٥) ابراج :

Michael Akehurst A Modern Introduction to International Law .
Atherton Press New York 1970 , P . 141 .



(ب) مندوبون ، والوزراء المفوضون والقاصدون الرسوليون الوكلاء المعتمدون لدى رؤساء الدول .

(ج) القائمون بالأعمال المعتمدون لدى وزارة الخارجية^(٥٦) .

٢- الموظفون الدبلوماسيون :

يقصد بالموظفين الدبلوماسيين : موظفوا البعثة ذو الصفة الدبلوماسية كالمستشار والسكرتير والملحق^(٥٧) :

ويشترط لتمتع هؤلاء بالإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي ، أن يحملوا جنسية دولة البعثة ، وأن تبلغ وزارة الخارجية بتعيين المبعوث الدبلوماسي وتاريخ وصوله^(٥٨) .

ويتمتع أفراد عائلة المبعوث الدبلوماسي بالإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي بذات الإعفاء الذي يتمتع به المبعوث الدبلوماسي نفسه^(٥٩) .

أما نطاق الإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي الذي يتمتع به المبعوث الدبلوماسي ، فإنه يتمتع بالإعفاء المطلق من الخضوع للاختصاص الجنائي للدولة المعتمد عليها فلا يجوز لمحاكم الدولة الجزائية أن تحاكم المبعوث الدبلوماسي عن الجرائم التي ارتكبها في إقليمها^(٦٠) .

(٥٦) المادة (١٤) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ .

(٥٧) اراجع :

Clifton wilson Diplomatic Privileges and ties . The University Press, Arizon U.S.A 1967 . P. 189 .

(٥٨) المادة (١٠) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ .

(59) Alexandre Charles . Jurisprudence Francaise Relative au Droit International Public .

وتراجع كذلك المادة (٩٥) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ .

(60) Pirre Bouzat at Jean Pian . Traite de Droit Penal de Criminologie Dalloz, Paris 1963, P. 1316 .



أما الاختصاص القضائي المدني ، فإن المبعوث الدبلوماسي يتمتع بالإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية للدولة المعتمد لديها غير أن هذا الإعفاء غير مطلق كما هو في الإعفاء في القضايا الجنائية حيث يرد على الإعفاء في القضايا المدنية عدة استثناءات يخضع فيها المبعوث الدبلوماسي للاختصاص الدولي للمحاكم الوطنية وهذه الاستثناءات :

(أ) الدعاوي العينية المتعلقة بالأموال العقارية الخاصة الكائنة في إقليم الدولة المعتمد لديها ، ما لم تكن حيازته لها بالنيابة عن الدولة المعتمدة لاستخدامها في أغراض البعثة .

(ب) الدعاوي المتعلقة بشئون الإرث والتركات والتي يدخل فيها بوصفه منفذاً أو مديراً أو وريثاً أو موصياً له ، وذلك بالأصالة عن نفسه لا بالنيابة عن الدولة المعتمدة .

(ج) الدعاوي المتعلقة بأي نشاط ميني أو تجاري يمارسه في الدولة المعتمد لديها خارج وظائفه الرسمية^(٦١) .

كذلك يعفى المبعوث الدبلوماسي من الاختصاص الدولي للمحاكم الوطنية من أداء الشهادة فلا يجوز إجباره على الإدلاء بشهادة أمام القضاء الوطني^(٦٢) .

أما بالنسبة لاتخاذ الإجراءات التنفيذية ، فإن المبعوث الدبلوماسي يتمتع

(٦١) الفقرة (١) من المادة (٣١) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ .

كذلك يراجع كتابنا : الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي في العراق ، مصدر سابق ، ص ١٨٨ ، وما بعدها .

كذلك يراجع: د. منصور مصطفى منصور، مذكرات في القانون الدولي الخاص ، دار المعارف- مصر ١٩٥٧ ، ص ٣٣٧ .

ويراجع أيضا :

Francois Regaux Droit Public et Droit Prive dan les Relations Internationals A.Pedon , Paris 1977 , P. 223 .

(٦٢) الفقرة (٢) من المادة (٣١) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ .

بالإعفاء ، فلا ينفذ أي إجراء تنفيذي بحقه ، إلا في الحالات التي أجاز فيها القانون خضوعه للاختصاص الدولي للمحاكم الوطنية^(٦٣) .

ثانياً : الموظف الإداري والفني

يعمل في البعثة الدبلوماسية مجموعة من الموظفين لا يتمتعون بالصفة الدبلوماسية ، ولا يمثلون دولتهم وإنما يقومون بأعمال تساعد البعثة على أداء مهمتها .

ومن هؤلاء الموظف الإداري كمدير الإدارة والملاحظ والكاتب والموظف الحسابي والمحاسب وأمين الصندوق .

وقد أوجبت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية منح موظفو البعثة من الإداريين وأفراد أسرهم الحصانة القضائية وفق الشروط الآتية :

١- ألا يكون الإداري والفني من موظفي الدولة المعتمد لديها ، أو من الأجانب المقيمين فيها إقامة دائمة .

٢- أن يتمتع هؤلاء بالإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي في الأمور الجزائية فيما يتعلق بأعمالهم الرسمية والخاصة .

أما بالنسبة للقضايا المدنية فإنهم يتمتعون بالإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي بالنسبة لأعمالهم وتصرفاتهم المتعلقة بأعمال وظيفتهم فقط^(٦٤) .

ثالثاً : المستخدم :

يعمل في البعثة الدبلوماسية عدد من المستخدمين كالفراش وساعي البريد والحارس وعامل التنظيف .

(٦٣) الفقرة (٣) من المادة (٣١) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ .

(٦٤) المادة (٣٧) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ .



ويتمتع هؤلاء بالإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي في حدود أعمال وظيفتهم الرسمية فقط ، إذا كان ليس من مواطني الدولة المستقبلة أو الأجانب المقيمين فيها إقامة دائمة^(٦٥) .

رابعاً : الخادم الخاص :

الخادم الخاص : هو الشخص الذي يعمل في الخدمة المنزلية لأحد أفراد البعثة ولا يكون من مواطني الدولة المعتمد لديها . وقد جرى العمل الدولي على عدم تمتع الخادم بالإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي^(٦٦) .

(٦٥) المادة (٣٧) من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١ .

(٦٦) يراجع :

Katifi A.H. Le Probleme de Immunités diplomatique du Personnl de service des Ambassodes. L. Sirey. Paris 1961 , NO . 19 .

المطلب الثالث أفراد البعثات الخاصة

نظمت اتفاقية فيينا للبعثات الخاصة لعام ١٩٦٩ أحكام البعثات الخاصة . ويقصد بالبعثة الخاصة : "البعثة المؤقتة ذات الصفة التمثيلية التي توفدها إحدى الدول إلى دولة أخرى ، بموافقة الأخيرة لتعالج قضايا خاصة أو للقيام بمهمة معينة"^(٦٧) .

وبناء على ذلك ، فإن البعثة الخاصة لها صفة تمثيلية مؤقتة تنتهي بانتهاء الغرض الذي أوفدت من أجله .

وتتألف البعثة الخاصة من رئيس البعثة وعدد من الدبلوماسيين والإداريين والمستخدمين بحسب طبيعة الوفد الذي تتألف منه البعثة .

ويتمتع أعضاء البعثة بالحصانة القضائية ، فلا يخضعون للاختصاص القضائي الدولي لمحاكم الدولة الموفدين إليها بذات الحصانة التي يتمتع بها المبعوث الدبلوماسي في البعثة الدائمة عدا حالة واحدة ، هو أن المبعوث الدبلوماسي في البعثة الخاصة لا يتمتع بالإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي بالنسبة للمسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات خارج أعماله الرسمية^(٦٨) .

(٦٧) المادة (١) من اتفاقية فيينا للبعثات الخاصة لعام ١٩٦٩ .

ويراجع للتفاصيل :

Maria Rosaria Donnarumma. La Convention Sur Les Mission Speciales (R.B.D.I) Vol . 8-1972 1. P.46 SS.

(٦٨) المادة (٣١) من الاتفاقية .



كذلك يتمتع أفراد أسر البعثة الخاصة بالإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي ذاته التي يتمتع به أقرانهم في البعثات الدائمة^(٦٩) .
ويتمتع الموظف الإداري والفني وأسرهم والمستخدم والخدم الخاص في البعثة الخاصة بالإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي بذات الإعفاء الذي يتمتع به أقرانهم في البعثات الدائمة^(٧٠) .

(٦٩) المادة (٣٥) من الاتفاقية .

(٧٠) المواد (٣٦-٣٨) من الاتفاقية .

المطلب الرابع

ممثلو الدولة في المنظمات الدولية

يعمل في المنظمات الدولية فئتان من الأشخاص الفئة الأولى ممثلوا الدول الأجنبية والثانية موظفوا المنظمة الدولية من وكلاء ومستشارين وخبراء وفنيين وإداريين وغيرهم ممن يخضعون لتوجيهات المنظمة .

وتعد الأمم المتحدة أكبر المنظمات الدولية حيث أنها تشمل ممثلي جميع دول العالم تقريباً وعدد كبير من الموظفين الذين تعينهم المنظمة .

ويتمتع ممثلوا الدول في الأمم المتحدة بالإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية ، ما يصدر منهم من أفعال في نطاق أعمالهم الرسمية أما بالنسبة للسكرتير العام للأمم المتحدة والسكرتيرين العاملين المساعدين وزوجاتهم وأولادهم ، فإنه يتمتعون بالإعفاء ذاته الذي يتمتع به المبعوث الدبلوماسي^(٧١) .

أما حصانات موظفي الأمم المتحدة ، فإنها تحدد بأصناف هؤلاء الموظفين والأمين العام للأمم المتحدة هو الذي يقوم بتحديد هذه الإصناف على أن تقر الجمعية العام بذلك وباستثناء الموظفين المحليين والعاملين بأجر يومية يتمتع موظفوا الأمم المتحدة بالإعفاء من الاختصاص الدولي عن الأفعال التي تصدر عنهم بصفتهم الرسمية ولا يتمتعون بالصفة الدبلوماسية .

أما بالنسبة لأعضاء محكمة العدل الدولية ، فإنهم يتمتعون بموجب النظام الأساسي بالإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية فيما يتعلق بوظيفتهم^(٧٢) .

أما بالنسبة للمنظمات الدولية الأخرى ، فإن الميثاق أو المعاهدة التي أنشأتها هي التي تحدد نطاق الإعفاء من الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية .

(٧١) يراجع :

Mohammed Bedjaout Fonction Publique International Pcdon Paris
1958 . P. 22.

(٧٢) المادة (١٩) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

المطلب الخامس
التنازل عن الإعفاء
من الاختصاص القضائي الدولي

إن الحصانة التي يتمتع بها أعضاء السلك الدبلوماسي مقررة لضمان ممارستهم أعمال وظيفتهم ولهذا لا يجوز للمبعوث الدبلوماسي أن يتنازل عن حصانته ، وإنما لا بد أن تصدر من دولته بوصفها صاحبة الامتياز الذي تتمتع به للمحافظة علي استقلالها ولضمان حرية ممثليها من أجل القيام بالأعباء المكلفين بها بصورة صحيحة بهدف حماية مصالحها^(٧٣) .

وإذا ما صدر الإعفاء من الدولة ووافقت علي خضوع أعضاء السلك الدبلوماسي للاختصاص القضائي الدولي ، فليس من حق المبعوث الدبلوماسي الاعتراض علي ذلك أمام محاكم الدولة المعتمد لديها^(٧٤) .

أما الجهة التي يحق لها التصريح باسم الدولة بالتنازل عن الحصانة فقد ذهب رأي إلى ضرورة التمييز بين رئيس البعثة الدبلوماسية وبين بقية أعضاء البعثة وأوجب أخذ موافقة حكومة رئيس البعثة عند التنازل عن حصانته والاكتفاء بموافقة رئيس البعثة عند التنازل عن حصانة أعضاء البعثة الآخرين .

أما بالنسبة لرئيس الدولة فقد ذهب رأي إلي جواز التنازل عن حصانته من قبله مباشرة وقبوله الخضوع للاختصاص الدولي للمحاكم الدولية^(٧٥) .

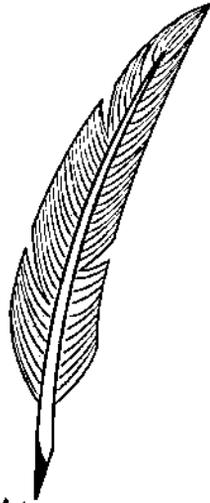
(73) Briggs W. The Law of Nations New York ١٩٥٢ . P. ٧٨٥.

Sir Ernest Satow . Aguid to Diplomatic Practice London 1952 , P.202 .

(٧٤) يراجع كتابنا / الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي ، مصدر سابق ، ص ٤١٤ .

(٧٥) د. كمال أنور محمد - تطبيق قانون العقوبات من حيث المكان - دار النهضة العربية - القاهرة

١٩٦٥ ، ص ٦٣ .



القلم العربي
تفصيل أحكام وأقران الأجنبي
Équateur des jugements étrangers



إذا كانت الدول قد أجازت تطبيق القانون الأجنبي والسماح لمحاكمها بالنظر في الدعاوي التي تتضمن عنصراً أجنبياً ، فإن ذلك من أجل تيسير الإجراءات لأطراف الدعوي والحصول علي حقوقهم بأيسر الطرق ، وتخفيف الأعباء عنهم ، ذلك أن تطبيق القانون الأجنبي أو النظر في المنازعات التي تتضمن عنصراً أجنبياً ، لا يخرج عن إشراف الدولة وتحت سيطرتها . فعندما تجد أن القانون الأجنبي يمس بسيادتها ، أو أن النظر في المنازعات التي تتضمن عنصراً أجنبياً يعد مساساً بالنظام العام والآداب العامة ، فإنها تمتنع عن تطبيق القانون الأجنبي وترفض النظر في مثل هذه المنازعات .

أما بالنسبة لتنفيذ الأحكام الأجنبية في دولتها ، فإنها قد تجمع المساويء الناجمة عن تطبيق القانون الأجنبي أو النظر في نزاع يتضمن عنصراً أجنبياً فقد يكون القانون الأجنبي أو النظر في دعاوي تتضمن عنصراً أجنبياً ما يمس بسيادة الدولة أو النظام العام والآداب العامة ، أو خروجاً عن أحكام الشرع الإسلامي ولهذا فإن الدول لا تنفذ الأحكام والقرارات الأجنبية إلا بعد فحص وتدقيق عن قبل أجهزتها القضائية والتنفيذية .

وقد وضع المشرع اليمني قواعد لتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من محاكم دول أجنبية وأحكام التحكيم والسندات الرسمية ، كما أن اليمن تعد من الدول المؤسسة لاتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة في إطار جامعة الدول العربية عام ١٩٥٢ الخاصة بتنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم دول عربية .

وعليه فإن هذا الفصل يتضمن المباحث الآتية :

المبحث الأول - التعريف بتنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية .

المبحث الثاني - شروط تنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية .

المبحث الثالث - أحكام المحكمين الأجنبية .

المبحث الرابع - تنفيذ السندات الرسمية الأجنبية .

المبحث الخامس - تنفيذ الأحكام العربية .



المبحث الأول

التعريف بتنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية



إن تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الأجنبية ، يتطلب معرفة معني الحكم ، ومعني القرار ، ومن ثم معرفة المقصود بالتنفيذ .
وعليه سنتناول بحث هذه الموضوعات بصورة موجزة ، وذلك في الفقرات الآتية:

أولاً : الأحكام الأجنبية :

لم يعرف القانون اليمني المقصود بالأحكام الأجنبية كذلك لم يعرف القانون المذكور الأحكام الصادرة من المحاكم اليمنية .

ويعرف الحكم بشكل عام بأنه : "كل أمر أو قرار يصدر عن المحكمة ، ولو لم يكن فاصلاً في خصومه ، مثل الحكم التمهيدي أو الحكم بتأجيل نظر الدعوى والأوامر على العرائض" .

أما الحكم بمعناه الخاص : "فهو القرار الذي يصدر من محكمة مشكلة تشكيلاً صحيحاً في خصومه رفعت إليها وفق قواعد المرافعات سواء كان صادراً في موضوع الخصومة أو في شق منها أو في مسألة متفرغة عنها" (١) .

أما المقصود بالأجنبي ، فهي الدولة الأجنبية ، سواء أكانت عربية أو غير عربية ، وسواء أكانت دولة مسلمة أم غير مسلمة .

(١) وتقسم الأحكام إلى أحكام قطعية وغير قطعية ، والأحكام الابتدائية والأحكام الانتهائية ، والأحكام لا تقبل الطعن المباشر والأحكام التي تقبل الطعن المباشر فور صدورها . والأحكام الحضورية والأحكام الغيبية .
للتفاصيل يراجع :

د/ إبراهيم محمد الشرفي ، مصدر سابق ، ص ٢١١ ، وما بعدها .



وبناء على ذلك ، لا يشمل مصطلح الأجنبي المنظمات الدولية ، سواء كانت حكومية أو غير حكومية . فالقرارات والأحكام الصادرة من محاكم دولية ، لا تعد من قبيل الأحكام والقرارات الأجنبية ، لأن موضوع هذه الأحكام والقرارات تتعلق بالعلاقات الدولية التي ينظمها القانون الدولي العام المنظم لحالة الأشخاص القانونية الدولية ، بينما المقصود بالأحكام والقرارات الأجنبية ، تلك التي تتعلق بعلاقات الأفراد ، التي تخضع لأحكام القانون الدولي الخاص .

وبناء على ذلك ، يمكن أن نعرف الأحكام الأجنبية بأنها : "الأحكام الصادرة من محكمة مختصة لدولة أجنبية ، واجبة التنفيذ في دولة أخرى ، تتعلق باستحصال حق معين" .

وبذلك ، يخرج عن هذا المفهوم الأحكام الصادرة من جهات غير قضائية ، كالقرارات الصادرة من ضابط المرور بفرض غرامة ضد المخالفين ، والقرارات الصادرة من جهات إدارية ضد بعض الأشخاص .

ويخرج عن هذا المفهوم القرارات الصادرة من جهات غير قضائية ، كالقرارات الصادرة من ضابط المرور بفرض غرامة ضد المخالفين ، والقرارات الصادرة من جهات إدارية ضد بعض الأشخاص .

كذلك يخرج عن هذا المفهوم القرارات الصادرة من محكمة أجنبية التي لا تكون واجبة التنفيذ في دولة أخرى كالأحكام الصادرة بتسليم مال معين غير موجود في اليمن .

ثانياً : القرارات الأجنبية

يقصد بالقرارات ، تلك القرارات التي تصدر من محكمة أجنبية والتي لا تعد حكماً نهائياً ، وإنما لغرض إكمال مستلزمات شرعية التقاضي والتي يتوقف عليها إصدار حكم قضائي أو أنها ضرورية لذلك ، أو أنها لا تمس الحق ذاته ، أو كانت متعلقة بتنفيذه . وغالباً ما تصدر من المحكمة بناء على طلب الخصوم .



وهي أوامر وقتية أو تحفظية لا تمس موضوع الحق وإن كانت تتعلق به أو بتنفيذه^(٢) .
ولا تعد حكماً أو تحسماً موضوع النزاع .

ويشترط أن يصدر الأمر كتابة من المحكمة ، ولا يلزم ذكر الأسباب التي بين عليها^(٣) .

ومن أمثلة الأوامر التي تصدرها المحكمة الحجز التحفظي ، والإذن ببيع الأشياء المحجوزة إذا كانت عرضة للتلف^(٤) ، ومنع المدين من السفر ، أو منع تهريب أمواله ، وتثبيت وضع الحال ، وحصر الأضرار ، وتحديد وضع اليد وغيرها من الأعمال أو الإجراءات القانونية التي تفيد الحكم النهائي .

ثالثاً : التنفيذ :

التنفيذ : ما تصدره المحكمة من أوامر وقرارات وأحكام وما تقوم به من إجراءات في سبيل تنفيذ الأحكام وغيرها لاستيفاء صاحب الحق حقه^(٥) .

وفي اليمن تختص المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم بتنفيذه ولها أن تحيل إجراءات التنفيذ كلها أو بعضها إلى محكمة أخرى في حالات معينة^(٦) .
وتختص المحكمة المذكورة بالفصل في المنازعات المتعلقة به أيًا كانت قيمتها ولا تعد المنازعات بأصل الحق المحكوم به من منازعات التنفيذ^(٧) .

(٢) المادة (١٨٢) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني .

(٣) المادة (١٨٤) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني .

ويراجع د/ إبراهيم محمد الشرفي ، مصدر سابق ، ص ٢٣٥ .

(٤) د/ إبراهيم محمد الشرفي ، مصدر سابق ، ص ٢٣٧ .

ويراجع :

Hnri Batiffol et Paul Lagarde, op. cit, p. 423.

(٥) المادة (٢٣٦) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني .

(٦) المادة (٢٣٧) من القانون .

وفي دول أخرى تتولى جهات مستقلة تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم المختلفة .

(٧) المادة (٢٣٨) من القانون .

ونظم القانون الحجز التحفظي وإجراءات التنفيذ والحجز التنفيذي وبيع الأموال المجوزة .

وهذه القواعد تنطبق علي إجراءات التنفيذ الخاصة بالأحكام والقرارات اليمينية أو الأجنبية التي يمنحها القانون اليمني صفة التنفيذ .

وبناء على ذلك ، يمكن أن نحدد معنى تنفيذ الأحكام الأجنبية بأنه : تنفيذ حكم أو قرار صادر من محكمة أجنبية يتضمن أداء حق معين ، لدى الجهة المختصة بالتنفيذ ، طبقاً لبدأ المقابلة بالمثل ، أو لاتفاق دولي .

وبناء على ذلك فإن هذا الموضوع يتضمن العناصر الآتية :

١- أن يكون حكماً أو أمراً قضائياً .

٢- أن يكون هذا الحكم أو الأمر صادراً من محكمة أجنبية .

٣- أن يكون المراد به تنفيذ ما ورد فيه .

رابعاً : تنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية في القانون اليمني :

عملت الدول علي تنظيم قواعد تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم أجنبية ضمن قواعد معينة ، غير أنها اختلفت في مكان هذه القواعد وتوزعت على ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول : تنظيم قواعد تنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية بقانون خاص يصدر لهذا الغرض ^(٨) .

الاتجاه الثاني : تنظيم قواعد تنفيذ أحكام المحاكم الأجنبية ضمن القواعد الخاصة بتنظيم العلاقات ذات العنصر الأجنبي ^(٩) .

(٨) نظم العراق قواعد تنفيذ الأحكام الأجنبية بقانون خاص أطلق عليه قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية، رقم (٣٠) لسنة ١٩٢٨، كذلك الأردن بالقانون الخاص بتنفيذ الأحكام الأجنبية رقم (٨) لسنة ١٩٥٢ .

(٩) نظم الكويت قواعد تنفيذ الأحكام الأجنبية بقانون تنظيم العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي رقم (٥) لسنة ١٩٦١ .



الاتجاه الثالث : تنظيم قواعد أحكام المحاكم الأجنبية ضمن قواعد قانون المرافعات^(١٠) .

وقد أخذ المشرع اليمني بالاتجاه الأخير .

حيث نظم المشرع اليمني أحكام تنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية الصادرة من محاكم أجنبية في الفصل التاسع والأخير من قانون المرافعات والتنفيذ المدني رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٢^(١١) . وقد نقلت غالبية أحكام هذا الفصل من قانون أصول المحاكمات السوري الصادر عام ١٩٥٣ من المادة (٣٠٦) إلى المادة (٣١١) . ومن قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري الصادر سنة ١٩٦٨ من المادة (٢٩٦) إلى المادة (٣٠١) .

(١٠) نظمت سوريا قواعد تنفيذ الأحكام الأجنبية ضمن قواعد أصول المحاكمات الصادر سنة ١٩٥٣ . كذلك مصر بقانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر سنة ١٩٦٨ ، وليبيا بقانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر سنة ١٩٥٣ .
وقد نظم القانون الفرنسي تنفيذ الأحكام الأجنبية في المادة (٢١٢٣) من القانون المدني . والمادة (٤٤٦) من قانون المرافعات المدنية . يراجع :

Henri Batiffol et Paul Lagarde, op. cit, p. 415 .

(١١) وقد ألفى القانون المذكور كل قانون أو قرار أو لائحة أو نظام يتعارض مع أحكام هذا القانون وعلى وجه الخصوص :

١ - قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٧٨ بشأن التنفيذ المدني الصادر في صنعاء .

٢ - قانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٨١ بشأن المرافعات الصادر في صنعاء .

٣ - قانون الإجراءات المدنية رقم (٩) لسنة ١٩٨٨ .

ووضع العراق قانوناً خاصاً لتنفيذ الأحكام الأجنبية وهو قانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٢٨ . كذلك في الأردن قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية رقم (٨) لسنة ١٩٥٢ .

وقد نظمت اتفاقية تنفيذ الأحكام التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في (١٤) سبتمبر (أيلول) ١٩٥٢ . وتعدّ اليمن من الدول المؤسسة لهذه الاتفاقية . وقد انضمت إليها إلا أنها أوردت التحفظين الآتيين :

- ١- تحفظ يتعلق بالفقرة الأولى من المادة الثانية ونصه : "أنه ليس لدى اليمن محاكم مختصة في الوقت الحاضر غير المحاكم الشرعية الإسلامية" .
- ٢- تحفظ يتعلق بالفقرة (ج) من المادة الثانية ونصه : "عدم تنفيذ الحكم إذا كان مخالفاً لأصل من الأصول العامة للشرعية الإسلامية" .



المبحث الثاني

شروط تنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية



يشترط لتنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية في اليمن ما يأتي :

١- مبدأ المقابلة بالمثل :

تنفذ الأحكام والقرارات الأجنبية طبقاً لمبدأ المقابلة بالمثل فإذا كانت الدولة المراد تطبيق أحكامها أو قراراتها تنفذ الأحكام والقرارات الصادرة من اليمن بطريقة معينة مقررة في قانونها ، فإن السلطات اليمنية تنفذ الأحكام والقرارات الصادرة من تلك الدولة بذات الطريقة التي تنفذ فيها قراراتها^(١٢) وتأخذ بهذه القاعدة غالبية الدول .

٢- حضور الخصم :

إن تنفيذ حكم أو قرار أجنبي يتطلب حضور الخصم إلى المحكمة الابتدائية لينفذه بنفس الطريقة التي تنفذ بها الأحكام والقرارات اليمنية^(١٣) .
وقد حدد قانون المرافعات والتنفيذ اليمني الاختصاص بتنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم اليمنية ، وأتأت هذه المهمة بالمحكمة الابتدائية^(١٤) .

(١٢) نصت المادة (٢٨٢) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتي : "الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والأوامر اليمنية فيه" .

(١٣) نصت المادة (٢٨٣) من القانون المذكور على ما يأتي : "يطلب الأمر بالتنفيذ بتكليف الخصم بالحضور بنفس الأوضاع المعتادة أمام المحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائرتها" .
وتراجع المادة (١١) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية العراقي رقم (٣٠١) لسنة ١٩٢٨ .

(١٤) نصت المادة (٢٣٧) من القانون المذكور على ما يأتي : "أ - تختص المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم بتنفيذه ولها أن تحيل إجراءات التنفيذ كلها أو بعضها إلى محكمة أخرى في الحالات الآتية :

- ١ - إذا كان المدعي عليه مقيماً في دائرة اختصاصها .
- ٢ - إذا كان المال المراد التنفيذ عليه موجوداً في دائرة اختصاصها .
- ب- يكون الاختصاص في حيز ما للمدين لدى الغير للمحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها موطن أو محل إقامة المحجوز لديه .

وتتولى المحكمة المذكورة الفصل بجميع المنازعات الناشئة عن تنفيذ الحكم أو القرار ، ولا تتدخل بالمنازعات المتعلقة بأصل الحق ، بالنظر لحسمها من قبل المحكمة المختصة^(١٥) .

وبناء على ذلك فإن الخصم أو نائبه يجب أن يحضر إلى المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها التنفيذ^(١٦) .

ويلاحظ أن صياغة المادة (٢٨٢) من القانون المذكور غير سليمة حيث ورد النص بالشكل الآتي : "يطلب الأمر بالتنفيذ بتكليف الخصم بالحضور" ، وحيث أن الخصم لا يكلف بالتنفيذ ، لأن في التنفيذ مصلحة له وليس واجباً يلزم به . ونقترح عند تعديل النص أن يكون بالشكل الآتي : "تختص المحكمة الابتدائية بتنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية ، طبقاً للإجراءات المتبعة في التنفيذ المدني" .

٣- صدور الحكم أو القرار من محكمة مختصة :

يجب أن يصدر الحكم أو القرار المراد تنفيذه من محكمة مختصة طبقاً للإجراءات التي حددها قانون دولة المحكمة . وقد نصت المادة (٢٨٤) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتي : أن الحكم أو الأمر صادر من هيئة قضائية مختصة بشرط المعاملة بالمثل ، وأن يكون حائزاً للأمر المقضى به وفقاً لذلك القانون" .

ويلاحظ أن النص معين من حيث الصياغة القانونية ومن حيث الموضوعات التي تناولها فقد جاء لنص "أن الحكم أو الأمر" وكلمة الأمر وردت جديدة ، ويقصد بها القرارات ، وكان ينبغي توحيد المصطلحات ، وأضاف إلى ذلك أن

(١٥) نصت المادة (٢٣٨) من القانون المذكور على ما يأتي : تختص المحكمة التي تباشر التنفيذ بالنصل في جميع المنازعات المتعلقة به أباً كانت قيمتها ، وسواء كانت مقدمة من الأطراف أو من غيرهم ، ولا تعتبر المنازعات المتعلقة بأصل الحق المحكوم به من منازعات التنفيذ" .
(١٦) المادة (٢٨٣) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني .



يكون الحكم أو الأمر صادر من هيئة قضائية مختصة . والمقصود بالهيئة القضائية وجود أكثر من قاض في المحكمة ، في حين أن بعض الدول تأخذ بنظام القاضي المنفرد ولا تأخذ بنظام الهيئة القضائية . وإذا طبق النص المذكور فإن الأحكام والقرارات الصادرة من الحاكم المنفرد لا تنفذ في اليمن .

ويعد جملة أن الحكم أو الأمر صادر من هيئة قضائية مختصة ، أعقب ذلك مباشرة بجملة أخرى "بشرط المعاملة بالمثل" وهذه الجملة لا معنى لها ، وهي تعني أن المحاكم الأجنبية تصدر أحكامها وقراراتها بالطريقة التي تصدر بها المحاكم اليمنية ، وهو أمر لا يمكن قبوله لأن كل دولة تصدر أحكامها طبقاً للإجراءات التي ينص عليها قانونها ، غير أن تنفيذ هذه الأحكام والقرارات في دولة أجنبية يتطلب المقابلة بالمثل وليس إصدار الحكم والقرار .

وإذا كان المقصود "بشرط المقابلة بالمثل" هو أن تنفذ الدولة الأجنبية الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم اليمنية لكي تنفذ أحكامها وقراراتها ، ومع التسليم بهذا التفسير جديلاً ، فإن المشرع اليمني أورد شرط المقابلة بالمثل في أول نص من نصوص الفصل الخاص بتنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية ولا حاجة لذكره مرة ثانية .

ولهذا نقترح عند تعديل النص أن يكون بالشكل الآتي :

"أن الحكم أو القرار صادر من محكمة مختصة"

٤- اكتساب الحكم الدرجة القطعية :

نصت المادة (٢٨٤) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني : "وأن يكون حائزاً للأمر المقضى به وفقاً لذلك القانون"^(١٧) . وبذلك لا تنفذ الأحكام والقرارات

(١٧) اشترط المشرع العراقي أن يكون الحكم حائزاً الصفة التنفيذية في البلاد الأجنبية .

المادة (٦) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية العراقي .

كذلك تراجع المادة (٢) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية الأردني .

إلا بعد أن تكتسب الدرجة القطعية ليس طبقاً للقانون اليمني ، وإنما طبقاً لأحكام قانون الدولة التي صدر بها .

وإذا كان الحكم بعد اكتمال طرق الطعن عليه من قبل محكمة النقض أو محكمة الاستئناف في الأحوال التي يحددها القانون يجوز طلب تنفيذه ، غير أن الحكم الذي يصدر من المحاكم الابتدائية قد يكتسب الدرجة القطعية دون الطعن فيه ، ذلك أن بعض الدول تعد الحكم المذكور قد اكتسب الدرجة القطعية بمضب المدة وإن لم يقع عليه الطعن من صدور الحكم ضده . ففي هذه الحالة لا ينفذ مثل هذا الحكم ما لم يعاد للمحكمة التي أصدرته وتؤيد بأنه اكتسب الدرجة القطعية بمضي المدة .

٥- حضور الخصوم :

نصت المادة (٢٨٤) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتي: "لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد تحقق مما يأتي : ٢- أن الخصوم كلفوا بالحضور ومثلوا تمثيلاً صحيحاً"^(١٨) . وهذا النص يثير اللبس ، هل أن المقصود بالحضور عند رفع الدعوى أمام المحكمة الأجنبية أثناء سير المرافعة؟ أو أن المقصود به حضورهم أمام المحكمة الابتدائية اليمنية عند تنفيذ الحكم أو القرار الأجنبي ؟

والقاعدة المتبعة لحل هذا الإشكال أن المطلق يجري على إطلاقه . ولما كان النص مطلقاً ، فإنه يشترط أن الخصوم قد كلفوا بالحضور أمام المحكمة الأجنبية عند نظر الدعوى ، وبالحضور أمام المحكمة الابتدائية اليمنية أثناء التنفيذ .

وطبقاً للنص المذكور لا يشترط حضور الخصوم فعلاً ، وإنما يشترط أن يكلفوا بالحضور ، سواء حضروا أو لم يحضروا لأن شرط التكليف بالحضور ليس الحضور الفعلي .

(١٨) المادة (٦/أ) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية العراقية .



٦- عدم سبق الفصل :

قد يحمل الخصوم حكمين أو قرارين متناقضين صادرين من محاكم دولتين في قضية واحدة ويراجع هؤلاء المحكمة الابتدائية وكل منهم يطالب بتنفيذ الحكم الصادر لمصلحته فأبي من القرارين يمكن أن يعتمد^(١٩).

لم ينص القانون اليمني على هذه الحالة وإنما نظم حالة مراجعة الشخص للمحكمة الابتدائية ويده نسخة من قرار صادر من محكمة أجنبية في قضية سبق الفصل فيها من قبل المحاكم اليمنية . فقد نصت المادة (٢٨٤) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتي : "لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقيق مما يأتي : إن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من المحاكم اليمنية".

وإذا ما حصل ذلك ، فإن على المحكمة الابتدائية أن تتأكد هل أن هذا الحكم أو القرار الصادر من محكمة أجنبية يتطابق مع الحكم أو القرار الصادر من محكمة يمنية سبق أن فصلت في الدعوى . ففي هذه الحالة تقوم المحكمة باتخاذ الإجراءات بتنفيذ الحكم أو القرار الأجنبي أو اليمني ، ما دامت النتيجة واحدة .

أما إذا وجدت أن الحكم أو القرار الصادر من محكمة أجنبية يتعارض مع الحكم أو القرار الصادر من محكمة يمنية ، فإن على المحكمة الابتدائية أن ترفض ما صدر من المحكمة الأجنبية وتنفذ ما صدر من المحكمة اليمنية إذا طلب منها تنفيذ ذلك .

٧- عدم مخالفة الحكم أو القرار أحكام الشريعة الإسلامية :

نصت المادة (٢٨٤) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتي :

(١٩) مراجع : د/ إبراهيم السداوي . الدفع بالإحالة لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية . جامعة عين شمس ١٩٨٤ ، ص ١٦ وما بعدها .

لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتي : ٤- أن الحكم أو الأمر لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية .

ومن الواضح أن الحكم أو القرار إذا كان يطل حراماً أو يحرم حالاً ، فإنه لا يجوز تنفيذه ويمكن معرفة ذلك من منطوق الحكم وبسهولة .

غير أن المشكلة تظهر عندما تجرى مطابقة الإجراءات التي اتخذتها المحكمة وليس بمنطوق الحكم . كأن تعتمد المحكمة على شهادة شخص واحد ، أو عدم توافر الشروط المطلوبة بالقاضي ، أو أن الإجراءات الأخرى التي اتبعتها المحكمة تخالف الشرع الإسلامي ، وإن كان منطوق القرار لا يخالف الشرع الإسلامي ، ففي مثل هذه الحالات يصعب على المحكمة الابتدائية اليمنية معرفتها ، لأنها غالباً ما تحفظ في ملف الدعوى لدى المحكمة الأجنبية ، وليس أمام المحكمة الابتدائية اليمنية إلا منطوق الحكم ، دون أن تعرف ما وراء هذا الحكم وما اتخذ من إجراءات .

وإذا طعن أحد الخصوم أمام المحكمة الابتدائية اليمنية عند نظرها بتنفيذ الحكم أو القرار ، بأن الإجراءات التي اتخذتها المحكمة الأجنبية تتناقض وأحكام الشرع الإسلامي . فإنه ليس بإمكان المحكمة المذكورة الاطلاع على ملف الدعوى لدى المحكمة الأجنبية . فإذا ما تيسر لها ذلك ، كان بإمكانها أن تمتنع عن تنفيذ الحكم أو القرار الأجنبي لمخالفته أحكام الشريعة الإسلامية . أما إذا لم يتيسر لها ذلك ، فليس بإمكانها ان ترفض تنفيذ الحكم أو القرار . لأن القاعدة المتبعة في هذا المجال ، هو أن البينة على المدعي . فمن يدعي خلاف الأصل فعليه عبئ الإثبات .

٨- عدم مخالفة الحكم أو القرار الآداب في اليمن :

أوجبت المادة (٤/٢٨٤) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني عدم مخالفة الحكم أو القرار الصادر من محكمة أجنبية الآداب في اليمن .^(٢٠)

(٢٠) تراجع المادة (٦/هـ) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية العراقي .



وقد سبق القول ، أن من الموضوعات التي يواجهها رجال القانون هي تحديد معنى الآداب العامة حيث أنها فكرة متغيرة في الزمان والمكان . وكان يمكن أن يكفي بعدم مخالفة الأحكام والقرارات لأحكام الشريعة الإسلامية ، لأنها وضعت قواعد عامة للآداب العامة ، تصلح في الزمان والمكان .

وبناء على ذلك لا يجوز تنفيذ حكم أو قرار صادر من محكمة أجنبية يسمح بنشر الصور والأغاني والأفلام الفاضحة للحياء أو التي تنتشر الرذيلة بين المواطنين .

٩- عدم مخالفة القرارات والأحكام قواعد النظام العام :

أوجبت المادة (٢٨٤) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني عدم تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من محاكم أجنبية إذا كانت مخالفة لقواعد النظام العام في اليمن .

وفكرة النظام العام كفكرة الآداب العامة تختلف في الزمان والمكان وعلى كل حال فإن كل ما يهدد المصلحة العليا للدولة أو يمس نظامها السياسي والاقتصادي والعسكري يعد مساساً بالنظام العام .

فكل حكم أو قرار يخالف النظام العام لا يجوز تنفيذه .

وإذا توافرت الشروط المذكورة فإن الحكم أو القرار ينفذ بصورة مباشرة^(٢١) وعلى وجه السرعة^(٢٢) .

(٢١) وفي العراق لا ينفذ القرار بصورة مباشرة ، وإنما يراجع صاحب العلاقة محكمة البداية لإصدار قرار تنفيذي . وتعين المحكمة يوماً للمرافعة وتجلب المحكوم عليه سواء كان في العراق أو خارجه . ثم تصدر قراراً بالتنفيذ أو ترفض الطلب .

تراجع المادة (٣) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية العراقي رقم (٣٠) لسنة ١٩٢٨ . كذلك أخذ القانون الأردني بما ذهب إليه المشرع العراقي . تراجع المادة (٤) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية الأردني رقم (٨) لسنة ١٩٥٢ . أما المشرع الليبي فقد أخذ بما ذهب إليه المشرع اليمني . تراجع قانون المرافعات المدنية والتجارية الليبي الصادر سنة ١٩٥٣ .

(٢٢) المادة (٢٨٧) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني .



المبحث الثالث أحكام المحكمين



يقصد بالتحكيم : " اختيار الطرفين برضاتهما شخصاً آخر أو أكثر للحكم بينهما ، دون المحكمة المختصة ، فيما يقوم بينهما من خلافات أو نزاعات " .

واتفاق التحكيم هو : موافقة الطرفين على الالتجاء إلى التحكيم والتي تشملها وثيقة التحكيم (أي عقد مستقل) أو شرط التحكيم في العقد .

أما لجنة التحكيم : فيقصد بها الهيئة التي تتكون من محكم فرد أو عدة محكمين وفقاً للشروط الواردة في اتفاق التحكيم أو لأحكام القانون .

ونظم قانون التحكيم اليمني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٢ ، نوعين من التحكيم .

الأول - التحكيم الوطني : وهو يعني أن أطراف المنازعة أشخاص يحملون الجنسية اليمنية .

الثاني : التحكيم الدولي : وهو يعني أن أطراف التحكيم أشخاص من جنسيات مختلفة أو مواطنين مختلفة أو أن مقرها الرئيسي في بلدان مختلفة أو إذا تم التحكيم في مركز دولي للتحكيم^(٢٣) .

وطبقاً لذلك ، فإن التحكيم الدولي يتضمن عنصراً أجنبياً أو أكثر في إحدى الحالات الآتية :

- ١- أطراف التحكيم من جنسيات مختلفة .
- ٢- مواطن أطراف التحكيم في دول مختلفة .
- ٣- إقامة أطراف التحكيم في دول مختلفة .

(٢٣) المادة (٢) من قانون التحكيم اليمني رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٢ .

لم يأخذ العراق بنظام التحكيم .



٤- إذا تم التحكيم في مركز دولي للتحكيم .

وإذا توافرت أحد هذه العناصر الأجنبية أو أكثر ، فإن التحكيم يكون دولياً . ولم يتطلب قانون التحكيم مكان انعقاد موضوع النزاع أو مكان تنفيذه أو موقع المال المتنازع عليه ، أو إذا تعلق التحكيم بالإرث أو الوصية أو غير ذلك . كما أن الفقرة (٤) : إذا تم التحكيم في مركز دولي للتحكيم ، غير واضحة ، حيث لا توجد مراكز دولية للتحكيم بين الأفراد ولا بين الدول . ونعتقد أن المقصود بذلك ، هو صدور التحكيم من دولة أجنبية ، غير أن صياغة النص لم تجيء بهذا المعنى .

وقد نظم قانون التحكيم اليميني التحكيم التجاري الذي يتضمن عنصراً أجنبياً وعرفه بأنه : التحكيم الذي تكون أطرافه أشخاص طبيعيين أو اعتباريين يمارسون أعمالاً تجارية أو اقتصادية أو استثمارية أياً كان نوعها ، سواء كانوا يمينيين أم عرب أو أجنبي^(٢٤) .

وقد اعتمد في التحكيم التجاري على جنسية أطراف العلاقة ولم يعتمد جنسية الشركة أو موقع عملها أو نشاطها . كما تضمن التحكيم التجاري ، التحكيم بين الأشخاص الاعتبارية ، ولم يعتمد على جنسيتها ، وإنما اعتمد جنسية المؤسسين لها .

وإذا كان أحد أطراف التحكيم أو كلاهما غير يمينيين ، فيجوز لهما الاتفاق على القانون الذي يخضع له التحكيم شكلاً وموضوعاً ، وعلى استخدام اللغة التي يرونها مناسبة ، واختيار المكان الذي يتم فيه التحكيم^(٢٥) ونرى أن المقصود بالمكان الذي يتم فيه التحكيم ، أن يتم التحكيم في داخل اليمن أو خارجه^(٢٦) .

(٢٤) المادة (٢) من قانون التحكيم اليميني .

(٢٥) المادة (٧) من قانون التحكيم اليميني .

(٢٦) للتفاصيل راجع قانون التحكيم اليميني .



وقد أجاز قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني تنفيذ أحكام المحكمين طبقاً للشروط الآتية^(٢٧) :

- ١- أن يصدر التحكيم في بلد أجنبي .
 - ٢- أن يكون القرار قابلاً للتنفيذ باليمن .
 - ٣- أن يكون قرار التحكيم نهائياً طبقاً للقانون الذي صدرت بموجبه .
 - ٤- أن يكون قرار التحكيم قابلاً للتنفيذ في الدولة التي صدر بها .
 - ٥- أن تطبق الشروط الخاصة بتنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية التي سبق الإشارة إليها على قرار التحكيم .
- وإذا ما توافرت الشروط المذكورة وجب تنفيذ قرار التحكيم لدى الجهات التنفيذية في اليمن .

(٢٧) نصت المادة (٢٨٥) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتي : "أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها إذا كانت نهائية وقابلة للتنفيذ في البلد الذي صدرت فيه . وذلك مع مراعاة القواعد المبينة في المواد السابقة " .
لم يأخذ القانون العراقي بتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية .
تراجع المادة (٢١) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية الأردني ، وراجع عن تنفيذ قرارات التحكيم .

Henri Batiffol et Paul Lagarde, op. cit, p. 420.



المبحث الرابع

تنفيذ السندات الرسمية



أجاز القانون اليمني تنفيذ السندات الرسمية ولكنه لم يحدد معناها وعند الرجوع إلى أحكام التنفيذ المدني الواردة في قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني . وجدنا أن المشرع اليمني نظم (السندات التنفيذية) وبعد مراجعة السندات التنفيذية الواردة في القانون المذكور وجدنا أنها جميعاً سندات رسمية قابلة للتنفيذ مباشرة^(٢٨) .

والسندات التنفيذية أو الرسمية هي:

- ١- الأحكام والقرارات الصادرة من محاكم اليمن .
- ٢- أوامر الأداء والأوامر على العرائض الصادرة من القاضي .
- ٣- اتفاقيات الصلح التي تصدق عليها المحكمة .
- ٤- قرارات جهة التحكيم المصادق عليها من الجهة القضائية المختصة .
- ٥- قرارات اللجان المنوط بها فظ المنازعات في الأحوال المنصوص عليها في القانون .
- ٦- قرارات الجهات الإدارية المتعلقة بالحجز الإداري .
- ٧- المحررات المسجلة بمكاتب التوثيق .
- ٨- الأوراق الأخرى التي يسبغ عليها القانون صفة السند التنفيذي^(٢٩) .

(٢٨) تفرق بعض الدول بين السندات الرسمية والسندات التنفيذية فالسندات الرسمية ما يصدر من الدولة من وثائق رسمية . أما السندات التنفيذية فهي الأوراق التجارية القابلة للتنفيذ مباشرة .
تراجع المادة (٤١٠) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية الأردني .
(٢٩) المادة (٣٤٣) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني .



- وقد أجاز القانون اليمني تنفيذ السندات الرسمية المذكورة الصادرة من دولة أجنبية طبقاً للشروط الآتية :
- ١- أن يقدم صاحب السند الرسمي عريضة إلى قاضي التنفيذ بالمحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ بدائلتها طالباً بتنفيذ السند .
 - ٢- التحقق من الشروط الواجب توافرها لإصدار السند الرسمي طبقاً لقانون الدولة التي صدر بها .
 - ٣- عدم مخالفة السند الرسمي لقواعد الآداب والنظام العام في اليمن (٣٠) .
 - ٤- أن تقوم الدولة الأجنبية بتنفيذ السندات الرسمية الصادرة في اليمن بنفس الشروط التي أقرها القانون اليمني أي يتحقق مبدأ المقابلة بالمثل .
- وإذا ما توافرت الشروط المذكورة فإن السند الرسمي ينفذ باليمن بالطريقة التي تنفذ فيها السندات الرسمية الصادرة من اليمن .

(٣٠) نصت المادة (٢٨٦) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتي: "السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة في بلد أجنبي . يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة في اليمن . ويطلب الأمر بالتنفيذ بعريضة تقدم إلى قاضي التنفيذ بالمحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائرتها . ولا يجوز الأمر به إلا بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة لرسمية السند وفقاً لقانون البلد الذي تمت فيه ومن خلوه مما يخالف الآداب أو قواعد النظام العام في اليمن ."



المبحث الخامس

تنفيذ الأحكام العربية



يقصد بالأحكام العربية : الأحكام الصادرة من محاكم دول عربية .
ونظمت اتفاقية تنفيذ الأحكام المعقودة في إطار جامعة الدول العربية المنعقدة في (١٦) سبتمبر (أيلول) ١٩٥٢ تنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم عربية . وقد أوجب القانون اليمني العمل بأحكام المعاهدات المعقودة بين اليمن وبين الدول الأجنبية^(٣١) .

وتنفذ هذه الأحكام طبقاً للشروط الآتية :

١- صدور حكم نهائي :

ويقصد بالحكم النهائي ، أن يكون هذا الحكم قد اكتسب الدرجة القطعية . ويشترط فيه أن يكون حكماً ، أما القرارات والأوامر فلا تنفذ طبقاً للاتفاقية ، وإنما طبقاً لمبدأ المقابلة بالمثل التي حددها القانون اليمني والتي سبق شرحها .

٢- صدور الحكم من محكمة عربية :

إن مجال تطبيق الاتفاق خاص بين الدول العربية الموقعة عليها وبناء على ذلك، فيجب أن يصدر الحكم المراد تنفيذه باليمن من محكمة دولة عربية ، وأن تلك الدولة قد انضمت للاتفاقية . أما إذا صدر قرار حكم من محكمة دولة عربية غير منظمة فلا ينفذ حكمها .

(٣١) نصت المادة (٢٨٨) من قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني على ما يأتي : العمل بالقواعد المتقدمة لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة والتي تعقد بين اليمن وبين غيرها من الدول في هذا الشأن .
وتراجع المادة (١١) من قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية العراقي .



٣- تعلق الحكم بالحقوق :

إن الأحكام التي يجب أن تنفذ هي تلك الأحكام التي تتضمن حقوقاً مدنية قابلة للتنفيذ وهي :

- أ) الحكم المدني الذي يتضمن حقوقاً مدنية وتجارية .
- ب) الحكم الجنائي الذي يتضمن دفع تعويض . أما العقوبات الواردة فيه فلا يجوز تنفيذها .
- ج) الحكم المتعلق بالأحوال الشخصية^(٣٢) .

٤- صدور الحكم من محكمة مختصة :

لا يجوز تنفيذ حكم إلا إذا صدر من محكمة مختصة . فإذا صدر حكم من محكمة يتعلق بقضية معينة لم تندرج ضمن اختصاصها ، النوعي أو المكاني ، فلا يجوز تنفيذ مثل هذا الحكم .

٥- تبليغ الخصوم بالحكم :

يجب أن يبلغ أطراف الدعوى بالحكم الصادر بحقهم وإذا لم يبلغوا طبقاً للإجراءات التي ينص عليها القانون فلا يجوز تنفيذ الحكم بحقهم .

٦- عدم مخالفة الحكم للنظام العام والآداب العامة :

وقد سبق الكلام عن ذلك ، والجدير بالذكر هنا ، هو أن الاتفاقية منحت المحاكم الوطنية المراد تنفيذ الحكم فيها السلطة في تقدير مخالفة أو عدم مخالفة الحكم للنظام العام والآداب العامة ، أو إذا كان الحكم متناقضاً لمبدأ معتبر كقاعدة عامة في القانون الدولي .

(٣٢) المادة الأولى من الاتفاقية .



٧- عدم سبق الفصل :

لا ينفذ الحكم الصادر من محكمة دولة عربية إذا سبق الفصل فيه في اليمن أو أن الدعوى لا تزال أمام محاكم اليمن لم يفصل فيها بشرط أنها رفعت أمام المحاكم اليمنية قبل إقامة الدعوى أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تنفيذه^(٣٣).

٨- تعلق الحكم بالأفراد :

إن الأحكام التي يجوز تنفيذها ، هي تلك الأحكام الصادرة بحق الأفراد وبناء على ذلك لا تنفذ الأحكام التي تصدر ضد الدولة المطلوب إليها التنفيذ أو ضد أحد موظفيها عن أعمال قام بها بسبب الوظيفة^(٣٤).

٩- تقديم المستندات المطلوبة :

يجب على طالب التنفيذ أن يحضر المستندات الآتية إلى الجهة القائمة بالتنفيذ وهي :

- (أ) قرار الحكم مصادق عليه من الجهات المختصة .
- (ب) أصل إعلان الحكم المطلوب تنفيذه أو شهادة رسمية تثبت أن الحكم قد بلغ لأطراف العلاقة .
- (ج) شهادة من جهة اختصاص تثبت أن الحكم نهائي واجب التنفيذ .
- (د) شهادة تدل على أن الخصوم أعلنوا بالحضور أمام المحكمة المختص^(٣٥) ولا يشترط أنهم حضروا فعلاً ، بل أن مجرد التبليغ يكفي لذلك .

(٣٣) المادة (٢) من الإتفاقية .

(٣٤) المادة (٤) من الإتفاقية .

(٣٥) المادة (٥) من الإتفاقية .



١٠- عدم مخالفة الحكم الصادر من محكمة دولة عربية لأصل من أصول الشرعية الإسلامية .

ولم يرد هذا الشرط في اتفاقية تنفيذ الأحكام ، وإنما في التحفظ الذي أورده اليمن على الاتفاقية^(٣٦) . وبذلك فإن أي حكم يخالف الشريعة الإسلامية صدر من محكمة دولة عربية لا يجوز تنفيذه في اليمن . أما بالنسبة للدول العربية الأخرى ، فإنها لا تأخذ بهذا الشرط عند تنفيذ الأحكام الصادرة من دولة عربية أخرى ، إلا إذا كانت تلك الدولة هي اليمن طبقاً لمبدأ المقابلة بالمثل . فلا تنفذ محاكم الدول العربية أحكام المحاكم اليمنية إذا كانت مخالفة للشريعة الإسلامية، طبقاً للمبدأ المذكور .

وإذا ما توافرت الشروط المذكورة ، فإن الحكم يعد واجب التنفيذ في اليمن وله نفس القوة التنفيذية للأحكام الصادرة من محاكمها^(٣٧) وينفذ في اليمن طبقاً للإجراءات التنفيذية التي حددها القانون اليمني^(٣٨) .

(٣٦) تراجع التحفظ الذي أورده اليمن على الاتفاقية .

(٣٧) المادة (٦) من الاتفاقية .

(٣٨) المادة (٧) من الاتفاقية .







ملحق رقم (١)

قانون الجنسية اليمنية رقم (٦) لسنة ١٩٩٠

الفصل الأول: التسمية والتعريف

- أ) يسمى هذا القانون (قانون الجنسية اليمنية).
ب) يكون للألفاظ والعبارات التالية المعانى المبينة قرين كل منها إذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

- ١ - اليمني : الشخص الذى يتمتع بالجنسية اليمنية.
٢ - الأجنبى : غير المتمتع بالجنسية المذكورة.
٣ - الرشد : ثمانى عشرة سنة كاملة حسب التقويم الميلادى
٤ - الوزير : وزير الداخلية.
٥ - الجنسية اليمنية : جنسية الجمهورية اليمنية.

الفصل الثانى : أسباب كسب الجنسية

الفرع الأول : جنسية الميلاد أو الجنسية الأصلية

مادة (٢) اليمنيون هم :

المتوطنون فى اليمن الذين مضت على إقامتهم العادية فيه خمسون سنة ميلادية على الأقل عند نفاذ هذا القانون وتعتبر إقامة الأصول مكملة لإقامة الفروع والزوجة متى كانت لديهم نية التوطن.

مادة (٣) يتمتع بالجنسية اليمنية :

- أ) من ولد لأب متمتع بهذه الجنسية.
ب) من ولد فى اليمن من أم تحمل هذه الجنسية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له.



- (ج) من ولد فى اليمن من أم تحمل هذه الجنسية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً .
- (د) من ولد فى اليمن من والدين مجهولين ويعتبر المولود الذى يعثر عليه فى اليمن مولوداً فيها ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك .
- (هـ) من كان يحمل الجنسية اليمنية من المغتربين حين مغادرته أراضي الوطن ولم يتخل عن هذه الجنسية وفقاً للقانون وبناء على طلب صريح منه ولو اكتسب جنسية البلاد التى يقطنها بمفروض قوانينها .

الفرع الثانى : منح الجنسية

مادة (٤) :

- يجوز بقرار جمهورى بناء على عرض الوزير منح الجنسية اليمنية فى كل من الحالات الآتية :
- (أ) من ولد فى الخارج من أم تحمل هذه الجنسية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له . وذلك بشرط أن يكون قد جعل إقامته العادية بصفة مشروعة فى اليمن مدة عشر سنوات متتاليات على الأقل سابقة على بلوغه سن الرشد وأن يكون طلب اختياره الجنسية اليمنية قد قدم خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد .
- (ب) من ولد فى اليمن لأبوين أجنبيين وأقام فيها حتى بلوغه سن الرشد وكان ملماً باللغة العربية سليم العقل غير مصاب بعاهة تجعله عالة على المجتمع وكان محمود السيرة والسمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالنظام العام والآداب العامة إلا إذا كان قد رد إليه اعتباره ويشترط أن يقدم طلباً لدخول الجنسية اليمنية خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد .



- (ج) من ولد في اليمن لأب أجنبي ولد أيضاً فيه .
(د) من يكون قد أدى للدولة أو للأمة العربية خدمة جليلة .
(هـ) من ينتمى إلى الأصل اليمني متى تقدم بطلب الحصول على الجنسية اليمنية بعد خمس سنوات من جعل إقامته فيها بشرط ثبوت إقامة جدة الأقرب لأبيه في اليمن وتنازله عن اتصافه بأية جنسية أخرى عند منحه الجنسية .

مادة (٥) :

يجوز بقرار جمهوري بناء على عرض الوزير منح الجنسية اليمنية للعربي وللأجنبي المسلم الذي لا تنطبق عليه أحكام المادة السابقة وذلك متى توافرت في شأنه الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون بالغاً سن الرشد .
- ٢ - أن تكون إقامته العادية في الجمهورية بطريقة مشروعة لمدة عشر سنوات متتاليات .
- ٣ - أن يكون حسن السلوك محمود السيرة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالنظام العام والآداب العامة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
- ٤ - أن تكون له وسيلة مشروعة لكسب العيش .
- ٥ - أن يكون ملماً باللغة العربية .
- ٦ - أن يكون ذا كفاءة تحتاج إليها البلاد ويجوز في هذه الحالة إعفاؤه من شرط الإلمام باللغة العربية .

مادة (٦) :

تخفض المدة المنصوص عليها في البند (٢) من المادة السابقة إلى خمس سنوات متتاليات بالنسبة إلى الأجنبي الذي يحصل على إذن من الوزير بالتوطن



فى اليمن بقصد التجنس لضرورات ملحة وبشترط إقامته هذه المدة فعلاً فى اليمن بعد الإذن، وتقديمه طلب التجنس خلال الثلاثة الشهور التالية لانقضاء المدة المذكورة. وإذا مات - المائون له قبل منحه الجنسية اليمنية جاز لزوجته ولأولاده القصر الذين كانوا موجودين معه وقت صدور الإذن واستمروا مقيمين معه إلى وقت وفاته أن ينتفعوا بالإقامة وبالمدة التى يكون المتوفى قد أقامها فى اليمن.

مادة (٧) :

يجوز بقرار جمهورى بناء على عرض الوزير تحديد العدد المسموح بترشيحهم لحمل الجنسية اليمنية سنوياً.

مادة (٨) :

تشكل بقرار من الوزير لجنة تكون مهمتها ترشيح من ترى منحهم شهادات التجنس فى حدود العدد المسموح به سنوياً.

مادة (٩) :

لا تكتسب زوجة المتجنس الجنسية اليمنية بطريقة التبعية لزوجها إلا إذا طلبت ذلك ونشر طلبها فى إحدى الصحف المحلية و استمرت الزوجية قائمة لمدة أربع سنوات من تاريخ هذا الطلب ولم يعترض الوزير على ذلك خلال المدة المذكورة.

أما الأولاد القصر للمتجنس المذكور فيكتسبون الجنسية اليمنية بطريق التبعية لأبيهم إذا كانت إقامتهم العادية مع أبيهم فى اليمن ولهم أن يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد شريطة الإيفاء بما خسرت الدولة عليهم من نفقات فى سبيل نشأتهم وتعليمهم.



الفرع الثالث : الزواج المختلط

مادة (١٠) :

المرأة اليمنية التي تتزوج من أجنبي مسلم تحتفظ بالجنسية اليمنية إلا إذا رغبت في التخلي عن جنسيتها وأثبتت هذه الرغبة عند الزواج أو أثناء قيام الزوجية وكان قانون بلد زوجها يدخلها في جنسيته.

وإذا كان عقد زواج هذه المرأة باطلاً شرعاً فإنها تظل محتفظة بالجنسية اليمنية.

مادة (١١) :

المرأة الأجنبية التي تتزوج شرعاً من يمني تدخل في جنسيته متى توافرت الشروط الآتية:

أ) تقديم طلب بذلك إلى الوزير.

ب) مرور أربع سنوات على الأقل من تاريخ الزواج.

ج) ألا يعترض الوزير بقرار مسبب خلال مدة الأربع السنوات المذكورة على دخولها في الجنسية اليمنية وبحق للزوج تقديم اعتراضه في هذا الخصوص

إلى الوزير خلال مدة ثلثها

مادة (١٢) :

لا يترتب على تجنس اليمني بجنسية أجنبية متى أذن له في ذلك، أن تفقد زوجته اليمنية الجنسية اليمنية، إلا إذا أعلنت عن رغبتها في اكتساب جنسية زوجها الجديدة. أما الأولاد القصر فلا يفقدون الجنسية اليمنية إذا كانوا يدخلون في جنسية أبيهم الجديدة بطريق التبعية.

مادة (١٣) :

المرأة التي اكتسبت الجنسية اليمنية بطريق التبعية لزوجها استناداً إلى المادة (١١) من هذا القانون. لا تفقد هذه الجنسية بمجرد انتهاء الزوجية بشرط



أن يكون قد مر على قيام الزوجية المذكورة أربع سنوات على الأقل منذ اكتسابها الجنسية اليمنية.

الفرع الرابع : استرداد الجنسية وردها

مادة (١٤) :

للمرأة اليمنية التي فقدت الجنسية اليمنية طبقاً لأحكام المادتين (١٢، ١٠) من هذا القانون أن تسترد هذه الجنسية عند انتهاء الزوجية إذا طلبت هذا الاسترداد.

مادة (١٥) :

لليمنى الذى يتجنس بجنسية أجنبية وكان قد تخلى عن جنسيته الأصلية أن يسترد الجنسية اليمنية إذا طلب ذلك كتابياً.

مادة (١٦) :

يجوز بقرار جمهورى بناء على عرض الوزير أن ترد الجنسية اليمنية إلى من سحبت منه استناداً لأحكام المواد (١٨ ، ١٩ ، ٢١) من هذا القانون.

الفصل الثالث : سحب الجنسية

مادة (١٧) :

الجنسية اليمنية لا يجوز إسقاطها عن يمنى إطلاقاً طبقاً للدستور. ولكن يجوز سحبها ممن اكتسبها وفقاً للأحكام المبينة فى هذا القانون.

مادة (١٨) :

يجوز بقرار جمهورى بناء على عرض الوزير سحب الجنسية اليمنية ممن اكتسبها وذلك خلال الخمس سنوات التالية لهذا الاكتساب متى توافرت حالة من الحالات الآتية:



- أ) إذا حكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جريمة مخلة بالنظام العام والآداب العامة ولم يكن قد رد إليه اعتباره.
- ب) إذا انقطع عن الإقامة فى اليمن مدة سنتين متتاليتين وكان ذلك الانقطاع بدون عذر يقبله الوزير.
- ج) إذا كان اكتساب الجنسية اليمنية بناء على أقوال أو وقائع غير صحيحة وفى هذه الحالة يكون سحب الجنسية المذكورة فى أى وقت متى ثبت ذلك.
- د) إذا توافرت الدلائل لدى الجهات المختصة على قيامه بالترويج لمبادئ من شأنها تقويض النظام السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى فى البلاد أو على انتمائه إلى هيئة سياسية أجنبية أو على قيامه أو محاولته القيام بأى عمل يعد خطراً على أمن الدولة وسلامة الوطن.
- هـ) إذا دخل فى جنسية أجنبية بدون الحصول على الإذن المنصوص عليه فى المادة (٢٢) من هذا القانون.

مادة (١٩) :

- يجوز بقرار جمهورى بناء على عرض الوزير سحب الجنسية ممن اكتسبها وذلك إذا توافر سبب من الأسباب الآتية:
- أ) إذا قبل دخول الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية دون ترخيص سابق من الجهات اليمنية المختصة
- ب) إذا عمل لمصلحة دولة أو حكومة أجنبية وهى فى حالة حرب على اليمن أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها.
- ج) إذا قبل العمل فى الخارج (وظيفة) لدى حكومة أجنبية أو هيئة دولية أو أجنبية وبقي فيها بالرغم من الأمر الصادر إليه من حكومة اليمن بتركها.
- د) إذا صدر حكم نهائى بإدانته فى جرائم تمس ولاءه للبلاد أو تتضمن خيانتها لها.



مادة (٢٠) :

لا تسرى أحكام المادتين السابقتين في شأن من يتمتع بالجنسية اليمنية استناداً إلى أحكام المواد (٢ ، ٣ ، ١٤ ، ١٥) من هذا القانون.

مادة (٢١) :

يترتب على سحب الجنسية اليمنية ممن اكتسبها زوال هذه الجنسية عن هذا الشخص وحده إلا إذا نص السحب على زوالها أيضاً ممن يكون قد اكتسبها معه بطريقة التبعية.

الفصل الرابع : أحكام عامة

مادة (٢٢) :

مع مراعاة الأحوال التي يدخل فيها اليمني في جنسية أجنبية بطريق التبعية طبقاً لأحكام هذا القانون لا يجوز لمن يحمل الجنسية اليمنية أن يتجنس بجنسية أجنبية قبل الحصول على إذن بذلك من الوزير.

وإذا دخل يمني في جنسية أجنبية على خلاف أحكام الفقرة السابقة فإنه يظل معاملاً على أساس أنه يحمل الجنسية اليمنية من جميع الوجوه.

مادة (٢٣) :

الأجنبي المسلم الذي اكتسب الجنسية اليمنية عملاً بأحكام المواد (٤ ، ٥ ، ٦ ، ٩ ، ١١) من هذا القانون لا يكون له حق مباشرة الحقوق السياسية المقررة لليميين قبل انقضاء خمس عشرة سنة من تاريخ كسبه للجنسية المذكورة، كما لا يجوز انتخابه أو تعيينه في أية هيئة نيابية قبل مضي المدة المذكورة من التاريخ المذكور.

مادة (٢٤) :

جميع الأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكافة وينشر منطوقها في الجريدة الرسمية.



مادة (٢٥) :

يعمل بأحكام جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي أبرمت أو تبرم بين اليمن والدول الأجنبية في مسائل الجنسية بعد مصادقة مجلس النواب.

مادة (٢٦) :

جميع القرارات الخاصة بكسب الجنسية اليمنية أو بسحبها أو باستردادها استناداً لأحكام هذا القانون تحدث أثرها من تاريخ صدورها ما لم ينص القانون على غير ذلك، ويجب نشرها في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها ولا يمس ذلك كله حقوق حسنى النية من الغير.

مادة (٢٧) :

عبء الإثبات يقع على من يدعى بأنه داخل فى الجنسية اليمنية أو يدفع بأنه غير داخل فيها.

مادة (٢٨) :

لا يترتب أثر للزوجة فى كسب الجنسية أو فقدها إلا إذا أثبتت الزوجية فى وثيقة شرعية تصدر من الجهة المختصة.

مادة (٢٩) :

الإقرارات وإعلانات الاختيار والأوراق والطلبات المنصوص عليها فى هذا القانون يجب أن تقدم إلى الوزير وذلك بتسليمها بموجب إيصال إلى الموظف المختص فى مصلحة الجوازات والجنسية فى المحافظة التابع لها محل إقامة الشأن وفى الخارج تسلم إلى الممثلين السياسيين أو إلى قناصلها.

ويجوز بقرار من الوزير أن يرخص لأى موظف آخر فى تسلم هذه الإقرارات والإعلانات والأوراق والطلبات.



مادة (٣٠) :

يعطى الوزير لكل من اكتسب الجنسية اليمنية شهادة بالجنسية اليمنية مقابل رسم يحدده الوزير بقرار يصدر منه ويكون لهذه الشهادة حجيتها القانونية ما لم تلغ بقرار مسبب من الوزير ويجب أن تعطى هذه الشهادة لطالبا خلال سنة على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ويعتبر امتناع الوزير عن إعطائها في هذا الميعاد رفضاً للطلب.

وتشكل بقرار من الوزير لجان لإثبات الجنسية اليمنية لذوى الشأن، ولهذه اللجان أن تستعين في أداء مهامها بكافة طرق الإثبات.

مادة (٣١) :

يتولى القضاء النظر في منازعات الجنسية الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون.

مادة (٣٢) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها قوانين أخرى يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تزيد عن عشرين ألف ريال كل من أبدى أمام السلطات المختصة أقوالاً كاذبة بقصد إثبات الجنسية له أو لغيره أو بقصد نفيها عنه أو عن غيره، أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك.

مادة (٣٣) :

يصدر الوزير القرارات واللوائح التنظيمية واللائحة التنفيذية اللازمة لتنفيذ هذا القانون وذلك بما لا يتعارض مع الأحكام الواردة فيه.

مادة (٣٤) :

يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .



ملحق رقم (٢)

قانون دخول وإقامة الأجانب رقم (٤٧) لسنة ١٩٩١

- * رئيس مجلس الرئاسة.
- * بعد الاطلاع على اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية.
- * على دستور الجمهورية اليمنية.
- * وعلى القرار الجمهوري رقم (١) لسنة ١٩٩٠م بتشكيل مجلس الوزراء.
- * وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

قرار

الفصل الأول : التسمية والتعريف

مادة (١) :

يسمى هذا القانون (قانون دخول وإقامة الأجانب).

مادة (٢) :

لأغراض هذا القرار الجمهوري بالقانون يكون للالفاظ والعبارات الواردة فيه المعانى المحددة إزاء كل منها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك.

الجمهورية : الجمهورية اليمنية

الوزارة : وزارة الداخلية والأمن

الوزير : وزير الداخلية والأمن

المصلحة : مصلحة الهجرة والجنسية والجوازات

الضابط المختص : من يوكل إليه أى عمل من أعمال المصلحة

القاصر : من لم يبلغ سن الثامنة عشر

البالغ : من بلغ سن الثامنة عشر



الأجنبي : كل من لا يتمتع بالجنسية اليمنية

تأشيرة الدخول : الموافقة على دخول الأجنبي أراضي الجمهورية تؤشر من قبل المصلحة أو القنصل اليمني أو من يقوم مقامه أو أية جهة تخولها حكومة الجمهورية لهذا الغرض.

الإخراج : إعادة الأجنبي الذي دخل أراضي الجمهورية بصورة غير مشروعة إلى خارج الحدود بقرار من السلطة المختصة.

وثيقة الإقامة : الوثيقة التي تتضمن الإذن للأجنبي بالإقامة في أراضي الجمهورية صادرة من سلطة يمنية مختصة.

الإبعاد : طلب السلطة المختصة من أجنبي مقيم في أراضي الجمهورية بصورة مشروعة الخروج عنها.

تأشيرة المغادرة : موافقة السلطة المختصة على مغادرة الأجنبي أراضي الجمهورية تؤشر في جواز سفره.

الفصل الثاني: دخول الأجانب

مادة (٣) :

لا يجوز لأجنبي دخول أراضي الجمهورية إلا إذا كان حاصلاً على جواز سفر سارى المفعول صادراً من السلطة المختصة ببلده أو يحمل وثيقة تقوم مقامه من تلك السلطة وتخول حاملها حق العودة إلى بلده. ويجب التأشير على الجواز أو الوثيقة بالإذن بالدخول وتصدر تأشيرة الدخول على الجوازات من رئاسة المصلحة أو أية هيئة تخولها حكومة الجمهورية لهذا الغرض.

مادة (٤) :

لوزير الداخلية بقوار منه أن يعفى بعض رعايا بعض الدول العربية وغيرها من الحصول على تأشيرة دخول بشرط المعاملة بالمثل بعد موافقة مجلس الوزراء.



مادة (٥) :

تبين اللائحة الأوضاع والشروط التي يجب على الأجانب اتباعها قبل مغادرتهم أراضي الجمهورية وكيفية الحصول على الإذن الخاص بذلك وتبين اللائحة شروط منح الإذن والسلطة التي يرخص لها بمنحه وصلاحيته ومقدار الرسم الذي يتحصل عنه وحالات الإعفاء من الحصول على الإذن.

مادة (٦) :

لا يجوز لأجنبي دخول أراضي الجمهورية أو الخروج منها إلا من الأماكن التي يحددها وزير الداخلية بقرار يصدر منه ويجب أن يؤشر الضابط المختص على جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه بما يفيد دخوله أو خروجه حسب الأحوال.

مادة (٧) :

يبين بقرار بصدر من وزير الداخلية بعد التنسيق مع وزير الخارجية أنواع التأشيرات ومدى صلاحيتها وشروط وإجراءات منحها والسلطة المانحة لها وحالات الإعفاء من الرسوم المستحقة عليها وحالات الإعفاء من الحصول على هذه التأشيرات وحالات الإعفاء من الرسوم المستحقة عليها كلياً أو جزئياً.

مادة (٨) :

يجب على ربابنة السفن والطائرات أو المؤسسات التابعة لها عند وصولها إلى أراضي الجمهورية أو مغادرتها أن يقدموا إلى الضابط المختص كشفاً بأسماء ملاحى سفنهم أو طائرتهم وركابها والبيانات الخاصة بهم وعليهم أن يبنغوا السلطات المختصة بأسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر أو يحنون جوازات سفر غير صحيحة أو غير سارية المفعول وعليهم أن يمنعوهم من مغادرة السفينة أو الطائرة أو الصعود إليها.



الفصل الثالث : تسجيل الأجانب

مادة (٩) :

يجب على كل أجنبي أن يتقدم بنفسه بعد دخوله أراضي الجمهورية إلى مكتب تسجيل الأجانب أو قسم الشرطة فى المنطقة التى يقيم فيها وأن يحرر إقراراً عن حالته الشخصية وعن الغرض من حضوره وتبين اللائحة التنفيذية الإجراءات والشروط وأحدة غير ذلك من البيانات.

مادة (١٠) :

يعفى من حكم المادة السابقة الأجانب ذوى الإقامة الخاصة المنصوص عليهم فى المادة (١٩) عند عودتهم إلى الجمهورية بشرط أن لا تزيد مدة غيابهم فى الخارج عن ستة أشهر متواصلة.

مادة (١١) :

يجب على كل أجنبي قبل تغيير محل إقامته داخل الجمهورية إبلاغ مكتب تسجيل الأجانب أو قسم الشرطة الذى يقيم فى دائرته بعنوانه الجديد فإذا انتقل إلى منطقة أخرى داخل الجمهورية وجب عليه أيضاً أن يتقدم إلى مكتب تسجيل الأجانب أو مقر الشرطة المختص فى المنطقة التى انتقل إليها خلال فترة ٤٨ ساعة من وقت وصوله إليها ويبلغ عن عنوانه الجديد ويعفى من هذا الحكم الأجانب الذين يقيمون بتأشيرة سياحية خلال المدة التى تحددها اللائحة.

مادة (١٢) :

يجوز أن يعفى الأجنبي من شروط الحضور بنفسه وفقاً لأحكام المادة (٩) لاعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية أو لأعذار مقبولة وفى هذه الحالة يحرر الإقرار كتابة على النموذج المعد لذلك على أن يسلم إلى مكتب تسجيل الأجانب خلال المدة التى تحددها اللائحة.

مادة (١٣) :

يجب على مدراء الفنادق أو أى محل آخر من هذا القبيل وكذلك كل من أوى أجنبياً أو أجر له محلاً للسكن إبلاغ مكتب التسجيل أو مقر الشرطة الواقع فى دائرته محل سكن الأجنبى عن اسم هذا الأجنبى ومحل سكنه خلال ٤٨ ساعة من وقت نزوله به، وعليه كذلك الإبلاغ عن مغادرة الأجنبى خلال ٤٨ ساعة.

مادة (١٤) :

على الأجانب خلال مدة إقامتهم فى الجمهورية أن يقدموا جواز السفر أو الوثيقة التى تقوم مقامه وغير ذلك من الأوراق متى طلب منهم ذلك وأن يدلوا فيما يطلب منهم من بيانات وأن يقدموا أنفسهم عند الطلب إلى رئاسة المصلحة أو الإدارات التابعة لها أو قسم الشرطة المختص فى الميعاد الذى يحدد لهم ويجب عليهم فى حالة فقدان أو اتلاف جواز السفر أو الوثيقة إبلاغ قسم الشرطة خلال ٤٨ ساعة من تاريخ الفقد أو التلف ويجب عليهم استصحاب وثيقة السفر وإذن الإقامة فى حالات تنقلاتهم من منطقة إلى أخرى.

مادة (١٥) :

يجب على كل من يستخدم أجنبياً أن يحصل على إذن مسبق بذلك من الجهات المختصة وعليه أن يقدم إلى مكتب تسجيل الأجانب أو قسم الشرطة الذى يقع محل العمل فى دائرته إقراراً على النموذج المعد لذلك خلال ٤٨ ساعة من وقت التحاق الأجنبى بخدمته وعليه عند انتهاء خدمة الأجنبى أن يقدم إقراراً بذلك إلى مكتب تسجيل الأجانب أو قسم الشرطة خلال ٤٨ ساعة من انقطاع علاقته به.

مادة (١٦) :

لرئيس المصلحة لأعذار يقبلها أن يأذن بالتجاوز عن عدم مراعاة أحكام المواد (٩ ، ١١ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧) من هذا القانون.

الفصل الرابع، ترخيص الإقامة

مادة (١٧) :

يجب على كل أجنبي أن يكون حاصلاً على ترخيص بالإقامة وعليه أن يغادر أراضي الجمهورية عند انتهاء مدة إقامته ما لم يكن قد حصل قبل ذلك على ترخيص من رئيس المصلحة لمدة الإقامة وفقاً لأحكام هذا القانون.

مادة (١٨) :

يقسم الأجنبي من حيث الإقامة إلى ثلاث فئات:

١ - أجنبي نوى إقامة خاصة.

٢ - أجنبي نوى إقامة عادية.

٣ - أجنبي نوى إقامة مؤقتة.

مادة (١٩) :

الأجنبي نوى الإقامة الخاصة هم

(أ) الأجنبي الذين مضى على إقامتهم في الجمهورية (٢٠) عشرون سنة متصلة

سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا أراضيها بطريق

مشروعة ويقيمون بأعمال مفيدة للاقتصاد القومي أو يؤدون خدمات علمية أو

ثقافية أو فنية للبلاد على أن تحدد هذه الأعمال بقرار من الوزير.

(ب) الأجنبي الذين مضى على إقامتهم أكثر من خمس سنوات متصلة سابقة

على تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا أراضيها بطريق مشروعة

ويقومون بأعمال مفيدة للاقتصاد القومي أو يؤدون خدمات علمية أو ثقافية

أو فنية للبلاد على أن تحدد هذه الأعمال بقرار من الوزير.

(ج) العلماء ورجال الأدب والفن والصناعة والاقتصاد وغيرهم ممن يؤدون

خدمات جليلة للبلاد ويصدر في شأنهم قرار من وزير الداخلية ويرخص



لأفراد هذه الفئات في الإقامة مدة عشرة سنوات تجدد عند الطلب وذلك ما لم يكونوا في أحد الحالات المنصوص عليها في المادة (٢١) ولا ينتفع بالإقامة إلا الشخص المرخص له بها وأولاده القصر الذين يعيشون في كنفه لحين بلوغهم من العمر ثمانية عشر عاماً وكذا زوجته إذا كان قد مضى على إقامتها المشروعة في الجمهورية سنتان من تاريخ إعلان رئيس المصلحة بالزواج وكانت الزوجة مازلت قائمة .

مادة (٢٠) :

الأجانب ذوي الإقامة العادية هم الذين مضى على إقامتهم في الجمهورية خمس عشرة سنة متصلة سابقة على تاريخ العمل بهذا القانون وكانوا قد دخلوا البلاد بطريقة مشروعة ويرخص لأفراد هذه الفئة في الإقامة لمدة خمس سنوات يجوز تجديدها .

مادة (٢١) :

تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون شروط وإجراءات ومدد الإقامة الخاصة بزوجات اليمنيين الأجانب وكذا أزواج اليمنيات الأجانب وما ينتج عن الزواج من آثار .

مادة (٢٢) :

الأجانب ذوي الإقامة الموقته هم الذين لا تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادتين السابقتين ويجوز منح أفراد هذه الفئة ترخيصاً في الإقامة مدة أقصاها سنة ويجوز تجديدها .

مادة (٢٣) :

استثناء من حكم المادة (٢٢) يجوز لرئيس المصلحة أن يمنح بعض الأجانب



إقامة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وذلك لاعتبارات تقتضيها طبيعة أعمالهم مثل العاملين بشركات النفط ومشتقاتها ومدراء الشركات والبنوك بالشروط والأوضاع والإجراءات المبينة في اللائحة .

مادة (٢٤) :

تبين اللائحة الإجراءات الخاصة بالتراخيص في الإقامة وتحديد ميعاد طلبها .

مادة (٢٥) :

لا يجوز لأحد أفراد الفئتين المشار إليهما في المادتين (١٩ ، ٢٠) الغياب في الخارج لمدة تزيد على ستة أشهر ما لم يحصل قبل سفره أو قبل انتهاء هذه المدة على إذن بذلك من رئيس المصلحة لأعذار يقبلها ولا يجوز أن تزيد مدة الغياب في الخارج عن سنتين ويترتب على مخالفة الأحكام المتقدمة سقوط حق الأجنبي في الإقامة المرخص له بها ويستثنى من ذلك الأجانب الذين يتغيبون لطلب العلم في المدارس والمعاهد والجامعات الأجنبية أو الخدمة الإجبارية إذا قدموا ما يثبت ذلك

مادة (٢٦) :

لا يجوز لأحد الفئتين المشار إليهما في المادتين (١٩ ، ٢٠) الغياب لغير الأعراض المستثناة المذكورة في المادة السابقة إلا بعد الحصول مقدماً على إذن بذلك من رئيس المصلحة .

مادة (٢٧) :

يحدد الوزير بقرار منه إشكال وأوضاع وثائق السفر التي تعطى لبعض فئات الأجانب واللاجئين وشروط وإجراءات منحها واقتراح مقدار الرسوم التي تتحصل عنها وحالات الإعفاء منها كلياً أو جزئياً .



مادة (٢٨) :

تحدد بقرار من الوزير قواعد وإجراءات إدراج الأشخاص المنوعين من دخول أراضي الجمهورية أو مغادرتها في القوائم الخاصة بذلك وكيفية رفعها منها واللجان المختصة بالبت في ذلك ولا ينفذ قرار هذه اللجنة إلا بعد اعتماد الوزير .

مادة (٢٩) :

يصدر من وزير الداخلية قراراً بإشكال وأوضاع بطاقات الإقامة والنماذج المنصوص عليها في هذا القانون والبيانات التي تتضمنها تلك النماذج والإقرارات .

الفصل الخامس : الإبعاد

مادة (٣٠) :

يحق للوزير بقرار منه إبعاد أي أجنبي بناء على قرار بإبعاده من لجنة الإبعاد.

مادة (٣١) :

لا يجوز إبعاد الأجنبي نو الإقامة الخاصة إلا إذا كان في وجوده ما يهدد أمن الدولة وسلامتها في الداخل أو في الخارج أو اقتصادها القومي أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو كان عالة على الدولة ويصدر قرار الوزير بالإبعاد بعد عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٤) وبعد موافقة رئيس الوزراء .

مادة (٣٢) :

مع مراعاة الإجراءات القانونية لوزير الداخلية والأمن أن يأمر بحجز من يرى إبعاده حتى تتم إجراءات الإبعاد .



مادة (٣٣) :

يبين الوزير بقرار منه الإجراءات التي تتبع في إصدار قرار الإبعاد وإعلانه وتنفيذه .

مادة (٣٤) :

تشكل لجنة الإبعاد على النحو التالي :

- ١- وكيل وزارة الداخلية المختص رئيساً .
- ٢- وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن الداخلي عضواً .
- ٣- رئيس مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية عضواً .
- ٤- مدير عام الشئون القانونية بوزارة الداخلية عضواً .
- ٥- مدير عام الشئون العربية والأجنبية بالمصلحة عضواً - ومقرراً .

وتتعدد اللجنة بناء على طلب رئيسها ويشترط لصحة انعقاد اللجنة حضور الرئيس وثلاثة أعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس ويبلغ رأيها للوزير على وجه السرعة .

مادة (٣٥) :

على المصلحة إخطار الأجنبي الصادر بشأنه الإبعاد كتابياً وتبين اللائحة شكل الإخطار والمدة التي يجب على الأجنبي المغادرة خلالها .

مادة (٣٦) :

لا يسمح للأجنبي الذي سبق إبعاده بالعودة إلى أراضي الجمهورية إلا بقرار الوزير .

مادة (٣٧) :

للمصلحة أو من تخوله حق إخراج أي أجنبي يتمكن من الدخول إلى أراضي الجمهورية بأي طريقة كانت .



الفصل السادس : الإعضاءات

مادة (٣٨) :

لا تسري أحكام دخول وإقامة الأجانب على :

١- أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الأجنبي المعتمدين في الجمهورية طالما كانوا في خدمة الدولة التي يمثلونها وفقاً للقانون الدولي أما أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي غير المعتمدين في الجمهورية بشأنها مبدأ المعاملة بالمثل .

٢- ملاحي السفن والطائرات القادمة إلى الجمهورية الذين يحملون وثائق سفر بحرية أو جوية من السلطات المختصة التابعين لها ويجب التأشير على هذه الوثائق من سلطات الجوازات بالموانئ والمطارات عند دخولهم أراضي الجمهورية أو النزول فيها أو مغادرتها ولا تخول هذه التأشيرة حق الإقامة إلا خلال مدة بقاء السفينة أو الطائرة في المطار .

٣- ركاب السفن والطائرات التي ترسو وتهبط في موانئ ومطارات الجمهورية للذين ترخص لهم السلطات المختصة بالنزول والبقاء مؤقتاً في أراضيها خلال مدة بقاء السفينة أو الطائرة في المطار على أن يتجاوز ذلك مدة أسبوع ويجب على ربابنة السفن والطائرات قبل الرحيل إبلاغ إدارة الهجرة عن تخلف أي راكب غادر السفينة أو الطائرة وتسليمها جواز سفره فإن لم يكتشف أمره إلا بعد الرحيل وجب عليهم أن يبلغوا تلك السلطات بأسماء المختلفين وجنسياتهم برقياً وأن يرسلوا وثائق سفرهم بأسرع الوسائل من أو ميناء أو مطار يصلون إليه .

٤- المعفون بموجب اتفاقيات دولية تكون الجمهورية طرفاً فيها وذلك في حدود تلك الاتفاقيات .

٥- من يرى الوزير إعفائه بإذن خاص لاعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية.



الفصل السابع ، العقوبات

مادة (٣٩) :

أ) كل من امتنع عن تنفيذ القرارات الصادرة بالإبعاد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على (٣٠٠٠) ثلاثة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بتنفيذ قرار الإبعاد .
 ب) كل من خالف حَم المادة (٢٦) يعاقب بإلغاء إقامته أو بغرامة لا تزيد على (٣٠٠٠) ثلاثة ألف ريال .

مادة (٤٠) :

يعاقب كل من يخالف المادة (٢٦) بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها بالقوانين الأخرى .

مادة (٤١) :

مع عدم الإخلال بإية عقوبة أشد تنص عليها قوانين أخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن (٣٠٠٠) ثلاثة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أبدا أمام السلطة المختصة أقوالاً كاذبة أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك لتسهيل دخوله الجمهورية أو إقامته فيها أو دخوله غيره أو إقامته فيها وتضاعف العقوبة إذا كان المخالف من رعايا دول في حالة حرب مع الجمهورية .

مادة (٤٢) :

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز (٣٠٠٠) ثلاثة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المواد (٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥) والقرارات الصادرة تنفيذاً لها .

مادة (٤٣) :

استثناء من الحكم الوارد في المادة (١٧) بشأن الأجنبي الذي تنتهي إقامته دون تجديد أو لم يحصل على إقامة يعاقب بدفع مبلغ ٣٠ ريال عن كل يوم ويحق للوزير أو من يفوضه الإعفاء لأعذار يقبلها حسبما هو مبين في اللائحة .

مادة (٤٤) :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها القوانين الأخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر ويغرامة لا تزيد (٣٠٠٠) آلاف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أبدأ أمام السلطات المختصة أقوالاً كاذبة أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك لتسهيل حصوله أو حصول غيره على تأشيرة خروج تتيح له مغادرة الجمهورية .

مادة (٤٥) :

يجوز في الأحوال المبينة في المواد (٣ ، ٦ ، ١٧) علاوة على العقوبات المنصوص عليها القرار بإبعاد الأجنبي كما يجوز للسلطة المختصة إلقاء القبض على أي أجنبي بدخل أو يبقى في اليمن بغير إذن ووضعه تحت الحراسة أو الإفراج عنه بكفالة تمهيداً لاتخاذ الإجراءات بشأنه .

مادة (٤٦) :

يعاقب الأجنبي الذي يتمكن من الدخول بطريقة غير مشروعة بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة فضلاً عن إخراجه .

مادة (٤٧) :

تستقطع نسبة ٢٪ من مبالغ الغرامة المتحصلة عن طريق المصلحة وتصرف بمعرفتها للعاملين على تحصيلها وتبين اللائحة طريقة الاستقطاع والصرف منها والإجراءات اللازمة لذلك .



مادة (٤٨) :

يلغى القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٧٧م بشأن دخول وإقامة الأجانب الصادرة في صنعاء والقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٩م بشأن قانون الهجرة الصادرة بعدن كما يلغى حكم أو نص يتعارض مع أحكامه .

مادة (٤٩) :

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القرار بالقانون بقرار جمهوري بعد موافقة مجلس الوزراء .

مادة (٥٠) :

يعمل بهذا القرار بقانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .
صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ : ٢٨ / رمضان / ١٤١١هـ

الموافق : ١٢ / أبريل / ١٩٩١م

الفريق - علي عبد الله صالح

حيدر أبو بكر العطاس

رئيس مجلس الرئاسة

رئيس مجلس الوزراء



ملحق رقم (٣)

تنازع القوانين

القانون المدني اليمني (١٩) لسنة ١٩٩٢ م

الفصل الثاني : تنازع القوانين من حيث المكان

مادة (٢٤) :

القانون اليمني هو المرجع في تكييف العلاقات عندما يطلب تحديد نوع هذه العلاقة في قضية تنازع القوانين وذلك لمعرفة الواجب تطبيقه من بينها .

مادة (٢٥) :

يرجع في الحالة المدنية للأشخاص أهليتهم إلى قانون جنسيتهم ومع ذلك فإنه بالنسبة للتصرفات المالية التي تعقد في الجمهورية وتترتب آثارها فيها . إذا كان نقص أهلية الطرف الأجنبي الراجع إلى قانون بلده فيه خفاء لا يسهل على الطرف الآخر تبينه وكان كامل الأهلية بحسب القانون اليمني فإنه لا يؤبه بنقص أهليته . ويرجع في نظام الأشخاص الاعتبارية الأجنبية من شركات وجمعيات وغيرها إلى قانون الدولة التي اتخذت فيها مركز إدارتها الرئيسي الفعلي . ومع ذلك فإذا باشرت نشاطها الرئيسي في الجمهورية فإن القانون اليمني هو الذي يسري .

مادة (٢٦) :

يرجع في الزواج ، والطلاق ، والفسخ ، والنفقات إلى القانون اليمني عند المرافعة برضاء الطرفين .



مادة (٢٧) :

يرجع في المسائل الموضوعية الخاصة بالولاية والوصاية والقوامة وغيرها من النظم الموضوعية لحماية القصار والمحجوبين والغائبين إلى القانون اليمني .

مادة (٢٨) :

يرجع في الميراث والوصية وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت إلى القانون اليمني .

مادة (٢٩) :

يرجع في الحيازة والملكية والانتفاع والحقوق العينية الأخرى إلى قانون موقع المال إذا كان غير منقول (عقار) وإلى قانون المكان الذي يوجد به المال المنقول وقت تحقق سبب الحيازة أو الملكية أو الانتفاع أو أي حق عيني آخر أو سبب فقدهما .

مادة (٣٠) :

يرجع في الآثار المترتبة على العقود إلى قانون الموطن المشترك للمتعاقدين إذا اتحدا موطناً فإن اختلف موطن كل منهما فالى قانون البلد الذي تم فيه العقد ما لم يتفق المتعاقدان على قانون آخر أو يتبين من ظروف الحال أنهما قصدا تطبيق قانون آخر وذلك باستثناء العقود التي تبرم في شأن مال غير منقول (عقار) فإنه يطبق قانون موقع المال (العقار) .

مادة (٣١) :

يرجع في شكل العقود إلى قانون البلد الذي تمت فيه أو القانون الذي يحكم موضوعها أو قانون موطن المتعاقدين المشترك أو قانونهما المشترك .



مادة (٣٢) :

يرجع في ضمان ما ينشأ عن فعل غير تعاقدى أو في غرامته إذا وقع في الخارج إلى القانون اليمني .

مادة (٣٣) :

يرجع في قواعد الاختصاص والمسائل الخاصة بالإجراءات القضائية إلى قانون البلد الذي ترفع فيه الدعوى .

مادة (٣٤) :

لا تذل الأحكام المتقدمة بتطبيق القواعد التي ينص عليها قانون خاص أو اتفاق دولي أو معاهدة دولية نافذة في الجمهورية فإنها تطبق دون أحكام المواد السابقة وإذا لم يوجد نص في قوانين الجمهورية يحكم مسألة تنازع القوانين المعروضة على القضاء فيرجع إلى قواعد القانون الدولي الخاص المتعارف عليها دولياً ما لم يتعارض أي من ذلك مع أحكام الشريعة الإسلامية .

مادة (٣٥) :

يعين القاضي القانون الواجب التطبيق في حانة الشخص الذي لا تعرف جنسيته أو تكون له جنسيات متعددة في وقت واحد ، ومع ذلك إذا كانت إحدى الجنسيات المتعددة هي الجنسية اليمنية فإن القانون اليمني وحده هو الذي يطبق

مادة (٣٦) :

لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي تعين تطبيقه طبقاً للنصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام تخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو الآداب العامة في الجمهورية .



ملحق رقم (٤)

الاختصاص القضائي الدولي
قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني
رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٢م

الباب الثاني

الفصل الأول : في الاختصاص

مادة (٥٨) :

تختص المحاكم اليمنية بالدعاوي التي تتعلق بمال موجود في اليمن أو بعقد أبرم نفذ أو كان واجباً تنفيذه في اليمن ، وفي غير ذلك من الدعاوي ، إذا كان المدعي عليه يمتياً أو أجنبياً له موطن أو محل إقامة في اليمن . وذلك ماعدا الدعاوي التي تتعلق بعقار موجود في الخارج . كما تختص المحاكم اليمنية بالدعاوي المتعلقة بطلب نفقة للأم أو للزوجة أو للصغير إذا كانوا مقيمين في اليمن وبالدعاوى المتعلقة بنسب الصغير وبالولاية عن نفسه المتعلقة بالتركات إذا كانت التركة قد بدئ في تقسيمها في اليمن أو كان المورث يمتياً ، أو كانت أموال التركة كلها أو بعضها في اليمن .

مادة (٥٩) :

تختص المحاكم اليمنية بالفصل في الدعوى ولو لم تكن داخلة في اختصاصها طبقاً للمادة السابقة إذا قبل الخصم ولايتها صراحة أو ضمناً .

مادة (٦٠) :

تختص المحاكم اليمنية بالفصل في المسائل الأولية والطلبات العارضة على الدعوى الأصلية إذا كانت مختصة بها .

مادة (٦١) :

إذا لم تكن المحاكم اليمنية مختصة بنظر الدعوى ولم يحضر المدعي عليه ، تقرر المحكمة عدم اختصاصها من تلقاء نفسها .



ملحق رقم (٥)

تنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية
قانون المرافعات والتنفيذ المدني اليمني
رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٢م

الفصل التاسع : تنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية

مادة (٢٨٢) :

الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ الأحكام والأوامر اليمنية فيه .

مادة (٢٨٣) :

يطلب الأمر بالتنفيذ بتكليف الخصم بالحضور بنفس الأوضاع المعتادة أمام المحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائرتها .

مادة (٢٨٤) :

لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتي :

- ١- أن الحكم أو الأمر صادر من هيئة قضائية مختصة ، بشرط المعاملة بالمثل ، وأن يكون حائزاً للأمر المقضى به وفقاً لذلك القانون .
- ٢- أن الخصوم قد كلفوا بالحضور ومثلوا تمثيلاً صحيحاً .
- ٣- أن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من المحاكم اليمنية .
- ٤- أن الحكم أو الأمر لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية أو الآداب أو قواعد النظام العام في اليمن .



مادة (٢٨٥) :

أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها إذا كانت نهائية وقابلة للتنفيذ في البلد الذي أصدرت فيه ، وذلك مع مراعاة القواعد المبينة في المواد السابقة .

مادة (٢٨٦) :

السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة في بلد أجنبي ، يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد لتنفيذ السندات الرسمية القابلة للتنفيذ المحررة في اليمن .

ويطلب الأمر بالتنفيذ بعريضة تقدم إلى قاضي التنفيذ بالمحكمة الابتدائية التي يراد التنفيذ في دائرتها .

ولا يجوز الأمر به إلا بعد التحقق من توافر الشروط المطلوبة لرسمية السند وفقاً لقانون البلد الذي تم فيه ومن خلوه مما يخالف الآداب أو قواعد النظام العام في اليمن .

مادة (٢٨٧) :

تحكم المحكمة في طلب الأمر بالتنفيذ على وجه السرعة .

مادة (٢٨٨) :

العمل بالقواعد المتقدمة لا يخل بأحكام المعاهدات المعقودة والتي تعقد بين اليمن وبين غيرها من الدول في هذا الشأن .



ملحق رقم (0)

اتفاقية تنفيذ الأحكام

(وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية)

(في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢)

إن الحكومات (الأردن وسوريا والعراق والسعودية ولبنان ومصر واليمن) رغبة منها في تيسير تنفيذ الأحكام فيما بين دولها تحقيقاً لما نصت المادة الثانية من ميثاق جامعة الدول العربية .
قد اتفقت على ما يأتي :

المادة الأولى :

كل حكم نهائي مقرر لحقوق مدنية أو تجارية أو قابض بتعريض من المحاكم الجنائية (الجزائية) أو متعلق بالأحوال الشخصية صادر من هيئة قضائية في إحدى دول الجامعة العربية يكون قابلاً للتنفيذ في سائر دول الجامعة وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية .

المادة الثانية :

لا يجوز للسلطة القضائية المختصة في الدولة المطلوب إليها التنفيذ أن تبحث في موضوع الدعوى ولا يجوز لها أن ترفض تنفيذ الحكم إلا في الأحوال الآتية :

أ) إذا كانت الهيئة القضائية التي أصدرت الحكم غير مختصة بنظر الدعوى بسبب عدم ولايتها "عدم الاختصاص المطلق" أو بحسب قواعد الاختصاص الدولي .

ب) إذا كان الخصوم لم يعلنوا على الوجه الصحيح .

(ج) إذا كان الحكم مخالفاً للنظام العام والآداب العامة في الدولة المطلوب إليها التنفيذ وهي صاحبة السلطة في تقدير كونه كذلك وعدم تنفيذ ما يتعارض منه مع النظام العام والآداب العامة فيها ، أو إذا كان الحكم مناقضاً لمبدأ معتبر كقاعدة عمومية دولية .

(د) إذا كان قد صدر حكم نهائي بين نفس الخصوم في ذات الموضوع من إحدى محاكم الدولة المطلوب إليها التنفيذ أو أنه توجد لدى هذه المحاكم دعوى قيد النظر بين نفس الخصوم في ذات الموضوع رفعت قبل إقامة الدعوى أمامك المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب تنفيذه .

المادة الثالثة :

مع مراعاة ما ورد في المادة الأولى من هذه الاتفاقية لا تملك السلطة المطلوب إليها تنفيذ حكم محكمين صادر في إحدى بول الجامعة العربية إعادة فحص موضوع الدعوى الصادر فيها حكم المحكمين المطلوب تنفيذه ، وإنما لها أن ترفض طلب تنفيذ حكم المحكمين المرفوع إليها في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان قانون الدولة المطلوب إليها تنفيذ الحكم لا يجيز حل موضوع النزاع عن طريق التحكيم .

(ب) إذا كان حكم المحكمين غير صادر تنفيذاً لشرط أو لعقد تحكيم صحيحين .

(ج) إذا كان المحكمون غير مختصين طبقاً لعقد أو شرط التحكيم أو طبقاً للقانون الذي صدر قرار المحكمين على مقتضاه .

(د) إذا كان الخصوم لم يعلنوا بالحضور على الوجه الصحيح .

(هـ) إذا كان في حكم المحكمين ما يخالف النظام العام والآداب العامة في الدولة المطلوب إليها التنفيذ وهي صاحبة السلطة في تقدير كونه كذلك وعدم تنفيذ ما يتعارض منه مع النظام العام والآداب العامة فيها .



و) إذا كان حكم المحكمين ليس نهائياً في الدولة التي صدر فيها .

المادة الرابعة :

لا تسري هذه الاتفاقيات بأي وجه من الوجوه على الأحكام التي تصدر ضد حكومة الدولة المطلوب إليها التنفيذ أو ضد أحد موظفيها عن أعمال قام بها بسبب الوظيفة فقط كما تسري على الأحكام التي يتنافى تنفيذها مع المعاهدات والاتفاقات الدولية المعمول بها في البلد المطلوب إليه التنفيذ .

المادة الخامسة :

يجب أن ترفق بطلب التنفيذ المستندات الآتية :

١- صورة رسمية طبق الأصل مصدق عليها من الجهات المختصة للحكم المطلوب تنفيذه المذيل بالصيغة التنفيذية .

٢- أصل إعلان الحكم المطلوب تنفيذه ، أو شهادة رسمية دالة على أن الحكم تم اعلانه على الوجه الصحيح .

٣- شهادة من الجهات المختصة دالة على الحكم المطلوب تنفيذه هو حكم نهائي واجب التنفيذ .

٤- شهادة دالة على أن الخصوم أعلنوا بالحضور أمام الجهات المختصة أو أمام هيئة المحكمين على الوجه الصحيح إذا كان الحكم أو قرار المحكمين المطلوب تنفيذه قد صدر غيابياً .

المادة السادسة :

يكون للأحكام التي يتقرر تنفيذها في إحدى دول الجامعة نفس القوة التنفيذية التي لها في محاكم الدولة طالبة التنفيذ .

المادة السابعة :

لا يجوز مطالبة رعايا الدولة طالبة التنفيذ في بلد من بلاد الجامعة بتقديم



رسم أو أمانة أو كفالة لا يلزم بها رعايا هذا البلد ، كذلك لا يجوز حرمانهم مما يتمتع به هؤلاء من حق في المساعدة القضائية أو الإعفاء من الرسوم القضائية .

المادة الثامنة :

تعين كل دولة السلطة القضائية المختصة التي ترفع إليها طلبات التنفيذ وإجراءاته وطرق الطعن في الأمر أو القرار الصادر في هذا الشأن وتبلغ ذلك إلى كل من الدول المتعاقدة الأخرى .

المادة التاسعة :

يصد على هذه الاتفاقية من الدول الموقعة عليها طبقاً لنظمها الدستورية في أقرب وقت ممكن ، وتودع وثائق التصديق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بإيداع وثيقة تصديق كل دولة وتبلغه إلى الدول المتعاقدة الأخرى .

المادة العاشرة :

يجوز لدول الجامعة غير الموقعة على هذه الاتفاقية أن تنضم إليها بإعلان يرسل منها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها إلى الدول المتوقعة .

المادة الحادية عشرة :

يعمل بهذه الاتفاقية بعد شهرين من إيداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الموقعة عليها وتسرى في شأن كل من الدول الأخرى بعد شهر من إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها .

المادة الثانية عشرة :

لكل دولة مرتبطة بهذه الاتفاقية أن تسحب منها وذلك بإعلان ترسله إلى



القانون الدولي الخاص

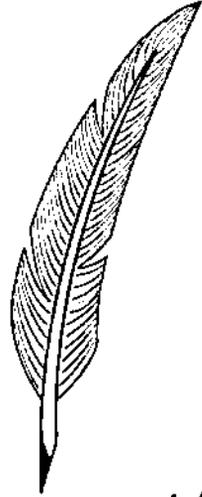
الأمين العام لجامعة الدول العربية ويعتبر الانسحاب واقعاً بعد مضي ستة أشهر من تاريخ إرسال الإعلان به على أن تبقى أحكام الاتفاقية سارية على الأحكام التي طلب تنفيذها قبل نهاية المدة المذكورة .

تحفظات :

تحفظت اليمن بما يأتي :

١- تحفظ يتعلق بالفقرة الأولى (أ) من المادة الثانية ونصه : "أنه ليس لدى اليمن محاكم مختصة في الوقت الحاضر غير المحاكم الشرعية الإسلامية في كل قضية" .

٢- تحفظ يتعلق بالفقرة الثالثة (ج) من المادة الثانية أيضاً ونصه : "عدم تنفيذ الحكم إذا كان مخالفاً لأصل من الأصول العامة الشرعية الإسلامية" .



المراجع والمصادر



المراجع والمصادر

أولاً - الكتب :

- (١) ابن منظور . لسان العرب المجلد الأول . طبعة دار لسان العرب . بيروت .
- (٢) ابن عابدين . رد المختار . حاشية ابن عابدين . الجزء الثالث ، مطبعة بولاق . القاهرة ١٢٩٩هـ .
- (٣) د/ إبراهيم محمد الشرفي . شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية صنعاء ١٩٩٥ .
- (٤) آدم متز . الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري . ترجمة د/ أبي ريدة . الجزء الأول . دار الكتاب العربي ١٩٦٧ .
- (٥) د/ أحمد أبو الوفا . المرافعات المدنية والتجارية . الإسكندرية ١٩٨٠ .
- (٦) د/ أحمد عبد الحميد عشوش . ود/ عمر أبو بكر باخشب . أحكام الجنسية ومركز الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي . الإسكندرية ١٩٩٠ .
- (٧) الإمام أبي يوسف عبد الله الحطاب . مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ، المجلد الثالث . مكتبة النجاح . ليبيا ١٣٢٩هـ .
- (٨) د/ بدران أبو العينين بدران . حقوق الأولاد في الشريعة الإسلامية والقانون . الإسكندرية ١٩٨١ .
- (٩) الإمام البهوتي . كشف القناع عن متن الإقناع . الجزء الثالث . مكتبة النصر الحديثة . الرياض .
- (١٠) د/ جابر جاد عبد الرحمن . تنازع القوانين . دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٠ .
- (١١) د/ جابر جاد عبد الرحمن . تنازع القوانين . دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٠ .



- (١٢) د/ حسن الهداوي . تنازع القوانين . جامعة الكويت ١٩٧٤ .
- (١٣) العلامة زين الدين بن نجم . البحر الرائق في شرح كنز الدقائق . مطبعة البابي . دار الكتب العربية القاهرة ١٣٣٤هـ .
- (١٤) د/ سهيل حسين الفتلاوي . تاريخ النظم القانونية . دار الفكر المعاصر بيروت ١٩٩٤ .
- (١٥) د/ سهيل حسين الفتلاوي . الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي في القانون العراقي . مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٨٠ .
- (١٦) د/ سهيل حسين الفتلاوي . نظرية القانون . دار الفكر المعاصر بيروت ١٩٩٣ .
- (١٧) د/ سهيل حسين الفتلاوي . التأمينات الشخصية والعينية . دار الفكر المعاصر بيروت ١٩٩٤ .
- (١٨) الإمام شمس الدين السرخس . المبسوط . مطبعة سعادة ١٣٢٤هـ .
- (١٩) د/ شمس الدين الوكيل . الجنسية ومركز الأجانب . الطبعة الثانية القاهرة ١٩٦٠ .
- (٢٠) د/ عائشة راتب : التنظيم الدبلوماسي والقنصلي - دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٣
- (٢١) د/ عبد الكريم زيدان - الذميين والمستأمنين في دار الإسلام - القاهرة .
- (٢٢) د/ عبد الكريم زيدان - الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام - مجلة القانون الدولي والعلوم السياسية - الحلقة الدراسية الثالثة - بغداد ١٩٦٩ - ا لهيئة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٧٢ .
- (٢٣) د/ فضل على أحمد أبو غانم - البنية القبلية في اليمن - دار الحكمة اليمنية صنعاء ١٩٨٥



- (٢٤) د/ فؤاد عبد المنعم رياض و د/ ماهر السداوى - أحكام تشريع الجنسية اليمنية - جامعة عين شمس ١٩٨٤
- (٢٥) الشيخ عبد الله البستاني - البستان - الجزء الثانى - طبعة بيروت ١٩٢٠
- (٢٦) د/ عكاشة محمد عبد العال - أصول القانون الدولي الخاص اللبناني المقارن - الدار الجامعية - بيروت ١٩٩٠ م.
- (٢٧) د/ عنایت عبد الحميد ثابت - أحكام تنظيم علاقة الرعاية فى القانون المقارن - والقانون اليمنى، صنعاء ١٩٩٢ م.
- (٢٨) د/ على صادق أو هيف - القانون الدبلوماسى - الطبعة الثانية - منشأة المعارف الإسكندرية ١٩٦٧ م.
- (٢٩) د/ غالب على الداوى - القانون الدولي الخاص - ط ٢ دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٧٨ م.
- (٣٠) د/ غالب على الداوى - و د/ حسن محمد الهداوى - القانون الدولي الخاص - مطابع جامعة الموصل ١٩٩٢ م.
- (٣١) د/ عز الدين عبد الله - القانون الدولي الخاص - الجزء الأول ، ط ١٠ ، دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٧ م.
- (٣٢) د/ عز الدين عبد الله - القانون الدولي الخاص - الجزء الثانى ط ٢ - دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٥ م.
- (٣٣) كمال أنور محمد - تطبيق قانون العقوبات من حيث المكان - دار النهضة العربية القاهرة ١٩٦٥ م.
- (٣٤) د/ ماجد الطوانى - الوجيز فى الحقوق الدولية الخاصة - ط ٢ ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٠ م.

- (٣٥) د/ ماهر إبراهيم السداوى - الدفع بالإحالة لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية - جامعة عين شمس ١٩٨٤م.
- (٣٦) د/ ماهر إبراهيم السداوى - تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائى الدولى فى القانون المقارن والقانون اليمنى - جامعة عين شمس.
- (٣٧) الإمام ملك ابن أنس الأصمعى - المدونة الكبرى - مطبعة السعادة مصر ١٩٣٣هـ .
- (٣٨) الإمام محمد بن إدريس الشافعى - آلام - الجزء الرابع - شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٩٦١م.
- (٣٩) الإمام محمد بن حزم - المحلى للام - المجلد الرابع - المكتب التجارى بيروت.
- (٤٠) د/ محمد عبد القادر الحاج - الشركات التجارية فى القانون التجارى اليمنى - صنعاء ١٩٩٤م.
- (٤١) د/ محمد السرطاوى - شرح قانون الأحوال الشخصية الأردنى - دار العدوى - عمان ١٩٨١م.
- (٤٢) د/ محمود نجيب حسنى - شرح قانون العقوبات القسم العام - الطبعة الثانية - دار النهضة العربية.
- (٤٣) د/ منصور مصطفى منصور - مذكرات فى القانون الدولى الخاص دار المعارف مصر ١٩٥٧م.
- (٤٤) د/ مصطفى كامل كيره - قانون المرافعات الليبى - دار صادر بيروت ١٩٧٠م.
- (٤٥) العلامة مصطفى السيوطى الرحمانى - مطالب أولى النهى فى شرح المنتهى - الجزء الثانى - دمشق ١٩٦١م.



- (٤٦) د/ يوسف القرضاوى - تطبيق الشريعة الإسلامية وحقوق الأقليات -
مجلة الدوحة - العدد ١١٩ نوفمبر تشرين الأول ١٩٨٥م.
- (٤٧) د/ يوسف القرضاوى - غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى - مؤسسة
الرسالة - بيروت ١٩٨٣م.
- (٤٨) د/ هشام على صادق - تنازع القوانين - منشأة المعارف الإسكندرية.
- (٤٩) د/ هشام على صادق - الجنسية والمواطن ومركز الأجانب - الإسكندرية
١٩٧٧م.

القوانين :

- (٥٠) الدستور اليمنى.
- (٥١) القانون المدنى اليمنى رقم (١١٩) لسنة ١٩٩٢م.
- (٥٢) قانون المرافعات والتنفي المدنى اليمنى رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٢م.
- (٥٣) قانون الجنسية اليمنية رقم (٦) لسنة ١٩٩٠م.
- (٥٤) قانون دخول وإقامة الأجانب رقم (٤٧) لسنة ١٩٩١م.
- (٥٥) قانون الأحوال الشخصية اليمنى رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٢م.
- (٥٦) قانون التحكيم اليمنى رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٢م.
- (٥٧) قانون الأحوال المدنية والسجل المدنى اليمنى رقم (٢٣) لسنة ١٩٩١م.
- (٥٨) القانون المدنى العراقى رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢م.
- (٥٩) قانون الأحوال الشخصية العراقى رقم (١١٨) لسنة ١٩٥٩م.
- (٦٠) قانون الجنسية العراقية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣م.
- (٦١) قانون إقامة الأجانب العراقى رقم (١١٨) لسنة ١٩٧٨م.
- (٦٢) قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية العراقى رقم (٣٠) لسنة ١٩٢٨م.
- (٦٣) قانون الجنسية الأردنى رقم (٦) لسنة ١٩٥٤م.



- (٦٤) قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (٦١) لسنة ١٩٧٦ م.
 (٦٥) قانون الإقامة وشؤون الأجانب الأردني رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٣ م.
 (٦٦) قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية الأردني رقم (٨) لسنة ١٩٥٢ م.
 (٦٧) قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري الصادر سنة ١٩٦٨ م.
 (٦٨) القانون المدني المصري.
 (٦٩) قانون أصول المحاكمات السوري الصادر سنة ١٩٥٣ م.
 (٧٠) قانون المرافعات المدنية والتجارية الليبي الصادر سنة ١٩٥٢ م.
 (٧١) قانون تنفيذ الأحكام الأجنبية الكويتي رقم (٥) لسنة ١٩٦١ م.

اللوائح :

- (٧٢) قرار جمهوري رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ باللائحة التنفيذية للقانون رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ بشأن الجنسية اليمنية.
 (٧٣) قرار جمهوري رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ باللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩١ بشأن دخول وإقامة الأجانب.

الاتفاقيات :

- (٧٤) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨.
 (٧٥) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦.
 (٧٦) اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١.
 (٧٧) اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام ١٩٦٣.
 (٧٨) اتفاقية البعثات الخاصة لعام ١٩٦٩.
 (٧٩) اتفاقية تنفيذ الأحكام لعام ١٩٥٢ جامعة الدول العربية.
 (٨٠) اتفاقية تسليم المجرمين بين العراق واليمن لعام ١٩٤٦.



المراجع الأجنبية :

- (81) Alexandre. Charles. Jurisprudence Francais Relative au Droit International Public A.F.D. 1 Vol. 4 1968.
- (82) Arminjon P. Precis de droit International Prive 3 eme edition. Tom 111 Paris 1947.
- (83) Clifton Wilson. Diplomatic Privilege and lies. The University Press Arizon U.S.A. 1967.
- (84) Elmer Plischke. Conduct of Amercan diplomacy. D.V. Nostrand New York 1961.
- (85) Francois Regaux. Droit Public et Droit Prive dan les Relations International. A. Pedon Paris 1977 .
- (86) George Vedel. Droit Administrative. Paris 1976.
- (87) Henri Batiffol. Traite Elementaire de Droit International Prive Paris 1965 .
- (88) Holder W. E- The International Legal System Butterworths 1972.
- (89) Ian Brownlie. Principles of Public International Law. C. Press oxford 1969.
- (90) Jean Derruppe. Droit International Prive 4. Annee. Dalloz Paris 1973.
- (91) Katifi A. H. Le Probleme de Immunités diplomatique de Personnel de Service des Ambassodes L. Sirey. Paris 1961.
- (92) Louis Cavare. Le Droit International Public Positif. Tome 2 Pedon 1962.



- (93) Michael Akehurst. A Modern International to International Law.
New York 1970.
- (94) Maria Rosaria. Donnarumma. La Convention Sur Les Mission
Speciales (R. B. D. I) Vol. 1972.
- (95) Mohammed Bedjaut. Faction Publique International. Pedon Paris
1958.
- (96) Maury J. et Lagard. P. Rep. de Droit International Tom 1 Paris
1968.
- (97) Niboyet. Droit International Prive. Paris 1946.
- (98) Niboyet. Cours de droit International Prive Francais. Paris 1949.
- (99) Pirre Bouzat et Jean Pian. Traite de Droit Penal de Criminologie
Daloz, Paris 1963.
- (100) Savatier. Cours de Droit International Prive. Paris 1953.
- (101) Wesley L. Gould - An International Law Brothers New York
1957.
- (102) Weiss Manuel de droit International Paris 1925.



المحتويات

الصفحة	الموضوع
٩	المقدمة
١١	الفصل الأول : المبادئ العامة للقانون الدولي الخاص
١٣	المبحث الأول : نشأة القانون الدولي الخاص في أوروبا
١٧	المبحث الثاني : قواعد القانون الدولي الخاص عند القبائل العربية
١٩	المبحث الثالث : الإسلام وموضوعات القانون الدولي الخاص
٢٠	أولاً - الجنسية الإسلامية
٢٥	ثانياً - مركز الأجانب
٢٦	ثالثاً - الاختصاص القضائي الدولي في الإسلام
٢٨	رابعاً - تنازع القوانين في الإسلام
٣٠	المبحث الرابع : مصادر القانون الدولي العام
٣٠	أولاً - المصادر الداخلية
٣٤	ثانياً - المصادر الدولية
٣٦	المبحث الخامس : طبيعة القانون الدولي الخاص وتعريفه
٣٦	أولاً - طبيعة القانون الدولي الخاص
٣٩	ثانياً - تعريف القانون الدولي الخاص
٤١	الفصل الثاني : الجنسية
٤٣	أولاً - مفهوم الجنسية
٤٥	ثانياً - تعريف الجنسية
٤٧	ثالثاً - أركان الجنسية
٥٢	المبحث الأول : الجنسية اليمنية الأصلية



- ٥٣ المطلب الأول - تبدل السيادة - التركي المقيم في اليمن
- ٥٨ المطلب الثاني - التوطن الطويل في اليمن - تبدل السيادة
- ٦١ المطلب الثالث - حق الدم
- ٦٤ المطلب الرابع - حق الدم الضعيف المقترن بحق الإقليم
- ٦٨ المطلب الخامس - حق الإقليم
- ٧٣ المطلب السادس - جنسية اليمني المغترب
- ٧٥ المبحث الثاني : الجنسية اليمنية المكتسبة
- ٧٧ المطلب الأول - الميلاد من أم يمنية خارج الوطن
- ٨٠ المطلب الثاني - الميلاد في اليمن والتوطن به
- ٨٣ المطلب الثالث - الولادة المضاعفة
- ٨٥ المطلب الرابع - أداء خدمة جلية
- ٨٧ المطلب الخامس - الإنتماء إلى الأصل اليمني
- ٩٠ المطلب السادس - تجنس العربي والمسلم
- ٩٤ المطلب السابع - التجنس بالتبعية
- ٩٨ المبحث الثالث : الزواج المختلط
- ٩٩ المطلب الأول - تزوج اليمنية من أجنبي مسلم
- ١٠٢ المطلب الثاني - زواج الأجنبية من يمني
- ١٠٦ المطلب الثالث - زواج اليمنية من يمني اكتسب الجنسية الأجنبية
- ١٠٩ المبحث الرابع : حرمان المتجنس من الحقوق السياسية
- ١١١ المبحث الخامس : سحب الجنسية اليمنية
- ١١٢ المطلب الأول - السحب قبل مضي خمس سنوات
- ١١٧ المطلب الثاني - العمل لصالح جهة أجنبية
- ١٢٣ المطلب الثالث - قبول وظيفة خارج اليمن



- ١٢٤ المطلب الرابع - عدم الولاء لليمن أو خيانته
- ١٢٥ الفصل الثالث: المواطن
- ١٢٨ المبحث الأول: التعريف بالمواطن
- ١٣٢ المبحث الثاني: الأحكام العامة للمواطن
- ١٤١ المبحث الثالث: اكتساب المواطن وفقده
- ١٤١ أولاً - اكتساب المواطن
- ١٤٥ ثانياً - فقد المواطن الدولي
- ١٤٩ المبحث الرابع: الشخص الاعتباري
- ١٥٣ الفصل الرابع: مركز الأجنبي
- ١٥٦ المبحث الأول: مفهوم المركز القانوني للأجنبي
- ١٥٧ المطلب الأول - تعريف المركز القانوني للأجنبي
- ١٦٠ المطلب الثاني - سلطة الدولة في تنظيم مركز الأجنبي
- ١٦٧ المبحث الثاني: دخول الأجنبي
- ١٧١ المبحث الثالث: الإقامة
- ١٧٥ المبحث الرابع: أصناف الأجنبي
- ١٧٥ الصنف الأول - أجنبي يتمتعون بصفة خاصة
- ١٧٧ الصنف الثاني - أجنبي مقيمون بصفة عادية
- ١٧٨ الصنف الثالث - الأجنبي المقيمون بصفة مؤقتة
- ١٧٨ الصنف الرابع - الأجنبي العاملون في اليمن
- ١٧٩ الصنف الخامس - الأجنبي الدبلوماسيون والقناصل
- ١٨٠ الصنف السادس - الأجنبي من ملاحى السفن والطائرات
- الصنف السابع - الأجنبي من ركاب السفن والطائرات
- ١٨١ المارة باليمن



- ١٨١ الصنف الثامن - الأجانب المعفون بموجب إتفاقيات دولية
- ١٨٣ المبحث الخامس : إقامة الأجانب بالتبعية
- ١٨٨ المبحث السادس : فقد الإقامة وإعادتها
- ١٨٩ المطلب الأول - فقد الإقامة
- ١٨٩ أولاً - إنتهاء الإقامة
- ١٨٩ ثانياً - الخروج الإرادي
- ١٩١ ثالثاً - الإبعاد
- ١٩٣ رابعاً - التسليم
- ١٩٤ خامساً - الإخراج
- ١٩٦ المطلب الثاني - إعادة الإقامة
- ١٩٧ الفصل الخامس : تنازع القوانين
- ٢٠٠ المبحث الأول : المبادئ العامة لتنازع القوانين
- ٢٠٠ المطلب الأول - التعريف بتنازع القوانين
- ٢٠٣ المطلب الثاني - تمييز تنازع القوانين عن الأنواع الأخرى
- ٢٠٣ أولاً - التنازع المحلي والتنازع الدولي
- ٢٠٤ ثانياً - تنازع القوانين من حيث الزمان والمكان
- ٢٠٤ ثالثاً - تنازع الاختصاص القضائي وتنازع القوانين
- ٢٠٥ المطلب الثالث - شروط قيام حالة تنازع القوانين
- ٢٠٥ أولاً - تنازع القوانين في حالة تباينها
- ٢٠٥ ثانياً - ارتباط التنازع بقواعد القانون الخاص
- ٢٠٦ ثالثاً - تضمن العلاقة عنصراً أجنبياً
- ٢٠٩ المطلب الرابع - التكييف والإحالة وإنعدام الجنسية وتعددتها



٢٠٩	أولاً - التكيف
٢١٢	ثانياً - الإحالة
٢١٣	ثالثاً - إنعدام الجنسية وتعددتها
٢١٦	المبحث الثاني : موانع تطبيق القانون الأجنبي
٢١٦	أولاً - مخالفة القانون الأجنبي أحكام الشريعة الإسلامية
٢١٧	ثانياً - الآداب العامة
٢١٩	ثالثاً - الغش نحو القانون
٢٢٢	المبحث الثالث : الحالة المدنية والشخصية
٢٢٢	أولاً - الحالة المدنية
٢٢٤	ثانياً - الأهلية
٢٢٧	ثالثاً - نظام الشخص الاعتباري
٢٢٩	رابعاً - الأحوال الشخصية
٢٢٩	١ - الزواج
٢٣١	٢ - فسخ الزواج
٢٣٢	٣ - الطلاق
٢٣٤	٤ - النفقات
٢٣٥	خامساً - الولاية الشرعية
٢٣٥	١ - الولاية
٢٣٦	٢ - الوصاية
٢٣٧	٣ - الإرث
٢٣٨	٤ - الوصية
٢٣٩	المبحث الرابع : الحقوق العينية
٢٣٩	أولاً - الحيابة



- ٢٣٩ ثانياً - الحقوق العينية
- ٢٤١ المبحث الخامس : المسؤولية التعاقدية والتقصيرية
- ٢٤١ أولاً - المسؤولية التعاقدية
- ٢٤٣ ثانياً - المسؤولية التقصيرية
- ٢٤٥ الفصل السادس : الاختصاص القضائي الدولي
- ٢٤٧ المبحث الأول : التعريف بقواعد الاختصاص القضائي الدولي
- المطلب الأول - الاختصاص القضائي الدولي والاختصاص
- ٢٤٨ القضائي المحلي
- المطلب الثاني - أثر الاختصاص القضائي الدولي على قواعد
- ٢٥٣ تنازع القوانين
- أولاً - أوجه الشبه بين الاختصاص القضائي وتنازع
- ٢٥٤ القوانين
- ثانياً - أوجه الخلاف بين قواعد الاختصاص القضائي
- ٢٥٥ وتنازع القوانين
- المطلب الثالث - علاقة الاختصاص القضائي الدولي
- ٢٥٧ بالاختصاص التشريعي
- ٢٦٠ المطلب الرابع - قواعد الاختصاص القضائي الدولي في اليمن
- ٢٦٢ المبحث الثاني : المنازعات التي تخضع للاختصاص القضائي الدولي
- ٢٦٣ المطلب الأول - الموطن والإقامة
- ٢٦٧ المطلب الثاني - مكان وجود المال
- ٢٦٧ أولاً - الأموال المنقولة
- ٢٦٨ ثانياً - العقار
- ٢٧٠ المطلب الثالث - الأموال الشخصية



- ٢٧٠ - أولاً - النفقة
- ٢٧٤ - ثانياً - النسب
- ٢٧٥ - ثالثاً - الإرث
- ٢٧٧ - المطلب الرابع - العقود
- ٢٧٧ ١ - إنعقاد العقد في اليمن
- ٢٧٩ ٢ - تنفيذ العقد في اليمن
- ٢٨٠ - المطلب الخامس - الخضوع الاختياري
- ٢٨٢ - المبحث الثالث : الاستثناء على الاختصاص القضائي الدولي
- ٢٨٣ - المطلب الأول - رئيس الدولة وأعضاء الحكومة الأجنبية
- ٢٨٣ أولاً - رئيس الدولة
- ٢٨٥ - ثانياً - أعضاء الحكومة الأجنبية
- ٢٨٦ - المطلب الثاني - أفراد البعثة الدبلوماسية الدائمة
- ٢٨٦ أولاً - المبعوث الدبلوماسي
- ٢٨٩ - ثانياً - الموظف الإداري والفني
- ٢٨٩ ثالثاً - المستخدم
- ٢٩٠ - رابعاً - الخادم الخاص
- ٢٩١ - المطلب الثالث - أفراد البعثات الخاصة
- ٢٩٣ - المطلب الرابع - ممثلو الدولة في المنظمات الدولية
- المطلب الخامس - التنازل عن الأعضاء من الاختصاص
- ٢٩٤ - القضائي الدولي
- ٢٩٥ - الفصل السابع : تنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية
- ٢٩٨ - المبحث الأول : التعريف بتنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية
- ٢٩٨ أولاً - الأحكام الأجنبية



٢٩٩	ثانياً - الأوامر الأجنبية
٣٠٤	المبحث الثاني : شروط تنفيذ الأحكام والقرارات الأجنبية
٣١١	المبحث الثالث : أحكام المحكمين
٣١٤	المبحث الرابع : تنفيذ السندات الرسمية
٣١٦	المبحث الخامس : تنفيذ الأحكام العربية
٣١٦	١ - صدور حكم نهائي
٣١٦	٢ - صدور الحكم من محكمة عربية
٣١٧	٣ - تعليق الحكم بالحقوق
٣١٧	٤ - صدور الحكم من محكمة مختصة
٣١٧	٥ - تبليغ الخصوم بالحكم
٣١٧	٦ - عدم مخالفة الحكم للنظام العام والآداب العامة
٣١٨	٧ - عدم سبق الفصل
٣١٨	٨ - تعلق الحكم بالأفراد
٣١٨	٩ - تقديم المستندات المطلوبة
٣٢٠	الملاحق